

الدكتور عصمت سيف الدولة

الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر

منتدى سور الأربعة

www.books4all.net

دار المسيرة

منتدی سور الأزبکیہ

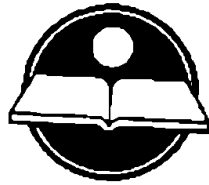
WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>

الأعزاب
ومشكلة الديمقراطية
في مصر

الدكتور عصمت سيف الدولة

الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر



دار المسيرة
ببورت

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ اِنْ مَعَهُ رِیْقٌ سَیْطٰرِیْنِ ﴾

ان الناس العارفين هم الذين
يراقون الجنس البشري وليس
هناك من هو مهتر بالاهتمام غير الشعب
جان جاك روسو

أولا :

الأحزاب و الدستور

البيان القرار :

١ - في يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ القى رئيس الجمهورية بيانا في مجلس الشعب بمناسبة افتتاح دور انعقاده الاول جاء فيه : « ... قد اتخذت قرارا سيظل تاريخيا يرتبط بكم وييوم افتتاح مجلسكم الموقر هو ان تحول التنظيمات الثلاثة ، ابتداء من اليوم ، الى احزاب ... ان هذا القرار ينطوي على تحول اعمق مما يبدو منه وعلى مسؤوليات اكثر مما ترى العين من النظرة الاولى ... فالدستور الدائم في تقديري يتسع لهذا التطور الجذري في البناء السياسي العام لبلدنا ، وهذا امر قد يعني لكم بحثه وتأمله ... ولكن هناك نصوص اخرى لا بد من ان تراجع على ضوء هذا القرار وخصوصا النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي . وفي تصوري انه أصبح من المحتتم ان يكون هذا النظام الاساسي منظما للاحزاب بعد ان تفز الشعب بالتجربة الديمقراطية وبكم هذه القفزة الرائعة خلال المعركة الاخيرة بين الاحزاب الثلاثة . ولا اريد ان اسبقكم الى التفاصيل ولكن هناك نتائج لا بد ان تترتب منطقيا على هذا القرار . ان يد الاتحاد الاشتراكي بالضرورة سترتفع نهائيا عن الاحزاب وسوف يصبح كسل حزب حرا تماما في ادارة نشاطه في حدود القوانين والدستور ... »

٢ - ان هذا « البيان - القرار » قد حرك المعالا واستدعى ردود افعال تتفق في اتساعها وعمقها مع خطورته . مرجع هذه الخطورة الى انه يتصل اتصالا وثيقا بتفضية الديمقراطية شكلا ومضمونا . فمن حيث الشكل هو قرار اتخذته رئيس الجمهورية واعلنه واعطاه صيغة توحى بأنه واجب التنفيذ فوراً « من اليوم » وأنه « لا بد » من مراجعة بعض نصوص القوانين القائمة لتتلاءم معه . وأنه « أصبح من المحتتم » تفسير النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي . هذا الشكل يمس في الصميم قضية الديمقراطية ، اذ ان الديمقراطية تعني - اول ما تعني - اسلوب اتخاذ الشعب القرارات التي سيطلب باحترامها وتنفيذها . وبالرغم من تعدد وسائل ممارسة الشعب لحقه الديمقراطي في اتخاذ القرارات (مباشرة او عن طريق النواب او الاستفتاء .. الخ) فان جوهر الديمقراطية يبقى في اسناد او اماكن اسناد القرار الى ارادة الشعب . وهي ارادة غير جائز ادعاؤها او امتراضها او تصورهما ولو من أكثر وسائل التعبير صخبا وضجيجا ولكنها تصرف بأساليب دستورية وقانونية محددة حيث يدل على كل مواطن معروف الاسم ثابت الشخصية برأيه تعبيرا عن ارادته في امر يراد معرفة الارادة الشعبية فيه . ومن هنا

فان « البيان - القرار » الذي اعلنه رئيس الجمهورية يثير - فيما لو اخذ على انه امر واجب الطاعة - سؤالا عن علاقته برادة الشعب .
اما من حيث المضمون فان « البيان - القرار » قد انطوى على مضمونين احدهما ايجابي والاخر سلبي .

اما المضمون الايجابي فانه يتمثل في انشاء ثلاثة احزاب . صحيح ان ذلك قد اتخذ صيغة تحويل تنظيمات ثلاثة تابعة للاتحاد الاشتراكي العربي الى احزاب مما قد يوحي بأنه لم ينشئ احزابا بل غير اسماء التنظيمات الثلاثة ، ولكن هذا الایحاء لا يتفق مع ما قرره البيان من ان « يد الاتحاد الاشتراكي بالضرورة سوف ترتفع نهائيا عن الاحزاب وسوف يصبح كل حزب حرا تماما في ادارة نشاطه في حدود القوانين والدستور » . ان هذا المولد المستقل عن الاتحاد الاشتراكي العربي يقطع الصلة التنظيمية بينه وبين الاحزاب من حيث هي منظمات جماهيرية مستقلة حتى لو بقى الافراد كما هم وحتى لو بقيت البرامج المعلنة كما هي . ان القرار انصب اساسا على انشاء المؤسسات التي اسمها احزابا او بمعنى اخر ان « الشخصية الاعتبارية » التي تميز الحزب عن التنظيم السابق قد جاءت بالقرار ولم تكن موجودة من قبل . ولما كان الحزب هو مؤسسة جماهيرية يقبمها اعضاؤه الذين يختارون بعضهم البعض على اساس من وحدة الفكر او وحدة الموقف فان المضمون الايجابي للقرار وهو انشاء الاحزاب الثلاثة من تنظيمات ثلاثة سبق انشاؤها واختيار مقرريها يثير - فيما لو اخذ على انه امر واجب الطاعة - سؤالا عن مدى علاقة الجماهير عامة ، واعضاء كل تنظيم خاصة ، بالاحزاب التي انشئت لهم ولم ينشئوها هم ، واقتصر الاحزاب على ثلاثة وبالتالي حصر اختبار الشعب في ثلاثة بدائل معينة له من قبل ، مدى علاقة هذا كله بالديموقراطية .

اما المضمون السلبي فانه يتمثل فيما اصاب الاتحاد الاشتراكي العربي من هذا القرار الذي تضمن امرا بان ترفع يده عن تنظيمات تابعة له ، وعن اعضاء سبق ان اختاروا عضويته ، وهي اختيارية ، وسبق ان تعهد كل منهم كتابة في طلب العضوية بالمحافظة على الاتحاد الاشتراكي العربي والالتزام بوثاقه الفكرية وقانونه الاساسي .. فاذا لاحظنا ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي لتوى الشعب العاملة ، وهو صيغة تحالفها واداتها في نشاطها طبقا للمادة الخامسة من الدستور ، وانه صيغة للممارسة الديموقراطية قبلها الشعب في عديد من الاستفتاءات اخرها الاستفتاء على ورقة اكتوبر ذاتها ، وان مجموعة كثيفة من القواعد الامرة والناهية تضمنها الدستور وقانون العقوبات وقوانين خاصة اخرى تحمي الاتحاد الاشتراكي من التقويض او التقليل او المساس فان القرار الذي تضمنه بيان رئيس الجمهورية يثير - فيما لو اخذ على انه امر واجب الطاعة - سؤالا عن مدى دستوريته .

وهكذا نرى أن السؤال الأول الذي اثاره « القرار – البيان » هو
ما اذا كان واجب النفاذ ام لا . وعلى اساس الاجابة على هذا السؤال
تتوقف الاجابات على مدى علاقته بالديموقراطية وبارادة الشعب
وبالدستور والقوانين المكتملة له .

القوة الملزمة للقرار :

٣ - تكون قرارات رئيس الجمهورية ملزمة وواجبة النفاذ اذا كان اصداها يدخل - من حيث الاسناد - في نطاق سلطاته المقررة في الدستور وأن يكون مضمونه متفقا مع احكام الدستور . وسنتناول هذين الوجهين على التوالي .

٤ - خول دستور ١٩٧١ رئيس الجمهورية سلطات واسعة فهو رئيس الدولة وهو رئيس للسلطة التنفيذية وله في بعض الحالات حق اصدار قرارات لها قوة القانون وهو رئيس السلطة القضائية وهو رئيس المجالس القومية المتخصصة وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة وهو رئيس هيئة الشرطة وهو الذي يعلن حالة الطوارئ فتصبح له السلطات المقررة في قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . سنعود الى هذه السلطات بالتفصيل فيما بعد . يكفي ان نؤكد هنا على أنه بالرغم من اتساع هذه السلطات وشمولها لا يدخل فيها على اي وجه انشاء الاحزاب او المساس بالاتحاد الاشتراكي العربي . وبالتالي لا يدخل فيها قرار تحويل التنظيمات الثلاثة التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي الى احزاب ثلاثة « حرة تماما » ومستقلة عنه . كما ان هذا لا يدخل ايضا في سلطاته كرئيس للاتحاد الاشتراكي العربي اذ ليس لرئيس الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تصفيته ولو بالتدريج ، ولا اعفاء اعضائه من التزاماتهم قبله . ولكن « القرار - البيان » يدخل - على سبيل القطع - في أي وقت شاء . فالمادة ١٣٢ من الدستور تنص على أن : « يلتقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الاتعداد العادي لمجلس الشعب بيانا يتضمن السياسة العامة للدولة وله الحق في القاء بيانات اخرى امام المجلس . وللمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية » .

اذن ، فمن حيث الاسناد لا يعتبر بيان رئيس الجمهورية قرارا واجب النفاذ . ولا بد - من أجل سيادة القانون والديموقراطية - التجاوز عن الصيغة القطعية التي جاءت في البيان واعتبار ما سمي فيه قرارا مجرد رغبة او اقتراح من رئيس الجمهورية قابلة للمناقشة من حيث المبدأ ومن حيث الاحزاب التي تريد انشاءها عددا ومبادئ ومن حيث علاقتها بالاتحاد الاشتراكي العربي . ويكون التسابق السي تنفيذ ما اعلنه رئيس الجمهورية ، او تنفيذه فعلا ، تبرعا لرئيس الجمهورية بسلطات غير مقرر له دستوريا وهو مناقض لمبدأ الديموقراطية ولسيادة القانون معا .

هذا من حيث سلطة اصدار القرار ، أما من حيث تناقضه مع احكام الدستور ، فيما لو أخذ على أنه أمر واجب الطاعة - مستوضحه فيما يلي :

مخاطر عدم الدستورية :

٥ - اشار رئيس الجمهورية في بيانه الى أن الدستور الدائم لم يقدّمه يتمسح لتحويل التنظيمات الثلاثة التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي الى احزاب ثلاثة حرة تماما . ثم قال سيادته مخاطبا أعضاء مجلس الشعب : « وهذا أمر قد يعن لكم بحثه وتأمله وهي دعوة للمناقشة . وقد يعن لمجلس الشعب ان يناقش البيان أمملا لحقه المقرر في المادة ١٣٢ من الدستور . وقد يعن له ان يحول اقتراح رئيس الجمهورية الى قانون ليضفي عليه قوة النفاذ الشرعي . او قد يكتفي بالموافقة عليه . او قد يقبل الدعوة الموجهة اليه للانضمام الى لجنة مركزية موسعة في الاتحاد الاشتراكي العربي تنفذ رغبة رئيس الجمهورية او تصوغ قواعد تنفيذها . في مواجهة كل هذه الاحتمالات سننبت فيما يلي ان القرار من حيث المضمون لا يتفق مع احكام الدستور القائم ، وكما أن ليس لرئيس الجمهورية ان يتجاهل او يتجاوز او يخالف الدستور ، فليس لمجلس الشعب او لاية مؤسسة اخرى في الدولة أن تتجاهله او تتجاوزها او تخالفه . هذا مع الاعتراف الكامل بحق كل من رئيس الجمهورية او ثلث أعضاء مجلس الشعب طلب تعديل الدستور طبقا للاجراءات وفي الموايد المنصوص عليها في المادة ١٨٩ واخرها استفتاء الشعب . ولكن ما دام الدستور قائما فلا يملك احد حق تجاهله او تتجاوزها او مخالفته . لان الدستور هو القانون الاساسي . وطبقا للمادة ٦٥ منه : « تخضع الدولة للقانون » . لا احد - اذن - يخرج الدولة ولا لسوق الدستور .

نظام الدولة :

٦ - ترسي الدساتير عادة أسس نظام الحكم في الدولة ثم تتولى قوانين العقوبات حماية تلك الاسس بفرض عقوبات مشددة على من يمس او يناهض او يغير نظام الدولة او يحرض او يحبذ مناهضته وتغييره . ذلك لان ما يعتبر من اسس نظام الدولة اخطر من ان تكفي لحمايته المسألة السياسية او الادارية . وقد ارسى دستور ١٩٧١ اسس نظام دولة مصر العربية في الباب الاول منه . وتولى قانون العقوبات وقوانين جنائية خاصة أخرى حماية تلك الاسس بفرض عقوبات جسيمة - قد تصل الى حد الاعدام وقت الحرب - لمن يحاول تغيير نظام الدولة . فما هو نظام الدولة طبقا للدستور الدائم ؟ .

نص المادة الاولى من الدستور على ان :

« جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديموقراطي واشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » .

الى هنا فقط يجب على كل الذين يناهضون تحالف قوى الشعب العاملة او يحبذون مناهضته ، او يريدون ان يستبدلوا به جبهة احزاب مثلا ان ينتبهوا بشدة الى المخاطر التي تنطوي عليها مواقفهم . ان كل المناقشات التي اثيرت حول قرار تحويل التنظيمات الى احزاب قد تجاهلت هذه المادة الاساسية من الدستور واتجهت مباشرة الى المادة الخامسة التي تتحدث عن الاتحاد الاشتراكي العربي . وقد ذهبت بعض الاراء فعلا الى ان انشاء الاحزاب لا يمس صيغة تحالف قوى الشعب العاملة . وهذا ممكن ان يكون صحيحا لو أنشأت كل قوة من قوى التحالف وهي - بنص الدستور - الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية تنظيمها او حتى حزبها داخل الاتحاد الاشتراكي العربي وتبعيتها له . اما التنظيمات التي كانت منابر ثم يراد لها ان تكون احزابا يجمع كل منها موقف سياسي وليس موقعا انتاجيا فلا علاقة لها بتحالف قوى الشعب العاملة . وقد يكون مفيدا لكل من يعنيه الامر ان نذكرهم بكيف تم تحديد تلك القوى ولماذا اختص العمال والفلاحون بخمسين في المائة على الاقل .

٧ - باختصار شديد لقد تم هذا التحديد في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية التي انعقدت ابتداء من ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ (قبل ان يتقرر العزل السياسي ، وقبل ان يصدر الميثاق ، وقبل ان ينص في دستور ١٩٦٤ على الاتحاد الاشتراكي العربي) وكان من بين ما بحثته ضوابط اختيار أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . فاتجهت - لأول مرة في تاريخ مصر - الى الاخذ بمقياسين ، بالاضافة الى

الانتخاب المباشر السري . مقياس الاسهام في الدخل القومي ومقياس الاهمية النسبية اقتصاديا . وتولى الاخصائيون في الاقتصاد - ولم يكن من بينهم عمال او فلاحون - الاحتكام الى الارقام فحصل الفلاحون على ٢٧ ٪ والعمال على ٢١ ٪ والراسمالية الوطنية على ١١ ٪ واعضاء النقابات المهنية على ١٤ ٪ والموظفون على ١١ ٪ واعضاء هيئة التدريس على ٦ ٪ واعطى الطلبة ٥ ٪ والنساء ٥ ٪ على اساس ان الـ ٥ ٪ هي الحد الادنى لضمان الفاعلية . لم يكن الاختيار اذن اعتبارا او تبرعا ، ولم يكن متوقفا على الاختيار الذاتي لاي واحد ولكن على اسس اقتصادية اجتماعية واقعية . ان هذه النسب قد تتغير ، ولا بد انها تغيرت منذ ١٩٦١ لمصلحة العمال والفلاحين ، ومع ذلك فان الذي نستطيع ان نؤكد عليه هنا هو ان تحالف قوى الشعب العاملة تحالف قوى منتجة او تحالف مصالح بين قوى اجتماعية وليس تحالف مواقف بين قوى حزبية . وهذا هو التحالف الذي نص الدستور على انه قاعدة نظام الدولة . قد يكون للتحالف مضمون اخر ، كان يقال ان الجبهة تحالف بين احزاب ، ولكنه على اي حال ليس التحالف الذي قام عليه نظام الدولة في دستور ١٩٦٤ ودستور ١٩٧١ كليهما . واستبدال تحالف بتحالف مع اختلافهما في الاساس لا يعني الا فض تحالف من اجل اقامة تحالف جديد . وبالتالي فان استبدال تحالف الاحزاب بتحالف قوى الشعب العاملة - حتى مع اشتراط بقاء نسبة الخمسين في المائة في كل حزب - مناقض لحكم المادة الاولى من الدستور . هذا بدون حاجة الى التعبير عن جهلنا بكيفية الزام الاحزاب بنسبة ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين اذا رفض العمال والفلاحون مثلا الانتماء الى احد الاحزاب وماذا سيكون الجزاء على هذا : هل يصبح الحزب غير شرعي مثلا . . .

٨ - وقد يمكن التفاوضي مما يتعرض له تحالف قوى الشعب العاملة كأساس لنظام الدولة لو ان الدستور قد سكت عن الصيغة التنظيمية لهذا التحالف . ولو كان قد سكت لتمكن مناقشة ما قاله رئيس الجمهورية من انه « اصبح من المحتم ان يكون هذا النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي) منظما للاحزاب » . ولكن الواقع الدستوري لا يسمح بهذا التفاوضي . لان الدستور في مادته الخامسة قد نص على كيفية تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة . تقول المادة الخامسة فقرة اولى من الدستور : « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية وهو اداة هذا التحالف في تميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودعم العمل الوطني الى اهدافه المرسومة » .

ان للمادة الخامسة من الدستور فقرة اخرى سنعود اليها ، وانما اوردنا الفقرة الاولى فقط لانها مكلمة للمادة الاولى من الدستور . فاذا جمعنا بينهما يتبين بوضوح قاطع ان نظام الدولة — طبقا للدستور القائم — قائم على اساس : « تحالف قوى الشعب العاملة ممثلا — اي التحالف — في الاتحاد الاشتراكي العربي » . وان الاتحاد الاشتراكي العربي هو « التنظيم السياسي » لتحالف قوى الشعب العاملة وادواتها ، ولبس « تنظيما سياسيا » لقوى الشعب العاملة واحد ادواتها . ان الصيغة قاطعة في ان الاتحاد الاشتراكي هو لتنظيم السياسي الوحيد والاداة الوحيدة لتحالف قوى الشعب العاملة بدون مانع من تعدد تنظيماته . اي تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي وليست تنظيمات قوى الشعب العاملة ولا تنظيمات « حرة تماما » ترفع عنها يد الاتحاد الاشتراكي العربي . لهذا كان الدستور وما يزال يتسع للمنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي وللتنظيمات التابعة له باعتبار ان كل هذه ترتيبات داخل الاتحاد الاشتراكي العربي لكيمة نشاط امضائه مع الحفاظ على وحدته ، ولكنه على سبيل القطع لا يتسع ولا يسمح بأن يكون لتحالف قوى الشعب العاملة تنظيم غيرهِ ولا يتسع ولا يسمح باستقلال تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي عنه او ان ترفع يده عنها او أن يكون لقوى الشعب العاملة تنظيمات اخرى خارج الاتحاد الاشتراكي العربي او موازية له واخيرا لا يتسع الدستور ولا يسمح ان يكون الاتحاد الاشتراكي العربي تابعا لتنظيمات او احزاب مستقلة منه يقدم لها الخدمات ولا يلزمها موقفا معينا .

٩ — قد يقال أن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الدستور تنص على : « ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشر تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسئوليات العمل الوطني . ويبين النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة و ضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديموقراطي على أن يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الاقل » . ثم يقال ان هذه فقرة من مادة في الدستور ذاته تبيح أن يكون للاتحاد الاشتراكي العربي تنظيمات متعددة وتحيل الى النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي في شأن تلك التنظيمات . فيمكن — اذن — بدون حاجة الى تعديل الدستور تعديل النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي على وجه تصحح به تنظيماته المتعددة احزابا عدة . ونحسب أننا قد اردنا على هذا من قبل . وهذه هي الفقرة الثانية من المادة الخامسة تشترط صراحة وليس ضمنا قيام رابطة تبعية بين الاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيماته المختلفة تجمل تلك التنظيمات مجرد ادوات له . يقول النص : « يؤكد الاتحاد

الإشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشره تنظيماته . وهو قاطع الدلالة في أن « الفاعل » هو الاتحاد الإشتراكي العربي و « موضوع فعله » هو تأكيد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة ، ووسيلته هي العمل السياسي الذي تباشره التنظيمات التابعة له (تنظيماته) . استقلال التنظيمات — مهما كانت اسمائها — عن طريق الاتحاد الإشتراكي العربي غير ممكن دستورياً لأن استقلاله فهو إنشاء جديد وقطع لصلتها بالاتحاد الإشتراكي العربي ومساس شديد — يصل إلى حد التصفية — بالاتحاد الإشتراكي العربي كتنظيم لقوى الشعب العاملة ، فهو الغاء ولو بالتدرج للتحالف الذي هو قاعدة نظام الدولة .

١٠ — وقد يقال كيف يكون هذا الحظر وعضوية الاتحاد الإشتراكي العربي اختيارية ، والمادة ٤٠ من الدستور تقول : « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » . ليس حرمان غير الاعضاء في الاتحاد الإشتراكي من أن يقيموا لأنفسهم حزبا أو تنظيما سياسيا تتضمن تمييزا بين المواطنين ؟ . نقول : لا . فالمواطنون سواء لدى « القانون » . وهم متساوون في « الحقوق » التي يبينها ويحددها الدستور والقانون . . . ونحن نتحدث الآن في حدود دستور قائم وقوانين قائمة . . . والتمييز الدستوري ليس تمييزا بين المواطنين يحل بالمساواة . هل يحل بالمساواة بين المواطنين — مثلا — أن يشترط الدستور (المادة ٧٥) نخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين . . . ان كثيرا من المواطنين ليسوا من أبوين مصريين . . .

١١ — وأخيرا قد يقال ، ان الاتحاد الإشتراكي العربي سيبقى تتبعه منظمات الشباب والنساء ويمتلك الصحف ثم انه سيبقى « راعيا » الا تخرج الاحزاب « الحرة تماما » عن شروط انشائها : الوحدة الوطنية . السلام الاجتماعي . حتمية الحل الإشتراكي . وبيفتح هذا القول بابا واسعا يؤدي الى متاهات دستورية وقانونية وفعلية لها أول وليس لها آخر . اولها ما هي الوحدة الوطنية ، وما هو السلام الاجتماعي وما هي حتمية الحل الإشتراكي ؟ . لنضرب بالوحدة الوطنية مثلا .

جاء النص على الوحدة الوطنية في المادتين ٧٣ و ٧٤ من الدستور . المادة ٧٣ مهدت الى رئيس الجمهورية بالسهر على حماية « الوحدة الوطنية » . والمادة ٧٤ أعطت رئيس الجمهورية سلطات مطلقة في اتخاذ ما يراه من اجراءات اذا قام خطر يهدد « الوحدة الوطنية » . ولكن الدستور لم يبين ماهية الوحدة الوطنية او شروط تحققها او المساس بها وترك كل هذا لتقدير رئيس الجمهورية . ثم صدر قانون حماية الوحدة الوطنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ ، الذي يقال انه مكمل للدستور ،

نفكر في المادة الاولى منه ان : « حماية الوحدة الوطنية واجب على كل مواطن وعلى جميع مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها ، ويقصد بالوحدة الوطنية في تطبيق هذا القانون الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والقومات الاساسية للمجتمع كما حددها الدستور وعلى وجه الخصوص (أ) تحالف قوى الشعب العاملة . (ب) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات . (ج) حرية العقيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الاخرين او القومات الاساسية للمجتمع . (د) سيادة القانون . وتقوم الوحدة الوطنية على اساس اعطاء الاولوية دائما لاهداف النضال الوطني والتحرري وعلى افضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة او طائفة او فئة اجتماعية » .

ان هذه المادة الانشائية لا تكاد تعمل شيئا الا اعادة بعض نصوص الدستور ثم تضيف اضافات غير قابلة للتحديد « النضال الوطني » ، « افضلية المصالح القومية الشاملة » .. ومع ذلك لننظر ماذا تقول المادة الرابعة : « يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر ، بان لجا الى العنف او التهديد او اية وسيلة اخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة او للتأثير على مؤسساتها السياسية او الدستورية في اتخاذ قرار بشأنها » .. فاذا لاحظنا ان السياسة المعلنة للدولة — المعلنة وليس الخفية — هي ما يجيء في بيان الحكومة امام مجلس الشعب ، فانه — من الممكن اعتبار اية مظاهرة طلابية مثلا ، او منشور يوزع مهما كان حجم توزيعه خطرا يهدد الوحدة الوطنية . وهذا التفسير — مع ذلك — لا يقيد رئيس الجمهورية الذي من حقه ان يسهر على الوحدة الوطنية وان يقرر الاولويات والافضليات ...

كل هذا يمكن ان يؤدي الى ان الاحزاب المنشأة ستكون تحت رقابة رئيس الجمهورية بحكم الدستور او تحت رقابة القضاء بحكم القانون فما هو دور الاتحاد الاشتراكي العربي ؟ .. الابلاغ مثلا ؟ .. اذا كان الامر على هذا الوجه من الضموض في شأن الوحدة الوطنية التي نص عليها الدستور ونظم حمايتها قانون قائم ، فما بالناس بالسلام الاجتماعي وما هي مظاهره وحدوده ومن هو حارسه ، وما بالناس بحتمية الحل الاشتراكي ومن الذي يسر — حتى الان — ما هو المقصود بحتمية الحل الاشتراكي اذا كان المقصود بها شيئا غير التزام احكام الدستور الذي ينص في مادته الاولى على ان نظام الدولة « اشتراكي » وفصل ما يعنيه بذلك في الفصل الثاني (المواد من ٢٣ الى ٣٩) .

الواقع ان هذه الحدود — القيود تتلخص في النهاية في ان على الاحزاب المنشأة احترام الدستور والقوانين السائدة ، وليس في هذا جديد يستوجب ان تحمل رقابة الاتحاد الاشتراكي العربي محل رقابة

القضاء . فموراء هذه الحدود المسندة رعايتها للاتحاد الاشتراكي العربي مجرد رغبة في ابقاء اسم الاتحاد الاشتراكي العربي لا اكثر من هذا . ولا يقيم كل هذا رابطة من أي نوع بين الاتحاد الاشتراكي العربي (الاسم) وبين الاحزاب اذ تنشأ حرة تماما وترفع يده عنها نهائيا .

١٢ - لماذا صدر اذن قانون الوحدة الوطنية (٢٤ لسنة ١٩٧٢)
ونص في المادة الثانية على أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة . وهو بكل اوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به . ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي او منظمات جماهيرية اخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقا للقانون » .٤.

ان هذا جزء من سؤال اهم لا نعرف الاجابة الكاملة عليه هو :
لماذا صدر قانون الوحدة الوطنية اصلا . . . ومع ذلك فاننا نعرف ان تقرير لجنة الشؤون التشريعية الذي قدمت به القانون الى مجلس الشعب في دورته غير العادية قد جاء فيه :

« اعادت المادة الثانية النص على عدم جواز انشاء تنظيمات سياسية خارج نطاق الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو الحظر القائم منذ صدور قانون حل الاحزاب السياسية بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢ ، كما انه لا يجوز انشاء منظمات جماهيرية خارج المنظمات الشرعية التي تشكل طبقا للقانون وان فلسفة نظامنا الاجتماعي والسياسي كله كما يحددها الميثاق قائمة على فكرة التحالف وان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الذي يجمع التحالف وهو التعبير الصحيح عن الوحدة الوطنية » .

ونعرف ان المذكرة الايضاحية لقانون الوحدة الوطنية قد اكدت :
« لما كان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد الذي يعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة اي عن وحدته الوطنية فانه من المحذور بداهة ان يسمح باقامة تنظيمات سياسية اخرى تفتت الوحدة القائمة على تحالف قوى الشعب العاملة ، وبالتالي فانه لا يجوز اقامة منظمات جماهيرية خارج المنظمات الجماهيرية التي تقوم شرعا في ظل القانون مثل النقابات والجمعيات والتعاونيات والغرف التجارية والصناعية والاتحادات » .

ونعرف ان مقترح قانون الوحدة الوطنية السيد الدكتور جمال الدين العطيني (اعلن رئيس الجمهورية يوم ٢٧ مارس ١٩٧٦ ان القانون اعد بالاتفاق معه) قد اجاب على هذا السؤال خلال مناقشة مشروع القانون في مجلس الشعب فقال : « الشيء الغريب الذي فانا جميعا منذ ان اصدرنا الميثاق انه لا يوجد نص واحد في اي وثيقة سياسية يقول بأن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد . فأي

وثيقة سياسية بما فيها الميثاق والدستور خالية من النص على ذلك ولكنه مستفاد ومستنتج واستقر عليه الأمر ولكن لا يوجد نص صريح به ، ومثل هذا النص لم يرد الا في التقرير الذي عرض في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي في شهر فبراير الماضي ، ولقد اخذ هذا النص من التقرير الذي وافق عليه المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي والذي جاء فيه بمناسبة اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي ان الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم الوحيد .

ونعرف ان احد اعضاء مجلس الشعب (السيد صلوات محي الدين) اعترض خلال المناقشة على تهاة العقوبة المقررة في القانون الجديد لمن ينشئ تنظيميا سياسيا وقال : « تقضي هذه المادة بالحبس لكل من انشأ او نظم او ادار جمعية . . الخ . وفي رأبي ان من يقوم بمثل هذا العمل أنها يهدم به قوى الشعب العامل وجدير بعقوبة اكبر من الحبس . . . » ، فرد عليه الدكتور جمال الدين المطيبي قائلا :

« لقد استغرق نظر هذه النقطة التي يشير اليها السيد الزميل ثلاثة ايام امام اللجنة لتفكر في تحديد العقوبات والنص على عقوبة مناسبة لكل حالة . والجريمة التي يشير اليها السيد الزميل وهي انشاء تنظيم لمناهضة قوى الشعب العاملة وهدمها ينظمها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ الذي اضيفت اليه المادة ٩٨ مكررا ونصها كما يلي : « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز الف جنيه كل من انشأ او نظم او ادار جمعية او هيئة او منظمة او جماعة يكون الغرض منها الدعوة بايئة وسيلة الى مناهضة المبادئ الاساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة او الحوض على كراهيتها او الازدراء بها والدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة » . فاذا ثبت — ما يزال الكلام للدكتور المطيبي — ان هناك من انشأ تنظيميا يهدف الى معارضة قوى الشعب العاملة او الى قلب النظام الاسلامي للمجتمع بالقوة وبالوسائل غير المشروعة طبق بشأنه حكم هاتين المادتين (٩٨ ا) و (٩٨ ب مكرر) اللتين سبق لي الإشارة اليهما . ولكن الامر هنا في مشروع هذا القانون (قانون الوحدة الوطنية) يتعلق بمجرد انشاء تنظيم فقط . وقد اوضحت المذكرة الايضاحية لمشروع هذا القانون الفرق بين نطاق المادتين ٩٨ ا و ٩٨ ب مكرر والمادة التي نحن بصدددها . وكما سبق ان ذكرت فان المادة الثالثة من مشروع هذا القانون انما تشير الى مجرد انشاء تنظيم بصرف النظر عن الهدف منه خارج نطاق الاتحاد الاشتراكي .

نعرف كل هذا فنعرف منه ان نظام الدولة يقوم على اساس تحالف قوى الشعب العاملة (المادة الاولى من الدستور) وان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي لهذا التحالف واداته في الممارسة (المادة الخامسة) وان كونه التنظيم الوحيد كان مستنتجا

من النص الدستوري ، وأن المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي قد أقر في اجتماعه في فبراير ١٩٧٢ أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد ، وأن قانون الوحدة الوطنية لم يصف شيئاً الا تأكيد هذا بنص صريح ، وأنه ما يزال لدينا قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٣ يمنع انشاء الاحزاب . وأن قانون العقوبات في المواد ١٩٨ و ١٩٨ أ مكرر يعاقب على انشاء الاحزاب السياسية اذا كانت مناهضة للاتحاد الاشتراكي العربي وأن المادة ٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ تعاقب على انشاء الاحزاب السياسية مهما تكن غاياتها اي حتى لو كانت مؤيدة للاتحاد الاشتراكي العربي ، وأن الاتحاد الاشتراكي العربي هو ذاته الصيغة الدستورية والقانونية للوحدة الوطنية . ونعرف ان ورقة اكتوبر قد اكدت هذا كله ونصت باكبر قدر من الصراحة على لسان رئيس الجمهورية : « لقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية . وانا في معركة البناء والتقدم لاحوج مما نكون لهذا التجمع . ومن ثم فاني (اي رئيس الجمهورية) ارفض الدعوة الى تقنين الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب » ، واستفتي الشعب في هذه الورقة يوم ١٥ مايو ١٩٧٢ فأقرها . ونعرف انه في اوائل عام ١٩٧٦ ، العام الماضي ، تشكلت ثم انعدت ما اسميت لجنة مستقبل العمل السياسي ، وجمعت واستمعت الى كافة الآراء التي دارت حول ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي التي وضعها رئيس الجمهورية نفسه ، وكونت لجانا اربع انتهت الى رفض الاحزاب والابقاء على الاتحاد الاشتراكي العربي والسماح بالمنابر فيه ، وعرض تقريرها على الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي ولجنته المركزية فأقرت وكان ذلك في ١٦ مارس ١٩٧٦ اي قبل ثمانية أشهر فقط من اقتراح رئيس الجمهورية في مجلس الشعب انشاء الاحزاب في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ .

ونعرف أن كل هذه النصوص الدستورية والقانونية والقرارات السياسية ما تزال قائمة وأن المساس بها او تغييرها ، او مناهضتها او الدعوة الى مناهضتها او تحييد مناهضتها ما يزال جريمة تعاقب عليها قوانين مصر العربية فكاد نستعير كلمة قيلت في فرنسا أبان الثورة وطفيان اليعاقبة : « ايه ايتها الحرية كم من الجرائم ترتكب باسمك » . ونكاد نجزع من هراة المساس بتحالف قوى الشعب العاملة وبالاتحاد الاشتراكي العربي الى درجة حل وحداته الاساسية في احدى المحافظات بدون ان يظن ، او يعبا ، الذين حلوها الى أنه لو كان المرجع في مصر العربية الى سيادة القانون لسبقوا جميعا الى محاكم الجنايات ، ولو كان المرجع في مصر العربية الى الديمقراطية لاستطاع العمال والفلاحون والجنود والمثقلون او بعضهم الدفاع الشرعي عن تنظيمهم

السياسي . ولكن يبدو أن مرجع الأمر في مصر العربية لم يعد لا إلى سيادة القانون ولا إلى الديمقراطية، فليس أقل من أن نسال أولئك الذين يستفلون اليوم بيانا القاه رئيس الجمهورية ويعطونه من عندهم قسوة نفاذ ليست له لبيادروا إلى تقويض نظام الدولة « بالعمالية » تحت شعار الديمقراطية ما هو الضمان الذي تقدمونه للشعب لكي لا تقوضوا غدا « بالعمالية » أيضا ما تبنونونه اليوم . لقد وقعتم جميعا طلبات الالتحاق بعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي وتمهدتم جميعا ، كتابة ، باحترامه ووافقتم جميعا على ورقة أكتوبر وهللتم جميعا لورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي واشتركتم جميعا في لجنة مستقبل العمل السياسي ، ووافقتم جميعا على قرار يقول ان الشعب يرفض الاحزاب الطبقية والاحزاب المصطنعة ، ومن قبل اسهمت في صدور قانون الوحدة الوطنية الذي ذهب حرمه على تحريم الاحزاب حد العقاب على أي تنظيم مهما تكن اهدافه . . كل هذا تحت شعار الوحدة الوطنية تارة والسلام الاجتماعي تارة وحتمية الحل الاشتراكي تارة ثالثة . وباسم الديمقراطية في كل الحالات ، وهأنتم — ولم يمض سوى ثمانية اشهر — تحاولون تقويض كل هذا باسم الديمقراطية أيضا ، فما هي خطواتكم القادمة ؟ . وما هو الضمان ما دمت لا تصدقون الشعب ما وعدتكم ؟ . . .

ان رئيس الجمهورية قد تفضل واشار في بيانه الى أن « القرار ينطوي على تحول اعمق مما يبدو منه وعلى مسؤوليات أكثر مما ترى العين من النظرة الاولى » ، فلماذا لا يتوقف بعض المواطنين قليلا ليسالوا حتى يتبينوا تلك التحولات التي هي اعمق مما يبدو من القرار قبل ان يوجهوا المسؤوليات التي هي أكثر مما ترى العين من النظرة الاولى ؟ . . الا ان في مصر العربية عيوننا دربتها تجارب السنين القليلة الماضية فعلمتها كيف تكون نائمة تدرك ما وراء القرار فتدعو الله أن يحفظ مصر وشعبها من كل مؤ .

الخروج من المازق :

١٣ - اذا اخذنا بيان رئيس الجمهورية في مجلس الشعب يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ على أنه قرار ملزم واجب النفاذ فوراً او بادرنا الى تنفيذه وقمنا لمي المحظورات السابقة . اما اذا اخذناه على أنه بيان او اقتراح او رغبة او توجيه او ما شئنا ما عدا الالزام نكون قد التزمنا حدود الدستور واحترمنا القوانين ورعينا سيادة القانون وعبرنا بذلك اصدق تعبير عن احترامنا - اولا - لرئيس الجمهورية بعدم نسبة مخالفة الدستور اليه لا صراحة ولا ضمنا ولا صمتا ، وعن احترامنا لشعب مصر بعدم مخالفته ارادته السابقة او مصادرة ارادته المقبلة بما نريد الان .

ونحن نختار احترام رئيس جمهورية مصر العربية فلا ننسب اليه ما لا نرضاه له ولا نرضاه منه ، ونحترم ارادة الشعب اولا واخيرا فلا نأخذ بيان رئيس الجمهورية الا على أنه بيان ، ولكن هذا البيان ، اذ يصدر منه شخصيا ، يمثل انذارا بـ أن مصر العربية تمر بازمة ديموقراطية حادة لا بد من معالجتها ، ولو اقتضى الامر تعديل الدستور . ان رئيس الجمهورية اذ يقترح الان انشاء احزاب مستقلة و «حرة تماما» ويقطع بان يد الاتحاد الاشتراكي العربي سترفع عنها نهائيا ويحتم اعادة النظر في قوانين سارية لا يمكن الا أن يكون قد استشعر ، من موقع سلطته الشاملة ، ان الصيغة التي يترجمها الدستور والقوانين الحالية تحتاج الى تغيير جذري ، وهو تعبير استعمله رئيس الجمهورية ، لمواجهة امور قائمة او متوقعة يعرفها هو . أن جنية هذا الإنذار او الجدية التي يجب أن يؤخذ بها ، تتضاعف اذا تذكرنا أنه لا يمكن أن يسند الى رئيس الجمهورية من واقع تاريخه وبياناته ومواقفه الصريحة ، الى وقت قريب جدا ، أنه من انصار الاحزاب او الحزبية . لا يمكن ان ينسى الشعب دماغه المستمر المتكرر الى وقت قريب جدا عن الاتحاد الاشتراكي العربي وتحالف قوى الشعب العاملة . فما الذي حدث او ما الذي سيحدث ؟ لا بد أنه امر جلل « اعمق مما يبدو » من القرار ، ينطوي على مسئوليات « اكثر مما ترى العين من النظرة الاولى » ، ذلك الذي يحمل رئيس الجمهورية على تغيير موقفه فيبادر من جانبه الى تحويل التنظيمات الى احزاب . ان التوقف عند السؤال لم يعد مجددا بلندعه ينضم الى عشرات الاسئلة التي سيجيب عليها المؤرخون . المهم الان البحث عن حل لمشكلة الديموقراطية في مصر استجابة لاعلان وجودها الذي جاء من قمة السلطة يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ .

تعديل الدستور :

١٤ - هل لا بد من تعديل الدستور . . . هذا يتوقف على ما نهتدي اليه لحل مشكلة الديمقراطية في مصر العربية . وحين نهتدي الى الحل الصحيح فنجد انه يقتضي تعديل الدستور فلا بد من تعديله . واذا وجدنا انه يقتضي الغاء قوانين قائمة فلا بد من الغائها . اما عن القوانين فيمكن تعديلها والغاءها بسهولة . واما عن الدستور فان المادة ١٨٩ منه تقول : « لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة او اكثر من مواد الدستور ويجب ان يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والاسباب الداعية لهذا التعديل فاذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب ان يكون موقعا من ثلث اعضاء المجلس على الاقل . وفي جميع الاحوال يناقش مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه باغلبية اعضائه فاذا رفض الطلب لا يجوز اعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض واذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة المواد المطلوب تعديلها . فاذا وافق على التعديل ثلثا عدد اعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه في شأنه . فاذا وافق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء » .

ان هذه المادة تكشف عن مدى العقبات الاجرائية التي تعترض التعديل ، وتكاد تجعله مستحيلا اذا ما تضمن التعديل ما لا ترضى عنه السلطة التنفيذية القائمة التي ينتمي اليها اكثر من ثلثي الاعضاء . ذلك لاننا قد نهتدي الى ان مشكلة الديمقراطية في مصر العربية اشمل واعم واعمق من مشكلة التنظيمات والاحزاب ، وانها بالتالي - قد تتطلب لحلها تغييرا اساسيا في نظام الحكم يحرم السلطة القائمة من مواقعها . على أي حال لكل مشكلة حل ، ويكفي في هذه المرحلة من الحديث اكتشاف ماهية مشكلة الديمقراطية .

ثانيا

تاريخ مشكلة الديمقراطية

ازمة الديمقراطية قبل ١٩٥٢ :

١٥ — لا يمكن علميا — القول بأن مشكلة الديمقراطية في مصر تد نشأت اليوم او هذا العام او بضعة اعوام قبله . تقطيع عمر التاريخ الى سنوات منفصلة مستحيل القبول علميا لان التاريخ حركة تراكم مستمرة . وعلى هذا نستطيع — اذا اردنا — ان نتتبع جذور مشكلة الديمقراطية حتى الى بدء تاريخ مصر الحديث ولن يكون هذا الا سردا لما يعرفه المؤرخون من ازمتات وصراعات دارت احقابا طويلة بين الشعب في مصر وبين المستبدين فيه من ابنائه وغير ابنائه ثم ان كثيرا من الاسباب لا تكشف عن نتائجها الا بعد زمن يتجاوز رؤية الذين بدأوا توقعاتهم . ولا شك في ان سعيد بن محمد علي ، والي مصر ، حين رأى ان يقطع اوصال اخصب جزء من ارض مصر ويوزعه ابعديات على من يريد لم يكن يعلم انه ينشئ النظام الذي افرخ الاقطاعيين (كبار ملاك الاراضي الزراعية) منذ عهده حتى الان . اولئك الذين كانوا وما يزالون على راس قائمة اعداء الديمقراطية . كما لا شك في ان طلعت حرب ، حين اراد ان يستفيد من الظروف الدولية التي صاحبت وتلت الحرب الاوروبية الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨) لاستقلال مصر اقتصاديا ، كما كان يعتقد ، فأنشأ بنك مصر وشركاته لم يكن يعلم انه يرسى قواعد النظام الذي افرخ الراسماليين منذ عهده الى الان . اولئك الذين كانوا وما يزالون ، في مصر وغير مصر ، اعداء ديموقراطية الشعب . وهل كان يعلم او يتوقع ان سيأتي احد تلاميذه — احمد عيود — فيستطيع ان يقيم الوزارات ويستطها ، ويدفع الثمن نقدا لمن بيده القيام والسقوط فيكون واحدا من الذين افسدوا حكم مصر ورشحوها للثورة ٤.

يكفي ان نذكر تاريخ دستور ١٩٢٣ ، وهو اول دستور في تاريخ مصر كما يقولون . انشأته لجنة من ثلاثين قال عنها سعد زغلول زعيم الشعب انها لجنة الاثقياء . واصدره الملك فؤاد عام ١٩٢٣ . وخرقه خرقا مشينا عام ١٩٢٤ . وعطله محمد محمود عام ١٩٢٨ . والفاه اسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ وعاد عام ١٩٣٥ ليعطل فعليا عام ٣٩ باعلان الاحكام العرفية ووضع مصر — شعبا وارضا — في خدمة الحلفاء في الحرب الاوروبية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) واهدرت احكامه اهدارا مشينا عام ١٩٤٢ حين فرض الوفد بقوة سلاح الانجليز ، واهدرت احكامه اهدارا مشينا حين تأمرت احزاب الاقلية مع الملك فتولوا الحكم في مرحلة ما بعد الحرب ، واهدرت احكامه اهدارا مشينا حين دنع

حزب الوفد ثمن استرداده موقعه الثرمي في الحكم صلحا مع الملك .
واهدرت احكامه اهدارا مشينا حين اقبل حزب الاغلبية من الحكم بعد
حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ لتأتي تلك الوزارات مقطوعة الصلة
بالشعب ويكون آخر قرار يصدر منها هو القرار الذي اصدره مرتضى
المراغي وزير الداخلية يوم ١٢ ابريل ١٩٥٢ بليقاف الانتخابات . بعدها
سقط الدستور بثورة يوليو ١٩٥٢ .

١٦ - ولقد كان دستور ١٩٢٣ دستورا ليبراليا يكاد يكون منسوخا
من الدستور البلجيكي . وفي ظله كانت الاحزاب الليبرالية مباحة :
الحزب الوطني ، حزب الوفد ، حزب الاحرار الدستوريين ، حزب الاتحاد ،
حزب الشعب ، حزب مصر الفتاة ، حزب السعديين ، حزب الكتلة
الوفدية ، حزب الفلاح ، جبهة مصر ، ومورست في ظله قواعد
الديموقراطية الليبرالية : ترشيحات وانتخابات ومجالس نواب ومجالس
شيوخ . وصحافة لكل حزب ولكل من يقدر . وفي خضم تلك الصراعات
الليبرالية كانت ارادة الشعب غالبة . نقصد بالشعب اغليته من العمال
والفلاحين ولا نقصد تلك الشريحة الضئيلة من المثقفين التي كانت
ابواق الاحزاب وانوات اعلانها . الشعب الذي نقصده لم يعرف من
شئون الممارسة الديموقراطية الا تلك اللحظات التي تستدعيه فيها
الحكومات لانتخاب النواب او الشيوخ فينتخب - في اغلب الاوقات
واغلب الدوائر - من تريد السلطة القائمة انتداه . فلم يكن غريبا ان
حزب الاغلبية التي لا شك فيها لم يستطع ان يحكم اكثر من بضع سنوات
متقطعة اغلبها في اخر ايامه وبعد ان تصالح مع الملك ايضا .

فلما ان قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ جاءت دليلا حاسما على فشل
الحياة الديموقراطية الليبرالية السابقة عليها . ويكاد يجمع كل اساتذة
القانون المعام في مصر على ان فشل الديموقراطية الليبرالية في عهد ما
قبل الثورة كان احد اسباب قيامها وان اختلفوا في اسباب الفشل
ذاته . ولكنهم جميعا يذكرون واقعة تاريخية يعرفها الجميع وان كانت
قلية من الناس تعرف علاقتها بقضية الليبرالية . تلك الواقعة هي ان
الذي قام بالثورة هو تنظيم الضباط الاحرار في القوات المسلحة .
يتولون لان « الشعب اعزل من القوة المادية التي يمكن عن طريقها وحدها
وضع الامور في نصابها » (الدكتور عبد الفتاح ساير داير - القانون
الدستوري - صفحة ٣٩١) . او « لان الجبهة المدنية لا تستطيع القيام
بمثل هذه الثورة لانها لا تمتلك الاسلحة والعتاد » (الدكتور مصطفى
ابو زيد . الدستور المصري - صفحة ١٠٧) . او « لان الضغط على
صاحب التاج يحدث في البلاد العربية في الديموقراطية بواسطة الشعب
او ممثليه بينما تم الضغط في مصر من طريق الجيش » (الدكتور
سيد صبري - مقتل في جريدة الاهرام - ٢٧ يوليو ١٩٥٢) . . .
الى اخره .

١٧ - ليس السؤال الذي نطرحه : لماذا قامت ثورة ١٩٥٢ ؟ .
السؤال المطروح هنا هو : لماذا ، مع اعتراف الجميع بمبررات الثورة ،
لماذا قامت بها جماعة من ضباط القوات المسلحة ولم يتم بها الشعب
نفسه ؟ . ان كثيرا ممن عادوا الثورة وممن ايدوها أيضا يأخذون عليها
ان الذين قاموا بها جماعة من العسكريين لم يعرفهم الشعب من قبل
ولم يكونوا مستندين الى تنظيم شعبي او حزب . . . فليكن . من
المسئول ؟ الملك ؟ . لقد قامت الثورة ضد الملك ومن ضباط اقمسوا
بين الولاء لجلالته . الاحتلال ؟ لقد قامت الثورة والاحتلال قائم وقامت
لنتهيجه . الاحزاب ؟ لقد قامت الثورة ونجحت بدون حزب والفيت
الاحزاب . المسئول هو ذلك النظام الذي حرم الشعب من امكانيات
الثورة فلم يبق الا العسكريون ليثوروا . هو ذلك النظام الذي حرم
الشعب من تكوين احزابه الثورية فلم يجد العسكريون حزبا ثوريا
يستندون اليه في ثورتهم . هو ذلك النظام الذي فشل في أن يمكن
الشعب من خلال التربية الديمقراطية والمشاركة الفعلية ، من ان يمتلك
المقدرة على ردع الذين لم يستجيبوا لارادته . ان مجرد ان يصل شعب
مصر الذي ثار عام ١٨٨٢ ووضع لنفسه ارقى دساتير العالم وقتئذ
تحت قيادة عرابي ، وثار عام ١٩١٩ وواجه جيوش الاحتلال والشرطة
وهي تحست قيادة الانجليز وهو بدون عناد ، والذي حمل زعيمه الى
الحكم بالرغم من الاحتلال والملك وصنيعته احمد زيور عام ١٩٢٤ ،
نقول ان مجرد ان يصل شعب مصر في ظل دستور ١٩٢٣ الليبرالي ،
وبعد ثلاثين عاما من الممارسة الى درجة من المعجز تسمح لامدائه باهدار
دستوره واقصاء حزبه ثم تحول دون ان يفرض هو ارادته دستوريا او
بثورة شعبية فلا يقوم بالثورة التي توافرت اسبابها الا نفر من القوات
المسلحة هو الدليل الحاسم على فشل الديمقراطية الليبرالية .

والغريب في الامر ان اقطاب النظام الليبرالي الفاضل كانوا
يتوقعون من الثورة التي هدمته ان تعيد تسليم مصر اليهم لينشئوه
من جديد . وما يزال بعض الذين وقفوا فكرا وحركة عند تلك المرحلة
يرددون غضبهم على الثورة لانها لم تسلم الحكم لحزب الوفد الذي
فشل في قيادة الشعب حتى اضطر العسكريون - او اتيجت لهم
الفرصة - لكي يحلوا محله في الثورة - وينسى كل هؤلاء ان العيب
لم يكن في الاشخاص ، وأنه من التفاهة والسفاهة اتهام الجيل الذي
نجر وقاد ثورة ١٩١٩ بانهم كانوا المسئولين عن فشل نظام فاضل
اصلا . لقد قاد معركة الشعب في ظل دستور ١٩٢٣ واحد من اطهر
واصلب واكثر المصريين وطنية هو المغفور له مصطفى النحاس ،
نهل من بين الذين يسودون الان صفحات الصحف من يعتقد ان لو
كانت الثورة قد وضعت في زعامة الوفد ثم سلمته الحكم سيكون اطهر

واصلب واكثر وطنية من مصطفى النحاس ؟ العيب في النظام الليبرالي ذاته . وكما ان الاقطاعي ليس جلادا بالطبيعة للفلاحين ولكنه - ليبقى اقطاعيا - لا بد له من ان يجلدهم ، وكما ان الراسمالي ليس مستغلا بطبعه ولكنه - ليبقى راسماليا - لا بد له من ان يستغل الناس ، فان الليبرالي ليس عدوا للشعب بطبعه ولكنه - ليصل الى السلطة او يبقى فيها - لا بد له من ان يجرد الشعب من اية سلطة . وعندما يجرد الشعب ، اي شعب ، من أي سلطة ويحرم من ممارستها ينخلط ديموقراطيا ويبقى على هامش الحياة السياسية ويصبح شعبا «مستأنسا» لوحوش السلطة الذين يتقاتلون من أجل حكمه والتحكم فيه .

لماذا تكون الليبرالية فاشلة ديموقراطيا الى هذا الحد ؟

١٨ - اولا وقبل كل شيء لا بد من التأكيد على أنه ما دام الشعب عاجزا - ماديا - عن الاجتماع معا والانعتاد المستمر ليحكم نفسه بنفسه ، اي ليتخذ القرارات التشريعية والتنفيذية ويفصل ايضا في المنازعات ، فلا بد للديموقراطية من الانتخابات ومجالس النواب والفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة بينها او التعاون المتبادل ثم الرجوع الى الشعب دوريا في انتخابات عامة وسرية . ان هذا النظام الذي ابتكرته البورجوازية للقضاء على استبداد الملوك والذي كان يطيب لبعض الماركسيين ادانته لانه من ابتكار البورجوازية ما يزال حتى الان هو الصيغة الممكنة لادارة الدولة ديموقراطيا . ما دامت ممارسة الديموقراطية المباشرة مستحيلة لاعتبارات مادية ، وفي حدود هذه الاستحالة ، لا بديل عن الاستبداد الفردي الا الديموقراطية غير المباشرة ، وقديما قال جان جاك روسو فيلسوف الديموقراطية المباشرة واكبر دعائها : « اذا اخذنا تعبير الديموقراطية بمعناه الدقيق فان الديموقراطية الحقيقية لم توجد ابدا ولن توجد » . وقال : « لو كان هناك شعب من الالهة لحكم نفسه بطريقة ديموقراطية . فهذا النوع من الحكم الذي بلغ حد الكمال لا يصلح للبشر » (المعقد الاجتماعي) .

ولكن اذا كان هذا النظام لا يسمح للشعب بان يحكم نفسه بنفسه فعلى أي وجه نسميه ديموقراطيا ؟ نسميه ديموقراطيا في الحدود وبالقدر الذي يعبر به - تشريعا وتنفيذيا - عن ارادة الشعب . فهو ليس ديموقراطيا بذاته وليس غير ديموقراطي بذاته ولكنه اداة حكم ، ان كانت في يد الشعب خاضعة لارادته فهي اداة ممارسة الشعب ديموقراطيته ، وان تمردت عليه ابتداء او بعد ان خلقها ، فكما قال المغفور له الدكتور عثمان خليل العميد الاسبق لكلية حقوق القاهرة واستاذ القانون الدستوري : « لقد اجمع الفقهاء الدستوريون على ان اسوأ مظاهر الاستبداد هو الذي يأتي عن طريق مظاهر تمثيلية او نيابية وانه استبداد معسول يستبد بالشعب باسم الشعب » (الجلسة العاشر ، يوم ١٠ ديسمبر ١٩٦١ ، من جلسات اللجنة

التحضيرية) .

ما هو الضمان ؛ اذن ، لكي يكون نظام الحكم ديموقراطيا ؟
١٩ - نستبعد فورا نوايا الحكام واثخاصهم فلا يوجد نظام يقوم على نوايا الحكام وامزجتهم او صفاتهم الذاتية . نظم الحكم تعرف - فقط - وظائف ذات حدود يندفع الشعب لمن يشغلها اجرا مقتطعا من قوته لكي يؤديها في حدودها . ومن هنا كان وجود دستور يحدد تلك الوظائف وحدودها اول شروط المجتمع المنظم (الدولة) . وكما ان احترام الحكام للدستور والتزام احكامه اول شروط قيام الديموقراطية . فاذا استقر الدستور واصبح المجتمع منظما يثور السؤال عما اذا كان الدستور او اي اجراء اخر ديموقراطيا ام غير ديموقراطي . والمقياس الوحيد لمعرفة الاجابة الصحيحة هو ما يبيحه الدستور ذاته من مجال لابقاء ارادة الشعب نافذة في مواجزة السلطة . . فان كان مرجع الامر في البداية او النهاية الى الشعب فهو دستور ديموقراطي وان كان مرجعه في البداية او النهاية الى السلطة فهو دستور استبدادي . وهكذا نعرف ان الاستبداد قد يكون مقننا في دستور وقوانين وهذه هي الديكتاتورية التي تفرق عن الاستبداد ، او الطغيان ، بأنها استبداد او طغيان منظم له دستوره وقوانينه ونوابه وانتخاباته واحزابه ايضا . اما الدساتير الاستبدادية (الديكتاتورية) فلا سبيل الى التخلص منها الا بان يفرض الشعب ارادته ويستطها بكل وسيلة ممكنة . وكل وسيلة ممكنة هنا هي وسيلة مشروعة . لان الديكتاتورية هي في الاصل غير مشروعة وليست مصدرا للشرعية فاسقاطها مشروع ولو بالثورة . ومصدر شرعية الثورة ضد الديكتاتورية هو تحرير الشعب من القهر اي الديموقراطية كفاية . اما استبدال دستور استبدادي بدستور استبدادي ، او اسقاط ديكتاتورية لاقامة ديكتاتورية بديلة فهو انقلاب يقع في قمة السلطة ولا علاقة له بالشعب او الديموقراطية .
واما الدساتير الديموقراطية فانها تضع امر الحكم بين ايدي الشعب لا اكثر ولا اقل . ويتوقف مصير الديموقراطية بعد هذا على مقدرة الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية .

وهكذا نرى انه سواء كان نظام الحكم ديكتاتوريا او ديموقراطيا ، فان الوجود الفعلي للديموقراطية في اي مجتمع يتوقف على الشعب ذاته اي على مقدرته الفعلية على ممارسة الثورة ضد الديكتاتورية او مقدرته الفعلية على ممارسة الديموقراطية التي اباحها الدستور ضد النزوع الاستبدادي للسلطة . ومن هنا يركز كل الديموقراطيين على حرية الشعب في الممارسة الفعلية ، خارج اجهزة السلطة فيربطون بين الديموقراطية ، وجودا وعدما ، وبين حرية الرأي العام وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الانتقال وحرية تكوين الجمعيات او الاحزاب . . .

اي يعلقون وجود الديمقراطية ، لا على مجرد اقرارها في الدساتير ولكن — ايضا — على مدى ما يسهم به الشعب فعلا من نشاط لطرح مشكلاته بحرية واقتراح الحلول لها والعمل القادر على حمل السلطة ، بكل فروعها ، على تنفيذ تلك الحلول ، او ما يسمى في بعض الكتابات السياسية بالجدل الاجتماعي . هذا مع ملحوظة لازمة : ان كل هذا النشاط الذي يعلقون مصير الديمقراطية عليه يتم خارج نطاق اجهزة الحكم المعروفة في النظام الليبرالي (السلطة التشريعية — السلطة التنفيذية — السلطة القضائية) . فحرية الراي العام هي حرية ابداء الراي خارج المنابر الدستورية ، وحرية الصحافة هي حرية الكتابة والنشر في صحف غير الجريدة الرسمية ونشرات الاعلام الحكومي . وحرية الاجتماع هي حرية اجتماع المواطنين خارج البرلمانات واللجان الحكومية . وحرية الاحزاب هي حرية الجماهير في ان تنشئ لها منظمات سياسية تختار مبادئها وبرامجها واسماءها واعضاءها بدون تدخل من السلطة . حتى المعارضة البرلمانية التي يعتبرها الليبراليون ضرورة حيوية للديموقراطية هي الاخرى غريبة عن منطق النظم الليبرالي . فطبقا للديموقراطية الليبرالية تكون الاغلبية — وحدها — هي ممثلة الامة والمعبرة عن الشعب كله وبالتالي — طبقا لها ايضا — لا تكون الاقلية ممثلة للامة ولا تعبر عن الشعب .

الخلاصة ان مشكلة الديمقراطية تتبلور في النهاية لتكون مشكلة حرية الشعب وليس مشكلة نظام الحكم . الشعب المحرر يفرض ارادته ويحطم المستبدين وانظمتهم . والشعب الحر يمارس الديمقراطية ويلزم الحاكمين احترام ارادته . لان الشعب الحر قادر دائما على الثورة كجزء نهائي لرد الاعتداء على حريته . وهذا يوصلنا الى جوهر مشكلة الديمقراطية الليبرالية او جوهر مشكلة الديمقراطية قبل عام ١٩٥٢ .

٢٠ — هل كان دستور ١٩٢٣ يحول ، باحكامه ، دون ان يمارس الشعب في مصر الديمقراطية ؟ . وكانت فيه بعض الاحكام الاستبدادية ولكنه لم يكون يحول بين الشعب وممارسة الديمقراطية . بل لم يكن يحول دون الغاء الاحكام الاستبدادية التي تضمنها الدستور حفاظا على امتيازات الملكية . واذا كنا قد قلنا أنه دستور ليبرالي فلا يمكن لاي احد ان يتهم الليبرالية بالتقصير في سرد الحريات « الطبيعية » ورسها في الدساتير لان الليبرالية ضد التدخل في حياة الافراد من حيث المبدأ . من اين اذن تجيء ازمة الديمقراطية الليبرالية ومن اين جاءت ازمة الديمقراطية في ظل دستور ١٩٢٣ ؟ . من ان شعب مصر الذي اقر له دستوره بكل الحريات الليبرالية لم يكن حرا في الواقع فلم يستطع ان يردع الملك او احزاب الاقلية وأن يحمي حزب الاغلبية . لم يكن حرا في الواقع فلم يستطع ان يشعل ثورته الى ان اسطلمها

لسه جزء من ابنائه من الضباط . ثم نواجه الموقف كله بالسؤال : لماذا وكيف لم يكن شعب مصر حرا في الواقع بالرغم من اقرار الدستور له بالحرية ؟ . . .

هذا هو السؤال الذي لا يريد الليبراليون لا طرحه ولا الاجابة عليه . ويديرون الحوار دائما الى حيث لا خلاف : حرية الصحافة ، حرية الاجتماع ، حرية الاحزاب ، حرية المعارضة . . الى اخره . ومن الذي انكر ان كسل هذا كان موجودا قبل ١٩٥٢ ؟ ولكن من الذي يستطيع ان ينكر ان حزب الاغلبية لم يحكم على الوجه الذي يريده الشعب قبل ١٩٥٢ . . . ومن الذي يستطيع ان ينكر ان الشعب لم يفرض ارادته ولا فرض حزيه ولا قام بثورته حتى عام ١٩٥٢ . . .

لنواجه اذن هذا السؤال بدون لف ودوران : لماذا وكيف لم يكن شعب مصر حرا في الواقع بالرغم من اقرار الدستور له بالحرية ؟ . . .

٢١ - الجواب القريب الى ذهن الذين يريدون ان يكونوا هم ابرياء هو ادانة الشعب نفسه . لقد كان شعبا حرا لم يمنعه من ممارسة الديمقراطية ولكنه كان شعبا متخلفا علما ووعيا ، وفي بعض الاوقات يقولون اخلاقا . فقد كان ينتخب احزاب الاقلية بذات الاغلبية التي ينتخب بها حزب الوفد ، ولم يضطر حزب الوفد الى التصالح مع الملك الا بعد ان جرب كيف قضى سنين طويلة مبعدا عن حقه الشرعي في الحكم بدون ان يتحرك الشعب لفرض ارادته وحمل حزيه الى الحكم . حتى اعضاؤه من كبار الملاك وكبار الراسماليين قد كفوا ايديهم عن تمويله - وهو خارج الحكم - حتى كاد يفلس فاضطر - حين عاد الى الحكم - الى ان يبيع لمن يشاء رتب الباشوية والبكوية مقابل مبلغ طائلة ليملا خزائنه . هذا الجواب يريد ان يدافع عن القيادات الليبرالية ويتهم الشعب . ويمكن ان تكتشف المغالطة فيه اذا تذكرنا ما فعله الشعب لفرض قيادته عام ١٩٢٤ . وانه حين تشجعت القيادة او اخرجت هالفت معاهدة ١٩٣٦ وطلبت من العاملين في معسكرات الجيش الانجليزي المحتل ترك اعمالهم ، ترك اكثر من تسعين الف عامل مصري عملهم فورا وقبل ان يعرفوا الى اين يذهبون بعد ذلك . وانه حين هوجى بجماعة من الضباط لم يكن يعرفهم يثورون من اجله يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يتردد في تأييدهم . ومع ذلك فلا بد من الاعتراف بان اغلبية شعبنا كانت متخلفة ديموقراطيا . والشعوب - كما يقول الاستاذ بوردو عن الشعب الفرنسي نفسه - اقدر على الثورة والبطولة منها على ممارسة الطقوس المعقدة التي تستوجبها الديمقراطية الليبرالية من اول معرفة تاريخ الميلاد ، والمبادرة الى القيد في جداول الانتخاب في المواعيد المحددة ، وتوفير شروط القيد ، والاحتفاظ بالبطاقات ، ثم تتبع النشاط السياسي العام ، والتميز بين الاتجاهات الحزبية ، والاملات من التضليل الدعائي والاقبال على

الاقتراع والاختيار بين المرشحين طبقا لمبادئهم . والمحافظة على السرية،
وحماية الديمقراطية من التدخل والتزيف ومراقبة النواب والاحزاب . .
الى اخره . نعم كانت اغلبية شعبنا متخلفة ديموقراطيا . ومع ذلك فان
هذه حجة داحضة لتبرير الاستبداد ، لان الحل الوحيد لمشكلة التخلف
الديموقراطي هو التوعية الديمقراطية وهذا واجب القيادات ، ثم
الممارسة الديمقراطية ثم مزيد من الممارسات الديمقراطية ليستطيع
الشعب من خلال العلم والممارسة تخطي تخلفه . اذا كان هذا هو
الحل الوحيد فان البديل الوحيد هو مرض الوصاية على الشعب بحجة
تصوره اي الديكتاتورية .

ثـم ،

الم يخطر ببال الليبراليين انه اذا كانت الديمقراطية الليبرالية
تتطلب شعبا متقدما ديموقراطيا ، فأنها قد لا تكون اصلح نظم الممارسة
لشعب متخلف ديموقراطيا ؟ ان لم يكن يخطر على بالهم فسنحدثهم عنه
فيما بعد لنبقى الان في حدود السؤال . لماذا وكيف لم يكن شعب مصر
حرا في الواقع بالرغم من اقرار الدستور له بالحرية ؟

ديكتاتورية الرأسمالية :

٢٢ - الجواب الصحيح هو أن الشعب في مصر لم يكن « قادرا » على ممارسة الديمقراطية لا بالقدر الذي يؤهله وعبه الديموقراطي ولا بالقدر الذي يسمح به الدستور . لماذا ؟ . لان الليبرالية قبل أن تكون نظاما للحكم هي نظام اقتصادي يسمونه الرأسمالية . القانون الاساسي للنظام الليبرالي ، في الحكم وفي الاقتصاد هو « المنافسة الحرة » . المنافسة الحرة بين الاراء لانتاج الافراد والمنافسة الحرة بين الامراد لتشكيل الاحزاب والمنافسة الحرة بين الاحزاب للوصول الى الحكم . هذا على المستوى السياسي . اما على المستوى الاقتصادي فالمنافسة الحرة بين الناس للوصول الى الربح والمنافسة الحرة فيما بين الرابحين للوصول الى الاحتكار . . في مواجهة المنافسة الحرة بين العمال في الحصول على عمل . المجتمع الليبرالي سوق للمال والبشر تحكمها المنافسة وينوز فيها الاقوى اقتصاديا . هذا اذا اردتم ، اما اذا اردنا فالمجتمع الليبرالي غابة فيها اشياء رقيقة وجبيلة كالزهور والعصافير الملونة ولكن لا يعيش سكانها الا على جنث سكانها ، والبقاء للاقوى . والترجمة الدستورية والتشريعية للنظام الليبرالي هو عدم تدخل الدولة في الاقتصاد : حرية التملك ، حرية التصرف ، حرية التعاقد . . وليفتني من يغتني وليمت جوعا من يموت و « كل واحد وشطارته » . وعدم تدخل الدولة في السياسة : حرية الراي ، حرية الصحافة ، حرية الاحزاب ، حرية الترشيع ، حرية الانتخاب ، . « وكل واحد ومقدرته » . في النظام الليبرالي لكل شخص ان يملك حتى لقمة العيش . ولكل شخص ان يتصرف فيما يملك ولكن لا احد يضمن له الا يغبن . ولكل شخص ان يتعاقد ولكن « القانون لا يحمي المغفلين » ، ولكل شخص ان يعمل ولكن لا احد يضمن له العمل او البقاء فيه . . وفي النظام الليبرالي لكل شخص حرية الراي ولكن لا يضمن له احد وسائل المعرفة التي يكون من رايه ، ولكل شخص حرية اصدار الصحف ولكن لا احد يضمن له المقدرة المالية على اصدارها ، ولكل جماعة ان تشكل حزبا ولكن لا احد يضمن لها فرصة متكافئة في منافسة بقية الاحزاب ، ولكل شخص حق الترشيع ولكن لا احد يضمن له حرية الناخبين ، ولكل شخص حرية الانتخاب ولكن لا احد يضمن له حرية مراقبة ومتابعة من انتخبه او سحب الثقة به .

٢٣ - وهما - الديموقراطية الليبرالية والاقتصاد الليبرالي (الرأسمالية) - وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان لانهما اثران لقانون

واحد هو المنافسة الحرة . فحيث يكون النظام رأسماليا لا يمكن أن تقوم الا ديموقراطية ليبرالية . وحيث نجد الديموقراطية الليبرالية لا بد أن يكون النظام الاقتصادي رأسماليا . . ولا يستطيع احد أن يفصل بينهما . ولما كانت حركة التطور الاجتماعي غير ثابتة وبالتالي تتداخل معالم نظم مختلفة في مراحل التحول من نظام الى نظام فإن الانتباه الى الاتجاه العام يكون اجدى من التوقف عند المفردات المخططة . فعندما يكون الاتجاه العام اقتصاديا الى الرأسمالية لا بد أن يصاحب المبادرات الرأسمالية مبادرات ليبرالية ليكمل النظام الليبرالي اقتصادا وسياسة في مرحلة لاحقة . هي حين انه عندما يكون الاتجاه العام اقتصاديا الى الاشتراكية لا بد أن يصاحب مبادرات التحول الاشتراكي مبادرات تحول عن الديموقراطية الليبرالية . ومن هنا نترك الخطأ الجسيم الذي يقع فيه اولئك الذين تجذب انتباههم الجزئيات المرحلية فيسلبونها من اتجاه المجتمع كله . يحسبون مثلا أن تأميم بعض المؤسسات لم ي نطاق نمو النظام الرأسمالي اجراء اشتراكي . او يحسبون اباحة الاحزاب في نطاق اتجاه رأسمالي ديموقراطية شعبية .

العبرة في دراسة وتقسيم اي نظام هو باكتشاف قانونه الاساسي الذي يضبط حركته ويحدد اتجاهه .

٢٤ - ايا ما كان الامر فان النظام الذي كان يسود مصر قبل ١٩٥٢ كان ليبراليا سياسيا واقتصاديا . في هذا النظام كانت للمصريين حقوق سياسية وغيرة (الجانب السياسي) ولكنهم كانوا مجردين من القدرة الفعلية على استعمالها بفعل الرأسمالية السائدة (الجانب الاقتصادي) . ذلك لان القانون الاساسي للنظام كله ، وهو المنافسة الحرة ، كان يبيع لكل شخص ان يكسب معركة الديموقراطية كما يشاء . فكانت القدرة الاقتصادية تلعب الدور الحاسم - بعد استنفاد كل طاقات الطقوس الشكلية - لتحديد من يحكم ولن ارادة التشريع والتنفيذ . ففي القمة لا يرشح نفسه للانتخابات الا القادرون ماليا ، كان يشترط في اعضاء مجلس الشيوخ ان يكونوا من بين « السوزراء ، الممثلين الدبلوماسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف او اية محكمة اخرى من درجتها او اعلى منها ، النواب العموميون ، نقيب المحامين ، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا سواء في ذلك الحاليون والسابقون ، كبار العلماء والرؤساء الروحانيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لسواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها في العام (حوالي ١٥٠٠ بسمرة العملة الحالي) ، من لا يقل دخلهم السنوي عن الف وخمسمائة جنيها (١٥٠٠٠ جنيها بسعر العملة الحالي) من المستغلين بالاعمال المالية او التجارية او الصناعية او بالمهن الحرة » (المادة ٧٨ من دستور ٢٣) .

اما النواب فكان يشترط للترشيح دفع امانة ١٥٠ جنيها (حوالي ١٥٠٠
بالسعر الحالي) (المادة ٥٥ من قانون الانتخاب) . وقد اشترط هذا
المبلغ عمدا لقصر الترشيح على القادرين ماليا . فقد كان الاتجاه الاول
عند وضع قانون الانتخاب الى اشتراط ان يكون المرشح من سن كبار
الملاك او ذوي الدخول الكبيرة فلما لم يؤخذ بهذا الاتجاه اشترط ان يدفع
امانة كانت في وقتها جسيمة (بعد السلام ذهني ووايت ابراهيم -
القانون الدستوري - صفحة ١٧٤) .

هذا في القمة ، اما في القاع حيث يقبع الشعب - اغلبية الشعب
التي يحتكم اليها المتناسون - فان الشعب كان مرتبطا بامعانه - منذ
البداية - بالمسيطرين عليه اقتصاديا القادرين على وصل الارزاق
وقطعها . كان الفلاحون اقنانا او في مرتبة الاقنان بالنسبة لملاك
الاراضي . فحرية الإرادة ، او حرية التعاقد - ذلك الطوطم المقدس
ليبراليا - كانت تعني أن الفلاحة ، مزارعة او ايجار ، كانت خاضعة
خضوعا تاما في انعقادها واستمرارها وانهايتها وسعرها لارادة مالك
الارض وحده . واسعار المحاصيل كانت خاضعة خضوعا تاما لمضاربات
الرأسماليين في السوق . وفي المتاجر والمصانع كان عقد العمل خاضعا
خضوعا تاما في انعقاده واستمراره وانهايته وقيمة الاجر فيه والجزاءات
التي تقتطع منه لمالك المتجر او المصنع وحده ، وكانت النخاسة المتعنة
التي يسمونها « توريد الانفار » سوقا رائجة من فرط البطالة وفيها يبيع
المصريون انفسهم بابخس الاثمان لكي يعيشوا ، ويدفعون من الثمن
البخس قدرا معلوما لمن يجد لهم العمل او يضمن لهم الاستقرار فيه .
وكان مطلوبا من كل هؤلاء الاقنان الاجراء العاطلين ان يستعملوا
هقوقهم السياسية وأن يناهسوا غيرهم في سباق الديمقراطية
الليبرالية . ولم يكن ذلك ممكنا كان اجدى عليهم ، واكثر واقعية ، ان
يبيعوا حرياتهم السياسية لمن يشتريها ، او أن يتنازلوا عنها في مقابل
الاستمرار في الحياة . ولقد كانوا - كما لا شك يذكر كل الذين عاصروا
نلك المرحلة - يبيعونها او يتنازلون عنها صفقة واحدة لكل عائلة في كل
قرية ، وسيطها رئيس العائلة او عمدة القرية ليكسب هو ايضا .
قال جان جاك روسو منذ قرنين - قبل ان يعرف احد الاشتراكية - ان
الفنى الفاحش والفقر المدقع متلازمان وعندما يوجدان في مجتمع ما ،
تباع فيه الحرية وتشتري ، يبيعها الفقراء ويشتريها الاغنياء . ولم يلم
روسو احدا ولكنه نقد النظام . فاذا كان يسمى الاغنياء طفاة فانه يسمى
الفقراء اعوان الطفاة لان الاولين يشترون الحرية والاخرين يبيعونها .
وبعد قرنين من روسو يقول الاستاذ بورديو استاذ العلوم السياسية في
جامعة باريس - وهو ليس اشتراكيا - في كتابه « الديمقراطية » :
« ما اهمية أن يكون الانسان حرا في تفكيره اذا كان تعبيره عن هذا الفكر
يعرضه للاضطهاد الاجتماعي وأن يكون حرا في رفض شروط العمل

إذا كان وضعه الاقتصادي يرغبه على قبولها « ، فنضيف من عندنا ،
ما أهمية الحرية السياسية إذا كان الإنسان عاجزا اقتصاديا من
ممارستها . . .

ولقد كان شعب مصر — اغلبية شعب مصر — قبل ثورة ١٩٥٢
عاجزا اقتصاديا عن الممارسة الفعلية لارادته لانه كان حرا سياسيا مقهورا
اقتصاديا بحكم تبعيته الاقتصادية لملاك الاراضي والراسماليين . ولا
فنب في هذا للسادة او للعبيد انما هو فنب النظام بحيث يوجد سادة لابد
من وجود عبيد . ولا عيب لسي الحرية السياسية ولكن العيب
في العبودية الاقتصادية ، بحيث لا يكون الانسان حرا اقتصاديا لا يستطيع
ان يمارس حريته السياسية ، فبقى جملا منمقة في الدساتير ، وهكذا
كانت في دستور ١٩٢٣ .

وما بين القمة والقاع كان اصدار الصحف مباحا ولكن لم يكن يصدر الصحف
الا القادرون ماليا ، وكانت حرية الكتابة مباحة ولكن لم يكن ينشر الا ما
يرضى عنه ملاك الصحف ، وكان تأسيس الاحزاب الليبرالية مباحا ولكن
لم تكن الاحزاب مؤثرة الا بقدر ما تملك من مال لتكون لها الدور والصحف
ووسائل الانتقال والاتصال والدعاية والاجتماع . وكانت حرية الاعتقاد
مباحة ولكن لم يكن قادرا على الاتصال بالشعب ونشر العقائد والدعوة
لها الا القادرون اقتصاديا .

لقد كان مجتمع الـ ١/٢ / سياسي واقتصاديا .

٢٥ — تلك هي ازمة الديمقراطية الليبرالية . تمنح الحرية سياسيا
وتستردها اقتصاديا . وتلك كانت ازمة الديمقراطية قبل ١٩٥٢ ، حيث
لم يكن ثمة قهر سياسي بالدرجة التي تشمل الشعب من الحركة للرض
ارادته ولكن كان ثمة قهر اقتصادي يتحكم في حركة الشعب الى حيث يريد
المستبدون به اقتصاديا من اطاعين وراسماليين وجماعة من المثقفين ،
الذين يعبدون الديمقراطية كلمة ، والبيروقراطيين الذين يخدمون السادة
ويؤدون عنهم الجانب القذر من العملية كلها : التبرير الفكري والتنفيذ
الفعلي . ومع عجز الشعب كان لابد من ان تحضر للثورة قطاعات الشعب
الاكثر تحمرا ، الطلبة وبعض المهنيين وخاصة المحامين ، وان يدبر لها
ويفجرها اكثرهم وعيا ومقدرة على الفعل ونعني بهم المثقفين الثوريين
من ضباط القوات المسلحة .

٢٦ — ان كل هذا ما تم ، ولا يتم بين يوم وليلة . وقد بدأ النظام
الليبرالي في مصر عام ١٩٢٣ ولم تتم الثورة الا عام ١٩٥٢ ، وما تم كل
هذا ولا يتم طرفة مائة بل هي معاناة طويلة تراكمت احداث استبدادها
وتراكمت جزئيات التمرد على الاستبداد حتى وصلت ديكتاتورية الراسمالية
فروتها لوصولت قوة الثورة نروتها . ومن رحم النظام الذي كان سائدا
قبل ١٩٥٢ بكل خصائصه ولدت ثورة ١٩٥٢ بكل خصائصها . وكما نرح

شعب مصر بمولد الام عام ١٩٢٣ فرح بمولودها عام ١٩٥٢ . اذ فيما بينهما ذاق شعب مصر الام خيبة الامل واكتشف زيف الوعود الليبرالية وكانت تجربة عظيمة في حياته الطويلة . فهل نهدرها لنبدأ من جديد ؟

٢٧ — يحتجون عادة بالنظم الاوروبية الليبرالية (سياسيا واقتصاديا) في شمال امريكا وغرب أوروبا . ويقولون ان الديمقراطية الليبرالية عانت هناك وما تزال تعيش ، وتقدس نظامها حتى اضطرت الاحزاب الماركسية الى ان تطرح نظرياتها في ديكتاتورية البروليتاريا والثورة وان تقبل المباراة الديمقراطية وتحتكم الى صناديق الاقتراع ، مع ان النظام الرأسمالي ما يزال سائدا ايضا . ولم تقم ثورات لا من القوات المسلحة ولا من غير القوات المسلحة ، فلماذا نسند الى الليبرالية سياسيا واقتصاديا ازمة الديمقراطية في مصر — قبل ١٩٥٢ ، ونحملها مسؤولية ثورة الضباط ونكاد ننذر بثورة مماثلة جزاء على الردة الى الليبرالية ؟

لان المثل المصري يقول ان الفقير « يجري على لقمة عيشه » ، اما المثل الفرنسي المقابل فيقول ان الفقير « يجري على قطعة بفتيكة » . هذه صيغة للتعبير عن الغيظ . ثم نقول لان شعوب اوربا الغربية وامريكا الشمالية بعد ان استنزفت ثروات العالم كله ، ومنه بلادنا ، طوال خمسة قرون أصبحت الان تتصارع في مستوى الرخاء على مزيد من الرخاء الذي تتيحه الثروات المتراكمة تاريخيا . هناك قد يعاني قطاع من الشعب فبنا في اقتسام الفائض الاقتصادي اما هنا فيجاهد الشعب — تحت مستوى الفقر — من أجل الاستمرار في الحياة . هناك يستطيع العمال والفلاحون ان يقتطعوا من فائض دخولهم ما ينفقون منه على مؤسساتهم الديمقراطية نقابات واتحادات ونوادي وصحفا واحزابا . وهنا لا يملك العمال والفلاحون ما هو ضروري فليس لديهم فائض ينفقونه فلا يستطيعون ان ينشئوا لانفسهم مؤسسات ديمقراطية قادرة من نقابات او اتحادات او نواد او صحف او احزاب . هناك يستطيع العمال والفلاحون ان يضربوا عن العمل اشهرا طويلة ويستغلوا خوف الملاك واصحاب العمل من الخسارة ليلبوا عليهم — بقدر — تحسين شروط العمل ، ولا يعباون كثيرا بالمماطلة لانهم ينفقون من رصيد مدخراتهم واعانات نقاباتهم ويحتمون بدفاع صحفهم واحزابهم . اما هنا فمن يوم ليوم يعيش البشر وتحيا الاسر ، لو فقد عامل عمله شهرا لجاعت أسرته اشهرا ، ولو فقد الفلاح قطعة من الارض يزرعها لمات جوعا — او أصبح مجرما — انتقادا لقطعة الخبز . هناك حصيلة قرون من العلم والخبرة والممارسة وهنا بدأ العلم والخبرة عام ١٩٢٣ . هناك اذا تعرض الشعب لمزيد من القهر الاقتصادي لا يستطيع العامل او الفلاح ان يشتري صحيفته المفضلة او كتابا ظهر حديثا او يقضي اجازة نهاية الاسبوع (المويك اند) .

وهنا لو تعرض الشعب لمزيد من التهر الاقتصادي لاصبح في موقف الخيار بين الموت أو الثورة . فهناك لا يبيع احد حرينه السياسية ولو وجد المشترين لانه يستطيع الحياة وهنا يبيع حرينه السياسية ليعيش . ونكرر ، ان العبرة بالاتجاه العام لاي نظام وليس بدعاويه التفصيلية . فهناك مع الازمة الامل وامكانيات تحقيقه . وهنا مع الازمة الياس من امكانيات الحياة . والاتجاه العام للنظام الليبرالي في العالم المتخلف ديموقراطيا واقتصاديا هو الى الثورة . الموارد المحدودة لا تسمح بمزيد من الثراء الا مع مزيد من الفقر وكلما ازدادت الهوة نشطت سوق الطفيلان حيث تباع الحرية وتشتري . الاثرياء يشترونها والفقراء يبيعونها . ولن يفض هذا السوق غير الانساني ، غير الديموقراطي ، الا الثورة . وعلى من يشك في هذا ان يراجع تاريخ شعوب العالم الثالث فيكتشف قانون حركته : تحرر من الاستعمار - نظام ليبرالي - ثورة مسلحة او انقلاب مسلح لاجهاض وتأخير الثورة المسلحة .

٢٨ — قلنا من قبل أن دستور ١٩٢٣ « كانت فيه بعض الاحكام الاستبدادية ولكنه لم يكن يحول دون الشعب وممارسه الديموقراطية ، بل لم يكن يحول دون الغاء الاحكام الدستورية التي تضمنها الدستور حفاظا على امتيازات الملكية . واذا كنا قد قلنا انه دستور ليبرالي فلا يمكن لاحد أن يتهم الليبرالية بالتنصير في سرد الحريات « الطبيعية » ورسها في الدساتير لان الليبرالية ضد التدخل في حياة الافراد من حيث المبدأ» قصرنا حديثنا على الدستور ولم نتناول القوانين والاورام والقرارات الاستبدادية لاننا كنا نريد أن نركز على العيب الاساسي في النظام الليبرالي ، لنبين باكبر قدر من الوضوح انه بصرف النظر عن الحكام ونواياهم وقوانينهم ولوائحهم ، اي حتى لو صدق الدستور الليبرالي فيما وعد من حرية سياسية فان النظام الراسمالي سيصلب هذه الحرية . ولا يمكن كل هذا يعني ان الليبراليين لا يتدخلون في حرية الشعب عندما يستشعرون ان الشعب أو قطاعا منه قد تحرك ، او ممكن أن يتحرك للمساس بسيادتهم . ابدأ ، ان الليبراليين لا يترددون لحظة واحدة في تقنين ديكتاتوريتهم الاقتصادية ولو اقتضى الامر مخالفة مبادئهم الليبرالية . وقد يصل الامر بهم الى الديكتاتورية الصريحة كما هو الحال في الفاشية . فليست الفاشية الا ذلك النظام الاستبدادي الذي يقبضه الراسماليون لحماية سيطرتهم الاقتصادية بقوة الدولة البوليسية حين يستشعرون ان ذلك هو البديل الوحيد عن ثورة شعبية متوقعة . على اي حال فان الليبراليين في مصر لم يتركوا فرصة للمخاطرة بمصالحهم واتخذوا من سيطرتهم على الحكم وسيلة للتحوط ضد مخاطر اية حركة شعبية . نختار امثلة لها بضمة قوانين « ارهابية وبربرية » ، ارهابية لانها موجهة ضد الشعب وبربرية لانها مخالفة لابسط مبادئ التشريع المعترف به في العالم . ثم اننا قد اخترناها لانها — منذ أن بدأ اصداؤها « خديو مصر » .. ما تزال سارية حتى الان :

الاتفاق الجنائي :

في كل بلاد العالم المتمدن لا يعاقب القانون على النوايا اطلاقا ، ولا يعاقب على الاعمال التحضيرية لارتكاب الجرائم اذا وقف الامر عند الاعمال التحضيرية اي اذا عدل صاحب المشروع الاجرامي عن اكماله ، ثم أنها لا تعاقب على الاتفاق او المساعدة او التحريض على اية جريمة الا اذا ادى هذا الاتفاق او المساعدة او التحريض فعلا الى وقوع الجريمة . ويرجع هذا كله الى انه ما دام الافراد لم يبدأوا فعلا تنفيذ الفعل الممنوع فان فرض عقوبة عليهم لا يكون مقصودا به حماية المجتمع ولكن محاسبتهم على نواياهم أو اقوالهم ، اي باختصار ارهابهم . ولقد كان قانون العقوبات في مصر يحترم هذه المبادئ حتى عام ١٩١٠ .

كان رئيس مجلس النظار (رئيس الوزراء) في ذلك الوقت واحدا من الذين يحفظ لهم التاريخ خيانتهم لمصر (بطرس غالي) فاراد ان يمد في امتياز قناة السويس فوثب عليه بعض الشباب الوطني وقتله . فقدمت النيابة الى قاضي الاحالة تسعة من المتهمين الاول تهمة القتل العمد والباقيين بتهمة الاشتراك في الجريمة بحجة انهم اعضاء مع المتهم الاول في جريمة من مبادئ استعمال القوة في الوصول الى اغراضها . فاحال القاضي المتهم الاول وحده الى محكمة الجنايات وقرر بالنسبة للباقيين بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى استنادا الى انهم لا يمكن اعتبارهم شركاء في القتل ، وان مجرد انهم اعضاء مع المتهم في جمعية سياسية لا يكفي لاتهامهم ما داموا لم يتفقوا مع المتهم على قتل رئيس مجلس النظار . فاستصدرت الحكومة من خديو مصر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ باضافة المادة {٧} مكرر الى قانون العقوبات لتفرض العقاب على مجرد اتفاق شخصين أو أكثر ، حتى لو كان اتفاقهم لتحقيق غاية مشروعة ، « اذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه » . كان ذلك هو أول سيف اسلط على رقاب الشعب في مصر لمنع اي نشاط سياسي شعبي حتى لو اقتصر على ثلاثة ، وحتى لو توقف عند التفكير معا ، وحتى لو كانت غايتهم مشروعة ما دام ما فكروا فيه او اتفقوا عليه قد لوحظ أن الوصول اليه قد يؤدي الى ارتكاب جنحة (توزيع منشور مثلا) وحتى لو لم يفعلوا شيئا الا مجرد الكلام والاتفاق . ثم « يعنى من العقوبة المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق » وبهذه الفقرة بدأ التخريب الاخلاقي وتدريب الناس على الخيانة والفساد والتجسس واعمال المخبرين على غيرهم في مقابل مكافأتهم باعلنانهم من العقوبة .

ومنذ عام ١٩١٠ ، حتى الآن ، كانت هذه المادة هراوة السلطة التي ارهبت بها كل الجماعات والجمعيات والاحزاب والتحركات التي فكرت مجرد تفكير في مقاومة الاستبداد وانسدت بها الضائير وعلمت الناس الخوف من مجرد الحوار خوفا من أن يؤدي الحوار الى اتفاق ، وشككت الناس في اقرب الناس اليهم خوفا من التبليغ مما يتحاورون فيه أو يتفكرون عليه حتى في جلساتهم العائلية الخاصة .

التجهر :

هذا قانون اخر اصدره خديو مصر في ١٨ اكتوبر ١٩١٤ برقم ١٠ وما يزال ساريا حتى الان . وهو يمسد شفرة في قانون ١٩١٠ . اذ ماذا يحدث لو أن المصريين قد اجتمعوا لمراقبة حدث أو بمناسبة حدث اجتماعا تلقائيا بدون اتفاق سابق أو لاحق وبدون أن يكون وراءهم أو امامهم من نظمهم أو ينظمهم . ماذا يحدث لو أن في هذا الاجتماع أو التجمع ارتكب معنوه أو مجنون أو صبي سفير احدى الجرائم أ بقول القانون انه اذا زاد عدد المجتمعين عن خمسة فهو تجهر . ويفرض العقاب على المتجهرين اذا امرهم رجال السلطة بالتفرق فلم يفعلوا (المادة ١٥) أو اذا كان فرضهم « التأثير على السلطات في اعمالها » (المادة ٢) . اما اذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الخرض من التجهر ، فان جميع الذين اشتركوا في التجهر يعتبرون مسؤولين عن الجريمة حتى لو لم يعرف فاعلها ، حتى لو عرف فاعلها وثبت ان الاخرين لا يعرفونه . حتى لو كان من بينهم من يوافق على غرض التجهر ولكنه ينكر الجريمة أو حاول منعها (المادة ٤) . وهكذا كان على المصريين ، وما يزال عليهم حتى اليوم ، ان يحذروا ان يزيد عدد المجتمعين منهم عن خمسة حتى لا يكونوا « تجهرا » فان وانماهم مصادفة صديق سادس لعلهم ان ينفذوا . وكان على « عقلاء » المصريين أو الحريصين منهم على سلامتهم ، وما يزال عليهم حتى اليوم ، ان يسارعوا بالاختفاء في اقرب مكان اذا لاحظوا — ولو على بعد — لفيها من المتجهرين يقف على طريقتهم . وكان على المصريين ، وما يزال عليهم حتى اليوم ، ان يدخلوا السجن اذا عن لواحد من تجهر أو مدموس في تجهر ، ان يرتكب جنحة (توزيع منشور مثلا) فانهم جميعا سيكونون مسؤولين عنه ، من رأى مثل من لم ير .

الظاهر :

وماذا يحدث لو ان المصريين او بعضهم قد رأى الا يترك الامور للمصادفات فارادوا ان يجتمعوا اجتماعا منظما او ان يتظاهروا مظاهرة منظمة . هذا لهم . ذلك لان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ (٣٠ مايو ١٩٢٣) يقول في مادته الاولى : « الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون » . اما الوجه المقرر في هذا القانون فهو :

بالنسبة الى الاجتماعات فانها تعتبر اجتماعات عامة اذا كانت في مكان او محل عام او خاص يدخله او يستطيع ان يدخله اشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية او اذا رأى المحافظ او المدير او سلطنة البوليس في المركز انه بسبب موضوعه او عدد الدعوات او طريقة توزيعها او بسبب أي طرف اخر انه اجتماع عام (المادة ٨ المعدلة بالرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) ، اي أن مناط اعتبار الاجتماع عاما او خاصا هو في النهاية ما تراه السلطة حتى لو كان اجتماعا بين اصدقاء في شقة مغلقة ما دام موضوعه عاما (سياسيا بالدرجة الاولى) مثل هذا الاجتماع « الحر » ، يتمين اخطار السلطة به قبل مواعده بثلاثة ايام وان يشمل الاخطار موضوعه والغرض منه وان تشكل لجنة مسؤولة عنه وان يوقع الاخطار خمسة من المواطنين « المعروفين بحسن السعة » وللبوليس حق حضوره وان يختار المكان الذي يستقر فيه واخيرا له ان يفضه ولو بالقوة « اذا القيت في الاجتماع خطب او حدث صياح او انشددت اناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة » او « خرج الاجتماع عن الصفة المصينة له في الاخطار » (المادة ٧) كما ان له ان يمنعه منذ البداية اذا رأى ان من شأنه ان يترتب عليه اضطراب في النظام (المادة ٤) .

اما بالنسبة الى المظاهرات . فانها — بالرغم من انها منظمة — تخضع لاحكام التجهر فيكون كل من يشترك فيها مسؤولا عن كل ما يقع من أي فرد فيها . ولكن — لانها منظمة — فيجب ان يتم اخطار السلطة عن خط سيرها وللسلطة ان تختار لها خط سير اخر (المادة ٩) وللسلطة — بداهة وبحكم القانون — ان تمنعها من البداية وان تفضها في أي وقت ولو من اجل « تأمين المرور في الطرق واليادين » (المادة ١٠) ومخالفة شيء من هذا عقوبته الحبس (المادة ١١) . والحبس غير مقصور على الذين يشتركون في المظاهرة فعلا ، بل يحبس ايضا الذين يحاولون الاشتراك في مظاهرة او اجتماع او موكب حتى لو لم يستطيعوا المشاركة فعلا (المادة ١١ فقرة ٤) . وهكذا كان من حق المصريين منذ عام ١٩٢٣ ، وما

يزال من حقهم حتى الان ، ان يقيموا الاجتماعات والمظاهرات والمواكب . . بشرط بسيط جدا يمثل خلاصة كل تلك التشريعات هو : ان تكون السلطة موعزة بها أو راغبة فيها . اما فيها عدا ذلك . فلا مظاهرات ولا مواكب ولا اجتماعات والا يؤخذ البريء بذنب المذنب وتقرض على الناس مسؤولية جماعية بصرف النظر عن نواياهم أو مواقفهم حتى لو كانوا المنظمين الحريصين على سلامة الناس في المظاهرة وسلامة الناس خارج المظاهرة والحيلة التقليدية أن تستفز الشرطة الناس الى ان يخطيء بعضهم او ترتكب هي الخطأ عمدا تمهيدا لاخذ الجميع بجريمة لا يد لهم فيها .

المطبوعات :

ولدت قوانين المطبوعات ارهابية منذ بدايتها . كان أول قانون هو القانون رقم ٢٧ الصادر في ١٦ يونيو ١٩١٠ ومطلعه — كالعادة — نحن « خديو مصر » . وفي ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ صدر مرسوم يقول : « الجنع التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنع المضرة باقراء الناس تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف (المادة ١٥) . هذه هي البداية . ان ترتكب الجريمة في حق احد الافراد فلا بأس ، تحال الى محكمة الجنع ، فاذا قضت بالمعقوبة يكون هناك استئناف . اما اذا كانت ضد « الحكومة » فالى محكمة الجنايات راسا حيث يكون الحكم نهائيا وبدون استئناف . اما المطبوعات — طبقا للقانون رقم ٢٠ الصادر في ٢٧ فبراير ١٩٣٦ فهي « كل الكتابات أو الرسومات أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيميائية أو غيرها فاصبحت قابضة للتداول » . اما التداول فهو « بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو الصاقها على الجدران أو عرضها في شبابيك المحلات أو في اي عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول عدد من الاشخاص » . هذه المطبوعات بجميع انواعها ، بما فيها الصحف ، يجب الحصول على رخصة من وزارة الداخلية بطبعها وتداولها (المادة ٧) وعلى كل من يبيعه أو يمسارس « مهنة مرتبطة بتداول مطبوعات » أن يقيد اسمه في المحافظة أو المديرية (المادة ٨) وعلى كل منتج للمطبوعات ، مطبعة أو شركة اسطوانات أو مصور . . . الخ) ان يسلم السلطة أربع نسخ (المادة ٥)

أما إذا كان المطبوع جريدة فلا يجوز إصدارها إلا بعد إخطار السلطة عنها وأن يودع تأميناً قدره ٣٠٠ جنيه (المادة ١٥) وأن يسلم وزارة الداخلية ست نسخ من كل عدد (المادة ٢٠) . وأن يخطر وزارة الداخلية باسم الجريدة والمحررين ورئيس التحرير والمطبعة التي تطبع فيها وبأي تغيير يحدث في هذا (المادة ١٣ و ١٤) . ومن حق السلطة - طبعا - منع أي مطبوع سواء جريدة أو غيرها من التداول إذا حدثت أية مخالفة « وينفذ ما يصدر من الأحكام أو ما يؤمر به من التدابير الإدارية بمقتضى هذا القانون بدون نظر إلى معارضة صاحب الجريدة أو المطبعة أو أي شخص آخر ذي شأن » (مادة ٢٤) .

الحكم العسكري :

وأخر هذه القوانين التي اخترناها أمثلة ، وما تزال سارية ، هو القانون رقم ٩٦ الصادر في ٢٥ أغسطس ١٩٣٩ بمناسبة دخول «الحلفاء الحرب» . وما يزال يعيش تحت اسم الطوارئ حتى عام ١٩٧٢ ثم تحت اسم « حماية هريات المواطنين » ضمن القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ . وطبقا له في حالة قيام خطر الحرب الداهم أو توتر العلاقات الدولية تعلن الأحكام العرفية وتصبح للحكومة سلطة مطلقة لا حدود لها من دستور ولا قانون ولا مجال فيها لأي نوع من الحريات السياسية أو المدنية ولا رقابة عليها من أية هيئة تشريعية أو قضائية .

٢٩ - في ظل القهر الاقتصادي الذي أشرنا إليه من قبل ، وفي ظل التشريعات الإرهابية التي ضربنا لها أمثلة ، لم يكن غريبا أن بقيت الحريات السياسية كما جاءت في دستور ١٩٢٢ مجرد نصوص ميتة ، وأن أغلبية الشعب قد انسحبت بعد ثورة ١٩١٩ من الحياة العامة وركنت إلى السلبية وما زالت راکنة حتى أصبحت راکدة ، وبلغ الركود قبل ثورة ١٩٥٢ حدا قبل به الشعب ، أغلبية الشعب ، مكانه المتدنسي وأصبح رائجا أن « العین لا تملو علی الحاجب » ، وأن « الأصابع غير متساوية » وأن من « يتزوج أمي أقول له يا عمي » ، وأن السادة قد خلقوا ليكونوا سادة والمبيد قد خلقوا ليكونوا عبداً وأن الله قد أمر بالطاعة ولي الأمر . وكان ذلك أخطر ما وصلت إليه مشكلة الديمقراطية في مصر . يوم أن استقر في أذهان الفلاحين والعمال والقهويين من كل

نوع ، ان الاستبداد حق للمستبدين عليهم ان يقبلوه وليس لهم ان يقاوموه .
كانت تلك هي مصر عام ١٩٥٢ ، وكانت تلك مشكلة الديمقراطية
فيها . فلننظر كيف واجهت الثورة المشكلة وكيف حاولت حلها ، والى اي
مدى نجحت .

تات

تورة ۲۳ بوليو ۱۹۵۲

البحث عن الطريق :

٣٠ - في اكثر من مناسبة ذكر الرئيس انور السادات قصة الخلاف الذي ثار في مجلس قيادة الثورة حول الموقف من نظام الحكم . خلاصة ما قاله ان مجلس قيادة الثورة قد واجه منذ البداية اختبار الاختيار بين الديمقراطية والديكتاتورية نظاما لحكم مصر . وقال ان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وحده ، هو الذي اختار الديمقراطية لحكم شعب مصر في حين ان باقي اعضاء مجلس الثورة ، كلهم ، ومن بينهم الرئيس انور السادات نفسه ، قد اختاروا الديكتاتورية نظاما يحكمون به شعب مصر . واصروا لاستقال جمال عبد الناصر ، فترجعوا فرجع عن استقالته . هذه القصة تكشف - في لحظة اعتراف - عما كانت عليه نوايا اعضاء مجلس قيادة الثورة بالنسبة الى الشعب الى ان استقال جمال عبد الناصر ثم مدى ثقة كل واحد منهم بصحة رايه ونواياه حين رجع عن استقالته . ولا نستطيع نحن ان نعطيها دلالة خاصة اكثر من هذا . اولا ، لان ذلك كله كان حوارا داخليا في القمة اختار به اعضاء مجلس قيادة الثورة للشعب ما اختاروا ولم يكن الشعب طرفا فيه فلم يختر لنفسه . وكل هذا لا يمت الى الديمقراطية بصلة اكثر من صلة الحديث عنها . وثانيا ، لان العبرة - كما قلنا من قبل - ليست بنوايا الحاكمين ولكن بما يتحقق للشعب من حرية ومقدرة فعلية على ممارستها . اقصى ما يمكن ان تغل عليه تلك القصة - ان كان لابد من البحث لها عن دلالة - هو ان الذين قادوا ثورة ١٩٥٢ من اجل مبادئ ستة ومعلنة ، من بينها اقامة حياة ديموقراطية سلمية ، لم يكونوا يعرفون معرفة موحدة « اسلوب » اقامة الحياة الديمقراطية السلمية فاختلّفوا فيه وذهب اغلبهم الى حد الظن بان الديكتاتورية هي السبيل الى الديمقراطية . هذه الدلالة ، اي انعدام الوحدة الفكرية على اسلوب تحقيق اهداف الثورة ، ظاهرة لا منكورة من الثورة ولا مقصورة على هدف الديمقراطية . فلتد اعلنت الثورة اهدافها الستة ثم لم تكف قيادتها والمتحدثون باسمها - حتى عام ١٩٦١ على الاقل - عن الاعتراف بان الثورة قد قامت بدون نظرية ، وان الثوار كانوا ، عام ١٩٥٢ ، امام خيار ملزم فاما ان يؤجلوا الثورة ويتعرضوا للتصفية التي كانت تتهددهم على اثر اكتشاف امر تنظيمهم ، الى ان يمتلكوا من امرهم منهجا ونظرية ، واما ان يتقدموا بما يملكون من تنظيم وافكار لاتخاذ شعب مصر مما كان يعانيه فاختاروا الثانية . ثم انهم لم ينكروا قط انهم ينتهجون التجربة والخطأ وصولا الى الصواب من خلال الممارسة . وخلاصة هذا كله ان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد قامت ونجحت في الاستيلاء

على السلطة ثم استمرت عشر سنوات على الاقل لا تعرف — على وجه التحديد العلمي — كيف تحقق مبادئها فجريت اساليب مختلفة : نختار فنبارس فتخطىء فتصحح فتصيب ، او تخطىء مرة اخرى فتصحح ... وهكذا .

٣١ — هذا المنهج التجريبي اقام ويقيم صعوبات بالغة امام محاولة اكتشاف موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من مشكلة الديمقراطية . ذلك لانه ادى الى ان كان للثورة اكثر من موقف واحد من المشكلة وحلها . وفي بعض الاوقات تغير موقف الثورة من المشكلة من النقيض الى النقيض في شهر واحد . ويبدو هذا واضحا — من تتبع القرارات المتتالية التي اصدرتها الثورة في سنواتها الاولى . وقد اخترنا القرارات امثلة لتجنب الاسناد الى الافراد على اساس انه ايا كانت المواقف الفرعية قبل اصدار القرار فان القرار بصدوره — هو وحده — الذي يمثل ارادة الثورة وينسب اليها .

بعد الثورة مباشرة ابقت الثورة على دستور ١٩٢٣ واستبدلت بملك بالغ فاسد ملكا طفلا بريئا تحت الوصاية ، وشاورت الاحزاب القليلة وحاورتها ، وارتضت منها ان تطهر نفسها من بعض قادتها وان تعيد صياغة برامجها ، كما لو كانت مشكلة الديمقراطية مشكلة اشخاص فاسدين ان سقطوا قامت الحياة الديمقراطية السليمة . هذا موقف . ومع ذلك فقبل ان ينتضي عام ١٩٥٢ رأت قيادة الثورة ان مشكلة الديمقراطية ليست مشكلة اشخاص فاسدين بل مشكلة نظام فاسد وان حلها يكون باسقاط النظام جملة فاصدرت يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ قرارا اعلنه القائد العام للقوات المسلحة (محمد نجيب) جاء فيه : « اعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور ، دستور ١٩٢٣ ، وانه ليسعدني ان اعلن في نفس الوقت الى بني وطني ان الحكومة اخذت في تاليف لجنة نضع مشروع دستور جديد يقره الشعب ويكون منزها عن عيوب الدستور الزائل محققا لامال الامة في حكم نيابي نظيف وسليم » . وهذا موقف اخر . اغرب من الموقنين موقفها من النظام الملكي ، فقد اسقطت دستور الملك في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ولم تعلن سقوط الملكية وقيام الجمهورية الا بعد ستة اشهر تقريبا في ١٨ يونيو ١٩٥٣ . ثم انها بعد ان ارتضت من الاحزاب تطهير نفسها واعادة صياغة برامجها اصدرت يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ اعلانا بحل الاحزاب السياسية قال فيه معلنه (محمد نجيب ايضا) : « اتضح لنا ان الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التي استهدت اهداف ثورة ١٩١٩ تريد ان تسمى بالثورة في هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن فلم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدولة اجنبية وتدبير ما من شأنه الزيجوع بالبلاد الى حالة الفساد السابقة ... » وبناء عليه صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بحظر النشاط الحزبي بالنسبة

الى أعضاء الاحزاب المنحلة (المادة ٢) وحظر تكوين احزاب سياسية جديدة (المادة ٦) .

ثم انها اصدرت يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ مرسوما بتشكيل لجنة من خمسين عضوا لتعمل في « وضع مشروع دستور يتفق مع أهداف الثورة » . ومع انها لم توقف عمل اللجنة ولم تلغها الا انها لم تصبر الا يومين حتى اصدرت اعلان ١٦ يناير ١٩٥٣ « بتجديد فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات » . واصدرت في ١٠ فبراير ١٩٥٣ اعلانا دستوريا ببيان نظام الحكم في فترة الانتقال عهد الى مجلس قيادة الثورة بأعمال السيادة العليا (المادة ٨) وعهد بالسلطة التشريعية الى مجلس الوزراء (المادة ٩) وعهد بالسلطة التنفيذية الى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه (المادة ١٠) وعهد بالرقابة والمتابعة الى مؤتمر يظف من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة مجتمعين (المادة ١١) فبدا كما لو كانت الثورة قد اختارت تأجيل حل مشكلة الديمقراطية الى ما بعد فترة الانتقال . غير انه لم يمض عام واحد على هذا الموقف حتى اصدرت الثورة في ٥ مارس ١٩٥٤ قرارا ينص على : « اتخاذ الاجراءات فوراً (لاحظ فوراً) لعقد جمعية تأسيسية تنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع خلال شهر يوليو ١٩٥٤ وتكون لها مهمتان : الاولى مناقشة مشروع الدستور الجديد وقراره والثانية القيام بسمة البرلمان السى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد ومقا للاحكام الدستور الذي سوف تقره الجمعية التأسيسية » . صدر هذا القرار خلال أزمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة وكان الصراع فيها يدور حول مفهومين متناقضين للديموقراطية مشكلة والديموقراطية حلا . وسنعرض لهذين المفهومين فيما بعد . المهم الان انه بهذا الموقف الجديد بدا كما لو كانت الثورة قد اختارت اخيرا النظام البرلماني حلا لمشكلة الديمقراطية مع انه ذات النظام الذي ثارت عليه في البداية . على اي حال فان هذا القرار لم ينفذ ، اذ ما لبثت الثورة ، وقبل مرور شهر واحد على اصداره ، ان اصدرت يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ قرارا اخرأ جاء فيه : « أولا : ارجاء تنفيذ القرارات التي صدرت يوم ٥ مارس الحالي حتى نهاية فترة الانتقال . . . »

ثم أن قرار ٢٩ مارس ١٩٥٤ هذا قد اضاف : « ثانيا : يشكل فوراً (فوراً أيضا) مجلس وطني استشاري يراعى في تمثيله الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصاته بقانون » ، وهو قرار مستخرج من عصور ما قبل الديمقراطية يوم ان كان الملوك يختارون ممثلين للطوائف والمناطق في مجالس استشارية تكون مهمتها مقصورة على ابداء الرأي والنصيحة بدون التزام أو الزام . ولسنا في حاجة الى القول بان قانون تكوين ذلك المجلس الوطني الاستشاري لم يصدر وبالتالي فان قرار ٢٩ مارس ١٩٥٤ في هذه الجزئية لم ينفذ .

ثم - أخيراً وليس آخراً - أن لجنة الخمسين التي كانت قد تشكّلت
بمرسوم ١٣ يناير ١٩٥٣ لوضع مشروع دستور «يتفق مع مبادئ الثورة»
كما جاء في قرار تشكيلها أو دستور يحقق آمال الأمة « في حكم نيابي نظيف
وسليم » كما جاء في إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ ، قد أعدت مشروعها
وقدمته فعلاً إلى مجلس الوزراء يوم ١٧ يناير ١٩٥٥ ولكن قيادة الثورة
لم تقبله بحجة أن نظام الحكم فيه نيابي أكثر مما يجب ووضعت بدلاً منه
دستوراً أعلنته يوم ١٦ يناير ١٩٥٦ آخر يوم في فترة الانتقال وارجأت
العمل به إلى يونيو ١٩٥٦ التاريخ الذي كان محددًا لانتهاء جلاء قوات
الاحتلال البريطاني . . ولم يكن دستور ١٩٥٦ هو آخر المواضع ، فهو ذاته
قد ألغي قبل مرور عامين « ٥ مارس ١٩٥٨ » بمناسبة الوحدة بين مصر
وسورية ثم عاد ذاته بعد أربعة أعوام تقريباً (٢٧ سبتمبر ١٩٦٢) بمناسبة
الانفصال ، ثم ألغي مرة أخرى بعد عامين ، بصدر دستور جديد مؤتمت
(٢٣ مارس ١٩٦٤) .

هذه أمثلة ضريناها من التطور الدستوري مثلاً لتعدد مواقف الثورة
من مشكلة الديوقراطية خلال تجربة البحث عن طريق حلها وما أثارته
التجارب وصاحبها من صراع علني وخفي كاد يصل ، في مارس ١٩٥٤ ،
إلى حد إنهاء الثورة ذاتها ، لنئين مدى الصعوبات التي تقوم في سبيل
اكتشاف موقف الثورة من مشكلة الديوقراطية .

٣٢ - أضيلت إلى المصاعب التي نشأت عن المنهج التجريبي
بمصاعب فرضتها أو اقتضتها أو استغلت فيها معارك التحرير . لقد
قامت الثورة عام ١٩٥٢ ومصر محتلة عسكرياً منذ سبعين عاماً وجاءت
هي ذاتها حلقة من حلقات النضال الوطني من أجل إنهاء الاحتلال
الانجليزي أسهم كل جيل بنصيبه من التضحية . بدأ بثورة الشعب
المسلحة تحت قيادة أحمد عرابي عام ١٨٨٢ لدفع الاحتلال . فلما انهزمت
الثورة تولى الجيل التالي بقيادة مصطفى كامل تعبئة الشعب وتحضيره
لثورة إلى أن توفي عام ١٩٠٧ وخلفه محمد فريد . وجاء الجيل الذي
بعده بمقام بالثورة عام ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول . وتدخل الجيل الذي
يليه ليرغم الأحزاب على أن تطرح صراعاتها وحملها حملاً على التصدي
لمعركة التحرير عام ١٩٣٥ . فلما أن أسفرت جهود الشيوخ عن معاهدة
١٩٣٦ ، تولى الجيل نفسه في أعوام ١٩٤٦ وما تلاها عبء النضال إلى
أن أرغم أصحاب المعاهدة على الفائها عام ١٩٥١ . ولم يكن ذلك إلا
الجانب السلبي (الالغاء) من منجزات ذلك الجيل فهو الذي كان يحضر
لثورة الإيجابية التي أندلعت عام ١٩٥٢ ليكون أول أهدافها « القضاء
على الاستعمار واهوانه » .

ولقد استفادت ثورة ١٩٥٢ من خبرة النضال الوطني السابق
وخاصة تجربة ثورة ١٩١٩ . كما استفادت من الظروف الدولية التي

تلت الحرب الأوروبية الثانية وما أسفرت عنه من تغيير في القوى الدولية ، كان حظ إنجلترا ، الدولة المحتلة ، منها ان خرجت في حالة عجز كامل تقريبا عن تحمل نفقات الاحتلال العسكري . ولقد أصرت الثورة على هدف الاستقلال الوطني منذ مولدها وفي كل مراحلها ولم تنخدع - كغيرها - حين غير الاستعمار شكله فتحول من الاحتلال العسكري الى التبعية . وتعرضت الثورة في سبيل التحرر الوطني لكل انواع الاعتداء الخارجي والتآمر الداخلي ، وخاضت معاركه على ساحته داخل مصر وخارجها ، والتحمت باعدائها في كل أرض وبكل وسيلة وعلى كافة المستويات وانتصرت مرارا وانهزمت مرارا ولكنها لم تتخاذل ولم تساوم ولم تستسلم أبدا حتى عندما خسرت كل شيء تقريبا الا ارادة التحرر كما حدث عام ١٩٦٧ . وفي خضم معارك التحرير الضارية تعلمت نعمت وتطورت فكرا وحركة ، شكلا ومضمونا . تعلمت انه من المستحيل في هذا العصر ، عصر السيطرة الرأسمالية الامبريالية ، ان تحتفظ بالحرية وبالنظام الرأسمالي معا في مصر المتخلفة ، حيث يكون النظام الرأسمالي في الدول المتخلفة هو المدخل الوطني للتبعية الاستعمارية بالرغم من حسن نوايا الرأسماليين الوطنيين فاختارت الاشتراكية من أجل التحرر .

وتعلمت انه من المستحيل في هذا العصر ، عصر القوى الكبرى ، ان تحتفظ بالحرية والعزلة الاقليمية عن أمتها العربية فاختارت القومية ساحرة والوحدة غاية من أجل الحفاظ على الحرية . وتعلمت انه من المستحيل في هذا العصر ، عصر الصراع بين القوى العظمى وعصر نضال الشعوب من أجل التحرر ان تنعزل عن أحد أو ان تنحاز الى احد وتبقى مستقلة مانحازت لقضية تحرير أمتها العربية واتخذت موقف الحياد الايجابي حيال الكتل المتصارمة وقدمت معونتها بقدر ما استطاعت لنضال الشعوب لتكسب معونة تلك الشعوب لنضالها وقد كسبته . وهكذا كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في نضالها ن أجل التحرر الوطني نموذجا في الشجاعة والصلابة والعزم وسعة الاق والواقعية معا . وهو نموذج بهر العالم كله واهتذته وما تزال اغلب الشعوب المقهورة في نضالها من أجل التحرر . ومع انه لم يهدك ابدا وفي أية مرحلة من مراحلها ان كانت الثورة بادئة بالعدوان على احد الا أن اصرارها على التحرر من الاستعمار الظاهر ورفض التبعية للاستعمار الجديد قد عرضها لسلسلة من الاعتداءات جعلتها في حالة حرب دفاعية مستمرة : العدوان الصهيوني على غزة عام ١٩٥٤ ، العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، الحصار الامريكي والحرب الاعلامية بعد ذلك ثم الاعتداء الداخلي على الوحدة عام ١٩٦١ ثم حرب اليمن الدفاعية عام ١٩٦٢ ثم عدوان ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف الدفاعية عام ١٩٦٩ . ولقد دمع الشعب العربي في مصر وخارج مصر ثمن النضال التحرري تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو . ولقد كان الثمن في بعض الاوقات

فادحا . ولعل من امدح الايمان التي دفعتها مصر مقابل تحررها والحفاظ على حريتها ، بعد الضحايا البشرية الغالية ، ما اصاب قضية الديمقراطية .

لا ينكر احد ان المعارك الخارجية تفرض قيودا ثقيلة على النشاط الديمقراطي في الداخل ، ولدى كل دولة من دول العالم سلسلة من القيود جاهزة ومصوغة في شكل قانون « طوارئ » ما ان يتهدد سلامتها خطر حتى تعطل به اكثر احكام الدساتير ديموقراطية وتوقف به امز الحريات التقليدية . ولقد هرب شعب مصر تلك القيود الثقيلة قبيل الثورة . فلاكتر من خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٣٩ عاش شعب مصر معدوم الحرية : حرية الماكل والملبس والمتاجرة وحرية الاعتقال والراي والنشر والاجتماع وحرية اختيار حكامه . بل ان كل قبعة من قيم هذا الشعب قد انتهكت وديست علنا تحت اقدام الجند من اشعات البشر الذين اباحت لهم مصر اكثر من خمس سنوات . ولا يزال جيلنا يذكر كيف كان المصريون يجتنبون المذلة والاذلال بان يقبموا في بيوتهم وكيف كانت الحياة نسلب والاموال تختصب والاعراض تنتهك علنا في المدن والقرى والطرق . . تحت حكم احزاب مصر « لتأمين سلامة قوات الحلفاء » . ولم يذرف احد دمعة واحدة على الحرية او على الديمقراطية . ان عزاء الشعوب في هذا ان الحرب موقوتة مهما طالت وهو عزاء مشروع . اذ حيث تكون سلامة الوطن في خطر تتحدد معارك التحرر الوطني بالديموقراطية فهم اما جاهلون او هم يريدون تحت غطاء الدعوة الى الديمقراطية انهاء معارك التحرر الوطني . اي انهم يريدون ، نفاقا ، ان يقال عنهم ديموقراطيين بدلا من انهزاميين . ولقد طالت معارك التحرر الوطني التي خاضتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكادت تستغرق كل سنواتها في مشكلة الديمقراطية وفي حلها من نواح عدة :

— منها الاصرار على الوحدة الوطنية وعدم السماح بأي صراع اجتماعي او سياسي او اية انقسامات في الجبهة الداخلية . وهو حد من الخارج على النشاط الديمقراطي يجعل الفاصل بين النشاط المشروع والنشاط المعادي او بين المعارضة وبين التآمر فاصلا دقيقا ، وقد يختلطان على مستوى القاعدة النشيطة او في تقدير السلطة المتوترة فتدفع الحركة الديمقراطية ثمن التآمر او الخوف من التآمر .

— ومنها استمرار حالة الطوارئ بما تستدعيه من تركيز في السلطة ورقابة على الصحف ووسائل النشر واجهزة الاتصال والاجتماع وتحركات الوافدين والمقيمين واستبدال المحاكم العسكرية بالمحاكم المدنية ونجاوز اجراءات التحقيق العلنية الى التحقيقات السرية ، والاعتقال ، والحبس المطلق . وكلها قيود داخلية على النشاط الديمقراطي .

— ومنها صعود القوات المسلحة الى المركز الاول من مراكز القوى في الدولة على اساس انها المسؤولة الاولى عن سلامة الوطن ، واكتسابها — بحجة الحرب أو الاستعداد للحرب أو مخاطر الحرب — سلطة تملو في كثير من المجالات على السلطة المدنية التي تصبح احد وظائفها الاساسية تنفيذ متطلبات القوات المسلحة ماديا واقتصاديا وبشريا وتأمينا وامنا . وتحسينها ضد المعرفة أو النشر أو النقد . اي قيام دولة عسكرية فوق الدولة المدنية . ولقد بلغ أمر هذا الصعود حد صدور قانون (رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢) يحرم على ديوان الموظفين والوزارات والمصالح والهيئات الاعتبارية العامة والخاصة تعيين اي موظف أو عامل في اية وظيفة خالية الا بعد اخطار مكتب نائب القائد الاعلى (المرحوم المشير عبد الحكيم عامر) ثم الانتظار شهرا لمعرفة ما اذا كان لدى سيادته من افراد القوات المسلحة العاملين فعلا من يرشحهم لاشغالها فاذا ما رشح لها احد اصبحت له الاولوية في التعيين على المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح ثم ، وهذا مغرب ، يحتفظ له بالوظيفة المدنية ويكون في حكم المعار الى القوات المسلحة (المادة ٥٩) . وكان ذلك بمناسبة حرب اليمن .

— ومنها — مصيبة العصر في العالم كله — تضخم اجهزة الامن الداخلي (أمن الدولة) والخارجي (المخابرات العامة) وتزويدها — بامكانيات مالية غير معروفة من الشعب وغير قابلة للمعرفة ، وبسلطات مطلقة الا من حد الحفاظ على أمن الدولة وبسعدات خيالية تسمح لها بأن تضع كل مواطن — من حيث لا يدري — تحت مجهرها وبالمقدرة على ان تبشر مهمتها خفية ، تراقب خفية ، وتدرس خفية ، وتتابع خفية ، وتقرر خفية ، وتنفذ خفية كأنها أشباح محيطية وذلك لتستطيع ان تصارع أشباحا لا تقل عنها خفاء تمثلها اجهزة التجسس والتخريب التابعة للدول المعادية الاكثر مالا وادوات ورجالا مزروعين خفية في قلب المجتمع . تستطيع اجهزة الامن — لمن يريد أن يعرف — أن تلتقط ، وهي على بعد كيلومترين او اكثر ، اي حديث يدور في حجرة مغلقة . نعرف هذا من القضايا التي طرحت على المحاكم وعرفنا من الصحف اخيرا ، وراينا على صفحاتها ، صور عقل الكتروني قالت الصحف انه يستطيع ان يدلي بكافة المعلومات عن أي مواطن في اقل من دقيقة . . وهذا يعني أن كافة المعلومات الخاصة بأي مواطن كانت قد جمعت من قبل واودعت بطن الجهاز الرهيب ذي الذاكرة الحديدية . وكل هذا مخيف ، ومصدر للخوف . الخوف من المجهول قبل الخوف من المعلوم . والخوف شلل يصيب البشر بهمجزهم عن النشاط الديمقراطي .

— ومنها خضوع الاعلام ووسائله الحديثة بالغة التأثير (الصحف والاذاعة والتلفزيون والسينما) لمقتضيات معارك التحرر اما عن طريق الرقابة الصريحة والضمنية واما بواعز الحذر الوطني السليم من التورط

في خدمة العدو او اضعاف ثقة الشعب بنفسه . وليس من بين وظائف الاعلام خلال الصراع من أجل التحرر ان يتطوع بوضع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل العسكرية تحت تصرف اجهزة الاستماع المعادية بل من وظائفه ان يذيع وينشر ما يخدم معركته وان يكذب ايضا (بلغ مجموع السفن الالمانية التي اعلن الحلفاء اغراقها في الحرب الاوروبية الثانية ، ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، اضعاف اضعاف ما ملكته المانيا من سفن في كل تاريخها . وخاضت مصر وسورية - اخرا - حربا اعلامية مدعومة فكريا وسياسيا واحصائيا استمرت عاما ثم انتهت في اقل من دقيقة مصافحة في الرياض لتتعاقد اجهزة الاعلام في الهواء وفي رؤوس البشر فلا يفهم احد شيئا) . ولما كانت معرفة الحقائق هي المادة الخام التي يكون منها المواطنون اراءهم ويحددون على ضوءها مواقفهم ويمارسون على اساسها حرياتهم او ينكصون عن ممارستها ، فان كل تزييف في الحقائق ينعكس تزييفا على الديمقراطية وممارستها .

— ومنها ، اخرا وليس اخرا ، تحمل الاقتصاد الوطني عبء معارك التحرر الوطني اقتطاعا من بنية اقتصادية متخلفة اصلا . ولقد اصبحت تكلفة المعارك ابهظ مما تطبقه الدول المتقدمة اقتصاديا مما حمل نولة مثل بريطانيا على تصفية امبراطوريتها . فما بالناس بالدول الفقيرة التي بلغ الفقر فيها حدا تباع عنده الحرية وتشتري . في مثل هذه البلاد وفي غيرها تعوق معارك التحرر وتكلفتها الباهظة حركة التنمية الاقتصادية ولو بمستوى الامكانات المتاحة ، فتبقي على الفقر ولا تنتقص منه الا قليلا ليبقى الفقر عائقا فعليا — أكثر العوائق صلابة في الواقع — دون الممارسة الديمقراطية .

ومنها اشياء اخرى ليس اهلونها استغلال المعارك من اجل تبرير الاستبداد ، انها ضربنا ابلة لنقول : قبل ان يحدد كل واحد موقفه من حريته عليه ان يختار بين الاستقلال والتبعية . ونحن نخار ، كما اختارت ثورة ٢٣ يوليو حرية الوطن واستقلاله فيكون علينا ان نواجه مصاعب اكتشاف موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من الديمقراطية في نطاق الالتزام « بالقضاء على الاستعمار واهوائه » .

٣٣ — كل هذه المصاعب المتراكمة تجعل مهمة اكتشاف موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من مشكلة الديمقراطية مهمة بالغة الصعوبة . ولكنها ليست — بالرغم من هذا — مستحيلة . ونعتقد اننا نستطيع ، بسهولة نسبية ، اكتشاف هذا الموقف ، وبالتالي معرفة الى اي مدى نجحت او اخلقت ، ثورة ١٩٥٢ في حل مشكلة الديمقراطية ، اذا التزمنا الحدود الاتية :

الحد الاول : الوقوف مع الشعب ، اغلبية الشعب . واغلبية شعبنا هم الفلاحون والعمال والحرفيون وصغار التجار والمهنيين والطلاب

والعاطلون ظاهرين أو مقنمين . ولسنا نعتقد ان اي ديموقراطي او دعي للديموقراطية حتى لو كان ليبراليا يستطيع ان ينكر — بحق — هذا الموقف . فلا أحد ينكر انه اذا لم تكن الديموقراطية هي حكم الشعب كله فهي على وجه اليقين حكم اغلبيته . لا احد ينكر هذا الا البنصرليون في روديسيا وفي جنوب افريقيا . ونحن — والحمد لله — من امة نعلت من تراثها العظيم المساواة بين البشر قبل ان يعرفها العالم كله . ومع ذلك فان كثيرين منا لا ينكرونه كلاما ويجحدون نتائجها الفعلية . اولئك جماعة المثقفين والمتعلمين وكبار الموظفين و « الاعيان » والراسماليين الذين يملكون المعرفة بالديموقراطية والمقدرة الفعلية على ممارستها . وكل اولئك — في بلادنا — قلة وان كانوا — والحق يقال — قلة ممتازة وعبا وعلماء ومعرفة ومقدرة خارقة على انشاء الصيغ اللامضية المركبة والمقدرة اللازمة على تبرير طموحهم الى وراثة المحتلين — بعد التحرر — في السيادة على الشعب . مشكلة الديموقراطية بالنسبة الى هؤلاء ، ان وجدت ، هي كيف يستعملون مواهبهم وما يملكون في حكم شعب يعرفون تماما انه متخلف عنهم . ان لديهم افكارا وفلسفات و آراء يريدون التعبير عنها فالديموقراطية عندهم هي ، اولا ، حرية الكتابة والخطابة والصحافة والنشر . وهم قادرون على ان يكونوا حكاما او هكذا يعتقدون فالديموقراطية عندهم هي الاحزاب والترشيح والانتخابات ومقاعد المجالس النيابية . وهم قادرون باموالهم واطيانهم وعقاراتهم وبخبرتهم في فنون المضاربة في الاسواق الحرة على احتياجات الناس والربح ، على ان يشقوا طرقهم بأنفسهم فالديموقراطية عندهم هي عدم التدخل في شؤونهم وشؤون الناس . اولئك جميعا « شلة الليبراليون » ولهم في الديموقراطية نظريات ولهم منها اهداف غير خافية . وهم — حقا — جماعة متميزة وممتازة هذا هو عيبهم . انهم متميزون عن اغلبية الشعب متميزون عن اغلبية الشعب ممتازون على سواده . فهم بحكم واقعهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي — وبدون اتهام — منفصلون عنه ولو كانوا فوقه . منفصلون فكرا او علما او مصلحة فهم منفصلون عنه منطلقا وغاية . ولما كانت الديموقراطية هي الاسلوب السياسي للوصول من المنطلق (الواقع) الى الغاية فهم منفصلون عنه ديموقراطيا اذا صح التعبير . نعني به على اي حال ان فهمهم للديموقراطية مشكلة ومفهومهم للديموقراطية حلا منفصلان عن مشكلة الديموقراطية كما يعانها الشعب ، اغلبية الشعب ، وعن حل مشكلة الديموقراطية كما يفقدها الشعب ، اغلبية الشعب . الا قلة قليلة ، تتكاثر باستمرار ، تدرك من العلم او من الممارسة الاجدوى في محاولة الافلات بالمصير الفردي من المصير الاجتماعي فبقيت مع الشعب في مواقعه او في موقع الدفاع عنه .

هناك ، ان ، في مصر — كما هو في العالم اجمع — مفهومان لمشكلة

الديموقراطية وحلها. قد لا ينفي احدهما الاخر لو تتابعا في مراحل التطور فكان احدهما مقدمة للاخر ، ولكنهما اذ يطرحان في مرحلة تطور واحدة ، لابد من ان يكون لاحدهما الاولوية على الاخر . والمقياس الديموقراطي الوحيد للترجيح هو الوقوف مع الشعب ، اغلبية الشعب والنظر الى المشكلة على ضوء معاناته والبحث عن حلها على ضوء احتياجاته . وهذا هو الحد الاول لحديثنا المقبل .

الحد الثاني ، ان نحاول اكتشاف الخط العام لثورة ١٩٥٢ من الديموقراطية مشكلة وحلا . وهذا يعني اننا سنكون مضطرين الى التجاوز عن التفاصيل الجزئية والانحرافات الوقتية وتجاهل فترات التردد والذبذبة ثم فرز عناصر المنهج التجريبي في الواقع لمعرفة اين الخطأ واين التصحيح واين الصواب لاكتشاف العنصر المشترك في مسيرة الثورة التجريبية في مرحلة التجربة اي حتى عام ١٩٦١ ثم تتبع خط الثورة كما اعلنته في اول وثيقة فكرية اصدرتها ونعني به الميثاق لمعرفة ما اسباب الخط النظري في التطبيق والممارسة وما قد يكون من اسباب الاتفاق او الاختلاف او التناقض بينهما والى اين انتهى هذا كله .

الحد الثالث ، ان نتابع خط الثورة الذي تكتشفه من بدايته الى نهايته ، اعني ان ننتبه الى نموه او تطوره ونركز — بوجه خاص — على اتجاهه العام . قلنا من قبل ان مشكلة الديموقراطية لم توجد في مصر بين يوم وليلة فلسنا نتوقع وما توقعنا ان تحل بين يوم وليلة وان يصدر بحلها قرار واجب النفاذ فوراً فتحل . وعليه نسيكون تقديراً لموقف الثورة من مشكلة الديموقراطية وحلها مستندا الى ما اذا كانت الثورة ، او لم تكن، ديموقراطية الاتجاه ، والى اي مدى تقدمت او توقفت او تراجعت على طريق حل مشكلة الديموقراطية وما هي عوامل تقدمها او توقفها او تراجعها لن وجدت .

في هذه الحدود يتسم عمر الثورة الى مرحلتين . المرحلة الاولى بدأت عام ١٩٥٢ وانتهت عام ١٩٦١ والمرحلة الثانية بدأت عام ١٩٦١ وانتهت عام ١٩٧١ .

رابعاً

مرحلة التجارب (١٩٥٢ - ١٩٦١)

محاولة التحرير :

٣٤ - ذكرنا من قبل أن مشكلة الديمقراطية قبل عام ١٩٥٢ لم تكن تتمثل في افتقاد الحريات السياسية المسطورة في الدستور بقدر ما كانت تتمثل في عجز الشعب فعليا عن ممارسة تلك الحريات السياسية نتيجة للقهر الاقتصادي الذي كان واقعا عليه . والقهر الاقتصادي كآية علاقة بشرية ذات طرفين : القاهر والمقهور . وقد قدم عنهما الدكتور علي الجريغلي - وهو ليس اشتراكيا بل من قمم اساتذة الاقتصاد الراسمالي - قدم عنهما فكرة مجملة في دراسته عن « التاريخ الاقتصادي للثورة » فقال : « قبل الثورة كان عدد قليل من الملاك يستأثرون بنحو ثلث الاراضي الزراعية . وكانت هناك مظاهر للاحتكار في الصناعة منها الاحتكار المعزز من الحكومة الذي تمتعت به شركات السكر والدخان والطيران والملاحة . ومضلا عن ذلك كان عدد قليل من الشركات الكبرى في صناعات الغزل والنسيج والاسمنت والمثروبات يملك التأثير في الاسعار ويؤلف انتاجها نسبة عالية من المعروض المحلي وراء سياج عال من الحماية الجمركية . ونظرا لقلّة عدد ارباب الاعمال كانت تعقد بينهم اتفاقات لتحديد الاسعار والانتاج وتقسيم السوق ، ومن ذلك اتفاقية اسعار الخدمات المصرفية وكانت هناك اتفاقات مماثلة بين شركات الخليج في الوجهين البحري والقبلي وبين شركات الكبس الكبيرة وكانت تسيطر على القطن عشر بيوت بلغ نصيبها ٨٠٪ و ٩٠٪ من مجموع الصادرات . وفي مراحل التصنيع الاولى كانت الشركات تتمتع باحتكار فعلي نظرا لقلّة عددها وتعزيد الحكومة لها . وكانت الشركات الصناعية والمالية ترتبط مع الاحتكارات العالمية بوشائج وثيقة وتشارك معها في انشاء مشروعات مشتركة . ومن امثلة ذلك اشتراك شركات التأمين العالمية (بورنج واسيكارازيوني) في انشاء شركة مصر للتأمين واتفاق شركات برادفورد وكاليكو وكوهوون مع بنك مصر لانشاء شركات غزل القطن وصياغته وتصنيع الحرير الصناعي بقصد تخطي التعريف الجمركية » (صفحة ٥٨) .

نستطيع - بسهولة - ان نحول هذه الفقرة الى ارقام مذهلة ليري الجيل الجديد الذي لم يعاصر تلك المرحلة السوداء كيف كانت القوة الاقتصادية لمجموعة محدودة من الناس تسيطر على مقدرات شعب مصر او كيف كانت تحكم مصر . ولكننا نريد ان نبقي في حدود دراستنا لمشكلة الديمقراطية . يكفي ان نلفت الانتباه الى قول الدكتور علي الجريغلي : « عدد قليل من الملاك يستأثرون بنحو ثلث الاراضي الزراعية » . (كان ٦١ مالكا يملك كل منهم اكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢٧٧٢٥٨

فدانا . و٢٨ مالكا يملك كل منهم اكثر من ١٥٠٠ فدان الى ٢٠٠٠ فدان ويملكون ٩٧٤٥٤ فدانا و٩٩ مالكا يملك كل منهم اكثر من ١٠٠٠ فدان الى ١٥٠٠ يملكون ١١٢٢١٦ فدانا و٩٢ مالكا يملك كل منهم اكثر من ٨٠٠ فدان الى ١٠٠٠ يملكون ٨٦٤٧٢ فدانا ، ومعنى ذلك ان ١٨٠ مالكا يملكون ٥٨٣٤٠٠ فدانا اي ان واحدا من مائة الف من الشعب يملكون ١٠٪ من الارض ، اما الذين تزيد ملكيتهم عن ٥٠ فدانا فقد كانوا ١١٣٤٨٩ شخصا يملكون ٢٠٤٣٢٧٠ فدانا اي حوالي ٤٢٪ من المساحة المزروعة بمتوسط ٨٠٠ من الفدان للفرد . هذا بينما بلغ عدد العمال الزراعيين الذين لا يملكون شيئا اكثر من مليون شخص) .

كان ذلك هو الاقطاع ، اما الاحتكار فنلفت الانتباه الى قوله « كانت تسيطر على القطن عشر بيوت بلغ نصيبها ٨٠٪ و٩٠٪ من مجموع الصادرات » (كان القطن يمثل ٥٠٪ من الدخل الزراعي ٨٩٪ من الصادرات) ، وقوله « الاحتكار المزمن من الحكومة » و « سياج عال من الحماية الجمركية » و « احتكار فعلي .. نتيجة تعاضد الحكومة » هي مظاهر السيطرة الرأسمالية على السلطة (فرضت الحكومة الحماية الجمركية لحماية الاحتكار من المنافسة الخارجية عام ١٩٣٠ في عهد وزارة اسماعيل صدقي ، ولم تفرض على الرأسماليين اية ضرائب من أي نوع كانت حتى عام ١٩٣٩) .

ملاقة كل هذا بالديموقراطية هو ان تجربة لتحرير الشعب اقتصاديا ، اي اول معالجة ايجابية لمشكلة الديموقراطية كما انتهت اليها فترة ما قبل الثورة ، هي اتجاه الثورة الى تحقيق اثنين من مبادئها الستة : « القضاء على الاقطاع » و « القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم » . فالقضاء على الاقطاع يعني تحرير الفلاحين من التبعية للملاك وبالتالي مقدرتهم على ممارسة حرياتهم السياسية . والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم تعني وضع الحكم في خدمة الشعب اي مسيرته ديموقراطيا . ولا يهمننا قيد انملة ما اذا كانت الثورة قد تصدت هذا او لم تقصده فقد طرحنا النوايا منذ البداية وقصرنا اهتمامنا على ما يتحقق للشعوب موضوعيا . وفيما يلي نتناول تباعا ما اصاب الديموقراطية من موقف الثورة من الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم .

الإصلاح الزراعي :

٣٥ - صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أي بعد شهر ونصف فقط من قيام الثورة . ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف دراسته ونقده والإضافة إليه وتعديله . ولقد انصبت اغلب الدراسات على جانبه الاقتصادي وبلغ التحيز ضده الى حد اسناد كثير من متاعب الانتاج الزراعي اليه . وبلغ التحيز اليه حد القول بأنه قانون اشتراكي . والواقع كما نراه ان قانون الإصلاح الزراعي لا يستمد اهميته من علاقته بالاقتصاد لانه لم يصدر من أجل زيادة الانتاج . ولا من علاقته بالنظام الاشتراكي لانه لم يغير من علاقات الانتاج ، ولكنه - اذا صح رايها - القانون الديموقراطي الاول في تاريخ مصر الحديث . ذلك لانه يضمن محاولة لحل مشكلة الديموقراطية بالنسبة لاغلبية الشعب من الفلاحين . ولقد اتجهت تلك المحاولة اجاهين : اجهها الى الامتاعيين للحد من قوتهم وكسر شوكتهم ونحطهم ما تراكم من هيبه طاغية في الريف . والاتجاه الثاني الى الفلاحين لخلخلة القيود التي تكبلهم وتشجعهم على « التمرد » او الفكك من التبعية وتدريبهم على الجراة على تحدي استغلال الملاك وهيبة الامتاعيين . ولقد كان الاتجاه الاول محدود الاثر اقتصاديا وديموقراطيا في المرحلة التي نتحدث عنها اي مرحلة التجارب . فقصرى ما اصاب الامتاعيين ان نزل بالحد الاقصى للملكية الفرد منهم الى مائتي فدان . فلما احتلوا على الحد فوزعوا ما يملكون على افراد أسرهم لكل منهم مائتا فدان صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ أي بعد خمس سنوات كاملة من قيام الثورة يقضي بالا تزيد جملة ما يمتلكه الشخص هو وزوجته واولاده القصر عن ثلاثمائة فدان . ولقد كان اثر هذا التحديد تامها لاسباب كثيرة .

منها انه ، بالنسبة الى ضيق المساحة المزروعة في مصر وكثافة السكان في الريف وندني مستوى المعيشة ، كانت الثلاثمائة فدان او المائتان او حتى المائة كافية واكثر من كافية للبقاء على سيطرة الملاك على الاغلبية الساحقة من سكان الريف المعدمين او شبه المعدمين . لان التبعية لا تتوقف على العلاقة النسبية بين طرفيها ، ومهما كان من اثر تحديد الملكية بالنسبة الى الملاك فانه لم يغير شيئا من موقع التابعين . ومنها ان السيطرة الاقتصادية كانت قد تحولت الى سيطرة اجتماعية ونفسية واخلاقية ايضا . وكانت تلك السيطرة قد اصبحت

مقبولة اجتماعيا ونفسيا واخلاقيا وتحولت الى « قيم و اخلاق وسلوك القرية » التي اضفت على تلك العلاقات الاقتصادية المستغلة نوعا من القدسية وحصنتها ضد الرفض والتمرد بأدب القناعة الذليلة والاخرة القبلية المتخلفة (اخوة في الطاعة لرئيس القبيلة) وانهام الطموح المشروع بأنه حقد . ولم يكن من شأن تحديد الملكية على الوجه الذي جاء به القانون ما اضعف هذه السيطرة القبلية او غير من قيمها القروية البالية .

بالمرغم من ان الفلاحين قد وقفوا « يتفرجون » على مملكة الاقطاعيين تنتهك وهيبتهم تجرح وقصورهم تقتحم وفائض اطيانهم يسترد وراوا الطفافة يشكون « ويتسكنون » ، الا ان الامر سرعان ما عاد الى ما كان عليه وبلغ الامر حد ان بعض الفلاحين لم يصدقوا انهم قد اصبحوا ملاكا لاراضي سادتهم فكانوا يحملون اليهم المحاصيل خفية خوفا من اساليب القهر التي كان الاقطاعيون ما يزالون يملكون اسبابها .

ومنها ، اخيرا ، وربما اهمها ، ان تحديد الملكية لم يمس الا شريحة ضئيلة من الملاك لا تزيد عن النبي شخص هم اصحاب الملكيات الواسعة . اولئك كانوا في الواقع قد تحولوا من اقطاعيين الى راساليين زراعيين . واصبحت ممتلكاتهم مزارع متقدمة الادوات مخصصة لانتاج « البضائع » الزراعية من اهل المضاربة في السوق وكان جلهم قد قطعوا علاقتهم بالقرى واقاموا في المدن وتولى وكلاؤهم وعملاؤهم مهمة اداء الممتلكات وممارسة الجانب القهري في علاقتهم المباشرة مع الفلاحين . ولكن القانون لم يمس شريحة اعرض من الملاك يبلغ عددها ٦٤٨٢٢ وهم الذين يملكون ما بين خمسة امدنة ومائتي فدان ويواجهون - في ساحة الصراع الاجتماعي في الريف - ثلاثة ملايين ونصف مليون تقريبا ممن يملكون اقل من خمسة امدنة والمعدمين واسرهم . هذه الشريحة تعتبر موضوعيا اعدى اعداء تحرر الفلاحين لانهم هم الذين يقومون بدور الوسطاء والمقاولين ما بين الاقطاعيين والفلاحين . وهم الذين يضاربون على الارض بيما وشراء ورهنا ، وهم المرابون الذين يتخذون من الاقتراض بالربا وسيلة ناححة للاستحواذ على مزيد من الارض . وهم الذين يضاربون على حاجة الفلاح الى الارض فيرفعون الايجار ويشتركون بالمزراعة في المحصول ، ويقدمون الخدمات الزراعية الى الفلاحين باثمان باهظة ثم يطردون المستأجرين ليعيدوا تاجر ارضهم وارض الاقطاعيين للحصول على مزيد من عرق الفلاحين . وهم الاقرب الى السلطات المحلية وهم الذين يستعدونها ويرشونها ويستخدمونها في قهر الفلاحين . واخيرا هم وسطاء الانتخابات الذين كانوا يبيعون الاصوات صفقات او صفقة واحدة في كل قرية . . . هذه الشريحة المفسدة لم تتأثر بتحديد الملكية ، بالعكس ، لقد كانوا هم انفسهم « اعيانا » من الدرجة الثانية فاصبحوا « اعيانا » من الدرجة الاولى ، كانوا وسطاء للسادة فاحتلوا

المواقع التي خلت واصبحوا هم السادة ولم يكن ينقصهم التدريب على قهر الفلاحين واذلالهم . . وسنرى فيما بعد كيف افسدت هذه الشريحة كل ما كان مأمولا من قانون الاصلاح الزراعي اقتصاديا وديموقراطيا . هذا عن الاتجاه الاول : تحديد الملكية .

الاتجاه الثاني ، الذي لا توليه الدراسات اهتماما كبيرا ، كان اكثر اثرا في حل مشكلة الديموقراطية في ريف مصر ، ذلك لان القانون قد انصب فيه على علاقة الفلاحين الملاك عموما سواء كانوا اقطاعيين او غير اقطاعيين وحاول أن يحررهم مما يخشاه الفلاح خشية الموت ونعني به فقدان الارض التي يزرعها . فجاء القانون وحرّم تأجير الارض الا لمن يزرعها (المادة ٣٢) وبذلك قضى على طائفة الوسطاء الذين كانوا يستأجرون الارض الزراعية ليميدوا تأجيرها من الباطن لمن يزرعها مستفيدين بفارق الاسعار التي يقبلونها او يفرضونها . ثم حدد قيمة الايجار بسبعة أمثال الضريبة الاصلية المربوطة عليها (المادة ٣٣) مع ابقاء عبء الضريبة على المالك ، وبذلك حرم المضاربة على الانتاج بالارض واستغلال حاجة الفلاحين لفرض اجارات باهظة وعطل قانون المنافسة الحرة بين الفلاحين من أجل الحصول على الارض ، تلك المنافسة التي كانت تزيد من اعبائهم المالية وتزيد من تبصيرهم للملاك ايضا . ثم اوجب القانون أن يكون عقد الايجار ثابتا بالكتابة (المادة ٣٦) حتى يستطيع أن « يضبط » المخالفات ويوقع عليها العقوبة وحتى يجرّد الملاك من انكار علاقة التأجير تمهيدا لطرد الفلاحين . ثم اوجب ان تكون مدة الايجار ثلاث سنوات على الاقل (المادة ٣٥) حتى يطمئن الفلاحون الى استقرار بقائهم في الارض لمدة معقولة . وقد امتدت العقود بقوانين متتالية حتى عام ١٩٦١ . ثم أن القانون قد حرم اخراج المستأجر من الارض (المادة ٣٧) وكانت تلك ضربة قاضية لقبد الخوف من فقدان الارض ذلك الخوف الذي استعبد الفلاحين دهرا .

بالاضافة الى هذا حاول القانون الزج بمجموع الفلاحين زجا الى مواقف جماعية اجابية يواجهون بها احتياجاتهم بدلا من علاقة الاتكلا والتواكل التي كانوا قد اعتادوا عليها سنين طويلة ، فأنشأ الجمعيات التعاونية الزراعية واشترط أن تكون عضويتها مقصورة على من تقل ملكيتهم عن خمسة افدنة وجعل من مهامها الحصول لصالح اعضائها على السلف الزراعية ومدّهم بالبذور والسماد والماشية والالات الزراعية وتنظيم زراعة الارض واستغلالها وبيع المحصولات الرئيسية لحساب اعضائها والقيام بجميع الخدمات الزراعية الاخرى التي تتطلبها حاجات الاعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية (المواد من ١٨-٢١) .

٣٦ - هذا هو الجانب الديموقراطي حقا من قانون الاصلاح الزراعي . وبه نستطيع ان نقول انه كان قانون تحرير الفلاحين من القهر

الاقتصادي الذي مارسه الملاك وتحطيم علاقة التبعية التي تربطهم بسادتهم الأقدمين . ولقد نعرف ، وسنعرف فيما بعد ، الى أي مدى استفاد الفلاحون — فعلا — من هذا القانون الديموقراطي . ولكن يكفينا الآن أن نسجل أنه حيث كان جانب من مشكلة الديموقراطية في مصر ؛ قبل ١٩٥٢ ، يتمثل في سيطرة الاقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين على الفلاحين فان الثورة منذ بدايتها قد اتجهت الى الحد من سيطرة الاقطاعيين وكبار الملاك . وحيث كان جانب آخر من مشكلة الديموقراطية في مصر يتمثل في استسلام الفلاحين الى القهر وقبول المذلة والعبودية وتبريرها وتحويلها الى قيم قروية قبلية منحطة فان الثورة قد اتجهت منذ بدايتها الى تحصينهم ضد الخوف من فقدان الارض وتأمين استمرارهم في العمل الزراعي بدون مضاربة ماتيحت لهم ، لأول مرة في تاريخ مصر ، فرصة ممارسة الديموقراطية . كيف ؟ . هل مجرد ان اصبح الفلاحون باقين في الارض يزرعونها قد اصبحوا ديموقراطيين ؟ . لا . انها تحقق لهم شرط التحرر من سيطرة الملاك ماتيحت لهم — في هذه الحدود — فرصة الممارسة . لم يعودوا مضطرين — اقتصاديا — لبيع اصواتهم في مقابل البقاء في الارض او الحصول على الخدمات الزراعية التي كان يحتكر الملاك توريدها لهم . وهذا اكثر ديموقراطية من كل ما سطره فلاسفة الليبرالية منذ مونتسكيو حتى الان .

لقد قيل في نقد قانون الاصلاح الزراعي انه افسد اخلاق الفلاحين اذ علمهم الفجور والتطاول والحقذ والفظاظة وافسد حياتهم اذ حرّمهم من « الكتز الذي لا يفنى » (القناعة) وفتح عيونهم فشحروا اكثر من اي وقت مضى بمدى ما يعانونه من حرمان ، وعلمهم الطموح فلم يعد يرضيهم شيء ولا قانون الاصلاح الزراعي ، فمن وزعت عليهم الارض المستردة لم يذموا ثمنها ، ومن بقوا مستأجرين لم يسددوا الاجار في مواعيده ، واصبح العمال الزراعيون يعملون بالساعات ويفرضون الاجور . . ان كان هذا قد حدث فالحمد لله ، لقد تحرر الفلاحون اذن ، لان هذا ما كان يحتاجه الفلاحون فعلا لحل مشكلة الديموقراطية . صحيح انه شيء تافه بالنسبة لسكان المدن ، وهو لا يستحق حتى مجرد الالتفات اليه عند جماعة المثقفين ، وهو شيء يقرز عند السادة ، ومع ذلك فهو الذي كان يحتاجه الفلاحون فعليا وواقميا لحل مشكلة الديموقراطية . والامور نسبية ، ونحن ننسب أمور الديموقراطية الى الاقلية . ولا بأس في أن نضرب مثلا ولو لتخفيف حدة الحديث .

حين أراد المشرعون في الهند اصدار قانون العقوبات استغرق عملهم أربع سنوات استنفذ القانون كلسه سنتين ، واستنفذ تشريع « الدفاع الشرعي » وهذه سنتين . ذلك لان الدفاع الشرعي هو الحالة التي يباح فيها للأفراد استعمال القوة دفاعا عن انفسهم واموالهم .

وقالت اللجنة التي وضعت التشريع في تقريرها ان صعوبة تنظيم الدفاع الشرعي في الهند لم يكن راجعا الى ذلك الاتجاه التقليدي في الدول الاوروبية الى تضيق الحدود التي يباح فيها للانفراد استعمال القوة دفاعا عن انفسهم بل كانت العكس تماما : كيف يمكن تشجيع الافراد في الهند على استعمال القوة دفاعا عن انفسهم واموالهم (ماين - القانون الجنائي الهندي) .

ولقد كانت مشكلة الديمقراطية في ريف مصر تتلخص في كيف يمكن تشجيع الملاحين على الاستقلال بارادتهم عن ارادة المسيطرين عليهم اقتصاديا واجتماعيا ؟ وكان قانون الاصلاح الزراعي هو الاجابة التي قدمت الثورة على هذا السؤال .

سيطرة الرأسمالية على الحكم :

٣٧ - نحن نعرف الان ان الوجه السياسي لعملة الرأسمالية هو الديمقراطية الليبرالية التي كانت سائدة في مصر قبل الثورة . ولقد دخلت الثورة معركتها ضد الليبرالية منذ البداية ايضا وبلغ الصراع ذروته في القمة (مجلس قيادة الثورة) وامتد الى الشعب لمشارك فيه خلال شهر مارس ١٩٥٤ . اما في القمة فقد كان السؤال : اعودة السى الليبرالية ام استمرار في الثورة ؟ . وكانت المواقف والقرارات المختلفة والمتناقضة التي فكرناها من قبل تمثل المراحل المتتابعة لانتصار فريق على فريق . في ذلك الصراع اختار الليبراليون والماركسيون العودة السى الليبرالية . واختر الثوار الثورة . اما الماركسيون فلانهم لم يكونوا من القوة بحيث يرضون مذهبهم التقليدي في ديكتاتورية البروليتاريا او مذهبهم المتطور في الديمقراطية الشعبية فانحازوا الى الليبراليون على اساس ان الليبرالية - كما اعتقدوا - تتيح لهم فرصة اكبر لتعميق التناقض الطبقي وتميئة الجماهير تحت قيادة الطبقة العامة للاستيلاء - في النهاية - على السلطة . ولسنا نناقش هنا صحة هذا الموقف نكريا او واقعا ، وقد نمود اليه في خاتمة هذا الحديث . ام انهم قد تبناوا الموقف الليبرالي ، واصبح الصراع بين الليبراليين والثوريين . فاي الفريقين كان ديموقراطيا ؟ ... كلاهما . الاولون كانوا ديموقراطيين بالمفهوم الليبرالي والآخرين كانوا ديموقراطيين بالمفهوم الشعبي .

الاولون انحازوا الى القلة المقازة الحاضرة والاخرون انحازوا للاغلبية المسحوقة .. الغائبة . هذا على المستوى الفكري اما على المستوى الواقعي ، نعني واقع مصر عند قيام الثورة ، فان الاولين لم يكونوا ديموقراطيين بأي معنى وكان الثوار وحدهم هم الديموقراطيين . ذلك لان القلة التي انحاز اليها الليبراليون لم تكن تعاني من اية مشكلة ديموقراطية ، فهي قادرة فكرا وعلميا وخبرة ومالا على ممارسة حقوقها السياسية ، وقد استنفذت ثلاثين عاما قبل الثورة وهي تمارسها . الذي كان يعاني مشكلة ديموقراطية حقيقية هو الشعب الراكذ الغائب الضميف المستضعف . وكان اختيار الليبراليين العودة الى ما قبل الثورة يعني ابقاء مشكلة الديموقراطية في مصر بدون حل . كان موقف الثوريين يتضمن - كهد أدنى - معرفة صحيحة باين تقع مشكلة الديموقراطية وارادة متمسكة بضرورة مواجهتها وحلها ، حتى لو لم يكونوا في ذلك الوقت يعرفون على وجه التحديد العلمي كيف تحل .

ولقد كان الصراع في الشارع اكثر وضوحا وتحميدا من الصراع في القمة . ابطال الليبرالية من المثقفين والكتاب والمهنيين والساسة الاقدمين ... الخ ، احتشدوا في مبنى نقابة المحامين واطلنوا انتهاء الثورة وعودة الضباط الى ثكناتهم وتسليم الحكم الى المدنيين . يعنون انفسهم . اما العمال (النقل العام) فقد احتشدوا في الشوارع يعلنون تمسكهم باستمرار الثورة ويهتفون بأعلى اصواتهم « تسقط الحرية » . ونشهد ان الهتاف قد استفزنا - وكنا نسبيا ندمي الثقافة ونؤيد الثورة معا - حتى كدنا نلقي بانفسنا الى التهلكة تحديا للعمال الاشداء الذين يتحدون كل افكارنا الموروثة بصيحتهم « تسقط الحرية » . ولكننا الان بعد قدر من الفزع كآثر من اثار العلم والتعلم نتذكر فنسال : ما هي الحرية التي هتف العمال بسقوطها في مارس ١٩٥٤ ؟ .. ونجيب : انها ذات الحرية التي رزع الليبراليون الويتها في مجلس قيادة الثورة وفي نقابة المحامين . انها الحرية بمفهومها الليبرالي : عدم تدخل الدولة وترك المنافسة الحرة تسوي حسابات البشر وتحدد اسعار السلع . والعمل في الاقتصاد الليبرالي (الرأسمالية) ليس الا سلعة تباع وتشتري ويخضع ثمنها « الاجر » للمضاربة في سوق العمل . وكان العمال في ذلك الوقت (مارس ١٩٥٤) قد تلقوا من الثورة القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بمنع فصلهم من العمل فضلا تعسفا .. والقرار الصادر في ١٦ ابريل ١٩٥٣ بعدم جواز توقيع اكثر من عقوبة واحدة عن المخاللة الواحدة وعدم جواز الجمع بين اية عقوبة واقتطاع جزء من الاجر

والقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ بحصر كل العاطلين في مصر وانشاء سجل لهم وتشغيلهم والزام اصحاب العمل بالابلاغ عن طلبات العمل ومنع الوساطة وكفالة الدولة لمصروفات نقل العامل واسرته من محل

اقامته الى حيث يقدم له العمل . كان العمال في ذلك الوقت (مارس ١٩٥٤) قد بدأوا يلتمسون « الحرية » المتحققة بتدخل الدولة لحمايتهم نبدأوا يدركون زيف « الحرية » الموهومة حين لا تتدخل الدولة في علاقة العمل . ومن واقع الدفاع عن حريتهم هتفوا بسقوط حرية الليبراليين ، وكانوا في ذلك اكثر ديموقراطية من انصار الردة في مجلس قيادة الثورة وانصار الليبرالية من المحتشدين في نقابة المحامين لانهم كانوا اكثر منهم واقعية .

ثم نعجب الى حد الدهشة ممن وضعوا انفسهم في مقاعد التقدمية ثم كتبوا ذكرياتهم عن تلك المرحلة او سودوا ماتوهوا انه تاريخها فقالوا ان الصراع كان يدور ، في القمة ، بين الديموقراطيين وانصار الديكتاتورية ، وهذا حق ، ثم اخطأوا خطأ جسيما فقالوا ان ابطال العودة الى الليبرالية كانوا هم الديموقراطيين ؛ كان الديموقراطية كلمة تقال وليست حرية تكتسب . وكان الليبرالية شيء اخر غير نظام اقامة ديكتاتورية الرأسمالية . ثم نندم على اننا في يوم من ايام الشباب لم نفهم لفظة الشعب الذي ننتمي اليه فلم نعرف كم كانت صادقة التعبير عن الحقائق الاجتماعية .

على اي حال ، انتصرت الثورة ، وسقطت القرارات التي صدرت في مارس ١٩٥٤ وبقي قرار ١٣ يناير بتشكيل لجنة وضع الدستور وقرار ١٦ يناير ١٩٥٣ بالغاء الاحزاب وتحديد فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات ، واولت الثورة ظهرها لليبراليين ولم تثق في مثقفي الليبرالية ودعاتها قط بعد مارس ١٩٥٤ وكانت تلك هي الظاهرة التي عرفت فيما بعد باسم « ازمة المثقفين » . . فهل كانت تلك بداية الديكتاتورية . . ؟

الاتجاه الى الشعب :

٣٨ — اكلت الثورة في معركة القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم بأن تولت الحكم ورفضت ابحاثه للرأسماليين مرة اخرى ، وجمعت كل السلطات التشريعية والتنفيذية في ايدي القيادة على الوجه الذي ذكرناه من قبل . ولا شك في أن ذلك كان « ديكتاتورية » ساحقة ضد الاقلية الليبرالية التي حرمت من المساهمة في الحكم ومدت في وجهها بحزم وبحسم كل طرق العودة اليه . اما بالنسبة الى الشعب الذي لم يخسر شيئا كان له من قبل ، فان استئثار الحكام الجدد

بالمسلطة دون الحكم القدامى لم يكن يعنى عنده الا املا غامضا نسي
نوايا الثورة وموقفها من الديمقراطية . وقد كان يمكن ان يكون الامر
كله انقلابا حل به مستبدون جدد محل مستبدين مستهلكين ويبقى
الشعب غائبا وتبقى مشكلة الديمقراطية كما كانت من قبل لسولا ان
الثورة كانت — من قبل — قد اخذت تنسج علاقاتها مع الشعب مباشرة
متخطية المؤسسات الليبرالية التي كانت قائمة ، تحلوا من خلال هذه
العلاقات المباشرة تحريره وتحريضه . أما من تحريره فقد كان قانون
الاصلاح الزراعي هو اتصى ما وصلت اليه بالاضافة الى منسح الفصل
التعسفى . أما عن تحريضه ، نمنى تحريضه على مقاومة السلبية والزج
به فى ميدان العمل العام انتباها وممارسة فقد اختارت له اسلوبا غير
مستبق فى تاريخ مصر هو هيئة التحرير .

هيئة التحرير :

٣٩ — بعد اسبوع واحد من حل الاحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣
اعلنت الثورة قيام « هيئة التحرير » فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ . وصاحب
انشاء « هيئة التحرير » نزول قيادة الثورة الى الشعب ، وشهد عام
١٩٥٣ « طواما » متصلا بين المحافظات والمراكز والقرى والمصانع على
طول مصر وعرضها فى تجربة جديدة لم ينتقل فيها الشعب الى الحكم
ليستمع اليهم بل انتقلوا اليه ليحدثوه . ويمكننا ان ننقل ثلاث مقولات
متتابعة المعنى وان لم تكن متتابعة التواريخ قبلت تفسيراً لانشاء هيئة
التحرير :

(١) : « لقد حكمت زهاء ربع قرن فى ظل دستور يضارب ارقى
الديساتير وفى برلمانات متعددة جاءت وليدة انتخابات متتالية . حكمت
باسم الديمقراطية ولكنكم باسم الديمقراطية المزيفة لم تنالوا حقوقكم
ولم تنالوا استقلالكم ولم تنعموا يوماً واحد بالحرية والكرامة ، التسي
لم يكلها الدستور فى عهدهم الا لهم من دون الشعب مخسرتهم كل شيء
وكسبوا كل شيء ، حتى ثرت على هذه الاوضاع فحطمتوها . فمن منا
يقبل ان تسلط الثورة امر الشعب باسم الديمقراطية الزائفة ، باسم
الدستور الخلاب ، وباسم البرلمان المزيف ، الى تلك الفئة من المخادمين؟
هؤلاء الذين عاشوا لتحقيق شهواتهم ومطالبهم من دماء هذا الشعب
جيلا بعد جيل . هؤلاء القوم الذين ثرت من اجل تصرفاتهم ومظالمهم

واستغلالهم . ان هذه الثورة لن تتخلى عن مكانها حتى تحقق هدفها الاكبر وهو القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين . ومهما طال الامر فهي معركة واحدة بدأنا ولن نعرف فيها زمانا ولا مكانا حتى تطهر البلاد من المستعمرين والخونة والمضللين والمارقين ، وعندئذ ستعلم الاحزاب ان تنشأ على قواعد جديدة من اجل مصر وليس من اجل حفنة من الناس المضللين . »

(جمال عبد الناصر — المؤتمر السياسي بميدان الجمهورية ١٦ سبتمبر ١٩٥٢) .

(٢) : اني اعلنها صريحة ان هذه الثورة كان هدفها الاول الديمقراطية لاننا نؤمن بارادة الشعب وقوته ولكن لن تكون للشعب قوة ولن تكون له ارادة الا اذا احس بالديموقراطية . اننا ايها المواطنون لم نفكر لحظة في الديكتاتورية . لاننا لم نؤمن بها ابدا فهي تسلب الشعب ارادته وقوته ولن نتمكن من ان نعمل شيئا الا بقوة الشعب وارانته . هذا ايها المواطنون هو هدف الثورة الاول فانها ثورة ديموقراطية تعمل لكم ومن اجلكم ليشرح كل انسان انه مصري وانه مصر كلها . اننا ما قمنا بهذه الثورة التي تدعو الى الحرية لنتحكم فيكم او نستبدكم ولكننا لا نريد المديموقراطية الزائفة . نريد ديموقراطية تعمل لكم ومن اجلكم ليشرح كل انسان انه مصري ومتساوي والفرص متساوية امامه في هذا الوطن ولذلك فاني اقول لكم ان واجبكم اكبر مما تتصورون فانتم يا ابناء مصر — وليس مجلس الثورة — انتم الذين سترسمون الطريق الذي سنسير فيه ويقرر مصير الوطن اجيالا طويلة . ولذلك فاني اوجه حديثي الى كل فرد واقول له انت مسئول عن مصير وطنك وبلادك . ولن نتواكل ولن نسمع وعودا كاذبة ، كما كنا نعمل في الماضي ، فطالبنا وعدنا وفرر بنا فاذا اردنا ان نبني وطنا قويا عزيزا ونحقق الحرية التي نؤمن بها جميعا فيجب ان نتبصر ونمصرف طريقنا فالماضي يخلط بالحاضر والحاضر يرسم الطريق للمستقبل . يجب ان نتحرر من الخوف . يجب ان نتحرر من الفرع . يجب ان يحرر كل منا نفسه وان نتخلص من السياسة التي رسمت في الماضي فقد كانوا يخلقون من كسل مواطن طاغية » .

(جمال عبد الناصر — ميدان التحرير — ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢)

(٣) : « ان هيئة التحرير ليست حزبا سياسيا يجر المغنم على الاعضاء او يستهدف شهوة الحكم والسلطان وانما هي اداة لتنظيم قوى الشعب واعادة بناء مجتمعه على اسس جديدة صالحة ، اساسها الفرد . فنحن نؤمن بان اية نهضة لا يمكن ان تقوم الا اذا آمن الفرد ببلده وقدرته . وان اعادة بناء الوطن لن تتم الا اذا قام كل فرد بواجبه فلن نستطيع وحدنا ان نقيم هذا البناء . وان اللساد الذي عم جميع مراقي البلاد طوال عشرات السنين ليحتم علينا ان نعمل ، كل في

اتجاهه من أجل ازالته والقضاء عليه . واعلموا ان الطريق طويل وشاق . فعلينا ان نتفرع بالصبر ، فالارادة التي لا تعرف اليأس لا يقف امامها عائق وسنصل باذن الله وسنقتصر » .

(جمال عبد الناصر — المنصورة — ١٩ ابريل ١٩٥٣)

٤. — يتبين مما سبق ، وهي نماذج للاف الخطب ، التي كانت ترددها الصحف والاذاعة وتتحول فقراتها الى اناشيد واذان . الخ ، ان الثورة ، بعد ان اصدرت قانون الاصلاح الزراعي كحل لمشكلة المال على الحكم ، قد اعتقدت انه لم يبق من مشكلة الديمقراطية الا تشجيع الشعب ، كل الشعب ، وتحريضه ودفعه الى الممارسة الديمقراطية وتحميله مسئولية مستقبل العمل السياسي في مصر ، مناشات هيئة التحرير لا لتكون حزبا سياسيا ولكن اداة لتنظيم قوى الشعب وتدريبه على ان يمارس وان يحرر نفسه من الخوف ومن الفزع وان يتصرف ايجابيا حتى لا يخلق الطغاة . . تمهيدا لمرحلة مقبلة « عندئذ ستعلم الاحزاب ان تنشأ على قواعد جديدة من أجل مصر وليس من أجل حفنة من الناس » .

لقد اجتنبنا من قبل ان نعمد بنوايا الحكام وبما يقولون . ولكننا — هنا — عدنا الى ما قال قائد الثورة لان ذلك المشروع «الديموقراطي» لم يكن مجرد نوايا او اقوال بل ان الثورة قد سخرت جل امكانياتها البشرية والمالية والاعلامية لانجاحه فيما سمي « بهيئة التحرير » . ان تنفيذ هذا المشروع قاطع الدلالة على ثبات الثورة في اتجاهها الديموقراطي ، وانها ما حددت فترة الانتقال بثلاث سنوات الا لانها كانت تعتقد انها مدة كافية لنجاح مشروع هيئة التحرير ، او — على الاقل — حسمت في اذهان الشعب الشك في اتجاهها الديموقراطي ، وحولت الامل المطلق الى فعل ايجابي وضعت موضع التنفيذ بهدف حل مشكلة الديمقراطية . ولكن هل كان ذلك المشروع ديموقراطيا حقا ؟ . هنا نغادر مرة اخرى ما قاله الحكام وما فعلوه لنقف مع الشعب ، اغلبية الشعب . ثم نعود فنسال هل كانت سلطة الشعب ازاء العمل العام والنشاط السياسي واقعا ام لا ؟ . لا شك انه كان واقعا لا يستطيع احد انكاره خاصة اذا انتبه الى اننا نعني بالشعب اغليته من الفلاحين والعمال وصغار الحرفيين والمهنيين وامثالهم . اولئك كانوا قبل ١٩٥٢ ناخبين ، وكانوا يختارون في الانتخابات مرشحي السلطة ولكنهم كانوا بشكل عام يثوارثون تأييد الوفد منذ ثورة ١٩١٩ . ولم يكونوا يقرأون الصحف وما كان يعنيه ما يدور في قمة السلطة في القاهرة . ولم يستطع اي حزب سياسي ان يكسبهم الى عضويته او على الاصح لم يهتم اي حزب سياسي بان يكونوا اعضاء فيه ولم يهتموا هم بان يكونوا اعضاء في اي حزب سياسي . لقد كان

حزب الوفد هو حزب الاغلبية بدون منازع ولكن بمعنى انه في اية انتخابات حرة كان يحصل مرشحوه على اغلبية الاصوات. ولكن حزب الوفد كتنظيم كان محدود العدد والعضوية ، وكان قصارى انتشاره التنظيمي ما يسمى لجان الوفد في المحافظات، وكانت عضويتها الثابتة مقصورة على النواب والشيوخ او ممن يحضرون انفسهم ليكونوا نوابا وشيوخا اما القرى والكفور والعزب والمصانع والمعامل والحوارى والازقة والصحارى . وكل تلك المواقع الشعبية فلم يكن للوجود الحزبي المنظم فيها وجود . مرة واحدة ، حين انشئ حزب مصر الفتاة (٢١ اكتوبر ١٩٢٣) عرفت المراكز والقرى لجانا حزبية ثم انحسرت التجربة سريعا ولم تترك اثرا . ومرة اخرى عرفت المواقع الشعبية تنظيم الاخوان المسلمين حين كان الطابع الغالب للجماعة دينيا وكان جلهم اخوانا في الدين وفديين او غير وفديين في الانتخابات . لهذا لم يكن غريبا ان حزب الوفد قد افلس او كاد في فترة اقصائه عن الحكم عام ١٩٤٤ حتى اضطر حين عاد الى الحكم ، الى ان يتاجر في الرتب والالقب ليعمر خزائنه ، ذلك لان الاحزاب كانت تفتقد التنظيم الداخلي والقاعدة الجماهيرية المنظمة ، الديموقراطية . وكان المتحذلقون منهم يرون فيها خطة مذبذبة لاضفاء والاشتراكات الثابتة ، وكانت تعيش على تبرعات قيادتها . ولم تكن الصحف التي تؤيدها مملوكة لها بل لافراد مؤيدين . نجامت « هيئة التحرير » حجرا القى في بحر الركود الشعبي . وامتلات القرى والكفور والاحياء الشعبية بالاضافة الى المدن بمقار « هيئة التحرير » ووقع كل مصري تقريبا ، او ختم ، او بصم على طلب العضوية ، وظهرت في القرى صفات يتنافس عليها الناس غير العمودية والمشيخة والخفر ، تلك هي صفة « عضو هيئة تحرير » ، واحتفظ الاميون في جيوبهم ببطاقات عضوية « هيئة التحرير » قبل ان يعرفوا بطاقات اثبات الشخصية ، ولم تتركهم الثورة يلتقطون انفسهم . فهي تدعوهم وتجمعهم و « تلهم » وتحشدهم في كل مكان من ارض مصر وفي كل مناسبة وحتى بدون مناسبة ليستمعوا في فضول وعجب او اعجاب الى رجال الثورة يتحدثون اليهم احاديث طويلة . عن التحرير والحرية والاستعمار ومصر التي هي مصرهم والحكم الذي هو حكمهم والمستقبل الذي هو مستقبلهم وتشهر امامهم علنا وياقسي الالفاظ بالملوك والامراء والباشوات والباكوات والسادة الذين ما كان يخطر ببال المستمعين قط انه من « الجائز » التعرض لهم بالتشهير . وقامت « هيئة التحرير » على مدى سنتين بدور « المسحراتي » ، تصرخ وتغني وتطبل لتوقظ الناس « من احلى نومة » بصرف النظر عن الصائمين وغير الصائمين . ولم يكن الامر يخلو من الطرافة التي تثير الضحك مرحا وليس سخرية وان ظلت جماعة الليبراليين ومثقفوها يسخرون من التجربة كلها سخرية وان ظلت ولم يضحك احد مرحا مثل الذين ضحكوا من منظر الموسيقار الرقيق

« الموسوس » محمد عبد الوهاب وهو محشور في ركن من اركان ميدان الجمهورية (عابدين) يغني لمائة الف مصري محتشدين في الميدان يهتفون للثورة . هو يغني وهم يهتلون . وهم يتصبون عرقا وهو بدرا عن انفسه ما لا يطيق بسنديل معطر . ولم يضحك احد مرحا مثل الذين ضحكوا من عشرات الالوف من الفلاحين الذين جمعوا من الفيضان لتلقى عليهم الخطب المطولة في الحرية والتحرير و « ارفع رأسك يا اخي » بينما رؤوس مرهقة كثيرة مدلاة على صدور النائمين . . وجذب الاصرار على اليقظة كثيرا من المثقفين فذهبوا يبتكرون اساليب غريبة للايقاظ . من اول « قطارات الرحمة » تنطلق من القاهرة لتزور المدن والارياف لدعوة الفقراء الى اعانة الفقراء . الى مئات الحافلات والسيارات تنطلق ذات يوم من القاهرة تحمل المترفين والفضوليين والانتهازيين والجادين ايضا ، كل يحمل شجرة صغيرة لزراعة غابة (كوم اوشيم) قرب الفيوم . الى ما هو اكثر من هذا جدية حين كسر سور الصحراء وانشئت مديرية التحرير . . ثم تؤمم القناة فيكاد الشعب يجن فرحا ويكاد يحسب كسل واحد انه شريك في تأميم القناة . ولم يكن تأميم القناة مجرد اجراء اقتصادي او سياسي موجه ضد الانجليز وغيرهم بل كان اعلانا مدويا موجها الى شعب مصر بأن مصر قد تحررت من الاحتلال الانجليزي . ثم يأتي الحدث الاكبر وتعرض مصر للغزو الثلاثي في اكتوبر ١٩٥٦ فاذا بالشعب كله ، رجالا ونساء وشبابا واطفالا يخرج الى الشوارع هاتفا « حنارب — حنارب » ، وتشهد مصر ما لم تشهد منذ ثورة احمد عرابي ، جموع الفلاحين من القرى ، من كل اطراف مصر تحمل اسلحتها بنادق وعصى وتحمل ارادتها المتحررة متجهة الى حيث لا تدري « لتحارب » . ويقع الغزو فتفتح الثورة مخازن السلاح واذا بالشعب كله يحمل اسلحة لا يعرف اكثره كيف يستعملها . هنالك كانت اليقظة قد تجاوزت اطارها وذابت الثورة ذاتها في امواج الجماهير المتلاطمة فتحول المسد الجماهيري الى طوفان اطاح بكل نظام وتنظيم وانتهت مرحلة .

هل كان لكل هذا علاقة بالديموقراطية مشكلة او الديموقراطية حلا؟ تتوقف الاجابة على موقف كل واحد من مشكلة الديموقراطية وحلها . اما الليبرالية والمثقفون وتلك الشريحة « الممتازة » ، فقد كانت ترى كل ذلك اصطناعا وتهريجا وتضليلا وضياعا للوقت والمال « وضحكا على الناس » وافتعالا لحركة جماهيرية ابعد ما تكون عن الجماهير وعن شكل جماهيري على ديكتاتورية عسكرية لا تريد ان تعترف بحقيقتيها . وكانت حجة كل اولئك ان الجماهير لم تكن هي التي انشأت هيئة التحرير ولسم تكن هي التي وضعت نظامها وما كانت هي التي تقودها او تحركها او تسهم في تكوين عناصر نشاطها . كانت الجماهير « تلبم » لتري او لتسمع او لتصفق او لتتظاهر ثم تنفض حين يطلب منها قادة

الثورة . وكان كل ذلك صحيحا الى حد كبير . ومن هنا فان الذين كانوا يتوقعون « لهيئة التحرير » او من « هيئة التحرير » ان تكون هي ذاتها منظمة ديموقراطية قد خاب املهم فيما توقعوا لها وما توقعوا منها . اما الذين كانوا يقفون من مشكلة الديموقراطية موقف الشعب ، ويرونها على ضوء احتياجاته الواقعية فلا شك يقدرون ما اسهم به المشروع الديموقراطي الاول للثورة في سبيل حل مشكلة الديموقراطية في مصر . اشراك الجماهير العريضة في منظمة جماهيرية كان اشراكا شكليا ، نعم ، ولكن تلك الجماهير لم تكن من قبل تشترك في أية منظمة ولم تكن اية منظمة تعنى باشراكها . حركت الجماهير بالاغراء او حتى بالقسر ، نعم ، ولكن تلك الجماهير كانت قد اعتادت على عدم الحركة . جمعت الجماهير « لمهمة » في السرايا لتسمع الخطب السياسية التي لا تفهم منها اشياء كثيرة ، نعم ، ولكن تلك الجماهير لم تكن تجتمع الا في الجنائز ولم تكن تسمع ولا تهتم بان تسمع خطابا سياسيا ولم يكن احد يهتم بان يسمعها خطبا سياسية . شددت انتباه الجماهير الى اشكال مصطنعة من النشاط العام نعم ، ولكن تلك الجماهير لم تكن من قبل تنتبه اصلا . باختصار ان الثورة لم تحل ، في تجربتها الاولى مشكلة الديموقراطية ولم تحقق شيئا يهم الليبراليين ، ولكنها — في مصر الشعب — اقتحمت كل المواقع وايقظت النيام وحملتزم حملا على ان يفتحوا اعينهم على القضايا العامة وان يستمعوا الى احاديث وانايد الحرية . . وكان ذلك انجازا ديموقراطيا كبيرا بصرف النظر عن بقي يقظا ومن عاد الى نومه ، وبصرف النظر عن كل اسباب الضحك مرحا او الضحك سخرية يكفي دلالة على التقدم نحو الديموقراطية ان يتظلمة الشعب اثناء العدوان الثلاثي قد تجاوزت اطار تنظيمها . واثبتت بذلك انها في حاجة الى ما هو اكثر فاعلية من هيئة التحرير . وكان ذلك قمة النجاح ديموقراطيا في ظروفه . ايا ما كان الامر فقد كانت مرحلة هيئة التحرير دليلا لاشك في صحته على اصرار الثورة على حل مشكلة الديموقراطية على مستواها الاكثر حدة وهو المستوى الشعبي .

الاتحاد القومي :

٤١ - طوال المرحلة السابقة كانت اللجنة التي شكلت بقرار ١٢ يناير ١٩٥٢ مستمرة في وضع مشروع الدستور الذي وعدت به الثورة في نهاية فترة الانتقال . ولقد أعدته فعلا وقدمته الى مجلس الوزراء يوم ١٧ يناير ١٩٥٥ ولكن الثورة رفضته . لماذا ؟ . لانه يأخذ بالنظام النيابي البحت . والنظام النيابي البحت يقصر دور الشعب على مهمة انتخاب نوابه في فترات معينة من الزمن بدون أن يفسح مجالا لممارسة الشعب بعض سلطاته بنفسه اثناء هذه الفترات (الدكتور ثروت بدوي - موجزا لقانون الدستوري - صفحة ١٢٥ والدكتور سلمان الطماوي - القانون الدستوري المصري والاتحادي - صفحة ١٠٧) . وهنا وقفة وتساؤل له دلالة . اذا كانت الثورة تريد أن تفي بوعدتها وتصدر دستورا في نهاية فترة الانتقال فلماذا لا تقبل النظام النيابي البحت ولماذا تريد أن تقحم الشعب في ممارسة السلطة ؟ . ان كل الذين يعرفون تاريخ النظام النيابي وتطوره يعرفون انه اقل النظم ازعاجا للحكام . فهو تقسيم السلطة عليهم فمنهم المشرعون ومنهم المنفذون ومنهم القضاة ويقسم فيما بينهم نواظرا وتعاوننا ورقابة متبادلة ، ويفنيهم جميعا عن متاعب التدخل الشعبي في أمور الحكم الا حين يريدون العودة اليه لتجديد انتخاب السلطة التشريعية كل بضعة اعوام . فهل كانت الثورة تبحث عن مزيد من المتاعب فتدخل الشعب طرفا في السلطة في حين ان احدا لم يكن يطلب منها هذا او حتى يتوقعه ؟ نعمتقد أن الاجابة الصحيحة هي أن الثورة كانت ما تزال مصرة على المضي قدما على طريق حل مشكلة الديوقراطية ، وكانت ما تزال تسرى المشكلة قائمة بصفة اساسية على المستوى الشعبي فاعتقدت ان الجماهير التي حركتها من خلال هيئة التحرير لا بد لها لتكمل يقظتها من أن تسند اليها سلطات دستورية فتصبح شريكة « رسميا » في الحكم . وهكذا نسرى دستور ١٩٥٦ يتضمن كل الحريات السياسية وقواعد النظام النيابي التي كان يتضمنها دستور ١٩٢٣ ، ولكنه يضيف اليها : ان يكون رئيس الجمهورية منتخبا من الشعب (المادة ١٢١) وان يكون لسرئيس الجمهورية استفتاء الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا (المادة ١٤٥) وان يستفتي الشعب في اي تعديل للدستور (١٩٣) . . ولا يكفيه هذا فيخول الشعب كله الى سلطة منظمة رابعة يسميها « الاتحاد القومي » فيقول : يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي

السياسية والاجتماعية والاقتصادية . . ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الامة . وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية . ولقد صدرت عدة قرارات متتابعة في ٢٨ مايو ١٩٥٧ واول نوفمبر ١٩٥٧ و ١٦ مايو ١٩٥٩ . اهم احكام تلك القرارات هي المطابقة بين عضوية « الاتحاد القومي » وحق الانتخاب وتكوين لجانها ذاتها عن طريق الانتخاب (القرار رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٥٩) .

ليس نحن الذين نقول ان « الاتحاد القومي » كان سلطة رابعة بل ان القضاء المصري هو الذي اكتشف طبيعته وواقفه في هذا كل شراح القانون (كل الاراء والاحكام التي اكدت ان الاتحاد القومي كان سلطة رابعة منشورة في كتاب الدكتور جمال العطيبي : « الاتحاد الاشتراكي قوة سياسية ام سلطة دولة » صفحة ٥٥٦ وما بعدها) . اهم سلطات هذه السلطة انه يتولى الترشيح لعضوية مجلس الامة .

فلنتأمل الجديد ديموقراطيا في هذا الدستور . الناخبون ، الذين لم يكونوا يمارسون حرياتهم السياسية كناخبين الا مرة كل بضع سنوات ثم ينتهي دورهم ، هم انفسهم يشكلون تنظيما قائما دائما يفرز الذين يرغبون في الترشيح لمجلس الامة ثم يختار من بينهم من يرى انه اهل للترشيح ليدخل المعركة الانتخابية . وهكذا لم تعد علاقة الناخبين بالمرشحين علاقة وقتية تبدأ بوعود المرشحين ودعاويهم وتنتهي بمجرد الانتخاب . لا . اصبح شعب الناخبين حاضرا دائما قبل الانتخابات وفيما بينها وحين عودتها وعلى من يطمع في ان يرشح او ينتخب او يعاد ترشيحه او انتخابه ان يكسب ثقة الناخبين المنظمين في « الاتحاد القومي » وان يبقى محتفظا بهذه الثقة . الشعب هنا منعقد بصفة دائمة انمقادا منظما قائما بجوار السلطات الاخرى ، وله حق المتابعة والمناقشة والرقابة وله على اعضاء مجلس الامة حق الجزاء . واقل جزاء هو عدم الموافقة على الترشيح مرة اخرى بكل المقاييس كان ذلك فتحا جديدا لمجالات يمارس الشعب فيها ارادته المنظمة . فبكل المقاييس كان دستور ١٩٥٦ اكثر ديموقراطية من اي دستور سابق وذلك لانه « اضاف » الى ما سبق ولم ينتقص شيئا مما كان للشعب من قبل . قيل انه وضع قيودا ضيقا من حق المواطنين في الترشيح لمجلس الامة . يعنون بالقيود حق الناخبين ، عن طريق تنظيمهم في الاعتراض على الترشيح مع ان احدا لا يعترض على حق الناخبين غير المنظمين في اسقاط اي مرشح . ومع ان احدا لم يعترض على اتفاق الاحزاب ، اكثر من مرة ، اولها عام ١٩٢٦ على تعيين المرشحين في كل دائرة وتحريم مناصبتهم . ومع ذلك فليكن . ذلك قيد اصحاب الاقلية . ولكن في المقابل رفعت قيود كثيرة ووسعت كثيرا دائرة حق المواطنين في الانتخاب . فاول مرة في تاريخ مصر اطلق حق الانتخاب من كل القيود تقريبا . خفض السن

الى ١٨ سنة ميلادية وهي اقل من سن الرشد المدني (٢١ سنة) ففتح مجال الممارسة الديمقراطية لاجيال جديدة من الشباب . وتقرر حق الانتخاب لأول مرة في مصر للنساء فدخل نصف الشعب ، الذي لم يخطر على بال احد من قبل ، مجالات الممارسة الديمقراطية . اي ان بهذا وحده تضاعف عدد المصريين الذين لهم ممارسة الديمقراطية . وتقرر حق الانتخاب للمصريين فزالت لأول مرة في مصر وصمة التناقض المسطنع غير المعقول التي تحرم الذين يتصدون للدفاع عن الوطن حتى الموت من المساهمة - ولو عن طريق التمثيل النيابي - في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مصير الوطن ومصير حياتهم انفسهم . ثم - لأول مرة ايضا في مصر - اصبح الانتخاب اجباريا وان كانت العقوبة على الخلف منه طفيفة (جنبه واحد) هذا الاجبار مع ضالة الغرامة يكشف عن مدلوله الديمقراطي العميق . فقد كان المقصود به حث الذين لا يطبقون الغرامة الضئيلة على ممارسة حقوقهم الديمقراطية . وهم - الذين لا يطبقون الغرامة الضئيلة - اغلبية الشعب من الفلاحين والعمال والفقراء ، لانهم هم الذين كانت الثورة مشفولة بكيفية الزج بهم الى خضم الممارسة الديمقراطية واخراجهم من سلبيتهم الموروثة (قانون الانتخابات رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦) .

خلاصة التجربة :

٤٢ - خلاصة مرحلة التجربة التي بدأت عام ١٩٥٢ وانتزت عام ١٩٦١ ، كما اوضحنا معالمها الرئيسية فيما سبق ، ان الثورة ، منذ البداية كانت مدركة لازمة الديمقراطية في مصر كما انتهت اليها مرحلة ما قبل الثورة . كانت مدركة ان جوهر المشكلة لم يكن في « دستور يضارع ارقى الدساتير وفي برلمانات متعددة جاءت وليدة انتخابات متتالية » ، كما قال جمال عبد الناصر ، ولكن كامنة في عجز الشعب عن ممارسة الحريات السياسية نتيجة عزله وانعزاله عن ممارستها الفعلية مدة طويلة . وكانت مدركة ان هذا العزل او الانعزال كانت له اسباب اقتصادية واجتماعية ترجع الى النظام السابق على الثورة . وكانت مدركة ان الليبرالية ليست حلا لمشكلة الديمقراطية في مصر ، وان حلها هو تحرير الشعب من القهر ومن الخوف ومن الفرع وتشجيعه ودفعه الى الممارسة الديمقراطية . ولقد اجتهدت الثورة في

تحقيق هذ الحل الصحيح بكل وسيلة خطرت على بالها وهي تجرب حلها . ولم تبخل على أية وسيلة بجهد او وقت او مال . واصابت في ذلك نجاحا ملحوظا على المستوى الدستوري والتشريعي ، حين اصدرت قانون الاصلاح الزراعي ، وحين منعت الفصل التعسفي ، وحين ضاعفت من اعداد المصريين المتمتعين بالحقوق السياسية ، وحين جعلت الممارسة السياسية اجبارية وحين انشأت سلطة دستورية جديدة من الناخبين المنظمين في الاتحاد القومي ، وحين اعطتهم حق الترشيح لعضوية مجلس الامة . اما على المستوى التطبيقي فقد اصابت نجاحا حين طرحت مشكلة الديموقراطية على وعي الشعب ، وحين زجبت بالجهاهير في منظمات سياسية ، وحين كسرت احتكار السيادة فسي القرى فاوجدت بجوار تشكيل السلطة التنفيذية (العمد والمشايع والخفرا) تشكيلا شعبيا (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي) لا تشترط لعضويته اية شروط واعطته من السلطة ما ينافس به و « يناكف » السلطة التقليدية .. وكان كل ذلك خطوات متقدمة على طريق حل مشكلة الديموقراطية .

ومع ذلك ، او بالرغم من ذلك ، فان مشكلة الديموقراطية فسي مصر لم تحل . كان الشعب سلبيا فتحرك وهذه خطوة تقدم ليصل الشعب الى حيث تكون ارادته ، وحده هي النافذة . ولا يوصل الشعب ابدا الى تلك النهاية . وكما قال جورج بورد وهو يدرس تاريخ النظام الانجليزي : « أن حركة تحول السلطة من الملك الى الشعب قد اوقفت في مرحلة معينة حيث تدخلت قسوة ثلاثة هي البرلمان واستولى عليها لنفسه » (موسوعة العلوم السياسية — الجزء الخامس) نقول نحن انه بينما كانت قيادة الثورة تقود الشعب على الطريق الى الديموقراطية تدخلت قسوة ثلاثة منقطعت الطريق على الشعب والقيادة معا ..

الخطا في التجربة :

٤٢ — لقد عانت التجربة معوقات كثيرة . منها ما هو اجتماعي مثل التخلف العلمي والديموقراطي الكامن في الشعب نفسه نتيجة سنوات القهر الطويلة وتفتشي الامية . ومنه ما هو تاريخي مثل قيام ثورة ١٩٥٢ بدون تنظيم شعبي نتيجة لطبيعة النظام الذي كان سائدا قبلها . ومنه ما هو حتمي مثل معارك التحرر الوطني وما اقتضته من حدود وقيود . ومنه ما مرض على الثورة مثل محاولات القاهر عليها وما

اقتضته تلك المحاولات من اجراءات - صارمة - للدفاع عنها . ومنه ما يسأل عنه غير الثورة كتكوص القوي والعناصر الوطنية والتقدمية عن مساندة الثورة نتيجة خطأ في تحليل الاحداث وتقييم الثورة ذاتها . . . وغير ذلك من المعوقات التي لا تدخل في باب « الخطأ في التجربة » . ذلك لان من مهام الثورة التغلب على معوقاتها وهو ما يعني ان المعوقات موجودة ومتوقعة . ولكن الخطأ - كما نعنيه - هو ما وقعت فيه الثورة ذاتها اما في ادراك طبيعة المعوقات او في اسلوب التغلب عليها ، وهو ما يعني انه كان من الممكن - موضوعيا - عدم وقوعه . . . ولقد اعترفت الثورة ذاتها - فيما بعد - بما وقعت فيه من اخطاء خلال تجربتها حل مشكلة الديمقراطية ، وحاولت تصحيحها . . . على أي حال ، فكما اضطررنا من قبل ان نتجاوز التفصيلات والذبذبات لنكتشف الخطر الاساسي للثورة في موقفنا من مشكلة الديمقراطية ، فاننا سنتجاوز فيما يلي التفصيلات والذبذبات لنكتشف الخطأ الاساسي في تجربة الثورة حل مشكلة الديمقراطية .

الخطأ الاساسي :

٤٤ - كان الخطأ الاساسي الذي وقعت فيه الثورة في تجربتها الاولى لحل مشكلة الديمقراطية في مصر هو توهيها انها اذ تتولى الحكم باشخاص قادتها تكون قد قضت على سيطرة رأس المال على الحكم ، وتنطوي تحت هذا الخطأ الاساسي ، او أنه ادى الى اخطاء فرعية كثيرة منها عدم الادراك الكامل لعلاقة النظام الرأسمالي بالديموقراطية مشكلة والديموقراطية حلا . ومنها الفشل في ادراك استحالة التنمية عن الطريق الرأسمالي مما ابقى على الفقر فبدأ موروثا على الممارسة الديمقراطية ، ومنها الفشل في رؤية التناقض بين الاتجاه الى الشعب ودعوته الى ممارسة الديمقراطية وبين بقاء الدولة وكل اجهزتها تحت سيطرة اعداء الديمقراطية ، ومنها اخيرا قيادة الشعب الى الديمقراطية من فوقه مما ادى الى وهم ان الشعب ، كل الشعب ، موحد الموقف من الديمقراطية او أن له مصلحة واحدة في الديمقراطية . ونفصل الراي فنقول :

رأسمالية الدولة :

٤٥ — كان من بين ما ادركته الثورة ادراكا صحيحا — منذ البداية — الاهمية الحاسمة لحل مشكلة التنمية الاقتصادية وهي اهمية حاسمة بالنسبة الى قضية الديمقراطية بوجه خاص ، فمهما رفعت القيود المفروضة على حرية المواطنين ، سيكون مصير تلك الحرية متوقفا على مدى ما يتوفر لدى كل مواطن من امكانيات اقتصادية للحفاظ على حريته اولا ثم لاستعمالها استعمالا ايجابيا ثانيا بدون ان يكون مضطرا لبيعها او تعطيلها في سبيل لقمة العيش . وبالرغم من كل ما عرفنا من موقف الثورة من الديمقراطية الليبرالية (الوجه الاول من العملة) اختارت للتنمية الاسلوب الرأسمالي (الوجه الاخر من العملة) . وبدلا من ان تتدخل للقضاء على قانون المنافسة الحرة ، في مجاله الاقتصادي ، او تحد من عشوائيته المدمرة ، تدخلت لوضع امكانيات الدولة كلها في خدمة قانون المنافسة الحرة ، اي في خدمة الرأسمالية ، فلم تنفصل في القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم بل وضعت الحكم في خدمة رأس المال . . . قانعة بما انجزت بالاصلاح الزراعي وما قررت من منع الفصل التعسفي . . من اجل وهم التنمية ، وكان ذلك وهما كبيرا لن تكشف زيفه الا بعد ان تكون قد قضت عشر سنوات كاملة تجرب تحقيقه .

والبيكم نماذج من التشريعات التي اصدرتها الثورة في محاولة يائسة لاغراء الرأسماليين مصريين واجانب ومناشدة ضمائرهم ومخالصهم ، واستجداء مساهمتهم في حل مشكلة الفقر في مصر .

بعد اسبوع واحد من قيام الثورة أي في يوم ٢٠ يوليو ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ تعلن به الثورة انها تكفل للاجانب الذين يوظفون رؤوس اموالهم في مصر ان يكون لهم متى ارادوا — ٥١ ٪ من مجموع رأس مال الشركة بدلا من ٤٩ ٪ اي ان تكون لهم الاغلبية في رأس المال وبالتالي المقدرة على توجيه اعمال الشركة على الوجه الذي يرون انه احفظ لمالهم وانتج لاستثماره . وتلاه المرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومي للانتفاع برؤوس الاموال المصرية والاجنبية .

في ١٥ يناير ، قبل مضي ستة اشهر على قيام الثورة صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٣ ليؤجل سداد الضرائب المستحقة « اذا طرأت ظروف عامة او خاصة بالممول تحول دون تحصيل الضرائب » . وهكذا اطمان كل الذين تهربوا من سداد الضرائب في المرحلة السابقة ، والذين

بتهربون من سدادها فيما بعد الى انه يكفي ان يكون لدى الواحد منهم « ظرف خاص » لترجىء الدولة اقتضاء حقوقها او تقسطها . وفي ١٨ فبراير ١٩٥٣ وجهت الثورة نداء علنيا في صورة قرار يناشد « الهيئات والشركات لاقامة مصانع في مصر » . وفي ٢٥ فبراير ١٩٥٣ تقرر اعفاء المدينين من تعويضات السداد العاجل التي اجراها البنك العقاري الزراعي قبل وبعد عام ١٩٤٦ . وفي ٤ مارس ١٩٥٣ تقرر اعفاء شركات الطيران من دفع الرسوم على الوقود والزيوت وقطع الغيار واجزاء الطائرات المستوردة وفي الفترة من ١٠ مارس الى ١٦ مارس ١٩٥٣ صدر القرار رقم ٤٥ بالسماح للتجار والمستوردين باضافة تكاليف النقل الى اسعار السلع المحددة الربح (المسعرة) والقرارين رقم ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٥٣ برفع نسبة الارباح على اسعار التكلفة الى ١٥ / ثم صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٣ باطلاق يد شركة الملح والتعدين في المتاجرة في الملح والفي القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذي كان يحتم بيع انتاجها للحكومة حتى يصل الى المستهلكين بسعر مناسب وبدون مضاربة على سلعة لا يستغني عنها احد . ثم صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمهاجر (التعدين) بمتازلا عن شرط الجنسية المصرية في الشركات التي تقوم على استغلال البترول وهو ما كان مشروطا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ .

ثم جاء القانون العتيد ، الذي ما يزال يراود احلام الكثيرين ، قانون استثمار رؤوس الاموال الاجنبية . نعم . لقد كان ذلك اول ما جريته الثورة للتنمية الاقتصادية . صدر ذلك القانون برقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وفيه يباح لمن يستثمر امواله في مصر ، فضلا عن ان يكون له ٥١ ٪ من رأس المال ، اذا اراد ، ان يحول ارباحه الى الخارج سنويا وان يحول رأس ماله كله بعد خمس سنوات (المادة ٣) كما تحول اجور الاجانب الذين يحصلون عليها مقابل عملهم بالمشروعات (المادة ٤) ، وزاد القانون تشجيما ، بان انشأ ادارة خدمة للاجانب الذين يقبلون استثمار اموالهم في مصر ، فنص على انشاء لجنة خاصة باستثمار المال الاجنبي من بين مهامها « تيسير الحصول على تأشيرات الاقامة لرجال الاعمال والخبراء ورؤساء العمال القادمين من الخارج » (المادة ٥ فقرة ر) . ولما كان الاجانب قد يخطئون بحسن نية او عمدا ، في احترام قوانين الاقامة المفروضة من أجل الامن الداخلي ، فان الثورة قد اعفتهم من العقوبة على تلك الجرائم (القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٣) ولما كان النشاط الرأسمالي لا يتم بدون الطفيلين من السماسرة ، وكان عدم معقولية دفع سمسرة اذا كانت الحكومة ذاتها طرفا في الصفقة قد « يسد نفس الرأسماليين » فقد اصدرت الثورة القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٣ بالسماح « بالسمسرة » في التعامل مع الحكومة ومع الشركات (في ٢٣ ابريل ١٩٥٣) . والاجانب لا يحضرون . ربما لان القوانين

المصرية لا تسمح بالعمل لمن تجاوز سن الستين فحرمت نفسها من خبرة « عواجيز » الاجانب . اذن ، يصدر القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٢ في ١٥ يونيو ١٩٥٢ باستمرار تشغيل الاجانب بعد سن الستين . ربما لان الراسماليين اجانب ومصريين لا يكتفون بالارباح التي تعود عليهم من الانتاج والمتاجرة وانما يضيفون اليها ارباح المضاربة على اسمهم الشركات والسندات في البورصة ، وبورصة الاوراق المالية في مصر ليست منظمة . اذن ، يصدر القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٢ (في ٢ يوليو ١٩٥٢) بتنظيم التعامل في بورصة الاوراق المالية ، وبالمرة ، كما جاء في المذكرة التحضيرية لان الحكومة قد شرعت في « تنفيذ قانون تحديد الملكية الزراعية وما قد يترتب على تنفيذ هذا القانون من توافر المال لدى اصحاب تلك الاملاك مما يسهل عليهم توظيف هذه الاموال في القرايطيس المالية » . ربما لان الاجانب يجلبون معهم ، ويستوردون تباعا ، بضائع كثيرة ، ومصر تفرض عليها رسوما جمركية فسي حين انها « للاستعمال الشخصي » وستعود معهم حين يعودون . « معلش » يصدر القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٢ (في ٢٢ يوليو ١٩٥٢) باعفاء السلع المستوردة على ان يعاد تصديرها بعد ذلك . لماذا ، ايها الاجانب لا تجلبوا اموالكم من الخارج لاستثمارها في مصر بالرغم من كل هذه الاغراءات ؟ . ربما لان للاجانب اموالا كثيرة هربت من مصر الى الخارج ولو عادت فربما يتعرضون لجزاء التهريب . « المسامح كريم » ويصدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل على جرائم التهريب التي وقعت منذ عام ١٩٤٧ اذا استعادها المهربون في خلال ثلاثة اشهر من صدور القانون (صدر القانون في ٢٥ مارس ١٩٥٢) . لماذا ١٩٤٧ بالذات ؟ لان تلك هي السنة التي اعلن فيها قيام دولة اسرائيل وبدأ الصراع ضد الصهيونية فبدأ الاجانب اليهود وغير الاجانب من اليهود تهريب اموالهم الى خارج مصر منذ ذلك الحين . وبالمناسبة كان اول قرار « حراسة » فرضته الثورة يوم ٢١ فبراير ١٩٥٢ (رقم ٥٩) على بنك حمصي نظرا لما « تبين من التحريات ان بنك حمصي يقوم بتهريب الاموال الى الخارج وقد ضبط مديره في حالة تلبس بمعرفة النيابة » . ولم يكنوا بعد ذلك عن التهريب الى ان اضطرت الثورة اكثر من مرة الى تشديد العقوبة .

وماذا عن الراسمالية القائمة بعد تشجيع الراسمالية على القدوم ؟ لقد فتحت لهم البورصة واتيحت لهم السمسرة حتى في تعاملهم مع الحكومة . انهم يريدون من الدولة اموالا . فلتعط الثورة لعلهم يفلحون . دعم شركات الغزل والمنشآت القطنية (قانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ في ٣١ مايو ١٩٥٢) اعادة النظر في قوانين الشركات السابقة واصدار القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ (١٦ يناير ١٩٥٤) الذي تقول مذكرته الايضاحية انه صدر « لتيسير على المتعاملين والحرية الاقتصادية وبدا

حماية حقوق المدخرين لحثهم على الاقبال على الاستثمار والتوسيع على رؤوس الاموال الاجنبية التي تستثمر في مصر فقد اشتمل المشروع على نصوص تكتل لهذا النوع من الاموال ما يفرضه بالاقبال والمساهمة الجدية» الغاء القرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتحديد الاسعار والارباح (قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ في ١ فبراير ١٩٥٤) . تمويض فوائد وقيم استهلاك سندات البنك العقاري عن الضرائب التي فرضت من قبل على الارباح التجارية والصناعية (قانون ٦٥ لسنة ١٩٥٤ في ٤ فبراير ١٩٥٤) . دخول الحكومة شريكة في شركة مساهمة لصناعة الحديد والصلب مع ضمانها لكل من يكتب حد ادنى من الربح قيمته ٤ ٪ وضمان سداد قيمة الاسهم والسندات عند استحقاقها والتعهد بشراء تلك الاسهم اذا اراد اصحابها بيعها ، وضمان تحويل قيمتها الى الخارج (قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ في ٤ مارس ١٩٥٤) . خفض الرسوم على الرهون العقارية التي تعقد مع البنك الصناعي (قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ في ١١ مارس ١٩٥٤) منح ١٠٦٠٠٠ متر مربع ارض مباني بدون ثمن الى شركة التصدير والساكن الشعبية لاقامة عمارات عليها (قرار ١٠ مارس ١٩٥٤) . بيع الاراضي البور للشركات وكبار المزارعين واصحاب رؤوس الاموال مقابل ٢٥ ٪ مقدم ثمن ويقسط الباقى على ٢٠ سنة بمائدة ٣ ٪ ولا تبدأ الاقساط والفوائد الا بعد خمس سنوات مع التصريح للمشتريين باعادة بيعها بالثمن الذي يحدونه . ضمان شركة الفنادق المصرية لدى صندوق التأمين والادخار لتشجيعها على اعادة بناء فندق شبرد (قانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤ في ١٠ يونيو ١٩٥٤) . ضمان الحكومة للبنك الصناعي (قانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٤) اغرب من هذا كله الاعفاء الممنوع للرأسماليين من الضرائب على الارباح الناتجة عن كل تلك التسهيلات ، وذلك في شكل قانون يقول باتخاذ عام ١٩٤٧ اساسا لتقدير الضريبة (قانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٤) .

هذا بالإضافة الى الإجراءات التشجيعية للصناعة وحمايتها . تذكر منها زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ الى ١٠٠ ٪ وعلى الامناف التي يكفى الانتاج المحلى منها مطالب الاستهلاك بين ٢٠ و ٥٠ ٪ وتكرار حظر استيراد بعض المصنوعات بتاتا وتقييد استيراد البعض الاخر لاتاحة الفرصة لتسويق انتاج المصانع الجديدة ، وعلاج عجز ميزان المدفوعات . ومن جهة اخرى خفضت رسوم الوارد على المواد الاولية والسلع الوسيطة والالات واعفيت الصادرات الصناعية من رسم الانتاج مع التوسع في منح الدورباك وفي تطبيق نظام السماح المؤقت . وكان من عوامل تشجيع الصناعة الناشئة أيضا تعديل المواصفات الحكومية البالية لتشمل المنتجات المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيفاء الشروط العسيرة التي وضعت اصلا لصالح الدول الاجنبية ، واخيرا اقترن التشجيع بانشاء صنابير

لدعم صناعات القطن والحريز الصناعي والاسمنت وتشجيع تصديرها وهي تمول من حصيللة رسم الانتاج او رسم الدعم الذي يمثل نسبة مئوية من ثمن المواد الاولية او من المهيا والاجور . . ومن ذلك أيضا بيع العملات الاجنبية للشركات الصناعية بسعر الصرف الرسمي المخفض ؛ وحظر تصدير بذرة القطن والقطن الاشموني وبعض المواد الاولية الا بعد الوفاء بحاجة الصناعة المحلية وتكليف المهندسين بالعمل في قطاعات محددة باجر يقل عن اجر التوازن ، وتحريم انشاء مصانع جديدة اذا كانت الوحدات القائمة كافية « (الدكتور علي الجريتلي ، المرجع السابق ، صفحة ٥١)

ثم جاء الفيض من « الفئائم » فعلى اثر العدوان الانجليزي - الفرنسي - الصهيوني عام ١٩٥٦ فرضت الحكومة الحراسة على اموال الاعداء بسلسلة من الاوامر العسكرية بدأت برقم ٤ لسنة ١٩٥٦ والحراسة على اموال الاعداء اجراء عادي استعملته مصر لحساب بريطانيا عام ١٩٢٩ وحين فرضت الحراسة على اموال الرايخ الالماني . ومن شأن الحراسة أن ترفع يد اصحاب الاموال عن اموالهم وتديرها لحسابهم الى أن تنتهي الحرب . وهكذا وضعت اموال بمئات الملايين تحت الحراسة او وضع القطاع الاجنبي الرئيسي الذي كان يسيطر على الاقتصاد المصري تحت الحراسة . ولكن القيادة المتحفزة من أجل تحرير مصر سياسيا واقتصاديا ما لبثت أن حولت اجراء الحراسة الى عنصر من عناصر التحرر الاقتصادي ، ففوضت الحراسة في بيع المنشآت الاجنبية والاوراق المالية المملوكة لرعايا الاعداء ، او من يقبها في بلاد الاعداء ، للرأسماليين المصريين بثمن تصفيها اي بعد خصم الديون من الاصول ، وبدون اقتضاء الثمن عند البيع ، وهكذا كسبت البنوك المصرية وشركات التأمين والشركات الصناعية والعقارية والزراعية ثروات هائلة بضربة ثورية واحدة بدون أن تدفع شيئا تقريبا . واصبح اخر عذر للرأسمالية المصرية وهو منافسة الاجانب لها قد سقط ، وما لبثت ان ملكتها الثورة اموال البلجيك والاستراليين واليونانيين و اموال اليهود ومعدومي الجنسية الذين ابعدوا لمقتضيات الامن . . وانشأت لهم « المؤسسة الاقتصادية » لتعينهم على ادارة هذه « المملكة » الاقتصادية الجديدة . كل هذا - لعل وعسى - ان ينجزوا هدف التنمية العزيز على الثورة ، اللزم لزوم الحياة لشعب مصر .

لو أن مجلسا من كبار الرأسماليين هو الذي كان يحكم مصر لما قدم للرأسمالية والرأسماليين كل هذه التسهيلات والتشجيعات والاعفاءات والاعراضات و « الفئائم » ، فهل اجدى كل هذا شيئا في التنمية ؟ . يعترف الدكتور علي الجريتلي ، عالم الاقتصاد الرأسمالي ، بفشل التنمية الرأسمالية في مصر ، ويعتذر نيابة عن القطاع الرأسمالي ويرد فشله الى نشاته التاريخية فيقول ، في عام ١٩٦٦ ، بعد دراسة لتطور

الاقتصاد المصري حتى ذلك التاريخ : « تستند نظرية الرأسمالية السر وجود منظمين يتحملون مخاطر انشاء المشروعات الجديدة وتوسيع المشروعات الحالية . وتمثل الارباح في المفهوم الاقتصادي المكافئة التي يستحقونها من أجل مخاطرتهم بثرواتهم . وأن انطبق هذا القول على المنظمين في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فانه يصعب الادعاء بأن اصحاب المشروعات في مصر كانوا في سنوات ما بعد الحرب يتحملون من المخاطر ما يتحمله اقرانهم في الدول الرأسمالية . وبالتالي يصعب اعتبارهم منظمين وتبرير حصولهم على الربح بمفناه الاقتصادي . لقد هيأت لهم الحكومة العوامل التي تخفف المخاطرة الى حد بعيد . وما أن يبدأ إنتاج سلعة ما ولو ضئيلة بالقياس الى الطلب حتى تحاط الصناعة الناشئة بحماية جمركية تمنع استيراد السلع الشبيهة . وكانت الحكومة تعاون المنظمين في الحصول بضمانتها على قروض من الخارج وموخر لهم التمويل احيانا وتتكفل بلية خسارة في التصدير عن طريق الدعم وإذا ما لقيت الشركات نجاحا عمد المنظمون الى اخفاء الارباح وتأخير سداد الضرائب بينما تحملت الحكومة عبء دعم الشركات والبنوك التي هددت بالاملاس . وقد سبق لنا مناقشة اسباب ضائقة القطاع الخاص واحجابه في المائة سنة الاخيرة عن تحمل عبء الاستثمار الصناعي . فالقطاع الخاص في مصر حديث النشأة وكانست الغلبة فيه دائما للجانب وحفنة من المصريين . وبمرور الوقت وضع التعارض بين تطلعات المجتمع المصري الى النمو وبين المزايا الطبقية التي يحصل عليها الممولون وارباب الاعمال ، وبازدياد التدخل الحكومي بدأ تخوف القطاع الخاص من التوسع وتجديد المصانع وعمد اصحابه الى تخفيض المخزون السلمي ومستلزمات الإنتاج الى أقل حد ممكن مما اضطر اولو الامر الى احلال القطاع العام من القطاع الخاص الى حد كبير . . » (صفحة ٥٦) .

هذا هو الخطا الاساسي لتجربة الثورة في عشر السنوات الأولى من عمرها . ارادت ان تقضي على سيطرة رأس المال على الدولة فاخترت « رأسمالية الدولة » . اسوأ النظم على الاطلاق . ونحن نقول انه خطأ لأنه كان من الممكن تلافيه منذ البداية ، ذلك لان التنمية عن الطريق الرأسمالي في المجتمعات المتخللة مستحيلة في هذا القرن ، ولان تاريخ الرأسمالية المصرية بوجه خاص — في خلال المئة سنة الاخيرة — كما يقول الدكتور الجريطي — كان دليلا واقميا تحت نظر الثورة يحول — لو عرفت او اردت ان تعرف — دون عقد اوهام التنمية على الرأسمالية المصرية (القطاع الخاص) . والغريب أن الثورة لم تتنبه الى عدم جدوى المراهنة على الرأسمالية المصرية حتى بعد ان اكتشفت — عام ١٩٥٦ — وبكثير الاساليب نظاظة واستنزافا بأن الرأسمالية الاجنبية

لا تستثمر ولا تعمر ولا تكلم الا بشروط « سياسية » تؤمن امتداد حماية حكوماتها الى داخل مصر . والا فليذهب الى الجحيم المشروع الاسل « السد العالي » وسحب الرأسماليون وعودهم ، ودبروا المدون الثلاثي وبعد فشل الاحتلال دبوا الحصار الاقتصادي الذي مرضته الولايات المتحدة الامريكية على مصر بعد عام ١٩٥٦ . فكيف لم تستطع الثورة منذ ذلك الوقت - على الاقل - ان تنقبه الى ان الرأسمالية المحلية هي المجتمعات المتخلفة لا بد لها ، لكي تنهض بالتنمية الاقتصادية ، من ان تكون تابعة للرأسمالية العالمية ، وبالتالي ستكون الوسيط « الوطني » الذي يسهل للاميل بان يحقق ، بشكل خفي ، ما لا يستطيع ان يحققه بشكل علني ؟ ..
ولكسن ،

هل نحن نتحدث عن موقف الثورة من التنمية الاقتصادية ، او من الرأسمالية ، او من الاشتراكية ، ام اننا نتحدث عن موقفا من الديمقراطية ؟ .. لقد اطلنا في الحديث عن التنمية ومشكلاتها وقوانينها وارقامها وابطالها .. كأننا نريد ان ننتهز فرصة حديث من الديمقراطية لنشهر بالرأسمالية . لا نستطيع ان نعتذر عن الاطالة .. لان كل « الامكار » والمشروعات الديمقراطية التي اولتها الثورة هي تلك الفترة عنايتها وجهدها ومالها ، من اول اصلاح الزراعي الى الاتجاه المباشر الى الشعب ، الى محاولات نفسه دفعا الى الممارسة الديمقراطية ، الى منحه سلطات دستورية ، الى مضاعفة امسداد المصريين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية ، الى جعل الممارسة السياسية اجبارية .. الى اخره ، كل هذا اوقف عند خطواته الاولى ، واجهض من مضامينه وتحول الى شكل ديموقراطي بدل « التنمية الرأسمالية » .. كيف ؟ ..

تجاهل العمال :

٤٦ - ان تجاهل العمال لا يعني انهم لم يصيبوا شيئا من المكاسب في الفترة التي نتحدث عنها . فقد سبق ان اشرنا الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بمنع فصل العاملين تصفيا ، وكان مؤدى ذلك ان للعامل الذي يفصل تصفيا الحق في ان يلجا الى القضاء المستعجل ليحصل على قرار بايقاف قرار فصله ودفع مرتبه الى ان يحكم في الموضوع ،

ولم يكن مؤداه استمرار العامل في العمل . وانما نقصد هنا تجاهل العمال كقوة شعبية في مجال الممارسة الديمقراطية وعنصرها اللازمين الاول : التحرير ، والثاني التشجيع على الممارسة الديمقراطية .

فمن حيث تحرير العمال من التبعية الاقتصادية لاصحاب العمل ، بصددهم الانسان حقا حين يلاحظ انه طوال تلك الفترة اي من ١٩٥٢ حتى ١٩٦١ لم تضاف الثورة شيئا يذكر - فيما عدا ما ذكرنا - الى القوانين ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ التي صدرت في الشهر السابق على الثورة . كل المكاسب جاءت في مرحلة تالية . ولكن في تلك الفترة التي نتحدث عنها لم يكسب العمال شيئا مقاربا لما كسبه الفلاحون .

اما من حيث التشجيع على الممارسة ، فبيّن الامر من موقف الثورة من النقابات العمالية والنشاط النقابي . فحين قامت الثورة كانت نقابات العمال ينظمها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ (١٠ - ٩ - ١٩٤٢) ولم يكن مسموحا للعمال الزراعيين او وكلاء اصحاب الاعمال او المرضين او لموظفي الحكومة انشاء نقابات وكان مسموحا « للعمال الذين يشتغلون بمهنة او صناعة او حرفة واحدة او مهنة او صناعات او حرف متماثلة او مرتبطة ببعضها او يشتركون في إنتاج واحد ان يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين هالتهم » (المادة ٢) . وكان ممنوعا على النقابات استثمار اموالها والاستئصال بالمسائل السياسية او الدينية (المادة ١٧) وكان مباحا للنقابات في كل مهنة ان تكون اتحادا لها (المادة ٢٦) . وكانت العيوب الاساسية في هذا القانون - بالنسبة الى النشاط النقابي - هي ان حق تكوين النقابات كان مقيدا . ولم تكن هناك اية امكانيات لبناء نقابي يمثل « كل » العمال النقابيين اذ كان اصحاب كل مهنة يعتبرون - في اتحادهم - طائفة مستقلة عن العاملين بالمهن الاخرى ، فم الحد من تنمية القدرة المالية للنقابات من طريق استثمار اموالها ، واخيرا ذلك الحظر المفروض على اشتغال النقابات بالمسائل السياسية وهو يحرم على النقابات كل نشاط يدخل في نطاق تلك الكلمة واسمة الدلالة « السياسة » خاصة دلالتها المحددة : الديمقراطية . فجاء القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ الصادر قبل الثورة (يونيو ١٩٥٢) ماباح للمرضين والعاملين في المستشفيات غير الحكومية تكوين نقابات كما اباحه للعمال الزراعيين وابقى الحظر مفروضا على موظفي الحكومة ووكلاء اصحاب الاعمال (المادة ١) فجاءت الثورة باضافة تنسيق غرابتها مع غرابة الاتجاه الرأسمالي فاصدرت القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٤ (٣٠ سبتمبر ١٩٥٤) باباحة تكوين النقابات لوكلاء رجال الاعمال (المادة ١) . الاضافة الايجابية الوحيدة كانت في ١٦ مارس ١٩٥٥ عندما صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ ينص على : « في أي وقت يبلغ اعضاء نقابة المنشأة ثلاثة اخصاس مجموع عملها يعتبر الباقون اعضاء في النقابة »

(المادة ٥) . وبقي كل شيء على حاله حتى صدر قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تقول مذكرته الايضاحية انه تجميع للقوانين التي كانت نافذة من قبل منذ عام ١٩٣٣ فكانها لم تضاف شيئا . ولكننا نلاحظ في شأن نقابات العمال انه بدلا من ان يكون من حق كل العاملين في كل مؤسسة على حدة ان يكونوا نقابة لتمثلهم في مواجهة رب العمل الخاص بهم . الفى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هذه النقابات وجعل من كل العاملين بمهنة او صناعة واحدة او بمهن او صناعات متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض او تشترك في انتاج واحد ان يكونوا فيما بينهم « نقابة عامة » واحدة ، على مستوى الجمهورية (المادة ١٦٠) مع التصريح لها بان تشكل نقابات فرعية في المديرية او المحافظات كما لها ان تشكل لجان نقابية في المؤسسات المشتغلة بنفس الصناعة او المهنة اذا كان عدد العمال المنضمين للنقابة في المؤسسة ٥٠ عمالا فاكثر (المادة ١٦٩) . فاذا لاحظنا ان عدد العاملين في المنشآت الصناعية فقط (بعد استبعاد الزراعة والتشييد والخدمات) كان عام ١٩٥٩ ، تاريخ صدور القانون ، حوالي ٦٥٠٠٠٠ في حين ان الذين يعملون منهم في مؤسسات تشغل اكثر من ٥٠ عمالا لم يكن يزيد من ٢٥٠٠٠٠ نذكر كيف ان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، كان قد حرم ٤٠٠٠٠٠٠ عامل اي ما يقرب من ٢-٣ من مجموع العمال الصناعيين ، من النشاط النقابي . هذا بالاضافة الى تركيز القيادة النقابية في النقابة العامة « المركزية » وما يترتب على هذا من اضعاف مقدرة اللجان النقابية في مواقع العمل . اكثر من هذا ما نصت عليه المادة ١٧٠ من انه « لا يجوز لن فصل نهائيا من المؤسسة ان يستمر في عضوية اللجنة النقابية لها » . ولما كان الفصل باحدا ، ولو كان تعسفيا ، اذ ان الجزاء على التعسف هو التعميؤ النقدى ، وهو عبء يسير على الراسماليين ، فقد كان اي رب عمل يستطيع ان يطرد اي عامل نقابي نشيط من اللجنة النقابية بان يفصله من انعمل (بعد محاكمته امام مجلس الادارة !! - المادة ١٧٣) . في مقابل هذا اقتصر القانون لنقابات العمال بحق انشاء « اتحاد » يرمى مصالحها المشتركة (المادة ١٨٢) وبذلك امكن الغاء تجزئة العمال وايجاد رابطة عنوية تنظيمية واحدة لهم . وكان ذلك من مفاخر الثورة .

ولكن لكل شيء وجهين . فاذا كان قانون ١٩٥٩ قد اوجد للعمال سلطة مركزية واحدة فانه من ناحية اخرى قد عرض حركتهم النقابية لخاطر سيطرة هذه السلطة المركزية لو السيطرة عليها ، خاصة اذا لاحظنا ان هذا القانون ذاته قد نص على تحريم الاحزاب (المادة ١٨٠ فقرة ٢ ج) وهو تحريم ترعاه وتسأل عنه النقابة العامة واتحاد نقابات العمل بشكل مطلق . اي بصرف النظر عن اختلاف ظروف العمل من موقع الى موقع وما قد توافر في موقع ما من مبررات الاضراب .

هذا هو كل ما اصابه العمال وما اصابوا به في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ . وخلصته تقوية الحركة النقابية في القمة واضعائها في القاعدة وهو غير ديموقراطي . وقد برزت اضراره تماما حين انشئت وزارة العمل واختير لها من قمة الحركة النقابية وزير بعد وزير فأصبح مصب طموح النقابيين هو الالتحاق بالسلطة التنفيذية . هل هو افساد متعمد للحركة النقابية ؟ . لا . ولكنه احد النتائج التي لا مفر منها للتنمية الرأسمالية . أن احد وسائل تشجيع وتقوية الرأسماليين هو احباط واضعاف مقدرة العمال . ويستحيل استحالة مطلقة في مصر وفي غير مصر أن تكون الدولة مع مصالح الرأسماليين ومصالح العمال في نفس الوقت وبنفس القدر . كما انه مستحيل استحالة مطلقة في مصر وفي غير مصر أن تكون الدولة مع مصالح ملاك الاراضي ومصالح الفلاحين في نفس الوقت وبنفس القدر . لو قبل العمال والفلاحون ، وقد يقبلون ، فإن الرأسماليين والملاك لن يقبلوا المساواة ابدا . . لسبب بسيط هو أن مصالحهم لا تلتقي مع مصالح الذين يعملون .

الطبقة الجديدة :

٤٧ — قيل عنها — فعلا — انها طبقة جديدة تلك التي سيطرت على حياة مصر السياسية والاقتصادية في الفترة التي انتهت عام ١٩٦١ . ولم يقل احد لماذا هي جديدة . وقد يذهب الظن الى انها طبقة نشأت حديثا ولم تكن موجودة من قبل . ولكننا نعتقد ان مرجع جدتها الى « فرابتها » . انها ليست طبقة بأي معنى اقتصادي لان ليس لها موقع من علاقة الانتاج ، اذ انها اصلا غير منتجة . ولكنها خليط قريب من البشر الذين لا ينتجون شيئا اجتمعوا حول الدولة وفي اجزتها وتعاونوا جميعا على امتصاص مواردها . منهم المؤسسة العسكرية التي تصاعدت سطوتها بعد عام ١٩٥٥ واصبحت دولة فوق الدولة وامتصت قيادتها قدرا لا بأس به من الدخل القومي فأصبح قادة العسكريين من بين مهم الاثرياء والمترفين والوسطاء في الصفقات المدنية والعسكرية وابتزوا الشعب ابتزازا بدون حياء (كانت يغمة !!) ففسدوا هم اولا وفسدوا الحياة ثانيا وادى الاول والثاني الى هزيمة ١٩٦٧ فيما بعد . وقد ضربنا مثلا ذلك القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ الذي وضع جهاز الدولة المدني جميعه في خدمة قيادة القوات المسلحة . ولما كان كبار القادة

لا يعملون بالتجارة والسمسرة بانفسهم فقد عملوا بها من خلال زوجانهم وابنائهم واقاربهم . ولكن لحسابهم . وكان قطاع اخر من كبار القادة اكثر شطارة فغادر القوات المسلحة ، خاصة بعد ١٩٥٦ ، ليشترك في غنائم الحرب فأصبح منهم رؤساء مجالس الادارات والمديرون العامون ومديرو المصانع ، وانتقل واحد من اعضاء مجلس قيادة الثورة ليكون رئيسا للمؤسسة الاقتصادية . هذه طائفة . اما الطائفة الثانية فهم البيروقراطيون . اولئك الذين كانوا موظفين نساء في دولة راكدة عام ١٩٥٢ ، قد اصبحت دولتهم الان اكثر نشاطا وتدخلا ، واصبحت مصالح الراسماليين والاجانب والمصريين متوقفة الى حد كبير على دراساتهم وارائهم وقراراتهم وتوصياتهم فأصبح عدد كبير منهم يجمعون بين وظيفتين : موظفون في الدولة يتبعونها وموظفون لدى الدولة يتبعون الراسماليين في الخارج ، يقبضون من الطرفين ، ويشاركون الطرف الثاني أن لم يكن بانفسهم فبواسطة زوجاتهم وابنائهم واقاربهم . ولكن لحسابهم . وهذه طائفة . اما الطائفة الثالثة فهم الراسماليون الذين لا ينتجون انما يقومون بالاعمال الطفيلية كالوساطة والمقاوله والسمسرة والاستيراد والتصدير لبضائع لا يحتاجها الا المترفون . ولقد كادت مكاتب الاستيراد والتصدير والوساطة والاستشارة والوكالة التجارية في القاهرة — في تلك الفترة — ان تقارب المقاهي عددا . وبرز في مصر عدد من الافاقين الدوليين لم يلبثوا ان اصبحوا من اصحاب الملايين . كان احدهم — وهو اجنبي — يستورد المائل والمشرب و « التسالي » لولائه من مطعم مكسيم في باريس بالطائرة . وهي ولائم كانت مقصورة على الطوائف الاخرى السابقة . ثم طائفة اخرى من الكتاب والصخفيين والمثقفين الانتهازيين الذين قدموا ما يملكون : اقلامهم وصحفهم وعقولهم في مقابل ان يشتركوا في مغامرات الطبقة الجديدة فاصبحوا منها . اولئك الذين طبلوا وزمروا لكل كلمة ووافقوا على كل اجراء وصفقوا لكل متكلم وجروا وراء كل فرصة وبرروا كل شيء . اما الامتداد الريفي لهذه الطبقة الجديدة فكان يثلها اولئك الملاك الذين كانوا تابعين للاقطاعيين فاصبحوا هم سادة . خدم الباشوات السابقين ومديرو عزبهم ووكلاؤهم والصف الثاني من اسرهم والان خلى لهم مكان القمة فقفزوا اليه واصبح اتصالهم بالسلطة مباشرا ، واصبحوا هم المرشحين في الانتخابات بعد ان كانوا وسطاءها . واصبحوا هم اصدقاء السلطة المحلية بعد ان كانوا لا يقربون منها ، ولا يقبلون ، الا بتوصية من « فوق » . . .

كل هؤلاء اجتمعوا وتعاونوا وتستر بعضهم على بعض وتبادلوا الهدايا والرشاوى تجمعهم « مصلحة » واحدة : نهب الدولة من خلال تحقيق ما تأمر به قيادتها . ولما كان نهب الدولة ليس عملية اقتصادية بل هو « سرقة » فاننا لم نستطع ان نفهم كيف أن تلك الطبقة جديدة الا من حيث « غرابتها » . ولا شك ان تجتمع طبقة على أن تسرق شيء

غريب . ولكنه حدث في مصر . وكان سبب حدوثه تلك الرغبة العارمة في التنمية الاقتصادية التي اخرجت الدولة من سلبيتها وزجت بها في مجال النشاط الاقتصادي ثم اختيار الاسلوب الرأسمالي للتنمية حيث يضع اهداف التنمية في ايدي المضاربين . ثم ضعف الرأسمالية المصرية حيث اصبح هدفها من التنمية هو الاختلاس وليس الانتاج وليس العمل ايضا .

{ ٨ - هذه الطبقة الجديدة عوقت حل مشكلة الديمقراطية واجهضت مشروعات الثورة من ناحيتين . الناحية الاولى : احتكارها لاتخاذ القرارات او تشويه القرارات التي تتخذها قيادة الثورة وتوجيهها في التنفيذ الى ما يتفق مع مصالحها والحيلولة بذلك دون ان تسهم الجماهير الشعبية في اتخاذ تلك القرارات . بمعنى انها أصبحت طبقة لسوق الشعب ، وتحمت القيادة ، وعازلة بينها ، لا تعلم القيادة من ارادة الشعب الا ما تريد تلك الطبقة ولا يستفيد الشعب منى الاتجاه الديمقراطي للقيادة الا بالقدر الذي تريده تلك الطبقة وفي حدوده . ولما كانت الديمقراطية لا تعني مجرد تعبير الشعب عن ارادته بل تعني ان ذلك التعبير سيمسح القرارات التي تصدرها الثورة فان ارادة الشعب او ما عبر به عنها لم تستطع في اغلب الاوقات ان تخرق هذا الحجاب الحاجز الذي اقامته الطبقة الجديدة الا بعد اعادة صياغته ، كما ان ارادة القيادة التي كانت تحاول جاهدة نسج خيوط اتصالها بينها وبين الشعب لم تصل الى هذا الشعب الا بعد ان مرت بالحجاب الحاجز فلواها وعقدتها . . ومن ناحية اخرى فان هذه الطبقة الجديدة هي التي انشلت المشروعات الديمقراطية للثورة .

في الريف - كما في المدن - وببساطة ، قام الملاك والرأسماليون الطفيليون واهوانهم من البيروقراطيين والانتهازيين المعششين في اجزاة الدولة او « المتشعبطين » عليها بتنفيذ المشروعات الديمقراطية . هم الذين اختاروا اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية من خدمهم او تابعيهم وانضم اليهم المشرفون الزراعيون كممثلين للبروقراطية ومدبرو فروع بنك التسليف الزراعي والتعاوني كممثلين للرأسمالية ، وسماسرة وتجار المحاصيل والاسمدة والبذور وعلف الماشية كممثلين للطفيليين ، وسخروا الجمعيات التعاونية لاغراضهم فاستولوا على البذور والاسمدة والاعلاف والسلف باسماء وهمية وضاربوا على احتياجات الفلاحين وحولوا الريف كله الى اسواق سوداء فلم يفد الفلاحون مما انشأت لهم الثورة شيئا يذكر ووجدوا أنفسهم وقد تحرروا من الاقطاعيين وتحصنوا ضد الطرد من الارض اسرى قوة جديدة لا تمكنهم من زراعة الارض الا بعد ان تستنفد طاقتهم وتستولي على محاصيلهم فظلوا كما كانوا - تقريبا - ولو ان السادة قد تغيروا . ثم ان هذه الطبقة الجديدة هي التي انشأت وشكلت وقادت هيئة التحرير . وهي التي انشأت وشكلت وقادت الاتحاد القومي (كان احد اقطاعيي الصعيد عضوا في

اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي . اما كيف وصل ملا احد بدري) .
هم الذين يجمعون الناس في السراقات ليثبتوا للقيادة « كعاصمتهم »
الجهاهيرية وهم الذين كان يتركونهم في السراقات ويندفعون مودعين
القيادة حين انصرافها ولا يموتون .

لماذا وكيف مكنتهم الثورة وسمح لهم الشعب بأن يفرغوا تجربة
لا شك في شعبيتها من مضمونها الديوقراطي وبيقونها عند الحد
الاننى شكلا غير قابل للاقتلاء . . .

اما عن الشعب فلانه ، وقد رأى السادة الجدد اكثر شراة حتى
من السادة القدامى لم يصدق وعود التحرر والديموقراطية فلم يلبث
أن لاذ بأسلحته القديمة : المجازاة للحكام بدون تصديق او جدية ان لم
يكن في سبيل منفعة من السادة فعلى الاقل لتلافي سطوتهم . واما
الثورة فلانها كانت ما تزال تحمل جرثومة الليبرالية .

جرثومة الليبرالية :

٢٩ — جرثومة الليبرالية هي التجريد وانكار الواقع الاجتماعي .
الشعب عند الليبراليين هو مجموعة مواطنين . وكل واحد من الشعب
مواطن . وهو ما يعني أن كل أفراد الشعب سواء . ولكن لما كان
الواقع أن الناس يختلفون بعضهم عن بعض طبقا لظروف كل واحد
منهم وحمته من عائد وطنه ، فإن صفة المواطنة لا تكون لها دلالة
الا وحدة الانتباه الى الوطن ، ثم — فيما عدا ذلك — يختلف الناس
اختلافا كبيرا : منهم الحكام والمحكومون ، الاغنياء والفقراء ، المتعلمون
والاميون ، المستغلون وضحايا الاستغلال . الملاك والمعدمون ، الاذكياء
والاغبياء ، الاصحاء والمرضى . . الى اخره ، ويتدرجون فيما بين تلك
الحدود فلا نكاد نعرف مواطنا شبيها بمواطن آخر . وتصبح مشكلة أي
حكم « وطني » هي كيفية ازالة الفوارق او تخفيفها على قدر ما تطبق
موارد الوطن الواحد . هنا تكون المساواة الشكلية مجرد تضليل او
هروب من الواقع . فما بين الحاكمين والمحكومين يكون المحكومون وحدهم
هم الذين يحتاجون للديموقراطية . وما بين الاغنياء والفقراء يكون
الفقراء وحدهم هم الذين يحتاجون الى رفع مستوى المعيشة . وما بين
المتعلمين والاميين يكون الاميون وحدهم هم المحتاجين الى التعليم .
وما بين المستغلين وضحايا الاستغلال يكون الضحايا وحدهم هم

المحتاجين الى الحماية ... الى اخره . ولكن الليبرالية لا تعرف هذا او لا تعترف به فتبيح كل شيء لكل الناس او تحرم كل شيء على كل الناس ، ثم تقف العولة الليبرالية على الحياد خارج وموق الواقعي الاجتماعي وتناقضاته . وهذا الحياد لا يعني شيئا اقل من انحياز الدولة للاقوياء ضد الضعفاء ، للاغنياء ضد الفقراء ، للظالمين ضد المظلومين .. لانها تحجب حمايتها عن هم في حاجة الى الحماية فتبيح لمن هم في غير حاجة الا الى حماية فرصة امتراس الاخرين ..

ولقد كانت الثورة في سنواتها العشر الاولى ما تزال تحمل جرثومة الليبرالية بالرغم من موقفها البدائي من الديمقراطية الليبرالية وموقفها الديمقراطي من الشعب . وذلك لانها اذ انشأت مشروعاتها الديمقراطية التي تحدثنا عنها من قبل (الاصلاح الزراعي - منع الفصل التمييزي - هيئة التحرير - دستور ١٩٥٦ والسلطات الدستورية التي تقررت للتنظيم الجماهيري - تنظيم الجماهير في الاتحاد القومي - اتساع حقوق الانتخاب ومضاعفة اعداد من لهم هذا الحق ..) اباحت تلك المشروعات « لكل المواطنين » وتركت « للمنافسة الحرة » بينهم ان تضع كل قادر منهم في الموضوع الذي تصل اليه قدرته وان تبقي كل عاجز منهم في موضع حظه . وضعت الفلاحين في الريف مع ملاك الاراضي في حلبة المنافسة على الجمعيات الزراعية التعاونية وخدماتها . انشأت هيئة التحرير وجمعت فيها كل الناس ثم تركت لهم حرية المنافسة على قيادتها . حولتها الى اتحاد قومي ومنحته سلطات دستورية ثم تركت الناس - كل الناس - فيه يتنافسون على قيادته وعلى استعمال تلك الحقوق الدستورية . وجرت اليهم جميعا نداء « ارفع رأسك يا اخي لقد مضى عهد الاستبداد » وتركت للمنافسة الحرة مهمة اختيار من يرفع رأسه ومن ينكسها .. الى اخره ، ثم بقيت على الحياد . لان الثورة ، التي كانت ما تزال تحتفظ بجرثومة الليبرالية كانت ترى فيهم جميعا « المواطنين » ولم تر البشر الواقعيين فجمعت بين الوحوش والفرائس في حظيرة واحدة ، فانطلقت الوحوش على الفرائس وفرض القوي ارادته ، ولم يكن من الممكن ان تكون النتيجة غير ذلك .. مهما تكن النوايا حسنة .

وفي يوم لاحق سيعترف قائد الثورة بهذا الخطأ الجسيم . اذاع جمال عبد الناصر يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ بيانا قال فيه : « ان التجربة قد اثبتت خطأ تكوين الاتحاد القومي الذي فتح ابوابه للقوى الرجعية وبالتالي لا بد من اعادة تكوينه ليكون اداة لثورة الجماهير الوطنية وحدها ، صاحبة الحق والمصلحة في التفسير الثوري وتصر عضويتنا على العمال والفلاحين والمتقنين واصحاب المهن والملاك الذين لا تقوى ملكيتهم على الاستغلال ورجال القوات المسلحة .

اعترفت الثورة ، اذن ، بالخطأ في التجربة ، فآن اوان التصحيح
وهو مسا حاولته ابتداء من عام ١٩٦١ .

منتدی سور الأزبکیه

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>

خامسا

مرحلة التصحيح (١٩٦١ - ١٩٧١)

ثورة التصحيح :

٥٠ - في عام ١٩٦١ حدثت في مصر ثورة بكل معاني الثورة وان كانت سلمية . وهي ثورة تنسب الى جمال عبد الناصر ولا يمكن ان تنسب الا اليه . يمكن - مجازا - القول بانها المرحلة الثانية من ثورة ١٩٥٢ ، ولكنها - في الواقع - كانت اكثر من هذا بكثير ، بل نستطيع ان نقول انها ابرزت ثورة ١٩٥٢ فكرا وقيادة وقوى واتجاها . اما انها ثورة فلانها تجاوزت وتخطت كل الاطر الدستورية والقانونية التي كانت قائمة وضربت ضرباتها في صيغة قرارات بقوانين صدرت تباعا صيف ١٩٦١ . وهي قرارات لم تستمد شرعتها الا من غايتها الثورية . واما انها ثورة سلمية فلان الذي فجرها وقادها رئيس الدولة ولم تجسد مقاومة تذكر وان كانت لم تتردد في شل حركة اية مقاومة محتملة عن طريق فرض الحراسات (التجريد من الامكانيات الاقتصادية للمقاومة) والابعاد من الريف (التجريد من الامكانيات القبلية والعشائرية للمقاومة) . ولقد قيل ان انفصال سورية يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ كان ردا على الاجراءات الثورية اي كان ثورة مضادة . ولكن الواقع الذي ثبت بعد ذلك فيما نشر من كتب بعد هزيمة ١٩٦٧ ان انفصال سورية الذي وقع بعد الثورة التي نتحدث عنها بشهرين فقط ، كان تنفيذا لمخطط صهيوني امريكي وضع عام ١٩٥٨ ، اي نور الوحدة وبدا التدريب على تنفيذه منذ ذلك الحين ، كما ثبت مما نشر عن وقائع الانفصال ان الطغمة الاتصالية كانت قد اعدت نفسها للجريمة قبل صيف ١٩٦١ . اما انبا ثورة جمال عبد الناصر فلان جمال عبد الناصر هو الذي صاغ افكارها واصدر قراراتها وقاد عملية تنفيذها . اما انها اكثر بكثير من ان تكون المرحلة الثانية من ثورة ١٩٥٢ فلانها لم تكن امتدادا تلقائيا ، ولو ناميا ، للمرحلة السابقة عليها ، بل كانت قطعا لذلك الامتداد التلقائي ، واختيارا جديدا في المنطلقات والغايات والاساليب ، بحيث تكاد تكون ثورة عليها لولا انها تتابعان ولولا ان قائد الاولى هو قائد الثانية وهو ما حال دون الذين يركضون انتباههم على الجوانب الذاتية من الاحداث ويتجاهلون الجوانب الموضوعية وبين الانتباه الى ان ثورة كاملة عارمة حدثت في مصر عام ١٩٦١ .

٥٢ - ولقد بدأت الاحداث تمهد للثورة موضوعيا منذ عام ١٩٥٦ . ففي ذلك العام اثبتت الاحداث باكثر الادلة اقناعا : الحرب ، ان الثورة قد خسرت رهانها على مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية في التنمية . وان الاحتفاظ باستقلال الوطن وفتح ابوابه لرؤوس الاموال الاجنبية .

معا ، مستحيل . وبقي رهانها قائما على مساهمة رؤوس الاموال المصرية في التنمية ، ولقد اتفق عالمان ممن علماء الاقتصاد ، احدهما رأسمالي هو الدكتور علي الجريتلي والآخر اشتراكي هو الدكتور اسماعيل صبري عبد الله على انه ما أن وانى عام ١٩٦١ حتى كانت قيادة الثورة قد تأكدت من انها - برغم كل دعم وتشجيع واغراء - قد خسرت هذا الرهان أيضا .

يقول الاول : « كانت الحكومة في مراحل التخطيط الاولى تنفذ نصيبها في الاستثمار ولا تملك توجيه الطاقة الانتاجية في القطاع الخاص . ولم يكن لها سيطرة على اجهزة الانتاج والادخار تكفل التحقق من تنفيذ ما يناهز ١٤٠٠ مشروما جديدا في مختلف القطاعات ولم يكن في متناول الحكومة والاجهزة الملحقه بها استثمارها يناهز ثلثائة مليون جنيه سنويا . وبينما كانت الحكومة توجه استثمار فائض الميزانية العادية والادخار الجماعي في صناديق التأمين والمعاشات لم تكن لها السيطرة على مدخرات قطاع الاعمال ممثلة في الارباح غير الموزعة ، وهي اهم مصادر الادخار في الازمنة الحديثة . وكانت الرغبة الملحة في السيطرة على المقدرات الاقتصادية سبب التحول الجذري في التفكير الذي سبق صدور قوانين سنة ١٩٦١ ، بالاضافة الى ازالة الفوارق في توزيع الثروة والقضاء على الاحتكار . اذ لا يتسنى للتنمية السريعة في الدول النامية أن تعتمد على مدخرات الأفراد فحسب ولا مناص من ازالة التعارض الكامن في قطاع الاعمال المنظم بين الرغبة في توزيع الارباح او استثمارها وفق رغبة المنظم وبين ضرورة تدبير الموارد اللازمة قسرا او بطريق الاقتناع للاستثمار وفقا لخطة التنمية . . وقد تم ذلك عن طريق التأميم الشامل » (التاريخ الاقتصادي للثورة - صفحة ٦٢) .

ويقول الآخر : « منذ ١٩٥٥ بدأت الدولة في انشاء اجهزة التخطيط وبالذات « لجنة التخطيط القومي » . ثم تلا ذلك انشاء منصب وزير دولة للتخطيط . واخذت هذه الاجرزة في اجراء الابحاث والدراسات والاعداد للتخطيط الشامل وفي سنة ١٩٥٩ بدا انه من الضروري والممكن البدء فيه . وفي اغسطس ١٩٥٩ صدر قرار رئيسي الجمهورية باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٥٩ / ١٩٦٠ - ١٩٦٤ / ١٩٦٥ كمرحلة اولى في خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومي عن طريق تنمية مناسبة في جميع القطاعات مع عناية خاصة للتصنيع .

« ولكن ما كادت الخطة الخمسية الاولى تأخذ طريقها الى التنفيذ حتى اتضحت بعض الامور الهامة التي استخلصت منها القيادة الثورية انه لا يمكن تحقيق اهداف التنمية بدون تفسير عميق في الهيكل الاقتصادي المصري وفي العلاقات الاجتماعية السائدة فيه . فقد انسحبت الخطة الخمسية الاولى في الاصل مكانا رحيبا للقطاع الخاص وعولت

عليه في تنفيذ جزء هام من مشروعاتها مبقية للقطاع العام عبء المشروعات الضخمة قليلة الربح المباشر (السد العالي) ، استصلاح الاراضي ، التعدين والبتروول . . الخ) والحجم الذي يمكنه من ان يلعب دوره في توجيه اقتصاد قومي عماده القطاع الخاص . ولكن الرأسمالية الكبيرة اجمت عن تنفيذ ما ورد بالخطه واخذت منها موقفا سلبيا وعملت على حجب مواردها الضخمة عن تمويل التنمية بل انه يمكن ان نقول ان موقف الرأسمالية الكبيرة من التنمية قد زاد سواء عما قبل . فاجراءات التمسير ونمو القطاع العام حملت اجزاء منها على اهمال التجديدات العادية ناهيك عن التوسع وتمويل المشروعات الجديدة (كتابات سياسية - صفحة ٣٢٧) .

كان الرهان : « التنمية عن طريق توجيه اقتصاد قومي عماده القطاع الخاص » . نعم القطاع الخاص وليس القطاع العام فكذا كانت « اوهام » الثورة . فخرت الثورة الرهان . وهكذا ، بدون « حقد » وبدون انفعال وبدون شعارات وبدون افكار محلية او مستوردة ، وبالرغم من الدعم والتشجيع والتدليل والاغراء والاستجداء وتجاهل مصالح العمال واخراج الرأسمالية الاجنبية من مجال المنافسة ، والصبر ثماني سنوات كاملة ، ثبت من واقع التجربة ، وليس من واقع النظريات فشل الرأسمالية المصرية (القطاع الخاص) في التنمية الاقتصادية حتى لو وضعت اموال الشعب ومخدراته ودولته تحت تصرف الرأسماليين . بعدا ، اذن ، للجهل الذي لم يدرك التجربة ، والغباء الذي لم يتعلم منها ، والغرور الذي يتوهم انه اقوى تأثيرا من القوانين الموضوعية .

٥٣ - كانت قيادة ثورة ١٩٥٢ تجرب ولكن لا تفرط ، وتخطيء ولكنها تتعلم ، وتثقف ولكنها لا تغتر . وهكذا ما ان بدأت الاحداث تمهد للثورة حتى بدأت هي ايضا تتحضر للثورة . كان اول صدام لها مع الرأسمالية المصرية عام ١٩٥٦ ايضا . . ففي ذلك العام صدر قرار تأميم شركتي السكر والتقطير (احمد عبود !) بعد ان مجزت الثورة بكل وسيلة عن اقتضاء الضرائب المتراكمة على شركتين اعتادتتا التهرب من الضرائب منذ زمن طويل . (في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤ قضى نهائيا باحقية الحكومة لمبلغ ١٥٤ر١٦٦ر) جنيتها متراكمة منذ ١٩٤٨ . فاصطنعت الشركتان ميزانية تقول ان خسارتها ٢٤١ر٢٢٠ر جنيتها عام ١٩٥٤) . وفي عام ١٩٦٠ اومت البنك الاهلي وبنك مصر وتلا ذلك تأميم تجارة الادوية وصناعاتها وشركات كبس القطن .

٥٤ - وفي يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ ضربت الثورة ضربتها بسلسلة من القرارات بقوانين اولها القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين ومنشآت اخرى بلغ عددها ٤٨٩ منشأة وشركة ومصنعا اضيفت تباعا الى الجدول الملحق بالقانون بمقتضى قوانين

وقرارات لاحقة اخرها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ وكان من بينها بيوت تصدير القطن وشركات الحليج والنقل البحري والمقاولات والتجارة الخارجية وتجارة الجملة والمحلات التجارية الكبرى والغزل والنسيج والنقل النهري والنقل المشترك في المدن ونقل الركاب بالسيارات في الاقاليم . وفي نفس اليوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ باشتراك الدولة بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من منشآت وشركات ومؤسسات بلغ عددها ٣٨٤ بمقتضى قرارات وقوانين لاحقة اخرها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣ . وقد تم في غضون عام ١٩٦٢ التأميم الكامل لبعض تلك المؤسسات . وفي نفس اليوم ، ٢٠ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد عشرة الاف جنيهه كحد اقصى للملكية اي فرد في مجموعة من الشركات . وتقرر إنهاء عقود المناجم والمحاجر التي يستغلها الافراد وشركات القطاع الخاص واسقاط الالتزام عن شركات المياه والنور والترام الاجنبية وتأميم شركة شل للبتترول وتحويل اسهم الجمعية التعاونية للبتترول الى شهادات استثمار البنك الاهلي . واخيرا صدر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بتصفية الحراسات وتأميم كافة الاموال الموضوعة تحت الحراسة .

ولقد تم هذا كله « بدون تعويض » اكثر من ١٥ الف جنيه .

٥٥ - امتدت الاجراءات الثورية الى الريف فصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ (٢٥ يوليو ١٩٦١) وخفض الحد الاقصى للملكية الزراعية للفرد واسرته (زوجته واولاده القصر) من ٣٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان بما فيها الاراضي البور والاراضي الصحراوية (المادة ١) فاذا زادت ملكيته عن ذلك بسبب الميراث او الوصية فله ان يتصرف في القدر الزائد الى صفار الزراع خلال عام من تاريخ تملكه فان لم يفعل يتم الاستيلاء على ما زاد عن المائة فدان (قانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦١) وحرم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على اي مالك لاي ارض مهما كان مقدارها ان يحوز هو وزوجته واولاده القصر بطريق الايجار او وضع اليد او باية طريقة اخرى اكثر من خمسين فدانا كما حرّم الوكالة في ادارة او استغلال الاراضي الزراعية وما في حكمها فيما يزيد على هذا القدر (المادة ٧) وبذلك اجبر من يملكون اكثر من خمسين فدانا على تاجير الزيادة لصفار المزارعين ، فقضى بشكل اساسي على الراسمالية الزراعية . وفي عام ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٥ بتحريم ملكية الاجانب للاراضي الزراعية اطلاقا والقانون ٨٢ بمنع توزيع الاراضي المستولى عليها والمزروعة حدائق على خريجي المعاهد الزراعية كما كان منصوصا عليه في القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وادارتها لحساب الدولة .

واخيرا صدر يوم ٢٣ مارس ١٩٦٤ القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ونص على ان الاراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

المشار اليهما تؤول ملكيتها الى الدولة « بدون مقابل » .
٥٦ - وفي ذلك العام ١٩٦٤ كانت كل النصوص التشريعية قد
عجزت من مواجهة حيل الاقطاعيين وكبار الملاك فانشئت لجنة تصفية
الاقطاع برئاسة نائب رئيس الجمهورية وكانت اجراءاتها في بحث كل
مخالفة أن تحصل من ثلاث جهات مختلفة على تقرير منها ، هي الاتحاد
الاشتراكي العربي ، والمباحث العامة ، والمحافظ ، بالإضافة الى اية
مصادر أخرى ، وتجمع كل هذه التقارير في لجنة قضائية تستدعي
الشخص المعني لتواجهه بالتقارير وادلة المخالفة المنسوبة اليه وتستمع
الى دفاعه ، ثم يحال كل هذا الى لجنة فرعية لتنظر فيما كل هذا قبل
ان تنظرها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وتطبق بشأنها القانون .
ولقد كشفت لجنة تصفية الاقطاع عدة ثغرات واسعة مما دعى الى
اعادة صياغة احكام كثيرة من القوانين السابقة بالقانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٦٦ الذي انصب اساسا على علاقة الفلاحين بالملاك .

٥٧ - قضت تلك الاجراءات الى حد كبير على السيطرة الرأسمالية
في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي والتبادل وقطاع المال والخدمات ،
فانقسم المجال لمزيد من المكاسب للعمال والفلاحين - ففي اليوم السابق
على اصدار قوانين التأميم اي في يوم ١٩ يوليو ١٩٦١ صدر القانون
رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتخصيص ٢٥ ٪ من ارباح الشركات المساهمة
للموظفين والعمال (١٠ ٪ عند توزيع الارباح و ٥ ٪ للخدمات الاجتماعية
والاسكان ، و ١٠ ٪ لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال) .
وفي ٦ يناير ١٩٦٤ اصبحت هذه المشاركة في الارباح شاملة المؤسسات
العامة والشركات التابعة لها والجمعيات التعاونية والشركات ذات
المسئولية المحدودة (القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤) . وفي نفس اليوم
١٩ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ مقررًا الا يزيد
عدد اعضاء مجلس الادارة في اية شركة او مؤسسة على سبعة اعضاء
من بينهم عضوان منتخبان عن الموظفين والعمال ثم سري هذا القانون
على الجمعيات التعاونية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ وفي ٢٧ يوليو
١٩٦١ صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتحديد سلطات العمال
نجعلها ٤٢ ساعة في الاسبوع مع يوم راحة بعد ان كانت ٤٨ ساعة .
فلما حاول بعض اصحاب العمل تخفيض الاجور بنسبة خفض ساعات
العمل صدر القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ (في ٧ نوفمبر ١٩٦١) مقررًا
عدم تآثر الاجور بتحديد ساعات العمل . وصدر القانون رقم ٩٤ لسنة
١٩٦٢ بالسماح بالتفرغ للعمل النقابي . وتلاه القانون رقم ٩٣٨ لسنة
١٩٦٢ باباحة حق تكوين النقابات لعمال الحكومة والمؤسسات العامة
والزيادات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة
فيما عدا المؤسسات التابعة لوزارة الحربية . . وفي عام ١٩٦٤ صدر
القانون رقم ٦٢ باعطاء اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية في حدود

اختصاصها لتمكينها من تمثيل العمال في كل موقع عمل على حدة بدون حاجة الى النقابة العامة .
اما بالنسبة الى الريف فقد كان اخطر القرارات واكثرها تأثيرا هو « ابعاد » عدد كبير من الاقطاعيين عن قراهم وتحديد اقامتهم في اماكن نائية كمحاولة اخيرة - ومجدية - لتحرير الفلاحين من قيود السيطرة الاجتماعية بالاضافة الى السيطرة الاقتصادية وقد كان ذلك الاجراء حاسما في اقناع الفلاحين بالحرية اكثر من اى اجراء اخر .

الميثاق :

٥٨ - كانت كل تلك الاجراءات التي بدأت في شهر يوليو ١٩٦١ تطبيقا عمليا لمجموعة من الافكار اختمرت في ذهن القيادة فنفذتها قبل ان تصاغ وتعلن وتصدر بعام كامل . نعلم بتلك الافكار « ميثاق العمل الوطني » الذي قدمه جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ واقره المؤتمر واصدره يوم ٢٠ يونيو ١٩٦٢ ، قدمه جمال عبد الناصر بقوله : « الميثاق عبارة عن مبادئ عامة او اطار للعمل او اطار للخطة نتج عنه ايه ؟ . نتج عن تجربة وممارسة لمدة عشر سنوات . . العشر سنون اللي فاتت كانت لفترة تجربة وفترة ممارسة كانت فترة مشينا فيها بالتجربة وبالخطا » (جلسة ٢٦ مايو ١٩٦٢) واقره المؤتمر واصدره : « ليكون اطارا لحياتنا وطريقا لثورتنا ودليلا لعملنا من اجل المستقبل » .

واذا كانت تلك الاجراءات التي تحدثنا عنها جزءا مكملا لفهم الميثاق من حيث هي تطبيق له وان سبقت اصداره فان الاسلوب الذي صدر به الميثاق والقرارات التي اتخذت في تكوين المؤتمر الذي اصدره تعتبر تطبيقات له وسابقة عليه ايضا . ونحن نركز على هذه التطبيقات لانها تمس مشكلة الديمقراطية في الصميم . فالاجراءات الاقتصادية التي سبقت الميثاق كانت تتضمن مزيدا من التحرير لقوى الشعب العاملة . والمؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي اصدره كان اكبر مؤتمر سياسي منظم انعقد في مصر لىقى شورا كاملا يناقش وثيقة فكرية . غير ان اهم من هذا كله بالنسبة لمشكلة الديمقراطية هو ما دار من نقاش وما انتهت اليه اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني . ولسنا في حاجة الى القول بان اللجنة التحضيرية والمؤتمر كليهما قد ضما اغلب الاشخاص من المهتمين بالعمل العام والمتخصصين في قضاياهم وكانت من بينهم ، واعلامهم صوتا ، اولئك الذين خرجوا عليه في اول فرصة مواتية . ذلك لان الراسماليين والليبراليين وسدنتهم من المثقفين والكتاب كانوا ممثلين على اوسع نطاق في اللجنة وفي المؤتمر كليهما ، واشتركوا جميعا في اقرار ما سبق المؤتمر من قرارات وما اصدر المؤتمر من قرارات . اهم تلك القرارات واطورها اثرا بالنسبة الى مشكلة الديمقراطية هو « العزل السياسي » .

٥٩ - في يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ نشر في الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية لسنة ١٩٦١ بتكوين « اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية » التي انعقدت في اليوم ذاته واستمرت

اجتماعاتها حتى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٦١ (اكثر من شهر) وانصبت
 م:متها اساسا على تحديد الاعضاء الذين توجه اليهم الدعوة لحضور
 المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . وبهذه المناسبة طرح للنقاش في
 اللجنة اهم الاسئلة التي تتصل بالديموقراطية مشكلة والديموقراطية
 نظاما : من هو الشعب الذي يعتبر حكم نفسه بنفسه ديموقراطية ؟ .
 ان كان المناط هو حمل جنسية الدولة فالشعب هو جماع المصريين .
 وان كان المناط هو المقدرة على مباشرة انتخاب النواب فان الشعب هو
 جماع المصريين المميزين . وان كان المناط هو من له حق الانتخاب فان
 المناط هو القيد في جداول الناخبين . اما اذا كان المناط هو المصالح
 الاجتماعية والاقتصادية فان الشعب هو « اصحاب هذه المصالح » .
 وهذا المقاس الاخير هو ما اخذت به اللجنة التحضيرية وما اخذ به
 المؤتمر وما اخذ به الميثاق ، فلا يقولن احد ان ما حدث عام ١٩٦١
 لم يكن ثورة ، وهي هنا ثورة ديموقراطية ضد الليبرالية وقواها
 ومصالحها . فلاول مرة في مصر تنزل الدولة من برجها العاجي وتتخلى
 عن حياها المزعوم لتتحاز الى « اغلبية الشعب » ، وتصبح في خدمتها
 حقا ضد اعداء تلك الاغلبية . ولاول مرة في مصر لا يكون النظام
 الديموقراطي حريات سياسية مباحة لكل الناس ولا يمارسها الا القادرون
 بل اصبح النظام الديموقراطي حريات سياسية للاغلبية ولا تمارسها
 الاغلبية . لاول مرة في مصر افلقت الديموقراطية من اوهام الليبرالية
 وآلت الى اصحابها ، اصحاب المصالح المشتركة التي تستمد
 الديموقراطية قيمتها من انها اسلوب تحقيقا لا اسلوب اغتيالها ...
 نظريا على الاقل .

شذى سورا الزبكية

طبقا لهذه الرؤية الجديدة لمشكلة الديموقراطية انتهت اللجنة
 التحضيرية الى :

- (١) عزل اعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية .
 - (٢) استبعاد من تتعارض مصالحهم في تلك المرحلة من بناء
 الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .
- وبناء عليه صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة
 الحقوق السياسية ومنها حق الانتخابات لمدة عشر سنوات بالنسبة الى
 من : (ا) اجيز وضعهم تحت التحفظ الاداري بمقتضى القرارات الصادرة
 عن قيادة الثورة في ٢٢ يونيو ١٩٥٦ . (ب) الذين اتخذت قبلهم احد
 التدابير المشار اليها في البندين ٧٥ و٧٦ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٣٣
 لسنة ١٩٥٤ في شأن الاحكام العرفية او البندين او٤ من المادة ٣ من
 القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وذلك خلال الفترة
 ما بين ٢٣ يونيو ١٩٥٦ وتاريخ العمل بهذا القانون اي تاريخ نشره في
 ٢٦ يناير ١٩٦٣ . (ج) الذين تحدت ملكيتهم الزراعية استنادا الى
 المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي .

(د) الذين تحدت ملكيتهم الزراعية استنادا الى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بالاصلاح الزراعي ايضا .

ويلاحظ في هذا العزل انه بالرغم من سبق صدور قوانين التحول الاشتراكي ، وبالرغم من توصيات اللجنة التحضيرية ، لم يعزل او يستبعد احد ممن اضيروا بالاجراءات الاشتراكية او ممن تتناقض مصالحهم مع التحول الاشتراكي وبقي « اعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية » كما اسمتهم اللجنة التحضيرية يمارسون الحقوق السياسية كاملة في ظل الثورة وهم اعداؤها ، واشتركوا على نطاق واسع في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي اقر الميثاق واصدره .

٦. - تمت انتخابات اعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية على اساس قانون الانتخابات رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ وانعقد في المدة من ٢١ مايو ١٩٦٢ حتى ٣٠ يونيو ١٩٦٢ وافر الميثاق واصدره بعد مناقشات طويلة واشترك في رئاسته جمال عبد الناصر وانور السادات وكمال الدين حسين .

ولقد تضمن الميثاق رؤية جديدة لمشكلة الديمقراطية وحلها ، صاغها في باب خاص منه وحددها بخمسة ابعاد متكاملة نقلها نصا بجوبا من الميثاق ذاته :

اولا - ديمقراطية اشتراكية :

« ان الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما او بدون اي منوما لا تستطيع الحرية ان تطلق الى آفاق الغد المرتقب » . « انه لا معنى للديموقراطية السياسية او للحرية في صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية او الحرية في صورتها الاجتماعية » . « ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش . ان حرية التصويت من غير لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة واصبحت خديعة مضللة للشعب » . « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية وان المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة : ان يتحرر من الاستغلال في جميع صورته . ان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية . ان يتخلص

من كل قلق يبدد امن المستقبل في حياته . بهذه الضمائم الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضى حكمها .

ثانياً - تحالف قوى الشعب :

(١) « أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديمقراطية حتى بمعناها الحر هي سلطة الشعب ، سلطة مجسود الشعب وسيادته . والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله وانكاره وانما ينبغي أن يكون حله سلمياً في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تفويت المروق بين الطبقات . »

(٢) « ان الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجسود الشعب بحكم احتكارها لثروته . ولهذا فان سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق الا بتجريد الرجعية - اولا وقبل كل شيء - من جميع أسلحتها . ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط . »

(٣) « لا بد ان ينسحق المجال بعد ذلك ديموقراطياً للتفاعل الديموقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية . ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هي البديل الشرعي لتحالف الاقطاع ورأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السلمية محل الديمقراطية الرجعية . » ان استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام ديموقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

ثالثاً - تنظيم التحالف :

« ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع ان تنقذ الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون

السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على تيم الديمقراطية السليمة » . « ان التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد ان تمثل - بحق وبعدل - القوى المكونة للاغلبية وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما انها بالطبيعة الوعاء الذي يخزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . وكل ذلك - فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للاغلبية - ضمان اكيد لقوى الدفع الثوري ، نابعة من مصادرها الطبيعية الاصلية . ومن هنا فان الدستور الجديد يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع المستويات بها فيها المجالس النيابية باعتبارهم اغلبية الشعب كما انها الاغلبية التي طال حرمانها من صنع مستقبلها وتوجيهه » .

رابعاً - قيادة التحالف :

- (١) « ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويطور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » .
- (٢) « ان جماعية القيادة ليست عامسا من جموح الفرد لحسب . وانما هي تأكيد للديموقراطية على اعلى المستويات » .

خامساً - الديمقراطية الشعبية :

« ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار فوق اجهزة الدولة التنفيذية ، لذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب . . كذلك فان الحكم يجب ان ينقل باستمرار وبالاحاح سلطة الدولة تدريجيا الى ايدي السلطات الشعبية » .

خلاصة وتعليق :

٦١ - خلاصة النظرية الديمقراطية التي جاءت في الميثاق هي ان الديمقراطية السليمة تتكون من عنصرين : تحرر وممارسة وان غايتها ان تنتقل سلطة الدولة الى السلطة الشعبية . اما عن التحرر فهو لا يتحقق الا بتحرير الفرد من التهر الاقتصادي والفقر ، وهذا يعني ان الاشتراكية عنصر اساسي واولي لامكان قيام ديموقراطية سليمة . او - كما قال عبد الناصر - « هناك اتصال عضوي بين الاشتراكية والديموقراطية حتى ليصدق القول بأن الاشتراكية هي ديموقراطية الاقتصاد كما ان الديمقراطية هي اشتراكية السياسة » .

اما عن الممارسة فيجب اولا عزل او استبعاد اعداء التحرر (الاشتراكية) اعداء الشعب . يبقى : « الحرية كل الحرية للشعب » . ولكن الشعب مكون من قوى اجتماعية لها مصلحة مشتركة في الاشتراكية ولكنها تختلف فيما عدا ذلك مصلحة ومقدرة وتفصل فيما بينها فروق اقتصادية واجتماعية وثقافية . هؤلاء جنبا يجب ان يمارسوا حرياتهم في نطاق موقفهم الموحد من عدوهم المشترك ، اي ان يقيموا فيما بينهم حلفا او جبهة . اما الفروق بينهم فانها لا بد ان تذوب سلميا اي بدون صراع عدائي بين تلك القوى . غير انه نتيجة ظروف تاريخية طال فيها استغلال العمال والفلاحين وتمبيراً عن ظروف واقعية ، انهم يمثلون اغلبية الشعب ، فلا بد من ضمان ٥٠ ٪ على الاقل من مقاعد المنظمات المنتخبة للعمال والفلاحين . يستوى ان يكونوا عمالا او فلاحين فان المقصود هو تعويض تخلفهم التاريخي واخراجهم من سلبية الموروثة . ولكن لما كان كل تحالف لا بد له من قيادة ، وكانت الديمقراطية لا تسمح بسيطرة « طبقة » ، فلا بد من ان يتوحد التحالف حزب يتكون من العناصر القيادية بصرف النظر عن انتمائها الى اي من القوى المتحالفة .

لقد اورفنا هذا التلخيص في فترتين لنفرق بين مضمونيهما وذلك لانهما لا يستويان حجية والزاما . الفقرة الاولى تضمنت المبدأ الديمقراطي الملزم دائما وهو الا ديموقراطية بدون اشتراكية في مصر ، وفي كل المجتمعات النامية في هذا العصر ، اذ تكون الاشتراكية هي المبدأ الاقتصادي السليم للتنمية وحل مشكلة الفقر بالنسبة لاغلبية الشعب . اما الفقرة الثانية فقد تضمنت اسلوب الممارسة الذي رأى الميثاق انه مناسب للواقع المصري حين اصداره . فالعزل والاستبعاد اسلوب لمواجهة اعداء الثورة الاشتراكية . فهو يقوم على ان ثمة قوى

قائمة مناهضة للنظام الاشتراكي . وهو يتسع او يضيق تبعا لنمو او انكماش تلك القوى . وفي عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ لم تقابل اجراءات التحول الاشتراكي بمقاومة ظاهرة جديدة فاكتفى الميثاق بتجريد الرجعية من اسلحتها عن طريق « القانون » (تحديد الملكية - الحراسة - العزل . . .) وهذا ليس مبدأ ديموقراطيا ، ذلك لانه يفترض ابتداء ان الاشتراكيين في السلطة حيث يستطيعون تجريد الرجعية من اسلحتها بالوسائل التشريعية ، ولا يكون الاشتراكيون في السلطة دائما . كما انه يفترض ان الرجعية لن تقاوم فيكتفي بتجريدها من اسلحتها ، ولكن الرجعية قد تقاوم وبضراوة ، خاصة اذا امتلكت اكثر الاسلحة مقدرة على العنف : السلطة ، اي ان اسلوب التعامل مع الرجعية يتوقف في النهاية على موقف الرجعية ذاتها ونوع الاسلحة التي تستعملها . وهذا ليس موقفا مبدئيا . ثم نأتي لفكرة التحالف ، وهي - ايضا - ليست مبدأ ديموقراطيا ، ولكنها اسلوب ديموقراطي تواجه به قوى مختلفة اصلا عدوا مشتركا في معركة مشتركة ، فتؤجل صراعاتها ، الى ان تنتصر . فهي - دائما - مؤقتة ومرحلية الى ان تنتصر في معركتها المشتركة . وهي دائما - متوقفة - على الالتزام المتبادل بين اطرافها بالتحالف الى حين النصر . فاذا انتهت معركة عادت الى مواقفها المختلفة ، او تحالفت مرة اخرى على هدف مشترك جديد . وان نقض احد الاطراف الحلف وحاول ان « يبلع » او يصفى او يسيطر على حلفائه من خلال الجبهة لا بد ان تنفض الجبهة او الحلف . وكل هذه بدهيات يعرفها علم السياسة ويعرف انها تكتيكية او استراتجية - تبعا لموضوع التحالف - ولكنها ليست مبدئية ، بمعنى ان التحالف ليس مقصودا بذاته بل هو مقصود لتحقيق الغاية التي تم التحالف من اجل تحقيقها . عنصر الغاية هذا يجعل الموقف من التحالف مختلفا تبعا للموقف من غايته . فالرجعية قد تتحالف كما يتحالف التقدميون ، كما تتحالف الدول على الدفاع او العدوان . ولما كانت الغاية مجرد نوايا معلنة ، والنوايا كما فكرنا من قبل لا يعتمد بها كثيرا في السياسة ، فان الضمان الحقيقي هو في قيادة التحالف . في معارك التحرر الوطني مثلا ، قد يضم التحالف جماعات ومجموعات واحزابا وقوى مختلفة ، وقد يقبل المتطوعون حتى بدون سؤال عن بواعتهم ، ويكفي ان تكون القيادة - قيادة التحالف - وطنية تحررية . كذلك الامر اذا كان التحالف على غاية الاشتراكية ففي مرحلة معينة قد يضم التحالف قوى كثيرة وقد يكون من بينها صفار الراسماليين او حتى متوسطوهم اذا كانت المرحلة مرحلة تنمية بالدرجة الاولى ، ويبقى الضمان الحقيقي لاستمرار التحالف ونجاحه في ان تكون قيادته للاشتراكيين . . . ثم نأتي الى « تفويج الفسروق بين الطبقات سلميا » وهو ايضا ليس مبدأ ديموقراطيا بل هو اسلوب ديموقراطي مناسب لظروف خاصة تتحقق فيها كسل شروطه . واول

شروطه ان تكون سلطة الدولة في يد الاشتراكيين لانهم وحدهم الذين يستهدمون « تذويب الفروق بين الطبقات » . وهي حينئذ تتم سلميا حتى بدون نص ، اولا ، لانه لا توجد دولة في العالم ايا كان نظامها تقبل تذويب الفروق بين الطبقات بالعنف ، ثانيا ، لان الوسيلة السلمية لتذويب الفروق بين الطبقات « سلميا » هو التشريع وهو ما يعني ان الاشتراكيين في السلطة يستعملون الدولة في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث يؤدي ذلك الى تذويب الفروق بين الطبقات هذا الشرط لا يتحقق دائما فالرأسماليون مثلا يؤمنون بأن الفروق بين الطبقات امر طبيعي ومفيد ولا يجوز التدخل لاذابتها او ازالتها . وبالتالي حين يستولي الرأسماليون على الحكم في اية دولة لا يكون ثمة مجال لتذويب الفروق بين الطبقات سلميا . . ولقد اعترف صاحب الميثاق بهذا قبل أن يصدر الميثاق بعامين . قال جمال عبد الناصر في ٩ يوليو ١٩٦٠ : « في محاولة القلة التي لا تملك الاحتفاظ بما نملكه ومحاولة الكثرة التي لا تملك الفرصة المتكافئة لكي تستعيد حقوقها يصبح الصراع الدموي امرا محتما باعتباره الطريق الوحيد الى التغيير » . ولعل هذا يفسر اختياره الاشتراكية طريقا والتحالف وسيلة أي ليجنب مصر الصراع الدموي المحتوم . . واخيرا فان ضمان ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين ليس مبدءا ديموقراطيا ولكنه أسلوب ديموقراطي لمعالجة مشكلة التخلف التاريخي الذي اصاب العمال والفلاحين نتيجة لظروف سابقة حملهم على العزلة والانعزال واخافهم من خوض المعارك السياسية والانتخابية التي لا يتقنون فنونها ولا يطبقون تكتلتها . . وهو ظرف طارىء لا يقيد العمال والفلاحين فيما لو اختاروا لانفسهم ساحة المعارك السياسية ليحصلوا بانفسهم على ما يستحقون .

هذا رأينا فلمله ان ينفع الذين في حاجة اليه .

ثم نعود الى الميثاق لنرى كيف كان التطبيق بعد ان عرفنا كيف كانت النظرية .

التطبيق :

٦٢ — قلنا من قبل ان شطرا كبيرا من الاحكام التي جاءت في الميثاق كانت قد نفذت قبل اصداره سواء بالقوانين والقرارات التي بدأت عام ١٩٦١ او بقواعد العزل والابعاد التي تضمنها القانون رقم ٢٤ لسنة

١٩٦٢ . فلما ان صدر الميثاق بديء في تنفيذ بقية احكامه وكان اولها انشاء الاتحاد الاشتراكي العربي . اذ كان المؤتمر الوطني للتسوية الشعبية قد اصدر قرارا بتفويض الرئيس جمال عبد الناصر في تشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة تقوم باتخاذ القرارات اللازمة لتشكيل تنظيمات الاتحاد فاصدرت القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بقانون الاتحاد الاشتراكي العربي . وعلى اساسه تمت انتخابات الوحدات الاساسية للاتحاد الاشتراكي العربي . ثم توالى الانتخابات من ١٩٦٢ الى ١٩٦٤ . انتخابات اللجان النقابية . انتخابات ممثلي العمال في مجالس الادارة . انتخابات الجمعيات التعاونية الزراعية . انتخابات مجالس ادارة النقابات المهنية . انتخابات مجلس الامة . وصدر دستور ١٩٦٤ (٢٣ مارس ١٩٦٤ ليطبق في ٢٣ يونيو ١٩٦٤ بعد جلاء الانجليز) مقننا الثورة . بدأ احكامه بالنص على ان « الجمهورية العربية المتحدة دولة ديموقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والشعب المصري جزء من الامة العربية » . اما عن الاتحاد الاشتراكي العربي فقد نص في المادة الثالثة . « ان الوحدة الوطنية التي يصنمها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل ، وهي الفلاحون والعمال والجنود والمنتقون والراسمالية الوطنية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدائمة لامكانيات الثورة والحراسة . على قيم الديمقراطية السلمية » . واصبحت عضوية الاتحاد الاشتراكي لازمة فيمين يرشح لمجلس الامة (القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤) ، وعضوية النقابات المهنية (٣١ لسنة ١٩٦٦) ولجس ادارة التشكيلات النقابية (قرار وزير العمل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤) والجمعيات التعاونية (قانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٤) والعمد والمشايع (قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤) ومجالس الادارة المحلية (كان القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يشترط عضوية الاتحاد القومي فاعتبروا ان الاتحاد الاشتراكي العربي حل محل الاتحاد القومي واشترطت عضويته بدون تعديل القانون) . وانشء التنظيم السياسي القائد للتحالف « سرا » عام ١٩٦٤ . . . ولا نطيل ، فقد استمرت الممارسة حتى انتهت الثورة بصودر دستور ١٩٧١ .

فهل حلت ثورة ١٩٦١ مشكلة الديمقراطية في مصر ؟ . . .

النجاح والإخفاق :

٦٢ - على مستوى الحرية الاجتماعية (المنصر الاول للديموقراطية) حققت الثورة نجاحا لا شك فيه . فلالول مرة في مصر وضعت الثورة خطة اقتصادية للتنمية ونفذتها الى حد كبير هي الخطة الخمسية الاولى . (٦٠ / ١٩٦١ - ٦٤ / ١٩٦٥) ، التي كان نكوص الرأسمالية المصرية عن تنفيذها سببا مباشرا في ثورة ١٩٦١ كما فكرنا . كان هدف الخطة زيادة الدخل القومي في نهايتها بنسبة ٤٠ ٪ مما كان عليه في سنة الاساس ، وقدرت الاستثمارات اللازمة بحوالي ١٥٧٦٩ مليون جنيه . وقد بلغت الاستثمارات المنفذة خلال مدة الخطة مبلغ ١٥١٣ مليون جنيه اي بنسبة ٩٥٩ ٪ من الاستثمار المتوقع ، وبمتوسط سنوي قدره ٣٠٢٦ مليون وهو ما يعادل ١٩ ٪ من الدخل القومي في المتوسط خلال سنوات الخطة . وقد ساهمت المدخرات القومية في تمويل هذه الاستثمارات بمبلغ ١٠٩٥٦ مليون جنيه اي بنسبة ٧٢٤ ٪ وبمتوسط سنوي قدره ٢١٩٩ مليون جنيه وهو ما يساوي ١٣٢ ٪ من الدخل القومي في المتوسط ، بينما ساهمت القروض الاجنبية بمبلغ ٤١٧٤ مليون جنيه فقط اي بنسبة ٢٧٦ ٪ وبلغت الزيادة المتحققة في الدخل القومي في نهاية الخطة ٣٧٩ ٪ مما كان عليه في سنة الاساس مقابل الزيادة المتوقعة والمقدرة في الخطة بنسبة ٤٠ ٪ وبلغ متوسط معدل النمو السنوي ٦٥ ٪ أي تجاوز معدل النمو الاقتصادي في مصر - لأول مرة - معدل زيادة السكان الذي بلغ خلال سنوات الخطة ٢٨ ٪ في المتوسط وكان ذلك مبشرا بحل مشكلة الفقر . وانطلق الانتاج الصناعي - من مصر الزراعية !! - بعد ذلك ، وفي اشد الظروف صعبة (الهزيمة والحرب) من ١٠٧٧٦١٨ مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ الى ١١٦٩٤١٩ مليون عام ١٩٦٨/٦٧ الى ١٣٢٢٩٦٨ مليون عام ١٩٦٩/٦٨ . الى ١٤٢١٩٨٧ مليون عام ١٩٧٠/٦٩ واصبحت مصر الزراعية دولة مصدرة للمصنوعات ، من ٨٢٢٣٨ مليون عام ١٩٦٦ الى ١٣٤٦٠٦٦ مليون عام ١٩٧٠ . كانت تلك هي الفترة الرائعة ، حين كان كل ما نستعمله وناكله ونشربه ونركبه يحمل ذلك العنوان العظيم « صنع في ج . م . ع . » .

وانعكس كل هذا على الشعب فزاد نصيب الفرد من الدخل القومي ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ بنسبة ٢٨ ٪ وجذبت فرص العمل الجديدة اليها الايدي القوية التي لسم تكن تجد فرصة عمل فزاد عدد العاملين مليوناً ونصف تقريبا في خمس سنوات من (٦٠٠٦٠٠ عام ١٩٦٠ الى

٧٢٢٢٤٠٠ عام ١٩٦٦ (زيادة ٢٢٪) أغلبهم كانوا رجالا راكبين في مستنقعات الريف فأصبحوا عمالا نشيطين في المدن . بما تحمله المدن الى البشر من ثقافة وعلم وتقدم ونشاط سياسي أيضا (كان سكان المدن عام ١٩٦٠ يمثلون ٣٧٪ من عدد المواطنين فأصبحوا يمثلون ٤٠٪ عام ١٩٦٦) . ولم تكن تلك الهجرة لان الارض الطيبة قد انكشفت بالعكس . حول السد العالي العظيم ٨٣٦ الف فدان من ري الحياض الى الري الدائم وازداد اليها ٨٥٠ الف فدان جديدة . ولم تنتقص تلك الهجرة من الانتاج الزراعي . بالعكس . زاد في عامين فقط من ١٩٦٨ الى ١٩٦٩ بنسبة ١٥٪ . . . وزاد المتعلمون بنسبة ١٣٢٪ عام ١٩٦٦ عنهم في عام ١٩٥٤ فبلغوا ٤٥.٢ مليون ، وفي كل شهر تبني مدرسة بلغت نسبة الاستيعاب في مرحلة التعليم الالزامي ٦٩٧٪ وفتحت ابواب العلم لابناء الشعب بدون مقابل لاستقبلت الجامعات ابناء العمال والفلاحين والكادحين ، وانتقلت اليهم الجامعات في الاقاليم وبدأ تكوين اغلى ثروات هذا الشعب : « البشر المنتجون » . وزادت البعثات للتخصص العلمي من ٢٣٨ بعثة عام ١٩٦٠ الى ١٥٧٥ بعثة عام ١٩٦٦ . وزاد الانفاق على الخدمات من ١٢ مليونا عام ١٩٦٠ الى ٢٢٩ مليونا عام ١٩٦٥ . وتولت الدولة بواسطة اجزتها عملية تعليم وتثقيف واسعة النطاق من خلال الصحف (التي كان قد تملكها الشعب بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠) ، والاذاعة والتلفزيون ، وترجمت الى اللغة العربية وبيعت بثمن يسير الالف الكتب في سلاسل متنوعة تناولت كل مجالات الثقافة وخاصة الفكر الاشتراكي واصبح ابناء مصر يدرسون المواد القومية (الثورة — الاشتراكية — القومية) في كل مرحلة تعليم بصيغ متدرجة حتى المستوى الجامعي . . . الى اخره .

ولكن ، والحق يقال ، والشهادة لله ، حرم شعب مصر الفقير في تلك الفترة من العمارات الشاهقة والسيارات الفارهة ، والكباريهات الداعرة ، والانلام الهابطة ، وحرم المنتجات الامريكية وادوات التجميل الفرنسية والمسجائر الفرجينية ، ومن الاصواف الانجليزية ، والحرائر اليابانية ، ثم انه امتقد السمسار والقمار والدينار والدولار ولم يعامل الا بعلته ، والى حد كبير حرم حق الاختيار . . . اذ كان عليه ان ينتج والا يستهلك الا مما تصنع ايديه . . . هذا بالاضافة — طبعا — الى انه حرم من الليبرالية ودعاويها وامكارها واقلامها اذ لم تسمح الثورة لاحد بان يخاطب الشعب ويطلبه ويثقفه الا اذا خاطبه عن مشكلاته وعليه كيف يحلها وثقفه بالساليب حلها . . . نزل حرم شعب مصر من شيء ؟ اكاد اري ليبراليا يتمثل « اشمزازا » مما يقرأ ، ويتمتم : ما علاقة هذا بالديموقراطية ؟ وهل يخفي الخبز عن الحرية . . . ما الفرق — اذن — بين البهيمية تعلق وبين الانسان يفكر ويريد ويدبر . وهل

يستوى عند هذا الكاتب الانسان والبهيمة ؟ . سيدي صبرك . ان كنت لا ترى علاقة للتححرر من الحاجة الاقتصادية والتحرر من الجهل والتحرر من المرض ، بالديموقراطية فنحن مختلفان في فهم الديمقراطية . لكم دينكم ولي دين . . اما ان الخبز يغني عن الحرية فهو قول جاهل . يجهل — على الاقل — ان الانسان ليس بهيمة . . انما الخبز شرط للحرية لان الجوعى المرضى المشغولين ليل نهار بالحصول على « لقمة » العيش ليأكلوا ، وقطعة قماش ليلبسوا ، وحجر فارغ ليسكنوا ، اولئك الذين يهد حبلهم المرض فلا يجدون ثمن الدواء ، ويقترضون حين ينجبون اولادهم كما يقترضون حين يدفعون مواتهم ، اولئك يا سيدي — صدقني او انزل الى شعبك لترى — لا يهمهم كثيرا او قليلا ما انت مشغول به من حرية الرأي لانهم لا يعلمون ، او حرية الصحافة لانهم لا يقرأون ، او حرية الاحزاب لانهم لا يباليون بمن قال ومن نشر ومن حكم . . ولا يستطيعون ان يباليوا قبل ان يأكلوا ويشربوا ويسكنوا . . فان كنت ديموقراطيا حقا فابدأ بحفظ حياة البشر لان الموتى او الذين يوشكون على الموت — جوعا او مرضا — لا يستطيعون الاستماع الى ارائك او قراءة صحفك او الانضمام الى احزابك . . وحين تبدأ حل مشكلة الحياة (مأكلا وملبسا ومسكنا) تبدأ ممارسة الحياة فكرا وسياسة . . ويبدأ — حينئذ — للذين يتوهمون ان الخبز يغني عن الحرية . .

ولقد بدأت ثورة ١٩٦١ بحل مشكلة حرية الحياة وحقت نجاحا كبيرا فهل حلت مشكلة الحرية السياسية ؟ .

٦٤ — نحن على وشك الدخول في المرحلة القائمة ، وبالتالي فان معرفة لماذا فشلت الثورة في حل مشكلة الديمقراطية السياسية في مرحلة ١٩٦١ — ١٩٧١ ذات اهمية بالغة لتقييم اتجاه المرحلة التي تليها ، ما كان عليها ان تفعل وما فعلت فعلا ومن هنا فإتينا نلتبس من التاريخ مزيدا من الانتباه .

٦٥ — نستطيع ان نقول ببساطة وبقين ان النظرية الديمقراطية التي جاء بها الميثاق لم تطبق — في جانبها السياسي على وجه الاطلاق . انشئ تحالف من قوى الشعب العاملة ولكنه ليس التحالف الذي نص عليه الميثاق . قامت منظمة باسم الاتحاد الاشتراكي العربي ولكنها ليست الاتحاد الاشتراكي العربي — الذي اقيم — مهمات سياسية ولكن ليست هي المهمات التي جاءت في الميثاق . انشئ التنظيم السياسي الذي يقود التحالف ، ولكنه ليس التنظيم السياسي الذي جاء في الميثاق .

منذ خمس عشرة سنة وكل الناس يتحدثون عن تحالف قوى الشعب العاملة ، وعن الاتحاد الاشتراكي العربي ، وعن التنظيم السياسي السري ، يؤيدونه ويهاجمونه ويحلونه ويميدون تشكيله

ويطورونه ويصنفونه ويختلفون في هذا اختلافا كبيرا او قليلا دون ان يفتن احد ، او لم يقل الذين فطنوا ، ان مصر قد عرفت ثلاث مؤسسات مختلفة تحمل جميعها اسم الاتحاد الاشتراكي العربي . المؤسسة الاولى انشئت عام ١٩٦٢ واستمرت حتى ١٩٧١ ، والمؤسسة الثانية قامت في عام ١٩٧١ واستمرت حتى عام ١٩٧٦ والمؤسسة الثالثة هي القائمة اليوم والتي يريدون حل مشكلتها بتقسيمها الى « احزاب » . . . ثم س وهذا هو الاهم — ان ايا من هذه « الاتحادات الاشتراكية العربيات » لا تمت بصلة قريبة او بعيدة للاتحاد الاشتراكي العربي الذي جاء في الميثاق . . . ولا تمت بصلة قريبة او بعيدة الى قوى الشعب العاملة ولا الى تحالفها ، اللهم الا استعارة الاسماء والعناوين واللامتات . . درءا للشبهات . . . ذلك لان الراسمالية المتحالفة مع البيروقراطية قد سرقت الاسماء والعناوين واللامتات لتضعها فوق مؤسساتها التابعة لها التي لم يكن أي منها اتحادا ، او اشتراكيا ، او عربيا . . ولنبدأ من البداية .

السباق الى التفات :

٦٦ — ما ان قدم جمال عبد الناصر « الميثاق » حتى انضمت الى جماعة المؤمنين به جمهرة الانتهازيين فأصبحوا جميعا « ميثاقيين » ا ما زلنا نذكر ان واحدا من جهابذة الكتاب واعلامه — الان — صوتا واكثرهم بذلا للجهدي تأصيل التجربة — اية تجربة — كان قد بادر فانشا — في ذهنه — جماعة « الميثاقيون » وانتمى اليها وتحدث باسمها على صفحات الجرائد . . الى ان قيل له كفى تكف . وما زلنا نذكر انه حين تقرر تدريس « الاشتراكية العربية » في المدارس والجامعات تسابق عدد من اساتذة الجامعات والعلمين ينشئون كتبا مطولة وكتبا مختصرة في بيان ما هبة الاشتراكية العربية . فلما خطر لجمال عبد الناصر ان يقول ان الاشتراكية واحدة ونحن نطبقتها تطبيعا عربيا ، سارع الاساتذة الكبار الى اعادة طبع كتبهم وغيروا جلودها ليغيروا عناوينها بعد ان غيروا جلودهم . وما زلنا نحفظ بامول كتاب عن « الطريق الى الاشتراكية العربية » قدمناه الى ادار القومية للطباعة والنشر (١٩٦٦) دفاعا عن الاشتراكية العربية فأشر عليه مدير ادار بعدم النشر « لان الرئيس جمال عبد الناصر قد حسم الخلاف في هذه القضية » ولقد وامت رقابة عبد الناصر على نشر الكتاب لان عبد

الناصر — وحده تقريبا — هو الذي كان يصر على ان مصر تمر بمرحلة التحول الاشتراكي وان الميثاق دليل عمل وان شيئا لم يحسم وان كسل شيء سيعاد فيه النظر على ضوء الممارسة بعد عشر سنوات .. ولسنا في حاجة الى القول بان اولئك المنافقين قد انقلبوا على انفسهم فانقلبوا على عبد الناصر وميثاقه . وكذلك يفعل الانتهازيون دائما .

نهايته !!

نعود الى الموضوع فنقول ان الانتهازية ليست خالية من مضمون . نعني ان الناس لا ينامون ويهدرون كراماتهم ويزحفون على بطونهم — كالديدان — الا متجهين الى غاية ، مثلهم في هذا مثل السائرين على اقدامهم . والواقع انه لا يوجد موقف بدون مضمون سواء كان موقفا اخلاقيا او موقفا غير اخلاقي . لهذا نستطيع ان نتجاوز الجانب الاخلاقي لننتبه الى المحتوى الموضوعي لظاهرة الانتهازية ونسأل : ما هي :
« الفرصة » التي كان يسمى الى اهتبالا الانتهازيون ؟
انما فرصة التحول الاشتراكي ذاته .

فابتداء من عام ١٩٦١ لم تعد الدولة سلطة حكم او مساندة او تمويل بل أصبحت جهاز ادارة رئيسي للاقتصاد القومي . تملك القدر الاكبر من ادوات الانتاج ، وتديرها ، وتنتج ، وتوزع ، وتاجر ، وتستهلك . هي التي تعين الوزراء والمديرين . وهي التي تشغل العاطلين وهي التي تحدد الاجور وهي التي توفر المأكل وتبني المسكن وتعلم وتعالج .. الى اخره . وكانت هذه الدولة ، ربة العمل ، قد انقزعت اغلب ما تملك وما تدير من الرأسماليين الكبار واصلت اليه طولا وعرضا وعمقا منشآت جديدة ومصادر رزق جديدة فيما عرف باسم « القطاع العام » . ولكنها ابقت بجواره ما اسمى بالقطاع الخاص ، او « بالرأسمالية الوطنية » . فكيف « تريح » هذه الرأسمالية الوطنية .. بالتطفل على القطاع العام ، تعيش من باطنه وتاجر معه و « تسهر » على صفقاته وتسرق وترشي . فتحول القطاع العام — أي الدولة — الى مصدر جديد للرأسمالية . وهي رأسمالية طفيلية غير منتجة تتعاون في تكوينها على طريقة « شيلني واشيلك » البيروقراطية المنحرفة والقطاع الخاص الطفيلي . وكانت الثغرة التي تسرب منها هذا الحلف هو ما اشرنا اليه من قبل من ان قواعد العزل السياسي لم تطبق على الذين اضيروا بتوانين يوليو ١٩٦١ او الذين تتناقض مصالحهم مع التحول الاشتراكي .

اولئك الذين اسلمتهم اللجنة التحضيرية « اعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية » مصدر القانون ٣٤ لسنة ١٩٦٢ خاليا من عزلهم . فقدوا ما يملكون او أغلبه فالتحقوا بخدمة المالكة الجديدة (الدولة) بحجة خبرتهم وعلمهم و « وطنيتهم » ايضا واصبحوا عماد البيروقراطية في الدولة والقطاع العام والراسمالية الطفيلية التي تمتصه . ولما كانوا اضعف من ان يقاوموا فقد نافقوا . وبادروا الى تنفيذ مشروع الثورة الديمقراطية « الاتحاد الاشتراكي العربي » قبل ان يصدر الدستور . وكانوا وراء اول قرار « انتهازي » أصدره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية قبل ان ينفذ وهو « تفويض الرئيس جمال عبد الناصر في تشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة لتضع القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي » .
تأملوا ...

الميثاق يقول ان تحالف قوى الشعب العامل هو الذى يقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، فاذا بالمؤتمر يفوض رئيس الساطة التنفيذية في ان يختار المؤسسين للاتحاد الاشتراكي العربي ، قلة يسميها اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة ، لتقيم هي الاتحاد الاشتراكي العربي وتضع قانونه الاساسي . والميثاق يحرص على القول بان الاتحاد الاشتراكي العربي هو السلطة الممثلة للشعب ، ومفهوم أنها سلطة في مواجهة باقي السلطات او فوقها ، فيعهد المؤتمر الى السلطة التنفيذية بانشاء السلطة الممثلة للشعب . والميثاق يقول انه بعد سقوط تحالف الرجعية ورأس المال « لا بد ان يفسح المجال بعد ذلك ديموقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العامل » . وهو ما يعني ان ينشأ الاتحاد الاشتراكي العربي من القاعدة المتفاعلة ديموقراطيا الى القمة ، فاذا بالاتحاد الاشتراكي العربي ينشأ بالقمة التي تتولى هي انشاء القاعدة . . على ما تهوى .

هل انشأته على ما تزوى ؟

نعم ، وذلك بانها : —

اولا : الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة « الممثلة للشعب » . والشعب هو صاحب السيادة بحكم الميثاق وبحكم الدستور . وهذا يعني انه طبقا للميثاق ، وللدستور ، كليهما ، تكون سلطة السيادة للاتحاد الاشتراكي العربي . لم تختلف اغلبية اساتذة القانون الدستوري في هذا : وعبروا عن آرائهم في مناقشات « اللجنة التحضيرية للدستور الدائم » التي شكلت يوم ٣٠ مايو ١٩٦٦ لوضع مشروع دستور دائم . قال الدكتور سليمان الطماوي عميد كلية حقوق عين شمس : « الاتحاد الاشتراكي ليس مجرد سلطة دستورية له علاقة بالحكومة ولكنه اكبر من ذلك » . وقال الدكتور ثروت بدوي استاذ القانون الدستوري بكلية حقوق القاهرة ، قال مغفرا .

« انني اول من قالوا بأن الاتحاد الاشتراكي العربي هو أعلى سلطة في الدولة » . وقال الدكتور طعيمة الجرف استاذ القانون الدستوري في كلية حقوق القاهرة : « ان الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة سيادة عليا » . وقال الدكتور عبد الحميد حشيش استاذ القانون الدستوري في كلية حقوق القاهرة : « انه سلطة شعبية عليا » . وقال الدكتور مؤاد العطار استاذ القانون الدستوري في كلية حقوق عين شمس : « اما فيما يتعلق بالاتحاد الاشتراكي العربي فاني اتفق مع الزملاء الذين سبقوني في هذا المجال من أن الاتحاد الاشتراكي سلطة عليا » . . اما الدكتور مصطفى ابو زيد فقد عبر عن رايه بطريقته فقال : « اذا قلنا ان مجلس الامة هو الذي ينظم الاتحاد الاشتراكي فهذا يعني ان مجلس الامة اصبح أعلى من الاتحاد الاشتراكي وهذا ما لا يجوز ولا يمكن القول به ، واذا قلنا ان الحكومة تنظمه بقرار جمهوري او بقرار وزاري فهذا يعني ان الحكومة أعلى منه وهذا لا يجوز » . . الى اخرهم .

لم يكن هؤلاء الاساتذة يناقشون بل كانوا يعبرون عن حقيقة الاتحاد الاشتراكي العربي كما اراده الميثاق وكما اراده الدستور . ولكن « المصالح » لا يهمها القانون ، فقد تشكلت اللجنة التنفيذية العليا ، واصدرت القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بالقانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي وبعد ان سردت في مقدمته فقرات من الميثاق وحددت وظيفته . فقالت عن وظيفة المؤتمر القومي الذي هو أعلى سلطة « (أ) دراسة ومناقشة تقرير اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي . (ب) دراسة سياسة الاتحاد الاشتراكي العربي وخططه العامة واصدارها . (ج) مراجعة وتعديل القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي اذا دعت الحاجة الى ذلك . (د) انتخاب واعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي او اعضائها الاحتياطيين » (المادة ١٣) . . فقط لا غير . وهكذا تحول المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي الذي هو سلطة سيادة تمثل الشعب ، وفوق الحكومة ، وفوق مجلس الامة ، تحول الى جمعية دراسة التقارير ليقدمها الى اللجنة التنفيذية العليا . واصيب منذ مولده بالمعقم ، وعبثا حاول كل الذين تولوا امره بعد ذلك « تنشيطه » وبعث الحياة فيه . ذلك لانهم قد سلبوه روحه . حين سلبوه سلطته فلم يبق منه الا « هيكل » مجوف يجتمع فيه الناس وينفضون لا حول لهم ولا قوة . ومن هنا نعرف كيف ان الذين هاجموا وادانوا الاتحاد الاشتراكي العربي واتهموه بالسلبية ، وبالذيلية ، كانوا ينسون ما قال الشاعر : « لقد اسمعت لو ناديت حيا . . ولكن لا حياة لمن تنادي » . . وماذا عن التنظيم القائد الذي قال الميثاق انه : « يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويطور الحوافز الثورية للجماهير » . لقد سم تشكيله فعلا ولكن « الحلف البيروقراطي الراسمالي » الذي انشأه الاتحاد الاشتراكي العربي هو الذي شكله . لقد اخروا نشأته حتى عام

١٩٦٤ اي الى ان تمكنوا من السيطرة على الاتحاد الاشتراكي العربي
وعندما نشأ انشأته قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي نفسها (امانة التنظيم) ،
واختير لانشائه وقيادته - من كل القوى المتاحة - وزير الداخلية
شخصيا كان وزارة الداخلية قد كانت « ناقصة » اجهزة استطلاع
وتقارير .

ثانيا : الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم تحالف قوى الشعب
العاملة . ومن بين تلك القوى العمال والفلاحون . ويزيد الميثاق
والدستور كلاهما فيشترطان خمسين في المائة من المقاعد - على الاقل -
للعمال والفلاحين . ومع ذلك نشأ الاتحاد الاشتراكي وقد استبعد من
عضويته العمال والفلاحون الا اقلية ضئيلة . شيء غريب اليس كذلك ؟ .
نعم غريب ولكنه حدث من خلال تولي الحلف « الراسمالي
البيروقراطي » تعريف العامل والفلاح .

الفلاح عندهم هو من لا يزيد ما يحوزه من ارض زراعية على
خمسة وعشرين فدانا . تصوروا ان في مصر الفلاحين حيث عمال
التراخيل والمعمون بالملايين ، وحيث يكون من يملك خمسة افدنة شيئا
للقرية ومن يملك عشرة افدنة عمدة لها ومن يملك اكثر من الاعيان ،
يعتبر فلاحا من يملك خمسة وعشرين فدانا . اما العامل عندهم فهو كل
من تتوافر فيه شروط العضوية لل نقابات العمالية (تقرير لجنة الميثاق
الذي اخذ به في تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي) . وهكذا انبرى
الذين يحوزون ٢٥ فدانا في الريف او حتى عشرة ، لمحتلوا مقاعد
الفلاحين في التحالف وطردوا ملايين من العمال الزراعيين وعمال
التراخيل ، والاجراء ، والمستأجرين ، وصغار الملاك . وهكذا انبرى
لاحتلال مقاعد العمال في التحالف وكيلو الادارات ورؤساء الاقسام
وخريجو الجامعات من الاطباء والمحامين والمهندسين والصحفيين ومن
اليوم من العاملين في المؤسسات والشركات . فلما ان اراد جمال
عبد الناصر تصحيح هذا الوضع الشاذ ، عام ١٩٦٨ ، فاصدر ،
بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي ، تعريفا يقول ان العامل « هو
الذي يعمل يدويا او ذهنيا في الصناعة او الزراعة او الخدمات ويعيش
من دخله الناتج من هذا العمل ولا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية
ولا يكون من خريجي الجامعات او المعاهد العليا او الكليات العسكرية
وتستثنى من ذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل جامعي وبقي
في نقابته العمالية » ، وان الفلاح « هو الذي لا يحوز هو واسرته اكثر
من عشرة افدنة على ان تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد وان
يكون مقيما في الريف » . . وجرى على اساسه انتخابات تشكيلات
الاتحاد الاشتراكي العربي ، اوقف الحلف البيروقراطي الراسمالي عملية
الانتخاب عند مستوى المؤتمر القومي الذي لا ينعتد الا كل سنتين ،
اما لجان المحافظات واللجنة العامة واللجنة التنفيذية ، اي اللجان

القيادية ، فقد تم تشكيلها « بالتميين » ، تفاديا لتسرب فلاح او عامل ، أي فلاح او اي عامل ، الى القيادة ..
على هذا الوجه انشأت الطبقة الجديدة التي أصبحت ، بعد سقوط الرأسمالية الكبيرة عام ١٩٦١ وتصفية المؤسسة العسكرية عام ١٩٦٧ ، تضم « البيروقراطيين والرأسمالية الطفيلية » انشأت الاتحاد الاشتراكي العربي اطارا لتحالفها واداة لسيطرتها ، وأهدرت الرؤية الديمقراطية التي جاءت في الميثاق ، وأهدرت الاحكام الديمقراطية التي جاءت في دستور ١٩٦٤ ، فلم يكن الاتحاد الاشتراكي العربي منذ البداية تحالف العمال والفلاحين و .. الى اخره .

السلطة التنفيذية :

٦٧ - في دستور ١٩٦٤ ينتخب رئيس الجمهورية من الشعب (المادة ١٠٢) وهو الذي يضع بالاشتراك مع الحكومة السياسية العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويشرف على تنفيذها (المادة ١١٣) وله حق دعوة مجلس الوزراء للانمقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها (المادة ١١٥) وله حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها واصدارها (المادة ١١٦) فاذا رد مشروع قانون الى المجلس فلا يصدر الا اذا اقره المجلس ثانية باغلبية ثلثي اعضائه (المادة ١١٨) واذا حدث فيما بين ادوار انعقاد مجلس الامة او في فترة حله ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون (المادة ١١٩) . ولرئيس الجمهورية في الاحوال الاستثنائية ، بناء على تفويض من مجلس الامة ان يصدر قرارات لها قوة القانون (المادة ١٢٠) . وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة (المادة ١٢٣) وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الامة (المادة ١٢٤) وهو الذي يبرم المعاهدات ويبلغها الى مجلس الامة (المادة ١٢٥) وهو الذي يعلن حالة الطوارئ (المادة ١٢٦) وله ان يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا (المادة ١٢٩) . اما الحكومة فهي اداة تنفيذ (المواد من ١٣٠ الى ١٣٤) . على هذا الوجه كان لرئيس الجمهورية القرار وكان على الحكومة ان تنفذ . ولكن من يسأل امام مجلس الامة ؟ الحكومة وحدها (المادتان ٨٤ و ٩٠) وهكذا عرفت مصر نظاما مختلطا عجيبا لا تقترن فيه السلطة بالمسئولية . من له السلطة

الفعلية لا يسأل . ويسأل الذين ليس لهم سلطة . وتضخمت سلطات رئيس الجمهورية واندمجت في يده السلطات بشكل لا مثيل له في النظام الرئاسي (حيث ليس للرئيس حق التشريع) ولا في النظام النيابي (حيث ليس للرئيس سلطة منفردة عن الوزارة) . ولما كان الرئيس الذي أصبح يملك أغلب السلطات لا ينفذها بنفسه ولكن « بأجهزة الدولة » طبقا للبيانات والمعلومات والآراء التي ترفعها إليه « اجزة الدولة » فقد خول دستور ١٩٦٤ لاجهزة الدولة التي يسيطر عليها الحلف « البيروقراطي الراسمالي » أفضل غطاء لانحرافاتهم وأصبح كل شيء ينسب الى عبد الناصر ما دامت كل السلطات على صفحات الدستور لعبد الناصر ، وأصبح كل نقد لهم نقدا لعبد الناصر ، ما داموا اجهزة عبد الناصر ، وأصبحت مواجعتهم تأمرا على عبد الناصر ، ما دام امنهم قد اختلط بأمن عبد الناصر .

هل كان من ذلك مفر ؟

٦٨ — يجب ان نعترف بأنه حيث تكون الدولة اشتراكية ، اي تقوم على توظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة لاشباع الحاجات المادية والثقافية للشعب ، طبقا لخطة مركزية شاملة ، فلا بد من مركزية السلطة . يستحيل — دستوريا واقتصاديا — اقامة نظام اشتراكي بدون سلطة تنفيذية مركزية قوية لتضمن تنفيذ الخطة في كل مجالاتها ، تأمر وتتابع وتراقب وتحاسب . من ناحية اخرى لا يعرف النظام الاشتراكي المناصب الشرفية . لا يتفق معه منصب رئيس دولة لا يعمل اي لا يكون رئيسا للسلطة التنفيذية . ومن هنا فان كل السلطات التي حولها دستور ١٩٦٤ لرئيس الجمهورية سلطات طبيعية ومنتسقة مع دوره في مجتمع يتحول اشتراكيا . ثم تبقى الثغرة التي انفرد بها نظام الحكم في مصر ؟ ..

من الذي يأمر ويتابع ويراقب ويحاسب السلطات التنفيذية ذاتها ؟ من الذي يوافق على الخطة ويتابع تنفيذها ويحاسب على نتائجها ؟ .. مجلس الامة . ومن الذي يتابع ويراقب ويحاسب مجلس الامة ؟ .. الشعب . كيف ؟ . عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي الذي هو سلطة سيادة عليا ، وهو ممثل الشعب ومن حقه على هذا الوجه ان يتابع ويراقب ويحاسب — الى حد العزل — رئيس الجمهورية والوزراء والنواب . ولقد كان الدستور — دستور ١٩٦٤ — في مادته الثالثة يخول الاتحاد الاشتراكي العربي هذه السلطة . . سلطة متابعة ومراقبة ومحاسبة كل سلطة اخرى ومنها رئيس الجمهورية . وكان هذا يقتضي استقلال الاتحاد الاشتراكي العربي استقلالا تاما — بصفته مؤسسة دستورية — عن السلطة التنفيذية . ولكنه نشأ — كما رأينا — تابعا للسلطة التنفيذية فبقيت للسلطة التنفيذية كل السلطات بدون متابعة او مراقبة او محاسبة ..

محاولة أخيرة :

٦٩ - فكرنا من قبل كيف حاول جمال عبد الناصر عام ١٩٦٨ تصحيح الوضع المختل في تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي بتقديم تعريف جديد للعامل والفلاح . ونعرف أنه صنى المؤسسة العسكرية في ذلك العام . ولكنه في المقابل كان قد تفرغ بعد هزيمة ١٩٦٧ لاعادة تكوين القوات المسلحة واستئناف القتال واستغرقته معركة التحرير ، فكانت فرصة مضافة الى البيروقراطية والراسمالية . فبدأت الراسمالية تسترد بعض ما كانت فقدته . رفع أسعار بعض الحاصلات الزراعية . الاستيراد بدون تحويل عملة . وقف الانتقال التدريجي لقطاعي تجارة الجملة والمقاولات الى القطاع العام .. أما البيروقراطية فقد قضت بضربة واحدة على محاولة جديدة كانت القيادة قد لجأت اليها لحل مشكلة الديمقراطية .

ففي عام ١٩٦٥ كان يبدو ان جمال عبد الناصر قد ينس من محاولة حل مشكلة الديمقراطية على المستوى الشعبي من خلال جيل نشأ راسماليا بيروقراطيا ولم يزل . فاعلن يوم ٢٠ يناير ١٩٦٥ ، أمام مجلس الأمة ، بعد ترشيحه رئيسا للجمهورية برنامجه للسنوات القادمة . واذا به يضع في أول ذلك البرنامج ما يلي :

« ان المهمة الاساسية التي يجب ان نضعها نصب عيوننا في المرحلة القادمة هي ان نهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية . ولسنا نستطيع ان نقول ان هيلنا قد أدى واجبه الا اذا كنا نستطيع قبل كل المنجزات وبعدها ان نطمئن الى استمرار التقدم ، والا فان كل ما صنعناه مهدد بان يتحول - مهما كانت روعته - الى ثورة لمعت ثم انطفأت .. الى بداية تقدمت ثم توقفت . ان الامل الحقيقي هو في استمرار النضال ، ويتأكد الاستمرار حين يكون هناك في كل وقت جيل جديد على اتم استعداد للقيادة ولحمل الامانة ومواصلة التقدم بها .. اكثر وعيا من جيل سبق ... اكثر صلابة من جيل سبق .. اكثر طموحا من جيل سبق ... وينبغي ان ندرك ان التمهيد لهذا الجيل واجبا ، واننا نستطيع بالتعالي والجمود ان نصده ونمقده وبالتالي نمرقل تقدمه وتقدم امتنا . ان علينا بالصبر ان نستكشفه دون من عليه ولا وصاية ، وعلينا بالدهم ان نقدم له تجاربنا دون ان نطمع حقه في التجربة الذاتية . وعلينا في رضا ان نفسح الطريق له دون انانية نتصور فرورا انها قادرة على شد وثائق المستقبل باغلال الحاضر . وعلينا ان نتيح له بفكره الحر ان يستكشف

عصره دون ان تفرض عليه قسرا ان ينظر الى عالمه بعيون الماضي . . . «
ولم تكن تلك مجرد خطبة ، بل كانت في رايها محاولة اخيرة لحل
مشكلة للديموقراطية بعد ان ينس من حلها عن طريق الاتحاد الاشتراكي
العربي الذي انشأته اجهزة دولته . والواقع ان جمال عبد الناصر قد
عبر في مناسبتين سابقتين عن هذا اليأس . الاولى يوم ان قبل انشاء
المنظمات الشعبية في ميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية
التي كانت موضع دراسة وبحث واتفاق عام ١٩٦٣ . والمناسبة الثانية
يوم ان وجه نداء الى الشباب العربي بان يبادر الى انشاء الحركة
العربية الواحدة لانها « أصبحت ضرورة تاريخية » ، عام ١٩٦٣ ايضا ،
على أي حال فما ان قدم برنامجه حتى نفذه . وانشئت منظمة الشباب
الاشتراكي من جيل الثورة ، مستقلة الى حد كبير عن الاتحاد الاشتراكي
العربي ، واولاها عناية خاصة ملبئة بالعطف والامل ، ولاول مرة ترى
مصر كيف يمكن ان يتم تكوين تنظيم سياسي تكويننا علميا يخلط فيه
النمو الفكري بالنمو الحركي . . . ونجحت التجربة نجاحا فائقا الى درجة
انه في فبراير ١٩٦٨ ، بعد الهزيمة ، كانت هي القوة الوحيدة التي قادت
الجماهير في مظاهرات صاخبة تطالب بحاسبة المسؤولين ولم تستثن
من المحاسبة حتى جمال عبد الناصر نفسه . وكان ذلك برهانا على ان
املا شعبيا ديموقراطيا تقديما قد بدأ في مصر ، وان الثورة — اخيرا —
قد انجبت جيلها . اما عبد الناصر فقد تجاوز عما اصابه من ابناء ثورته ،
واستجاب لندائهم واصدر بيان ٣٠ مارس متضمنا ما كانوا يطالبون به .
اما البيروقراطية « المعثثة » في الاتحاد الاشتراكي العربي فقد
انزعما المولود الجديد ، الذي شب مبكرا على الطوق ، فاصدر امين
الاتحاد الاشتراكي العربي (علي صبري) قرارا بتجديد نشاط منظمة
الشباب وطرده خيرة قياداتها من صفوفها . وضربت التجربة الجديدة
الوليدة . . . الى حين .

التوقف :

٧٠ — توفي الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠
ورشح الاتحاد الاشتراكي العربي الرئيس انور السادات للرئاسة ،
فرشحه مجلس الامة ، واستفتى عليه فاصبح رئيسا . وفي شهر مايو
١٩٧١ بدأ الصراع في القمة . كان الموضوع « الظاهر » للصراع هو
اقامة اتحاد ثلاثي بين مصر وسورية وليبيا — وعرض الامر على اللجنة

التنفيذية العليا . وانقسم الرأي وكان الرئيس في صف الاقلية . فأجرى تعديل على مشروع الاتحاد وحظي بالموافقة الإجماعية . ولكن رئيس الجمهورية رأى ان وراء الاكمة ما وراءها وانه يواجه « مركزا للقوة » يحاول ان يملئ عليه مواقف لا يرضاها ، فاطاح بالذين سبق ان اطاحوا بمنظمة الشباب . وريك يمهل ولا يمهل . وحل التنظيم السري . ثم حل جميع المؤسسات الشعبية والدستورية التي رشحته نفسه لرئاسة الجمهورية وكشف مقال انها كانت كلها — منذ نشأتها — مصطنعة . وهكذا كان الاتحاد الاشتراكي العربي — حين صدور دستور ١٩٧١ — (١١ سبتمبر ١٩٧١) تجمعا من الناس على الورق في المقرات ، يفتقد عنصرين من عناصر تكوينه . اولهما التنظيم السياسي داخله ، والثاني اللجنة التنفيذية التي لم تشكل ابدا . فكان هو ايضا اتحادا اشتراكيا عربيا لا يمت بصلة قربية او بعيدة لا الى الاتحاد الاشتراكي العربي كما جاء في الميثاق ودستور ١٩٧١ ولا الى الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان قائما قبل ما يو ١٩٧١ . . وكانت تلك فترة توقف طالقت الى ان يبرى الرئيس كيف يكون للاتحاد الاشتراكي العربي .

في مفترق الطرق :

٧١ — قبل ان يصدر دستور ١٩٧١ كانت مشكلة الديمقراطية في مصر قد وصلت الى الوضع الاتي :

اولا :

كانت الثورة في نطاق اتجاهها الديمقراطي العام ، قد رفضت المفهوم الليبرالي للديموقراطية اي عدم تدخل الدولة في حل مشكلات الشعب (١٩٥٢) واقلمت — بعد تجربة فاشلة — عن التدخل خدمة للراسمالية فانتجعت الى التخطيط الشامل من اجل حل التنمية بقيادة القطاع الخاص (١٩٥٩ — ١٩٦٠) فلما نكس القطاع الخاص (الراسمالية الوطنية) عن اداء دوره الوطني اخذت بالتنمية الاشتراكية (١٩٦١) ونجحت نجاحا ناقصا في الحد من الفقر الذي هو اعنى عقبات الديمقراطية ، الى ان تعرضت لعدوان ١٩٦٧ واصيبت بهزيمة قاسية ناتجة عائد التنمية المتزايدة ، او اقلبه ، من خدمة رفح مستوى المعيشة

الى خدمة اعادة بناء القوات المسلحة وحرب الاستنزاف واستنطاق القطاع العام فعلا ان يوفر كل الامكانات المادية والمالية والتكنولوجية التي استعملها جنودنا في حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وكان حل مشكلة المترحلا نهائيا ، باعتباره قيذا على الممارسة الديمقراطية يقتضى مزيدا من التحول الاشتراكي ومزيدا من سيطرة القطاع العام ومزيدا من « اقتصاد الحرب » لتسطيع الدولة ان تزيد من معدلات التنمية والحفاظ على المقدرة العسكرية في الوقت ذاته .

ثانيا :

وكانت الثورة ، في نطاق اتجاهها الديموقراطي العام ، قد قضت او اضعفت اعداء ديموقراطية الشعب من الاقطاعيين (١٩٥٢ - ١٩٦١) والراسالية الكبيرة الصناعية والتجارية والزراعية (عام ١٩٦١) المؤسسة العسكرية الراهبية (عام ١٩٦٨) ولم يبق الا البيروقراطية التي تضخمت وتكثفت سلطاتها واملتت من المسئولية عن طريق اسناد اعمالها او تغطيتها بالسلطات المركزية الكبيرة التي حولها دستور ١٩٦٤ لرئيس الجمهورية . وكان حل هذا الجانب من المشكلة يقتضى الحد من سلطات رئيس الجمهورية وتوزيعها على اجهزة الدولة ليكون شاغل كل سلطة مسئولا عن ممارسة سلطته بدون احتفاء او اخفاء وراء اسم وهيبة رئاسة الجمهورية .

ثالثا :

وكانت الثورة ، في نطاق اتجاهها الديموقراطي العام ، قد خطت خطوات كبيرة نحو تحرير الفلاحين والعمال (١٩٥٢ - ١٩٦١) ، وعزلت اعداء الشعب (١٩٦٣ - ١٩٦٤) واستعملت كل الاساليب التي خطرت على بالها لاجراج الشعب من سلبيته ، بالتعليم والثقافة والاعلام والتنظيم (هيئة التحرير - الاتحاد القومي - الاتحاد الاشتراكي العربي) ، واقرت للشعب المنظم بسلطات دستورية محدودة في دستور ١٩٥٦ ، وبسلطة السيادة في دستور ١٩٦٤ ، ولكن البيروقراطية المتحالفة مع الراسالية الطفيلية ، اغتصبت تلك المؤسسات الشعبية وسيطرت عليها وسخرتها لمصالحها فأصبح كل منها ، منذ نشأته والى ان قضى اداة تابعة للسلطة التنفيذية . وكان حل هذا الجانب من المشكلة يقتضى رفع يد الحكومة عن الاتحاد الاشتراكي العربي ، واستقلاله عن السلطة التنفيذية ، ليستطيع ان يباشر حقوقه السيادية على كل السلطات .

٧٢ - كانت تلك هي الجوانب الرئيسية لمشكلة الديموقراطية في مصر كما انتهت اليها عام ١٩٧١ . وكانت تلك هي حلولها الواجبة

والممكنة . وبالرغم من ان ثورة ١٩٥٢ و ثورة ١٩٦١ كانتا قد تقدمتا خطوات كبيرة نحو حل مشكلة الديمقراطية — كما اوضحنا من قبل — على وجه لا تمكن مقارنته بما كانت عليه مصر منذ حكم الفراعنة حتى حكم الملوك ، فان المشكلة مشكلة الديمقراطية ، كانت قد زادت حدتها اضمانا مضاعفة عام ١٩٧١ عنها عام ١٩٥٢ او ما قبله من اعوام .

لماذا ؟

لان حدة المشكلة ، اية مشكلة ، لا تتوقف على حدتها الموضوعي بقدر ما تتوقف على الوعي بها . نعلم وعي الناس بالتناقض بين ما يريدون وبين ما هو متحقق لهم فعلا . الحد الاول من التناقض وهو الارادة التي يخلتها وينميتها الوعي عامل اساسي في مدى الشعور بحدّة المشكلات الاجتماعية . بمعنى انه مهما تحقق للناس من تقدم مادي او سياسي او ثقافي او اجتماعي فان وعيهم بما يريدون و ارادة تحقيقه هو الذي يحدد في النهاية الشعور بعمق التناقضات الاجتماعية وما اذا كانت قد زادت او خفت او انتهت . وحين يسبق وعيهم تقدمهم تزداد المشكلة حدة بالرغم مما يكونون قد اصابوه من تقدم . كالذي يعاني مشكلة استرداد دين يحسبه قليلا ليرضيه ما يسترده الى ان يعرف انه كان ضحية « نصب » وان حقه اكثر مما استرد فيصبح اكثر معاناة لمشكلة الاختلاس بالرغم مما استرده كالفلاحين القانعين برضا « السادة » يتبينون انهم ليسوا عبيدا ولا الاخرون سادة فيصبحون اكثر شعورا بحدّة مشكلة القهر والعبودية . كالعامل الذين يكتفون بما يعطيهم رب العمل من اجور فيقال لهم ان القطاع العام ملك للشعب ، ملككم ، فيصبحون اكثر شعورا بتسلط الادارة . كالجهاير السلبية الراكدة اللامبالية بالنشاط السياسي ، تنتظم في مؤسسة شعبية لها سلطة السيادة فتشعر بحدّة مشكلة الاستبداد وهي ترى البيروقراطية قد استولت على تنظيمها . . .

ولقد استطاعت الثورة ، بأساليب شتى ، منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧١ ، ان تحرك الركود الاجتماعي والسياسي وان تفتح عيون النائمين وتوقظ طموح القانعين وتعلم الناس ان لهم حقوقا مسلوية منذ حين . وتولت انجازاتها المحسوسة في التنمية فتع شهية البشر لمزيد من الرخاء باعتباره حقا لمن ينتجه . وتولت اجهزتها الاعلامية — باقتدار

فائق — القضاء على كل شك في مبدأ « المساواة » وان تدخل في نطاق ادراك المغبونين ان لهم حقوقا لم يكونوا من قبل يعرفون انها لهم . ولقد حاولت الثورة — طوال عمرها — ان تحقق للشعب مزيدا مما يريد ولكن نجاحها في التوعية والابقاظ كان اكثر بكثير من نجاحها في العقل والانجاز . وبالتالي فان مشكلة الديمقراطية كانت تزداد حدة مرحلة بعد مرحلة منذ ١٩٥٢ بالرغم من ان الثورة قد رفعت ، منذ ١٩٥٢ ، عقبات كثيرة في كل مرحلة من مراحلها .

وتضاعفت حدة مشكلة الديمقراطية حين تضاعف عدد المصريين خلال عمر الثورة . فهذا جيل جديد ، هو جيل الثورة ، قد اصبح صلب التركيب الاجتماعي وبدأ يربي على يديه جيلا ناثنا بعده قوامه الاخوة الصغار . جيل الثورة لم يرث من الجيل الذي سبقه « كنز القناعة الذي لا يفنى » الذي دفنته الثورة . والمساواة عنده بدهية انسانية كما علمته الثورة . ولم يعرف احد منه « عز » امتلاك الابعديات وسكنى السرايات ودولة المليونيرات والامراء والاميرات والبكوات والباشوات فذلك عالم قضت عليه الثورة . وهو قد سمع وتعلم فآمن بقيم الحرية والمساواة والتقدم والديموقراطية فهو يعاني اكثر من اي جيل مضى ما يمس هذه القيم او يحول دون تحولها الى حياة فعلية . لانه يعرف — اكثر من اي جيل مضى — ان تلك حقوقا له لا بد لها من ان تصبح واقعا يحياه . ولقد تمرد ، او كاد ان يتمرد ، هذا الجيل ، حين كان ناثنا ، على الثورة وقائدها عام ١٩٦٨ ، لان التناقض بين ما كان يريد وما وقع فعلا كان اكثر حدة مما عرفه اي جيل اخر . ولم يتوقف كثيرا ليعرف انه جيل تحقق له ما لم يكن يحلم به اي جيل قبله . تحققت له اولا وقبل كل شيء فرصة اكبر للاملات من الموت في سن الطفولة (هبطت نسبة الوفيات الى تسعة في الالف حتى سن الرابعة بفضل رفع مستوى المعيشة والخدمات الصحية وامداد القرى بالمياه النقية والخدمات العلاجية والدوائية المجانية للعمال) فاصبح هذا الجيل حين ادرك من الخامسة عشرة يمثل نصف عدد الشعب تقريبا . وقد كانت نسبة مرتفعة من الاجيال السابقة يحول الموت مبكرا دون ان تواكب جيلا . وفرص التعليم المباح بدون اجر ، والجامعات المفتوحة لكل تادر ذهنيا بدون قيد ، والعمل ينتظره نور تخرجه بدون ان يعرض نفسه لمهانة « النخاسة » فلا يباع ويشترى وتحدد له المناسبة الحرة في سوق العمل سعره كما كان يحدث لاجيال قبله . وبدون ان يعرض اهله لخلعة استجداء التوصيات من البكوات والباشوات ليحصل على عمل كما كان ينزل اهل جيل قبله . لم يتوقف جيل الثورة عند كل هذا لان الثورة ذاتها لم تترك فرصة او مناسبة لتعليمه ان كل ما قدم اليه ليس الا بعض حقه في وطنه وانه لم يسترد بعد كل حقوقه فطالب — بجسارة صاحب الحق — بما يستحق كاملا . . ولم يزل .

من بين الانجازات الديمقراطية للثورة كان هذا الانجاز «البشري»
اروعها ، لانه استولد الشعب المملوق النائم جيلا يقظا . واليقظة
الشعبية اولى شروط الديمقراطية نظاما والديموقراطية ممارسة .
وهكذا ، حين وافت سنة ١٩٧١ ، كان في مصر شعب اكثر تمسكا
بحقه في الديمقراطية من شعب ١٩٦١ ومن شعب ١٩٥٦ ومن شعب
١٩٥٢ لان موجة الوعي الشعبي كانت في تصاعد مستمر منذ ١٩٥٢
بفعل الثورة ذاتها . وكان لا بد من ان تحل المشكلة الديمقراطية في
شعب شبابه جيل يقظ متوتر لا يقبل انصاف الحلول او الانتظار . .
فكيف كان موقف الدولة من الديمقراطية .

سادسا

النقد إلى الخلف (ابتداء من ١٩٧١)

عود على بدء

٧٢ - لسنا نحن الذين نعود الى ما بدأنا به الحديث بل هي الدولة - دولة مصر - التي عادت ، او في طريقها الى العودة ، الى حيث بدأت ثورة ١٩٥٢ تواجه مشكلة الديمقراطية . وتعترف الدولة بهذه العودة وتفاخر بها ايضا . فحين يقال اننا الان - عام ١٩٧٦ - ننفذ مبادئ ثورة ١٩٥٢ السنة ومنها « اقامة ديموقراطية سليمة » فهي عودة الى طرح مشكلة الديمقراطية كما كانت مطروحة عام ١٩٥٢ وعودة الى حلها الذي كان ممكنا في ذلك الحين متجاهلة ان مياها كثيرة قد جرت في نهر النيل منذ عام ١٩٥٢ ، وان المبادئ الستة لثورة ١٩٥٢ قد اخذت موقعها المشرف في متحف التاريخ ، وان العودة اليها لا يعني شيئا اقل من محاولة التقدم الى الخلف - وهو ممكن اذا كان التفانا - والقفز فوق التجربة والخطا والتصحيح والغاء مرحلة تاريخية اكثر تقدما من مرحلة ١٩٥٢ ، واهدار ميثاق ١٩٦٢ الذي تعتبر المبادئ الستة ، التي كانت في وقتها تقدمية ، بالقياس اليه ، رجعية متخلفة بقدر ما هي عامة ومجردة . ولقد قال الرئيس انور السادات يوم ١٩ مارس ١٩٧٦ : « الميثاق وبيان ٣٠ مارس وورقة اكتوبر كل هذه مذكرات تفسيرية خلاص قديمة » (جريدة الجمهورية يوم ٢٠ مارس ١٩٧٦) فما بالنا ببداية تمت صياغتها في ظروف عام ١٩٥٢ ؟

على اي حال ففيا يلي نرى كيف عالجت الدولة ابتداء من ١٩٧١ مشكلة الديمقراطية .

اولا : عودة الراسمالية :

٧ - حين صدر دستور ١٩٧١ (١١ سبتمبر ١٩٧١) كان عنوان الباب الثاني منه « القومات الاساسية للمجتمع » . وكان عنوان الفصل الثاني من هذا الباب « القومات الاقتصادية » . وهكذا نعرف منذ بداية اصدار الدستور ان القومات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من القومات الاساسية للمجتمع . وسيكون لهذه المعرفة اهمية كبيرة فيما يلي من

حديث . المهم الان ، ما هي تلك المقومات الاقتصادية للمجتمع ؟
اولها « تنظيم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل
زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء
على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الاجر بالانتاج وضمان حد ادنى
للاجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول » (المادة ٢٣) .
وهكذا يفرض الدستور التخطيط الاقتصادي الشامل اسلوبا للتنمية .
وفي نطاق هذا التخطيط الشامل يسيطر الشعب على كل ادوات الانتاج
وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة (المادة ٢٤) .
ونلاحظ هنا ان الدستور ينص على سيطرة الشعب على « كل » ادوات
الانتاج ما كان منها مملوكا للدولة وما كانت ملكيته تعاونية وما كان مملوكا
ملكية خاصة . وان الخطة التي تضعها الدولة لا تقف سلبيا من توظيف
ملكية ادوات الانتاج ، ولا تتركها لحركة السوق الحرة ، ولا تسمح
للمنافسة فيما بينها ان تحدد وظائفها ولا تترك للملاك ان يفعلوا ما
يشاعون بفائضها بل يسيطر عليها وتوجه فائضها الوجهة التي تتفق مع
هدف التخطيط الشامل . كل هذا بحكم دستور ١٩٧١ . اما العمال ،
في كل مواقع الانتاج ، سواء كان قطاعا عاما او قطاعا خاصا او قطاعا
مشاركا ، فلم « نصيب في ادارة المشروعات وفي ارباحها » (المادة ٢٦) .
ما هو هذا النصيب في الادارة وفي الارباح ؟ . لم يحدده الدستور
بالنسبة الى مشروعات القطاع الخاص . حتى ان يكون لهم نصيب
ولكنه لم يحدد تاركا ذلك لقانون يصدر . ولكنه حدد نصيب الادارة
بالنسبة للقطاع العام . فنصت المادة ٢٦ في فقرتها الثانية على ان
« يكون تمثيل العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام في حدود
خمسين في المائة من عدد اعضاء مجلس الادارة » . اما بالنسبة الى
الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية « فتعمل
الدولة على ان يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين في
المائة من عضوية مجالس الادارة » . اما بالنسبة لمشروعات الخدمات
ذات النفع العام فان دستور ١٩٧١ اضاف اضافة « ديموقراطية »
رائعة اذ نص على ان « يشترك المنتفعون في ادارة مشروعات الخدمات
العامه ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون » (المادة ٢٧) .

طبعا هذا القانون غير موجود ، ولم يصدر بعد ، والا لتغير وجه مصر
ديموقراطيا لان اغلب المشروعات في ظل التخطيط الشامل هي مشروعات
خدمات عامة وذات نفع عام ، ومن حق الشعب ، ان ، ان يشترك في
ادارتها ويراقبها . ولكن المهم ان الدستور قد قرر مبدأ المشاركة والرقابة
الشعبية واصبح هذا المبدأ جزءا من المقومات الاقتصادية التي هي جزء
من المقومات الأساسية للمجتمع . ثم تأتي المادة ٢٩ فتقول « تخضع
الملكية لرقابة الشعب ، وتحسبها الدولة وهي ثلاثة انواع الملكية العامة

والملكية التعاونية والملكية الخاصة » . وهكذا يعود الدستور مرة أخرى ويؤكد سيطرة الشعب على الملكية ايا كان نوعها ويذكر الرقابة بالذات من بين عناصر تلك السيطرة . وتدخل المواد التالية في التفاصيل . « الملكية العامة هي ملكية الشعب » (المادة ٣٠) . ونلاحظ هنا ان الدستور لم يقل ملكية الدولة ولا ملكية الحكومة ولا ملكية الوزارة ولا ملكية المؤسسة . . ولكن ملكية الشعب والذين يعرفون القانون يعرفون أن ملكية الشعب غير قابلة للتعامل فيها ، فلا تباع ولا تشتري ولا ترهن ولا يتنازل عنها ، مثلها مثل النيل وهو منها . ويعرفون ايضا أن الدولة هي جهاز ادارة مصالح الشعب . . ومؤدى هذا — اذا كان ثمة أي حدود لمعرفة القانون — انه لا الدولة ولا الحكومة ولا الوزارة ولا المؤسسة . . ولا أية سلطة او جهة في مصر تملك حق بيع او تصفية او المساس بما يملكه الشعب . وذلك بحكم دستور ١٩٧١ . وتضيف المادة ٣٠ فتقول عن ملكية الشعب أنها « تتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام » ليس باقامة قطاع عام فقط ، ولا بدعمه فقط ، ولكن « باستمرار » دعمه . ثم تختم المادة ٣٠ نصها بتحديد دستوري لوظيفة القطاع العام انه ليس مجرد ملكية للشعب ، وليس مجرد قطاع اقتصادي مواز او منافس او متعاون مع القطاع الخاص ، بل « يقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية » . بحكم الدستور — دستور ١٩٧١ — « يقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات » الزراعية والصناعية والتجارية والائتمان والتبادل والاستهلاك ، وهو ما يعني أن كل عنصر من عناصر التقدم في أي من هذه المجالات يجب — بحكم الدستور — ان يكون تابعا في حركته للقطاع العام ، الذي يتحمل — بهذه القيادة — المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية . فلا يجوز دستوريا ان يوازيه او ينافسه او يفلت من قيادته قطاع آخر في أي مجال من المجالات .

ولا ينسى دستور ١٩٧١ الملكية الخاصة او القطاع الخاص فهو يضعها في حماية الدولة مثلها مثل القطاع العام (المادة ٢٩) . ولكنه في المادة ٣٢ يحدد وظيفتها الاجتماعية بانها « في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال لا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » (والخير العام ليس كلمة خاضعة لتقدير كل من اراد ، بل هي ما تستهدفه الخطة الشاملة على وجه التحديد) . واذا كان دستور ١٩٧١ قد وضع الملكية الخاصة او القطاع الخاص في حمايته فانه لم يساو بينه وبين القطاع العام بل جعله تحت قيادته (المادة ٣٠) وابع فرض الحراسة عليه ونزع ملكيته (المادة ٣٤) وتأميمه (المادة ٣٥) ومصادرته (المادة ٣٦) والواقع ان هذه الاحكام الاخيرة (المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦) تستند مباشرة الى حق السيادة وليس الى نظام اقتصادي معين . ثم تذكر الدستور

المقريه نابرز الجانب الديموقراطي من قانون الاصلاح الزراعي ونص على تحدد الملكية « بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ومما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية (المادة ٣٧) . »

كل هذا جاء في الباب الاول من الدستور تحت عنوان « المقومات الاساسية للمجتمع » وقبل النص في الابواب التالية على الحريات والحقوق والواجبات العامة وسيادة القانون ونظام الحكم . . الي اخره . . ومعنى هذا ان المساس بأي من تلك المقومات يعتبر جريمة تقع تحت طائلة العقاب الجسيم الذي نصت عليه المواد ٨٧ وما بعدها من قانون العقوبات . وهكذا نشهد لدستور ١٩٧١ الذي صدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ بأنه اذ صاغ القواعد العامة للتحويل الاشتراكي احكاما فيه . وحصنها ضد المساس والاهدار بوضعها تحت حماية قانون العقوبات ، قد فتح الباب لمزيد من التحويل الاشتراكي . وانه لم يكن ردة عن دستور ١٩٦٤ بل كان امتدادا واستمرارا له في هذا الشأن ، وهو ما يعني ان الدستور قد فتح الباب لمزيد من الديموقراطية . وما يزال دستور ١٩٧١ قائما .

ولكن ما الذي حدث في الممارسة . الم نقل من قبل ان الوثائق تعبر عن نوايا واضعها واننا لا نعتقد بالنوايا بل ننظر ماذا اصاب الشعب في الواقع الفعلي . بلى قلنا . اذن نقول :

الانفتاح :

٧٥ - لهذا الانفتاح ، الذي لا نقبل ان نسميه انفتاحا اقتصاديا ، مقدمات مبكرة قبل ان يصبح انقلابا على المقومات الاساسية للمجتمع . ولسنا نسهمل تعبيرات حادة من عندنا . اذ بعد ان اعلنت الحكومة لاول مرة في بيانها امام مجلس الشعب (٢١ ابريل ١٩٧٣) عن « الانفتاح الاقتصادي » ، انبرت لجنة مشتركة من مجلس الشعب يرئسها السيد محمود ابو وافية (الذي اصبح فيما بعد امينا عاما لتنظيم مصر العربي الاشتراكي) والسيد مصطفى كامل مراد (الذي اصبح فيما بعد مقرا لتنظيم الاحرار الاشتراكيين) ، ووضعت برنامجا اقتصاديا شاملا « للانفتاح الاقتصادي » بقصد « تغيير المقومات الاساسية للاقتصاد المصري » ، اي تغيير الفصل الثاني من الباب الاول من

الدستور الذي عرضنا من قبل احكامه . ليس من حقنا ، اذن ، ان نسمي تغيير الدستور بغير الطرق الدستورية « انقلابا » . . . من حقنا فهو انقلاب على يد مجلس الشعب السابق حين صاغه لسي شكبل قانون اعطاه رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بعنوان « قانون نظام استثمار رأس المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة » . وهو عنوان غير صادق كما سنرى . ولقد حاول مقاومته . من بين اعضاء مجلس الشعب السابق اربعة : يسحقون ان نذكر اسماءهم : الدكتور محمود القاضي : ومحمد عبد السلام الزيات . واحمد طه . وابو سيف يوسف . ولا يسحق ذكر اسمه ذلك « الغائب » الذي قال : « اذا كان المشروع معارضا مع الميثاق او الدستور فلنغيرهما » . ولقد كانت الحكومة - حينئذ - برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازي ، الذي فهم القانون . او اراد ان يفهمه ، على وجه لم يفهمه احد من الذين ايدوه او عارضوه . قال : « ان هذا القانون هو رد فعلي وعملي على اننا لم نخرج اطلاقا عن خطنا السياسي والاقتصادي الذي رسمته مواثيقنا الثورية » . ويبدو ان الرجل كان مقتنعا فعلا بهذا الفهم الغريب . ولعله كان متكلا على ما نصحت عليه المادة الثالثة من القانون من اشتراط اعتهد مجلس الوزراء للمشروعات المستفيدة من القانون . ويبدو انه قد جاول . وهو رئيس لمجلس الوزراء ، ان يلائم بين تنفيذ القانون وفهمه الغريب له . ففقد منصبه . قال الرئيس انور السادات : « عندما وجدت البطء والنلكو غيرت الحكومة واتيت بمدوح . ومدوح اليوم ينسف نسا كل الاجراءات والقيود التي تعوق حرية الحركة الاقتصادية » . وجاء السيد مدوح سالم الى رئاسة مجلس الوزراء ليقول : « سياسة الانفتاح الاقتصادي اصطدمت بموقنين خطيرين هما : التمسح بشعارات الاشتراكية والتعقيدات الادارية والمكتبية » . ثم يعلن شعار المرحلة : « الاصل هو اباحة الاستثمار وكل شرط هو قيد . وكل قيد هو انغلاق » .

وتوالت التشريعات والقرارات بالعشرات لتحقيق اهداف سياسة الانفتاح واشتركت فيها كل المؤسسات حتى رئاسة الجمهورية . فقد اصدر مجلس الشعب يوم ٢٥ يوليو ١٩٧٤ القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في شئون الاستيراد والتصدير استثناء من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ الذي كان ينص في مادته الاولى على ان « يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار او التصنيع مقصورا على شركات وهنات القطاع العام او تلك التي يساهم فيها القطاع العام » وكان بذلك احد اركان التحول الاشتراكي . ويستند التفويض الذي اصدره مجلس الشعب الى المادة ١٠٨ من الدستور التي تقول : « لرئيس الجمهورية عند الضرورة » و « في الاحوال الاستثنائية » وبناء على تفويض من مجلس الشعب باغلبية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون . .

ويبدو ان مجلس الشعب كان قد رأى في يوليو ١٩٧٤ ان ثمة «ضرورة» و «احوالا استثنائية» تبيح له ان يتخلى عن وظيفته التشريعية ، ويزيد من اعباء رئاسة الجمهورية ، فيكل اليها مهمة الاستثناء من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ ، وتنظيم الاستيراد والتصدير لمدة اربعة اشهر تنتهي في نوفمبر ١٩٧٤
على أي حال ما الذي جاء به قانون الانفتاح .

باختصار :

٧٦ - اِباح للراسماليين العودة الى مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل (مادة ٣ مقرة ١) واستصلاح الاراضي البور والصحراوية واستزراعها بدون حد وذلك عن طريق تاجيرها لمدة خمسين عاما يجوز مدها الى خمسين اخرى . ومشروعات تنمية الانتاج الحيواني والثروة المائية (مادة ٣ مقرة ٢١) والاسكان والإمتداد العمراني (مادة ٣ مقرة ٣) وشركات الاستثمار (مادة ٣ مقرة ٤) وبنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات اعادة التأمين (مادة ٣ مقرة ٥) والبنوك التجارية (مادة ٣ مقرة ٦) .

ثم حرم القانون تأميم المشروعات التي تقع في نطاق او مصادرتها (المادة ٧ مقرة ١) . وحرم الحجز على اموالها او تجديدها او مصادرتها او فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي (المادة ٧ مقرة ٢) . واعتبرها شركات قطاع خاص ايا كانت الطبيعة القنونية للاسوال الوطنية المساهمة فيها فلا تسري عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام او العاملين فيه (المادة ٩) . فلا يشترك العمال في مجالس ادارتها (المادة ١٠) . ولا يشتركون بنسبة محددة قانونا في ارباحها (المادة ١٢) ولا يشترط نسبة خاصة من المصريين في مساهميتها (المادة ١٢ مقرة ٣) ولا تخضع لرقابة النقد (المادة ١٣) ولا لتراخيص الاستيراد (المادة ١٥) ولا للضرائب على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها (ضريبة الدفاع) لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة ضريبية مالية لبداية الانتاج (المادة ١٦) . ولا تخضع ارباحها الموزعة لضريبة اليراد العلم بحد أقصى ٥ ٪ من رأس المال (المادة ١٧) وتمنح الفوائد المستحقة على قروضها من جميع الضرائب والرسوم (المادة ١٨) ولا تخضع مباني الاسكان الاداري وموق المتوسط لاي حد في القيمة

الاجبارية (المادة ١٩) . وتحول اجور ومكافآت الاجانب الى الخارج في حدود النصف (المادة ٢٠) ويحصل رأس المال نفسه بعد خمس سنوات ، على اقساط (المادة ٢١) .

وماذا في هذا ؟ . ليست مصر في ازمة اقتصادية جوهرها نقص الاستثمارات لها الذي يضير شعب مصر في ان « يشجع » رؤوس الاموال الاجنبية والعربية لتسهم في التعمير والتطوير .

٧٧ - هذا اعتراض يجادلون به وقد اثارته - مقدا - اللجنة المشتركة في مجلس الشعب السابق (من اللجنة التشريعية واللجنة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة ولجنة القوى العاملة) وهي تدرس مشروع القانون . قالت انها استعادت قول الميثاق : « ان سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره تمكنه من ان يضع الحدود التي يستطيع من خلالها ان يسمح لرأس المال الاجنبي بالعمل في بلاده » . وقوله : « ان شعبنا في نظرتة الواعية يعتبر ان المساعدات الاجنبية واجبة على الدول السابقة في التقدم نحو تلك التي ما زالت تناضل للوصول » . وقوله - اي الميثاق - اتنا « نقبل المساعدات غير المشروطة والقروض كما نقبل الاستثمار المباشر في النواحي التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطور الحديثة » . وازافت اللجنة انها قد رجعت الى النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية في دول الاقتصاد المخطط . فرجعت الى القانون الصادر في يوجوسلافيا في عام ١٩٦٧ بشأن الشركات المشتركة والى قانون مماثل صدر في رومانيا في نوفمبر من عام ١٩٧٢ . وتنص المادة الاولى من قانون رومانيا - الحديث ما يزال للجنة - على انه يجوز انشاء شركات ذات رأس مال مختلط بمساهمات اجنبية في جمهورية رومانيا الاشتراكية وذلك في ميادين الصناعة والزراعة والتشييد والسياحة والمواصلات والبحث العلمي بهدف انتاج وتسويق السلع او تقديم الخدمات . . كما رجعت اللجنة الى القانون رقم ٢٧٧ الصادر في الجزائر عام ١٩٦٣ وينص في مادته الثالثة والعشرين على ان تتدخل الدولة عن طريق الاستثمارات العامة بانشاء شركات وطنية او شركات اقتصادية مختلطة بالاشترك مع رأس المال الوطني او الاجنبي لتوفير الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي .

تريد اللجنة ، بكل هذا ، ان تقول ان الاقتصاد الاشتراكي لا يبني ولا يتلقى مع استثمار الاموال الاجنبية . وهو صحيح تماما . فلا يمكن لاحد يعرف ماهية الاقتصاد الاشتراكي ان ينسب اليه « الانفلاق » على ذاته ، ولا يستطيع اي اقتصاد اشتراكي او غير اشتراكي - لمسي هذا العصر - ان ينفلق على ذاته خاصة في الدول النامية التي هي في اشد الحاجة الى رؤوس الاموال الاجنبية . المغالطة ليست هنا .

المخالطة في أن الذي يتعامل مع رؤوس الاموال الاجنبية — في المجتمعات
الاشتراكية — هي الدولة واجهزتها الاقتصادية (القطاع العام مثلا) . .
ولكن بديهيات النظام الاشتراكي لا تسمح بأن نكون الاستعانة برؤوس
الاموال الاجنبية ستارا لتنمية الراسمالية المحلية . وبديهيات التخطيط
الاشراكي لا تسمح بأن يكون لرأس المال الاجنبي سلطة ادارة مشروعات
الائتمان البنوك ومؤسسات الادخار والتأمين . . كما لا يجوز له
— ابدأ — ان يفلت من احتكار الدولة للتجارة الخارجية ورقابة النقد . .
ثم لا بد ان تكون خطة شاملة وملزمة يتم توظيف رؤوس الاموال
الاجنبية طبقا لها . والدستور ذاته يقول « ينظم الاقتصاد القومي وفقا
لخطة تنمية شاملة » (المادة ٢٣) يقرها مجلس الشعب (المادة ١١٤)
. . . نقول هذا لان الامر قد وصل الى حد ان مشروع الخطة لسنة ١٩٧٦
قد جاء فيه : « كان التخطيط في المرحلة السابقة يتسم بانه تخطيط ملزم
قانونا ولا يعني هذا ان يكون التخطيط في ظل الانفتاح الاقتصادي
تخطيطا تأشيريا بل ينبغي ان يكون اداة ضبط وتنسيق بين القطاعات » .
فأصبح التخطيط الاقتصادي — في اخر الزمان — علاقة تنسيق فيما
بين المشروعات بعد ان كان نظاما لادارة الاقتصاد القومي تخضع له
كل المشروعات . .

واذا كانت اللجنة قد رأت انه مما يربها ان تعود الى بعض فقرات
من الميثاق ، فقد يهنا ان نكمل لها فقراتها . فالميثاق يقول : « يجب ان
تكون الصناعة الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعمينية في غالبيتها
داخلة في اطار الملكية العامة للشعب » . و « يجب ان تكون التجارة
الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب وفي هذا المجال فان تجارة
الاستيراد يجب ان تكون كلها في اطار القطاع العام » . و « يجب ان
تكون المصارف في اطار الملكية العامة » . و « كذلك فان شركات التأمين
لا بد ان تكون في اطار الملكية العامة » . اما القوانين الاجنبية التي
اشارت اليها فكلها تتحدث عن مشاركة « الدولة » في مشروعات تسهم
فيها رؤوس الاموال الاجنبية . . .

الامر غير هذا في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ . . .
فبعد ان حمل القانون عنوان « نظام استثمار رأس المال العربي
والاجنبي » نص في المادة الرابعة منه على ان يكون توظيف المال الاجنبي
المستثمر عن طريق المشاركة اما مع رأس المال المصري العام واما مع
رأس المال المصري الخاص . واضافت المادة ٦ : « يتمتع المال
المستثمر في جمهورية مصر العربية وفقا لاحكام هذا القانون
وايا كانت جنسية مالكه او محل اقامته بالضمانات والمزايا المنصوص
عليها في هذا القانون » وقالت المذكرة الايضاحية للقانون : « نصت
المادة السادسة على ان يتمتع المال المستثمر في جمهورية مصر العربية
بجميع المزايا والضمانات المنصوص عليها في مشروع القانون ايا كانت

جنسية المالك او محل اقامته اي انها تسري على مواطني جمهورية مصر العربية حتى ولو نقلوا محل اقامتهم من خارج القطر الى داخله » . وهكذا سقط عنوان القانون وانكشف دوره في خدمة الرأسمالية المصرية — بشرط عجيب — ان تحتمى بالرأسمالية الاجنبية عن طريق مشاركتها . اما الرأسمالية المصرية الطفيلية التي تعمل « بالسمسرة والعمولات والتهريب » اي التي لا تملك اموالا تشارك بها رأس المال الاجنبي او لا تريد ان تساهم باموالها فقد ابيع لها مجال الاستيراد والتصدير بقرار جمهوري تقول مادته الاولى : « يكون استيراد احتياجات البلاد السلمية عن طريقى القطاعين العام والخاص » . وبيع لهم المضاربة على سعر العملة المصرية بالاستفادة بما يسمى السوق الموازية (قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤) وبيعت لهم الوكالة التجارية عن « الشركات الاجنبية في جمهورية مصر العربية طبقا للنظام الذي يصدر به قرار من رئيس الجمهورية » (قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤) . . . ونلاحظ انه صدر في نفس اليوم الذي صدر فيه القانون ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في تنظيم شئون الاستيراد والتصدير (يوليو ٧٥) . وقد اصدر رئيس الجمهورية فعلا القرار رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ بجواز مزاولة اعمال الوكالة التجارية

للمصريين افرادا وشركات . . .

ويستدرجون مصر خطوة خطوة . امتيازات لرؤوس الاموال الاجنبية والعربية ، ثم هل من المعقول ان يكون للجانب امتيازات في مصر أكثر من أبناء مصر انفسهم ؟ . . . اذن ، امتيازات لرؤوس الاموال المصرية . . . باسم الوطنية والمساواة مع الاجانب . اليس هذا ذكاء خارقاً؟ . . . بلى ولكنه لا ينطلي على الكثيرين . ان خطة التنمية — المفروض دستوريا ان تكون موجودة والا كان كل حديث عن التنمية بدون معنى — في حاجة الى رؤوس اموال لاستثمارها في المشروعات . هذه هي المشكلة . القطاع العام ، الذي يقود خطة التنمية ويتحمل مسئولية انجازها طبقا للدستور ، يرحب برؤوس الاموال الاجنبية ويشجعها ويقبلها شريكا في مشروعاته . فاذا كان القطاع الخاص يريد المساواة في الامتيازات فليقبل مشاركة القطاع العام في مشروعات التنمية . . . نفس شروط المال الاجنبي . ما عدا — طبعا — الاعفاءات الضريبية

والتحويل الى الخارج . . اما ان تتم المساواة بين المصريين والاجانب في موقف واحد مواجه للدولة ، فيشتركان في استغلالها فليست هذه مساواة الا في النظرة « الاجنبية » الى مصر . . فهل هذا هو ما يريده بعض المصريين ؟ . .
اذن ،

لم يكن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ يستهدف تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية والعربية لتساهم في التنمية الاقتصادية في مصر ، محسب ، بل كان ماحياء وانماء واعفاء للراسمالية ، وعودة مباشرة الى اقتصاد السوق والمنافسة الراسمالية الذي كان سائدا الى ما قبل ١٩٦١ او اكثر من ذلك (عبر الرئيس انور السادات عن هذه الدلالة حين قال في حديثه المنشور يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٤ ان لو كان الامر بيدي عام ١٩٥٦ لحدث ما يحدث اليوم) . ولسنا في حاجة الى القول بان ذلك القانون والقوانين المكملة له والقرارات الصادرة بناء عليه ، وما تنفذ منه . . كل هذا مخالف مخالف لا تمكن المجادلة فيها لاحكام دستور ١٩٧١ القائم . وهو لا يعيش حتى الان إلا تحت حماية سلبية . ذلك لانه من بين كافة القوانين المكملة للدستور لم يصدر حتى الان قانون انشاء المحكمة الدستورية العليا الذي نص عليها الدستور في المواد ١٧٤ وما بعدها ، لتكون ضمانا يلجأ اليه الشعب ضد اصدار القوانين والقرارات المخالفة للدستور . . ولا نشك لحظة واحدة ان لو كان ثمة محكمة دستورية عليا لما صدر ذلك القانون ، ولو صدر لكانت قد الفته ، وانه حين تنشأ محكمة دستورية عليا ، سيبتل هو كافة التشريعات والقرارات التي اكملته او نفذته . وما على الذين يشكون في هذا الا ان ينشئوا محكمة دستورية عليا او ينتظروا انشاءها . هذا بدون حاجة الى الاشارة الى مسئولية المدعي العام الاشتراكي الذي حملتها له المادة ١٧٩ من الدستور حين قالت : « يكون المدعي العام الاشتراكي مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي » . . .

٧٨ — ولم يكن من الممكن لمصر ان تقتصر العودة الى الراسمالية بدون امتدادها الزراعي . ولعلنا ما نزال نذكر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي ينص على انه لا يجزى لاي شخص هو واسرته التي تشمل زوجته واولاده القصر ان يحوزوا بطريق اليجار او وضع اليد او باية طريقة اخرى مساحة تزيد على خمسين فداناً من الاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي البور والصحراوية . وهو نص واضح وصریح في ان « حيازة » اكثر من خمسين فداناً أصبحت محرمة منذ صدوره . ولكن القانون قد اطلق للاجانب والمصريين اذا شاركوهم ان يحوزوا الاراضي باية مساحة ولو عشرات الالاف من الالفنة ، وان

يتمتد الإيجار الى خمسين سنة ثم خمسين سنة اخرى ، وهي مدة صورية للتحايل على تحريم التملك كما حدث من قبل حين حصلت شركة « قناة السويس » على امتياز استثمار القناة ٩٩ سنة . والعجيب ان اللجنة المشتركة من مجلس الشعب السابق قد فسرت هذا النص من القانون بقولها ان نص المادة ٣٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ « مقصور على الافراد ومن في حكمهم شركات الاشخاص ومن ثم فانه يجوز لشركات الاموال (الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة) التي تنشأ لاستصلاح الاراضي ان تحوز لهذا الغرض اكثر من خمسين فدانا » . وهو التقاف ارعن حول قانون الاصلاح الزراعي . فالقانون نفسه خال من التمييز بين شركات الاموال وشركات الاشخاص والاشخاص . ومن ناحية اخرى فان هذه المسألة بالذات كانت قد اثيرت بمصدد تحديد الملكية . اذ ان قانون الاصلاح الزراعي ينص في اول مادة منه على انه لا يجوز لاي « فرد » ان يمتلك اكثر من مائة فدان . فثار التساؤل عما اذا كانت « الشركات » تخضع لهذا القيد ام لا ، وعرض الامر على مجلس الدولة فافتى بأن الشركات والجمعيات تخضع لحكم المادة الاولى من القانون ويسري عليها تحديد الحد الاقصى للملكية بمائة فدان لكل منها منذ سنة ١٩٦١ (فتوى اللجنة الثالثة للقسمة الاستشاري للفتوى والتشريع بجلسة ٢٩ نوفمبر ١٩٦٥) . وهو الحق — لان اللغة القانونية لا تعرف كلمة الفرد ، بل تعرف كلمة « الشخص » ، والشخص يطلق على الفرد الطبيعي وعلى الشركات بكل انواعها وعلى الجمعيات ولم يقل احد من قسبل اللجنة ان عدد الشركاء او طريقة تكوينها او غايتها ينال من صفتها القانونية « كشخص » اعتباري . ثم ، ماذا قالت اللجنة ردا على المادة ٣٢ من قانون الاصلاح الزراعي (معدلة بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦) التي تشترط ان يكون تاجر الاراضي لمن يتولى زراعتها بنفسه . . . لم تقل شيئا لانها تجاهلتها اذ هي واضحة الدلالة في ان الإيجار لا يكون الا للفلاحين . . اليس في هذا قيد ثقيل على استصلاح الاراضي البور مما يضر بالتنمية الزراعية؟ لا . . لان قانون الاصلاح الزراعي كان وما يزال يسمح للشركات والجمعيات ان تمتلك — وليس تستاجر — ابة مساحة من الاراضي البور بشرط ان تستصلحها ثم ان تبيعها في خلال مدة قد تمتد الى خمسة وعشرين عاما ، بشرط ان يتم بيع ربع الارض على الاقل لصفار الزراع الذين يحترفون الزراعة (المادة ٢ و ٣) . كما ان قانون الاصلاح الزراعي كان وما يزال يسمح حتى للافراد ان يمتلكوا اكثر من مائتي فدان من الارض البور والاراضي الصحراوية لاستصلاحها ولا ينطبق عليها تحديد الملكية الا بعد خمسة وعشرين سنة . ومنذ صدور القانون لم تتقدم الرأسمالية الزراعية في مصر لاستصلاح متر مربع واحد من الارض البور او الصحراوية لم تكن بواعث القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤

— أذن — تشجيع استصلاح الاراضي البور أو الصحراوية . ولكن بواعثه — كما تبدو لنا واضحة — هو تملك الاجانب مساحات غير محدودة من الاراضي بدون ثمن ، وذلك بأن تؤجر لهم خمسين عاما تمتد خمسين عاما اخرى . وهو التلفك واضح على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ التي بحرم على الاجانب ملكية الارض المصرية ، زراعة كانت أو قبلية للزراعة أو بسورا أو صحراوية أو « حق الانتفاع » بها . بتصريح نص المادة الاولى من القانون .

ولم يكن هذا غريبا على مجلس الشعب السابق لانه هو الذي لم تعجبه المادة ٣٣ مكرر من قانون الاصلاح الزراعي (مضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦) التي تقول انه « اذا زادت الضريبة الاصلية المفروضة على الاراضي المؤجرة فلا يزداد الايجار أو مقابل الاستغلال الا بمقدار الزيادة في الضريبة الاصلية فقط وقت سريانها » . لم يعجبه ان يتحمل الفلاح كامل الزيادة في الضريبة وان يعنى منها المالك مع انها ضريبة على الملكية وليس على الانتفاع ، فصدر القانون رقم لسنة ١٩٧٥ مقرر انه اذا زادت الضريبة بزيد الايجار الاصلي بما يساوي سبعة امثال الزيادة في الضريبة . وهكذا اصبح على الفلاح الذي يتحمل — وحده — ضريبة الدفاع ، ان يدفع الى المالك سبعة امثال اي زيادة في الضريبة ترى الدولة فرضها . ما الذي فعله المالك . . لا الارض زادت ولا الضرائب التي يؤديها ارتفعت . انها مضاربة صريحة على الازمة الاقتصادية التي قد تدفع الدولة الى زيادة الضرائب على الاراضي او هو ابتزاز للدولة ذاتها : ان اخذت جنيها واحدا من الفلاح فلا بد ان نأخذ نحن سبعة جنيها . وفي القانون ذاته حق المالك في ان يطرد المستأجر اذا تأخر في دفع الايجار بعد شهرين من نهاية السنة الزراعية حتى لو لم يحدث تقصير من الفلاح . وحتى لو حدثت كارثة عامة . حتى لو حدثت قاهرة منعه من السداد في مدة الشهرين . مع انه في جميع قوانين العالم بما فيها القانون المدني المصري لا تفسخ العقود لمجرد التقصير في الوفاء بالالتزام ، بل لا بد من التنبيه الرسمي والالتجاء الى القضاء واقامة الدليل على « تقصير » المدين . . وفي القانون ذاته تقرر جواز تحويل العلاقة الايجارية من الايجار النقدي الى الايجار المعيني اي المزارعة الفاء للمادة ٣٣ مكرر «د» من قانون الاصلاح الزراعي التي كانت تنص على انه « لا يجوز تعديل الايجار بالنقد الى ايجار بطريق المزارعة ولو كان ذلك بناء على موافقة المستأجر » . ان الذين لم يعانوا الحياة في الريف قد لا يعرفون اهمية الفرق بين المزارعة والايجار النقدي « لحرية » الفلاح . نقول « حرية » الفلاح لان حديثنا كله في نطاق البحث في مشكلة الديموقراطية . لهؤلاء نقول انه في نظام المزارعة يعتبر الفلاح شريكا في الانتفاع بالارض مع

مالكها ويقتسمان المحصول بعد خصم المصروفات . قد يبدو هذا للبعض عدلا . لا . لانه في المزارعة تكون الحيازة للمالك ، فهو الذي يتسلم البذور والاسمدة من الجمعية التعاونية الزراعية وهو الذي يتسلم القروض من بنك التسليف . والذي يحدث انه يبيع البذور والاسمدة في السوق السوداء ، لمزارعه نفسه او لغيره ، وينفق القرض ويترك الفلاح « يتصرف » . وحين يأتي وقت الحصاد تتقدم الجمعية التعاونية الزراعية وبنك التسليف فيقتضيان حقوقهما — قبل اي احد اخر — من المحصول ذاته ، وما ينقى — ان تبقى شيء — يقتسمه المزارع والمالك . اما لماذا يقبل الفلاح هذه « السرقة » فلانه لا يستطيع ان يستغني عن الارض . ومن هنا يصبح « المزارع » تابعا في مرتبة « القن » للمالك الشريك القوي . . هذه هي اللعبة التي يتقنها الملاك ويكرهاها الفلاحون . . واخيرا ، فان القانون ذاته ، الذي اصدره مجلس الشعب « اياه » هو الذي الغى لجان فض المنازعات . ولقد كانت تلك اللجان هيئات ذات سلطة قضائية قريبة من الفلاحين تفصل في الخلافات على وجه سريع وهي على علم كامل بالواقع والواقع لانها تنعقد في الموقع ذاته . واهم من هذا انها مجانية فلا رسوم ولا اتعاب محامين ولا دفعات ولا مصروفات انتقال من والى « المركز » حيث المحاكم الجزئية . فجاه القانون الجديد وحرم الفلاحين من تلك التسهيلات ذات القيمة الكبيرة بالنسبة اليهم . الغى لجان فض المنازعات واعاد الاختصاص الى المحاكم الجزئية حيث يكون على الفلاح ان يدفع ويدفع ويدفع مواصلات ورسومها واتعابها ومصروفات ثم ينتظر تأجيلات وراء تأجيلات قبل ان يستطيع الحصول على حق ضئيل القيمة . ولو حدث مرة لاي سبب ان تأخر عن الحضور امام المحكمة في « الساعة الثامنة افرنكي صباحا » كما تقول الاوراق القضائية ، تشطب قضيته ان كان مدعيا ويكون عليه ان يبدأ الاجراءات من جديد . اليس اجدى عليه ان « يعتمل » و « يسمع الكلام » و « يبطل مناكفة » و « يمشي اموره مع المالكين » ؟ لو كنت مكانه لفعلت . وقد اصبح يفعل ونجح القانون الذي يستهدف تأديب الفلاحين بارهاقهم حتى يكفوا عن « المناكفة » ويعودوا الى التبعية الاقطاعية . نعم ، لقد كان ذلك بعض حصيلة مجلس الشعب السابق الذي لن ينساه تاريخ مصر . .

٧٩ — ماذا كانت النتيجة بالنسبة الى الديمقراطية ؟ . لا نريد ان نعيد ما قلناه عن فترة ما قبل ١٩٥٢ او عن فترة ١٩٥٢ — ١٩٦١ . ان كل عوائق الديمقراطية تعود اليوم بعودة « سيطرة راس المال » على الحكم وسيطرة الرأسماليين على الشعب ، ودخول المقدره الاقتصادية التي تتمتع بها القلة عامل سلب لحرية الاغلبية . وفي مصر الان من المليونيرات اضعاف اضعاف ما عرفت في تاريخها الطويل . وفي مصر الان قلة من المصريين قال عنهم الدكتور فؤاد مرسى في كتابه

« هذا الانفتاح الاقتصادي » صفحة ٢٥٢ — « انهم جماعات المفارمين والافاقين ومن ارباب السوابق والخارجين على القانون الذين استطاعوا بفضل الجريمة ان يشقوا طريقهم الى دنيا الاعمال ، من اسفل ، تحت أي اسم ، وبأية صورة من الصور ، ليفرضوا بعد ذلك وجودهم ثم سيطرتهم ، مسلحين بمصائب تجمع بين النشاط الاجرامي والنشاط الرأسمالي ، ومزودين بقدرة مڈة على التسلل الى اجهزة الدولة والقطاع العام ، ومدفوعين بقوة خارقة للعادة للسيطرة على السوق الداخلية من خلال التجارة بالذات » . في مصر الان قلة تسيطر سيطرة تامة على ٩٧.٥ ٪ من تجارة السلع الغذائية و ٩٣ ٪ من تجارة المنسوجات . في مصر الان قلة لا تزيد عن ٢ ٪ من المواطنين يستهلكون وحدهم اكثر من ٢٥ ٪ من حجم الاستهلاك للشعب كله . وفي مصر الان ٥ ٪ من الامر تستولي على اكثر من ٢٥ ٪ من الدخل القومي . .

في مقابل هذه الاقلية تتردى اغلبية الشعب في هاوية الفقر الى درجة مخيفة ومفزعة تجعل مجرد الحديث اليها عن الديمقراطية عبئا على رؤوسهم المشفولة بلقمة العيش . كيف ؟

نحن لا نكتب للمتخصصين . لذا نضرب الامثال البسيطة ليكون الحوار مناسباً لمن هم في حاجة الى الحوار . ونحسب انه يقع في نطاق معرفة الكامة التي تقرا نظرية الاواني المستطرقة . اذا اتصلت انبويتان احدهما مليئة والاخرى ناقصة او فارغة يندفع السائل من المستوى المرتفع الى المستوى المنخفض حتى يكون سواء . وهذا ما حدث بالضبط في الثلاث سنوات الاخيرة نتيجة لسياسة الانفتاح . كانت السوق المصرية مغلقة دون السوق العالمية . للراسمالية الا لمي نطاق احتياجات التنمية . وتقف الدولة حارساً على بوابة السوق الخارجية فلا يخرج ولا يدخل الا ما تحتاجه التنمية والضروريات من سلع او من نقود . وكان شعب مصر اغليبه — تعيش في السوق المغلق على « قدها » . الضروريات متوافرة . والكماليات نادرة . اما السلع الترفيهية فممنوعة . ونبيع ونشتري بعملتنا من سوقنا . فلا نهرب نقودنا الى الخارج لنشتري بها من هناك ولا نسمح بتداول نقود الغير في بلادنا . فكانت اسعار ما نشتريه بعملتنا ثابت الى حد كبير ، ويحصن تماماً عن تقلبات اسعار السلع واسعار النقود في العالم الرأسمالي وكان المصريون يتمتعون بمستوى من الاسعار اقل منه في اغلب البلاد العالم . ولعل الناس مازالوا يذكرون تلك الدراسات المستفيضة التي نشرتها الصحف حين طرحت فكرة توحيد النقد بين مصر وليبيا . وكيف قبل حينئذ ، — بالرغم من ان سعر الجنيه المصري في سوق العملة الدولية اقل بكثير من سعر الدينار الليبي الا انه — نتيجة سياسة الانغلاق ، التي اصبحنا نذكرها فنشكرها ونفاخر بها — تتوق « القوة الشرائية » للجنيه المصري

القوة الشرائية للدينار الليبي بكثير — في ذلك الوقت عام ١٩٧١ — كان سعر الجنيه المصري في السوق الدولية حوالي ١/٢ سعر الدينار الليبي ، ولكن الجنيه المصري كان يساوي كيلو ونصف من اللحم بينما كان كيلو اللحم يساوي دينارين . . والذي يهم الشعب ما دام لا يمارس تهريب النقود هو القوة الشرائية للنقود في بلده وليس سعرها في اي مكان اخر كما لا يهمه « عددها » اذا كانت لا تستطيع هي اكثر عددا ان تكون ثمنا لما يحتاج اليه .

ثم اجتاحت العالم الراسمالي ازمة تضخم ، وكاد ينهار سعر الدولار الامريكي وبدأت الاسعار في ذلك العالم البعيد ترتفع بشكل جنوني ، وقضت الولايات المتحدة الامريكية واوروبا عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، « تناضل » معا من اجل ايقاف تدهور عملاتنا وتوقف الغلاء . وكان على راس علاج ازمتهم فتح اسواق جديدة لمنتجاتهم واغراق الاسواق المفتوحة بما ينتجون .

ونجاة وفي هذه الظروف بالذات ، تحت اسوأ الظروف ، فتحنا سوقنا على السوق الراسمالي ، او « انفتحنا » للسوق الراسمالي . وهذا هو المعنى الاقتصادي الدقيق لسياسة الانفتاح . رفعنا الحاجز الذي كان يحينا من طوفان الغلاء الذي كان يهوج في الدول الراسمالية . رفعنا قيود الاستيراد والتصدير ، ورفعنا قيود النقد الى درجة اننا ابخنا التهريب حين ابخنا الاستيراد بدون تحويل عملة . فندفقت على مصر البضائع والسلع « الفائضة » من كل لون ، وتدفقت من مصر الاموال ثمنا لتلك السلع الفائضة . ولما كانت مصر لا تملك اموالا فائضة لدفع ثمن كل تلك البضائع ونتاجها الصناعي لا يكفي فقد بعنا حاصلاتنا الزراعية — قوتنا الذي ناكله — لنستورد السيارات والثلاجات ولعب الاطفال ومواد التجميل والسجاير بالاضافة الى الراقات لزوم الكباريهات . في ٣ سبتمبر ١٩٧٤ اصدر وزير التجارة الخارجية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٤ الذي يقول في مادته الرابعة : « يطلق تصدير ما عدا ذلك من السلع الزراعية غير التقليدية الى دول العملات الحرة ودول الاتفاقيات بحيث يتم تصديرها مباشرة عن طريق مصلحة الجمارك وبدون العرض على لجان البت السلعية » . بدون عرض على لجان البت السلعية اي بدون رقابة من الدولة . اما السلع المستثناة ، اي « ما عدا ذلك » . فهي : « الارز — البطاطس — البصل — الثوم — الفول السوداني — الموالح » (المادة ٣) . ويطلق ما عدا ذلك امانطلق التجار الشطار يصدرون حاصلاتنا الزراعية الى الاسواق الخارجية حيث الاسعار مرتفعة . ويستوردون منها باسعار مرتفعة ايضا ، سلمهم المزوقة التي تملأ — الان — القاهرة . لماذا هذه السلع بالذات . لان التجارة شطارة فهي تستورد لتستطيع من اجل الحصول على اقصى

ربح . وفي مصر الان — كما قلنا من قبل — طبقة شيعت حتى التخرة
وما يزال لديها مائضى لشراء السلع الترفيحية باي سعر .
القانون الاقتصادي ، قانون الاواني المستطرقة — لا يسمح بتوقف
الارتفاع في الاسعار في مصر — في ظل الانفتاح — الا اذا ساوت
مثيلاتها في أوروبا . ولو حدث هذا لمات الناس في مصر جوعا . فتدخل
الحكومة لتأخذ من ميزانيتها . من حصيلة الضرائب التي يدفعها الشعب ،
ما تحاول به الاحتفاظ للسلع الاستهلاكية التي لا يمكن للإنسان ان
يستغني عنها — مثل الخبز — بسعر محقول وتدفع هي الفرق . وتأخذ
من ميزانيتها لتشغيل المصانع ولو ببيع طاقتها ، ولتدفع مرتبات الموظفين
واجور العمال ، وتواجه اعباء مضافة جاءت : تبعا « للانفتاح » . كثرت
السيارات . ضاقت الطرقات . نعمل كباري . هذا مثل . مثل آخر .
جاء الناس في الريف هاجروا الى القاهرة . زاد سكانها اربعة ملايين
في اربع سنوات ، عايزين مساكن ، عايزين مواصلات .. من اين تأتي
الدولة بما يكفي كل هذا ؟ . تستدين . تستدين من الخارج بفوائد
بلغت ١٩ ٪ وعليها ان تسدد فوائد الديون فنتسدين . وتبدأ الحلقة
الجهنمية تستدين من الداخل . من نفسها . وهي طريقة لا يعرفها الا
المتخصصون ويسمونها « التمويل بالعجز » . ومعناها ببساطة ان
الحكومة كلما احتاجت مالا « تطبع فلوس » (في بعض الاوقات تطبع
في الاسبوع ١٤ مليون جنيه ورق) . وعندما تكثر « الفلوس » يزيد
الشراء فترتفع الاسعار وتبدأ الحلقة الجهنمية . ولان الدولة نستدين
فلان الانتاج يقل . لان زيادة الانتاج تحتاج الى تجديلات ومصروفات ..
واذا قل الانتاج ترتفع الاسعار ...

وهكذا اصبح شعب مصر في ظل الانفتاح ، وبسببه ، افقر من اي
وقت مضى منذ عام ١٩٥٢ ، مع ان فيه قلة اصبحت اغنى من اي قلة
مضت منذ بداية القرن العشرين . ذلك لان الاغلبية لم تعد قادرة على
الحصول على الضروريات . واذا استطاعت شهرا فان الفئات ذات
الموارد الثابتة وخاصة الموظفين الامناء والعمال لا تستطيع ان تلاحق
الزيادة في الاسعار في الشهر التالي . وتعالج هذا بالحرمان ، شهرا
بعد شهر ، من سلعة بعد سلعة ، فتقترب شهرا بعد شهر من قساع
الحرمان . ولما كانت الاسعار ترتفع باستمرار فان الفقر يتضاعف
باستمرار . ينشع في البناء الاجتماعي كما تنشع مياه المجاري في
الحيطان . ويضاف الى الفقراء العاجزين عن الحصول على الضروريات ،
كل شهر ، نفر جديد كانوا يحسبون انفسهم قبل شهر « مستوردين »
فلحقهم نيران الاسعار ، ولقد كان رئيس الوزراء في حديثه امام مجلس
الشعب يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٦ وهو يدافع عن الوزراء ، ان يدخلهم في
زمرة الفقراء . ان لم يكونوا اليوم فقدا يدركهم الطوفان (يتقاضى الوزير

مرتبا شهريا يوازي ثمن خمسة تذاكر لمي احتفالات رأس السنة في ملاهي القاهرة المحجوزة عن اخرها للطبقة الجديدة) . ان كان هذا شأن انوزراء فان أغلبية الشعب قد طحنت طحنا او انها في سبيلها الى ذلك . ثم نقول ، ان اغلبية شعب مصر الذي تحول ، تحت وطأة الافتقار الذي جاء به الانفتاح الى شعب جائع همه الاول البحث عن لقمة العيش ، مشغولة بمحاولة المحافظة على الحياة مما يؤثر تأثيرا سلبيا على مقدرتها على المشاركة في الحديث عن الديمقراطية او ممارستها . الديمقراطية الان ، بالنسبة اليها ، وبأي مقياس علمي ، هي ان تاكل وتشرب وتسكن وتستطيع بعد ذلك — وليس قبل ذلك — ان تساهم ايجابيا فى التنظيمات والاحزاب والانتخابات . . . اي ان مشكلة الديمقراطية الان ، بالنسبة اليها ، وبأي مقياس علمي ، قد تراجعت فلم تعد مشكلة ممارسة ايجابية في اتخاذ القرارات السياسية ، بل عادت مشكلة «تحرر» . تحرر من الجوع . هل تقدم الانتخابات الاخيرة دليلا على هذا التراجع ؟ . نعم .

المركة العارية :

٨. — ان الانتخابات التي جرت احيرا لمجلس الشعب (٢٨ اكتوبر ١٩٧٦) دليل لمن يريد ان يعرف على ما جناه الانفتاح على الديمقراطية حتى في صورتها البسيطة ، انتخاب اعضاء مجلس الشعب . فمن ناحية لم يهتم بان يدلي بصوته في الانتخابات الا ثلث المقيدين في جداول الانتخاب . لقد غطى هذه الحقيقة وحجب دلالتها عن الكثيرين ما صاحب الانتخابات من نشاط جماهيري صاحب في اغلب الدوائر . هذا النشاط كان وليد حركة « جيل الثورة » من الشباب والطلاب الاكثر وعيا واقل تحملا لابعاء الحياة واقل حرصا على قيد اسمائهم في جداول الانتخاب . تحت ستار هذا النشاط الشبابي كان المسؤولون عن تدبير « لقمة العيش » لاسرهم اقل اهتماما بالتصويت في الانتخابات . فمن بين ٩ ملايين تقريبا مقيدة اسمائهم في جداول الانتخاب لم يصوت الا ٣ ملايين تقريبا (استغفينا عن الكسور الزائدة) . اي ان ستة ملايين من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب — العنوان الليبرالي للديموقراطية — لم يجدوا لديهم اي مبرر للمساهمة الديمقراطية في انتخابات مجلس

الشعب . هل هذه هي عاداتهم ؟ على أي حال قبل أقل من شهر ونصف تقريبا (يوم ١٦ سبتمبر ١٩٧٦) استفتي على منصب رئيس الجمهورية فحصل الرئيس أنور السادات على أكثر من تسعة ملايين صوت . فماذا يقول أبطال الانفتاح الذين اشرفوا على الاستفتاء وعلى الانتخاب في غضون شهر ونصف تقريبا ؟ . ماذا يقولون في دلالة ان ستة ملايين مواطن لم يدلوا بأصواتهم . . نحن نقول ببساطة ، ان الازمة الاقتصادية الطاحنة التي سببها الانفتاح ، تدفع اغلبية شعب مصر دفعا الى العودة الى مرحلة السلبية واللامبالاة بالممارسة الديمقراطية .

ناحية ثانية . لقد اتسدت كل من اراد بنزاهة الانتخابات . يعنون عدم تدخل الحكومة بالطرق التقليدية في الانتخابات . نحن لا نناقش هذا . نفترض صحته لنقول ان الانتخابات الاخيرة كانت اسوأ انتخابات جرت في تاريخ مصر من حيث دلالتها الديمقراطية . ذلك لانها كانت انتخابات عارية مفضوحة كما ولدتها امها (سياسة الانفتاح) . من قبل الثورة كان المرشح يتقدم الى الناخبين متسترا بأنه وفدي ، او دستوري ، او وطني او سعدي . . كان يستر فرديته بالانتماء الى حزب . . بعد الثورة كان المرشح يتقدم الى الناخبين متسترا بأنه مرشح الثورة ، ومرشح الاتحاد القومي ، مرشح الاتحاد الاشتراكي . . كان يستر فرديته بالانتماء الى حركة او مذهب . وبصرف النظر عن الحقيقة كان « الانتماء » — الانتماء الى اي شيء عام — عنصرا مضافا الى اسم المرشح ، وهو ما يعني ان المرشحين والناخبين كانوا — حتى وهم يبيعون الاصوات ويشروها — يسترون تصرفاتهم النكرة ويخفونها ثم يخوضون المعركة . العلنية على محاور انتماءاتهم الحزبية او الحركية او المذهبية . هذا الانتماء الى حزب يهتم بالامة كلها وليس بالدائرة الانتخابية ، او الى حركة تتصل بمصالح الشعب كله وليس بمصالح ناخبي الدائرة ، او الى مذهب مطروح للناس جميعا وليس لاهل الدائرة ، هو جوهر الصلة المفترضة بين الانتخابات والديموقراطية . وهي صلة يكاد يقدها الليبراليون ، ويعتبرون ان ادارة الانتخابات على اساس من العلاقة الخاصة بين المرشح والدائرة الانتخابية التي يتقدم اليها ، كانه — ان نجح — يمثل هذه الدائرة ، خروج غير ديموقراطي على الديمقراطية . حدث ان خطب المرحوم نجيب الهلالي في ناخبي دائرة المطرية بعد انتخابه فقال : « اعاهدكم عهد الله ان اكون محامي الدائرة بل اقول لكم ان النائب الذي لا يحترم دائرته لا يكون له شرف سياسي » ، فانتهده بقسوة شيخ الليبراليين في مصر الدكتور وحيد رانت — اطل الله بقاءه — قائلا : ان الشرف السياسي على ما نعتقد هو ان يحترم النائب امته لا دائرته (كتاب « القانون الدستوري » صفحة ١٥٤) . . .

طيب . ما الذي حدث في الانتخابات الاخيرة ، في اغلب دوائرها ؟ . .
دارت المعركة على ارض الواقع كما هو . واغلب الذين حاولوا ان
يدفعوا في مقابل الاصوات « وعودا » عامة بانهم سيفعلون كذا او كذا
لمصر ، او اغلبهم ، سقطوا . واغلب الذين حاولوا ان يدفعوا مقابل
الاصوات نظريات جميلة مؤجلة التنفيذ ، سقطوا . وكسب الذين تعاملوا
مع جماهير فقدت المقدرة على الانتظار ، وفقدت المقدرة على ان تتجاهل
مشكلاتها الخاصة الملحة في انتظار ما يفعل النواب في مجلس الشعب .
ولاول مرة — علنا وبدون موارد — يطلب من المرشحين ان يؤديوا فوراً
خدمات للدائرة . . تبرعات نقدية ، اعانات للمدارس ، للمساجد ،
مشروعات فتح مصانع ، اناحة لمرص عمل ، مآكل ، سكن . . وكان ذلك
هو المحور الذي دارت عليه المعركة الانتخابية . الدفع فوراً . . بصرف
النظر عن الشيء المدفوع ، حتى لو كان وعدا متوقفاً على شرط النجاح .
المهم لم يحاول احد التستر وراء انتهاءات مجردة ولم يحاول احد ان يخفي
اسلوب التعامل الجديد بين النائب ودائرته . . ذلك لان الشعب المطحون
لم يكن قادراً على ان ينتظر العائد « غير المباشر » لممارسة الحرية
السياسية من خلال ما قد يؤديه نائبه خدمة لوطنه ، فحملته حاجته
الملحة على ان يقتضي عائده ، ولو عائداً مؤجلاً ، محلياً . . ولدائره ان
لم يكن لشخصه . اما عن حجم الاموال التي دخلت المعركة مساندة
لبعض المرشحين — اسميهم مرشحي الانفتاح — فقد كانت من الضخامة
بحيث كانت محل تعليق ويقال محل تحقيق .

وهكذا نرى كيف تفسد الرأسمالية الديمقراطية وكيف شوه
الانفتاح الجانب الديمقراطي في الانتخابات الاخيرة فحمل ثلثي الناخبين
على الانشغال عن الانتخاب بما تشغلهم به متاعب الحياة ، وجمسى
المرشحين والناخبين على ان تكون متاعب الحياة في كل دائرة على حدة ،
والامل في مغالبتها او التغلب عليها محور المفاضلة والاختيار ، فلا تطرح
في تلك المعركة ، ولا تكون محلاً للمفاضلة والاختيار مواقف المرشحين من
قضايا تتعلق بمصير الوطن كله كقضية الاحتلال الاسرائيلي مثلاً ، وقضية
العلاقة المصرية بالدول الكبرى مثلاً اخر ، وقضية الانفتاح الاقتصادي
مثلاً ثالثاً . . حتى قضية الاحزاب والديموقراطية لم يكن الموقف منها
محوراً للمفاضلة والاختيار . .

الى هذا الحد يفسد الفقر المدقع الديمقراطية . والى هذا الحد
يفسد الفنى الفاحش الديمقراطية . وقد جاء الانفتاح بكليهما الى مصر:
الفقر المدقع والفنى الفاحش فانسد من الديمقراطية ما انسد . وهذا
سر حرصنا على ان نتحدث عنه بالتمصيل الممكن في حديث مختصر عن
مشكلة الديمقراطية في مصر . . لنقول ان الفقر او انخفاض مستوى
المعيشة الذي كان احد الجوانب المتبقية من مشكلة الديمقراطية عام

١٩٧١ لم يحل بل ازداد تعقيدا بازيداد الفقر لاغلبية الشعب وازدياد
الثراء للاقلية .

ثانيا : المحاكم والحكم :

٨١ — كان الجانب الثاني من مشكلة الديمقراطية كما انتهت اليه
عام ١٩٧١ هو تركيز السلطة في منصب رئيس الجمهورية . وقد اوردنا
من قبل بيانا من واقع دستور ١٩٦٤ للسلطات التي كان الدستور يخولها
للرئيس الراحل جمال عبد الناصر . وقتلنا عندئذ ان البروقراطية قد
استغلت هذا التركيز للسلطة في القمة لتهرب من مسؤوليتها وازج باسم
عبد الناصر في كل مجال نريد ان تتستر به ، وانتهينا الى ان حل هذا
الجانب كان يقتضي — عام ١٩٧١ — توزيع السلطات لتتوزع المسؤوليات
ليستطيع الشعب ان يحاسب كل مسؤول وان ذلك كان لازما لحل مشكلة
الديموقراطية . فماذا فعل دستور ١٩٧١ .

اسند الى منصب رئاسة الجمهورية كل السلطات التي كانت له
من قبل . اللهم الا سلطة حل مجلس الشعب . ولهذا قصة طريفة وان
كانت مرة . فقد كان من بين المبادئ الدستورية التي عرضت على
مجلس الشعب السابق ليناقتشها تمهيدا لطرحها على الاستفتاء ، مبدأ
متوازنان . اولهما يضع قيودا على سلطة رئيس الجمهورية في حل مجلس
الشعب في مقابل مبدأ اخر يعطي الناخبين حق محاسبة النائب عنهم
وعزله طبقا للقواعد التي يضعها القانون . وكان ذلك — لو نفذ —
تطورا ديموقراطيا رائعا تسبق به مصر اغلب دول العالم . ولكن —
للأسف — عارض بعض اعضاء المجلس السابق مبدأ محاسبة الناخبين
للنواب . دعونا نذكر اسماءهم لتتذكرهم . انهم السادة : احمد يونس
والدكتور محمد القاسمي الطرشوبي وعطا محمد محمد سليم ولتحسي
احمد مصطفى المتبولي . ولقد نبه ممثل الحكومة حينئذ (الدكتور فتح الله
الخطيب) الى انه : « لا يمكن ان يترك المجلس بلا سلطة يكون لها حق
حله وبدون ان تكون هناك رقابة من جانب الشعب » . ثم قال : « اود
ان انبه الى حقيقة اساسية وهي ان السيد رئيس الجمهورية في خطابه
امام مجلس الشعب في جلسته التي عقدها للجنة المركزية للاتحاد
الاشتراكي العربي قد اكد على هذا المبدأ كأحد المبادئ المستحدثة في
نظامنا الدستوري الحديث » . فذكبر هذا التنبيه بقوة الى الاتجاه

الديموقراطي الذي كان يعلنه رئيس الجمهورية في صيف ١٩٧١ والذي انعكس بوضوح في دستور ١٩٧١ . بالرغم من ذلك فان المجلس بعد أن وافق على صيغة مخففة لمسألة النواب عاد في الصياغة فحذفها .

هذا المجلس السابق ، الذي كان حريصا على أن يحول بين الشعب الذي يقول انه يمثل وبين تقديم حساب له ، وافق بالاجماع وبدون مناقشة على اعطاء منصب رئيس الجمهورية بالاضافة الى السلطات التي كانت له في ظل دستور ١٩٦٤ ، سلطات لا حدود لها ولا مثل لها في اي دستور سابق في مصر او معاصر في اية دولة متمدنة في العالم . ليس هذا التعبير وليد انفعال غالب بل نتيجة دراسة مقارنة مضمينة . ذلك لان دستور ١٩٧١ انشا وظيفة جديدة اسندها الى رئاسة الجمهورية هي وظيفة رئيس الدولة . في الدستور السابق كانت صفة لرئيس الجمهورية تخوله حق تمثيل الدولة في علاقتها الخارجية . في الدستور الحالي اصبحت سلطات داخلية . وما دمت لا نكتب للمتخصصين نقول أن رئيس الجمهورية — الذي هو رئيس السلطة التنفيذية ، قد اصبغ — ايضا — حكما بين السلطات وفوقها جميعا (المادة ٧٣) . وهكذا اصبغ رئيس الجمهورية حاكما بصفته رئيسا للجمهورية وحكما بصفته رئيسا للدولة . ومن سلطته — بصفته حكما — ان يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني . . . وماذا في هذا ؟ . . . فيه أن رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة ، يستطيع اذا اراد أن يحل محل مجلس الشعب الذي وظيفته تأكيد سيادة الشعب عن طريق التشريع ، ويحل محل القضاء ، الذي وظيفته تأكيد احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ورعاية الحدود بين السلطات عن طريق ابطال اي اجراء او تصرف يمس أي شيء من هذا . فأصبح من الممكن أن يتدخل رئيس الدولة في أي شأن من شؤون اية سلطة ليضمن « تأدية دورها في العمل الوطني » المتروك لتقديره سيادته . ثم تأتي المادة ٧٤ من الدستور فتطبق وتخلو رئيس الجمهورية سلطة اتخاذ الاجراءات التي يراها واستفتاء الشعب عليها مباشرة اذا « قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري » . . . وهذا كله من أول الخطر الذي يهدد الوحدة الوطنية الى آخر الخطر الذي يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري متروك لتقديره . وماذا في هذا ؟ فيه أن رئيس الجمهورية ، بصفته رئيسا للدولة ، يستطيع — اذا اراد — أن يحل محل كافة المؤسسات الدستورية لان له ان يمارس سلطته هذه حتى في حالة قيام المؤسسات الدستورية وعدم وجود أي عائق يعوقها . اننا نرد بهذا على الذين قالوا : او يقولون ، ان هذه

السلطات مثلا في دستور فرنسا . نرجو المراجعة . دستور ١٩٥٨ في فرنسا يعطي ذات السلطات لرئيس الجمهورية بشرط أن يكون المجلس النيابي غير منعقد وان ينعقد فوراً ، والا يكون من شأن الاجراءات التي يتخذها رئيس الجمهورية تعطيل انعقاده (المادة ١٦ من الدستور الفرنسي) . ان واحدا من اساتذة القانون الدستوري في جامعة القاهرة لم يجد ما يقوله تعليقا على هذه المادة الا الدعاء « بصدق وعمق » بالا تستعمل (الدكتور يحيى الجمل — النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية — صفحة ١٩٦٢) . . ولقد سمع دعاؤه .

فلواقع أن الرئيس أنور السادات لم يستعمل حتى الان السلطات المخولة له ، في هذه المادة . وهذا ما يعني اننا لا نناقش ديموقراطية الرئيس بل نناقش ديموقراطية النظام . والنظام هنا يفسح المجال بدون قيود لقيام ديكتاتورية فردية مطلقة . الم يقل الرئيس أنور السادات امام مجلس الشعب يوم ٢٠ مايو ١٩٧١ : « ابدا بنفسى . لن احدد وبابدا بنفسى . في المرحلة الجاية عاوزين اللي يتكلم يبثت ولاؤه للشعب ينبتة بالفعل وليس بالكلام أو الخطب أنا باقول مش حجدد ، موش مشكل . وعاوزكم افنو تهمسكوا بهذا علشان تجددوا الدم باسمرار في كل المناصب من اكبر منصب لاصغر منصب » ؟ فماذا يكون المصير لو انه لم يجسد فعلا ووقفت المادتان ٧٣ و٧٤ من الدستور في يد أخرى تستعملها ؟ سلام حينئذ على الحرية والديموقراطية . ومع ذلك لا تعرف كل السلطات ان لرئيس الدولة كل تلك السلطة ؟ نهب انه لا يستعملها هل نستطيع ان نجزم بأن شاغلي تلك السلطات لا يعرفون انها قابلة للاستعمال ما دامت قائمة في الدستور ولا يتأثرون بتلك المعرفة ؟ .

اضاف ، اذن ، دستور ١٩٧١ سلطات اخرى الى السلطة التنفيذية وليست المادتان ٧٣ و٧٤ اخرها . ففي دستور ١٩٦٤ مثلا ، الذي قلنا انه زاد وركز في سلطات الحكومة وتمنينا — من أجل الديموقراطية — لو ان دستور ١٩٧١ قد صحح هذا ، كان رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين امام مجلس الامة . كان للمجلس ان يسحب ثقته من أي وزير فيستقيل وان يسحب ثقته من رئيس الوزراء فيستقيل بدون تحفظ (المادتان ٨٤ و٨٩) نجاء دستور ١٩٧١ واضفى على رئيس الوزراء حماية رئاسة الجمهورية . ان المادة ١٢٧ من الدستور ترسم الخطوات الاتية لامكان التخلص من رئيس الوزراء : يقدم استجواب الى الحكومة . ثم يتقدم عشرة من اعضاء مجلس الشعب بطلب اعتبار رئيس مجلس الوزراء مسؤولا . ثم يوافق مجلس الشعب على مسؤوليته . ثم يعد مجلس الشعب تقريرا يرمنه الى رئيس الجمهورية . ثم ان رئيس الجمهورية اما أن يقتنع ويعملي رئيس مجلس الوزراء من منصبه واما لا يقتنع . ثم انه اذا لم يقتنع يرد التقرير الى المجلس . ثم ينظر المجلس في التقرير مرة

اخرى . فاذا اصر المجلس على رأيه فان لرئيس الجمهورية ان يفعل واحدا من اثنين . الاول ان يطرح الموضوع على الاستفتاء الشعبي وفي هذه الحالة توقف جلسات المجلس ولكن لا يوقف رئيس الحكومة ، الى ان يتم الاستفتاء . فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة يعتبر المجلس منحلا ، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزراء (هكذا نص الدستور ولا تعرف ماذا يكون الوضع اذا لم يقدم رئيس الحكومة استقالته) . الثاني ، ان يحفظ رئيس الجمهورية تقرير المجلس ولا يتخذ اي اجراء ويبقى رئيس مجلس الوزراء في منصبه . فهل هناك رئيس وزراء اثبت مركزا في مواجهة مجلس الشعب من رئيس وزراء مصر . . . لا نعتقد .

وهكذا لم يكتف دستور ١٩٧١ بعدم حل هذا الجانب من مشكلة الديمقراطية كما انتهت اليه عام ١٩٧١ بل زادها تعقيدا بقدر ما منح من سلطات وحصانات للسلطة التنفيذية وخاصة لمنصب رئاسة الجمهورية الذي « لا يسأل » عما يفعل ، طبقا لذات الدستور .

ثالثا : الاتحاد « الثالث »

٨٢ — نقصد به الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٣ . لعلنا نذكر ان الاتحاد الاشتراكي العربي الاول هو ما جاء بيانه في الميثاق تنشئه قوى الشعب العاملة ويكون اذاتها . وان الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٢ هو ما انشأته الدولة ليكون جهازا تابعا للسلطة التنفيذية . وقتنا حين تحدثنا عنه انه كان قائما عام ١٩٧١ وان حل مشكلة الديمقراطية في شأنه كان يقتضي رفع يد الدولة عنه ليمارس سلطة السيادة المخولة له في المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ .

في مايو ١٩٧١ بدأت تصفيه هذا الاتحاد الاشتراكي العربي . الذي التنظيم السياسي داخله ثم حلت جميع وحداته بقرار من رئيسه . ونتوقف هنا لنلاحظ اول مخاطر تبعية الاتحاد الاشتراكي للدولة وهو الحل . لقد مارسه اللجنة التنفيذية العليا من قبل ١٩٧١ مرتين ومارسه الرئيس انور السادات بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧١ وفي المرتين الاوليين كما هو في المرة الثالثة لم يكن حل الاتحاد الاشتراكي العربي يستند الى غير السلطة الفعلية ، اي المقدرة على

الحل واعادة الانتخاب او التعيين بقوة اجهزة الدولة . اذ لم يكن في دستور ١٩٦٤ ما كان يسمح بحله اولا وثانيا وثالثا . كما ان مجرد رئاسة منظمة ايا كانت المنظمة ، لا يعطى رئيسها حق حلها واعادة تكوينها الا اذا كان هو الذي كونها اولا واقميا فهو يحلها واقميا ايضا . واذا كما نقول ان الاتحاد الاشتراكي العربي كان في الميثاق ، ثم في دستور ١٩٦٤ ، تنظيم قوى الشعب العاملة واداتها في استئصال سيادتها فان تبعية الاتحاد الاشتراكي العربي — في الواقع التطبيقي — للدولة قد جعلته جهازا من اجهزة الدولة واداة للسلطة التنفيذية ومكنت رئيس الدولة ثلاث مرات من ان يحله ويعيد تشكيله . وكل اعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي على جميع المستويات كانوا يعرفون ان مصير تنظيمهم وجودا او عدما متوقف على قبول او رفض رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي لهذا الوجود . وكانوا يتأثرون بتلك المعرفة ... فيباركون كل شيء ولا ينكرون شيئا .. الا القليل .

ولقد حاصر الرئيس انور السادات التجربة منذ بدايتها وكان مشرفا على اعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي ، فهو يعلم حقيقته تماما منذ ولادته الى ان اصبح رئيسه . ونستطيع ان نجزم بان الرئيس انور السادات لم يكن مؤمنا بالاتحاد الاشتراكي العربي فكرة وتنظيما . وآية هذا ما قاله اخيرا من انه لو كان الامر بيده عام ١٩٥٦ لانشاء الاحزاب (حديثه المنشور يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٦) على أي حال فانه باذر السى حله بعد ١٥ مايو ١٩٧١ ، واعاد انتخاب وحداته حتى اللجنة المركزية . ثم لم ينشئ اللجنة التنفيذية العليا قط . وانتهى دور المؤتمر القومي فتولى سيادته تعيين واعفاء ، امانة اللجنة المركزية . هذا في الوقت الذي كان مشغولا بحل مشكلة الاتحاد الاشتراكي العربي . وقد اصدر في سبيل ذلك دراسة ممتعة تحت عنوان « تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي » ولكن الامر انتهى بتصلية ما تبقى منه وهو اللجنة المركزية عن طريق تقسيمها اولا الى ثلاثة تنظيمات ثم اخيرا الدعوة الى تحويل التنظيمات الى احزاب .

وهكذا منذ ان كان الاتحاد الاشتراكي العربي نظرية ديمقراطية في الميثاق ، بقي هناك ، وفي رؤوس الناس ، ولكنه لم يطبق ابدا . وان كانت قد حملت اسمه ثلاث مؤسسات متتابعة انشأتها الحكومة .

وهكذا بقي هذا الجانب من مشكلة الديمقراطية قائما بعد ١٩٧١ كما كان قبل ١٩٧١ . وبدلا من الاستفادة من الفرصة التي واتت حين سقطت القيادة البروقراطية للاتحاد الاشتراكي العربي في ١٥ مايو ١٩٧١ وترك المؤتمر القومي الجديد ينشئ التنظيم وينتخب مستوياته القيادية ويختار تنظيمه السياسي بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية جاء دستور ١٩٧١ نسلبه في المادة الخامسة منه سلطة السيادة التي

كانت له في المادة ٣ من دستور ١٩٦٤ . وتلاه القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ بالغاء شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي لاداء اي عمل او تولي اية وظيفة او اشغال اي موقع فاصبح الانضمام الى تنظيم السلطة مجردا من اي اغراء فلا هو سبيل الى المشاركة في السلطة ولا هو سبيل الى تولي الوظائف . ومهد ذلك لتصفيته . ولا يقوم الان عقبة في سبيل اتمام التصفية الا ان الاتحاد الاشتراكي العربي « الاسم » يمتلك « اسميا » الصحف اليومية الرئيسية بحكم القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ مما يقتضي ان يكون له حق « تسمية » رؤساء تحرير تلك الصحف . وهي عقبة يحاول المستفيدون منها الإبقاء على « امانة ادارية » تحافظ على اسم الاتحاد الاشتراكي العربي .

٨٣ — نستطيع بعد الاسطر الختامية للفقرة السابقة ان نجيب على سؤال نحسب انه قد خطر على بال قارئ منذ بداية الحديث ولا بد من ان يكون خاطرا الان . عن كنا ندافع ، لذن ، ونحن نفترض ، في بداية الحديث ، على اعلان تحويل التنظيمات الى احزاب ونحتج باحكام الدستور . . هل كنا ندافع عن الاتحاد الاشتراكي العربي القائم «تحت التصفية» . . وهل يستحق — بعد ان اوضحنا انه لم يكن يحمل اي امل في حل مشكلة الديمقراطية الدفاع عنه . .

نجيب فنقول : ان الله يدافع عن الذين آمنوا اما الذين كفروا فلا يستحقون الدفاع . نحن انن لا ندافع عن أحد . ولا يهنا الان ، ونسم يهنا من قبل ، هذه او تلك المؤسسة التي تحمل اسم الاتحاد الاشتراكي العربي . ولنا في بيان موقفنا من مشكلة الديمقراطية بضعة كتب نشرت ابتداء من عام ١٩٦٥ . ولكنا — بكل ما نملك من قوة الاقتناع — ندافع عن الشرعية الدستورية . والدستور هو عنوان الشرعية حتى لو كانت فيه احكام لا تعجبنا . ذلك لاننا نعتقد ، ان التمسك بالشرعية الدستورية، وبدستور ١٩٧١ بالذات ، هو المدخل الصحيح في هذه المرحلة لحل مشكلة الديمقراطية كما هي قائمة في مصر الان . تلك المشكلة التي ازدادت حدة حتى حملت رئيس الجمهورية على طرحها للمناقشة من خلال اجتهاده في حلها يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ وحملتنا على ان نتتبع تطورها منذ أكثر من نصف قرن حتى الان ، لنواجهها كما هي الان .

سابعاً

**مشكلة الديمقراطية
في المرحلة الحاضرة**

الاتجاه العام :

٨٤ - والان ما هو الاتجاه العام للمرحلة التي بدأت عام ١٩٧١ ؟ هل كان اتجاها ديموقراطيا او كان اتجاها غير ديموقراطي ؟ على اساس الاجابة على هذا السؤال يتحدد الموقف من ازمة الديموقراطية في المرحلة الحاضرة . ونحن نعيد ونكرر ونؤكد ان العبرة بالاتجاه العام . اولاً ، لان التفاصيل والمفردات توضع للاتجاه العام وتخدم غايته . ثانياً فان النظام الديموقراطي ، حيث يحكم الشعب نفسه بنفسه ، وتكون القوانين معبرة عن ارادته وخاضعة لرقابته ، ما يزال هدفاً بالنسبة الى مصر وكل بلاد العالم الثالث على الاقل . فهو ليس نظاماً قائماً او قابلاً للقيام فوراً ، ان المفهوم العلمي والواقعي للديموقراطية الان هو الاتجاه اليها ، وتطور المجتمع ، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً الى ان تتحقق كاملة حين تتحقق شروطها الموضوعية والذاتية كاملة . يضاف الى هذا ان مشكلات الديموقراطية في مصر تراكمت منذ عشرات السنين او القرون ، فهي لن تحل في بضع سنين ، وليس مطلوباً من احد ان يحلها في بضع سنين ، ومن المثالية الظالمة مطالبة اي نظام للحكم بان يحلها في بضع سنين . انما تقاس ديموقراطية اي نظام بتدر الخطوات التي يحققها في اتجاه الديموقراطية . او كما يقال عادة - بتدر المكاسب الديموقراطية التي تحققت . وهذا يعني انه قبل عدد الخطوات المتقدمة او المتعثرة لابد من تحديد اتجاه تلك الخطوات ، هل هي في اتجاه الديموقراطية او انها في الاتجاه المضاد والمنحرف .

كل هذا ونحن نعني الاتجاه بالنسبة الى الشعب . الذي نحاول ان نقف موقفه . ونرى حركة التطور على ضوء حركته وليس بالنسبة الى الشريحة « المتأزفة » من المصريين الذين لا نشك في انهم يسبقون شعبهم معرفة بالديموقراطية ومقدرة على ممارستها ، بنصف قرن على الاقل .

التركيب :

٨٥ - ثم اننا حين نحدد الاتجاه العام للمرحلة الحاضرة يكون من التعسف ان نحسب عليها الحدود والقيود والمعقات التي ورثتها من مراحل سابقة . لا يحسب عليها ان قانون الاتفاق الجفائي الذي صدر عام ١٩١٠ ما يزال قائما ولا ان قانون التجبر الذي صدر عام ١٩١٤ ما يزال قائما ولا ان قانون المظاهرات الذي صدر عام ١٩٢٣ ما يزال قائما ولا ان قانون الحكم العسكري الذي صدر عام ١٩٣٩ ما يزال قائما وان كان يحمل عنوان قانون « ضمان حريات المواطنين » (رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢) . . . وكل هذه قيود وحدود للديموقراطية ، لابد لها من ان تزول ولكنها لا تدخل في عناصر تكوين الاتجاه العام « للمرحلة الحاضرة » . . حتى لو كانت اجزاء من عناصر تكوين الاتجاه العام لمشكلة الديموقراطية في مصر في هذا القرن .

او ، بعبارة اوضح ، الى اين تتجه مصر في شأن مشكلة الديموقراطية ابتداء من عام ١٩٧١ وانطلاقا منه . .

تفاصيل المرحلة :

٨٦ - ليس للسؤال السابق جواب واحد بسيط . ذلك لان هناك ، في قلب دولة مصر القائمة ، شرخا يتعمق باستمرار ويكاد يفصل بين اتجاهها الشرعي واتجاهها العملي .

اما على المستوى الشرعي فان دستور ١٩٧١ القائم فو اتجاه ديموقراطي واضح . ولقد اوضحنا من قبل بعض خصائصه الديموقراطية . نقول بعض لان الواقع ان الدستور يتضمن احكاما كثيرة يميها ضمانات كثيرة للحرية الديموقراطية . حتى سلطات رئيس الجمهورية الواسعة والمطلقة التي جاءت في الدستور ، وحتى سلطات رئيس الجمهورية التي خولها له قانون « ضمان حريات المواطنين » ، وخلاصة خلاصتها ان لرئيس الجمهورية اذا لم تكفه السلطات الواردة في القانون ان يعطي

نفسه بقرارات مكتوبة او شفوية السلطات التي يريدّها (الفقرة الاخيرة من المادة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢) ، كل هذه السلطات لم يستعملها الرئيس انور السادات حتى الان . (الا في الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالمساكن) ، وهو ما يعني ان اتجاها ديموقراطيا لا شك فيه ما يزال قائما في مصر . على المستوى الشرعي . ولكن ،

في مواجهة ، وضد ، هذا الاتجاه الدستوري الشرعي ، بدأ ينمو في مصر بشكل ظاهر ، وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بالذات اتجاه مضاد للديموقراطية . وقد قلنا من قبل ، ونعيد القول الان ، انه انقلاب ضد الدستور والشرعية بكل المعاني الدستورية للانقلاب . بداه مجلس الشعب السابق وما يزال ينمو من خلال الممارسة . الممارسة التشريعية باصدار سلاسل من القوانين بدون مناقشة ولو صورية في بعض الاوقات . وبسلاسل من القرارات التنفيذية والاجراءات الفعلية والمواقف التي تستهدف جميعا خلق واقع موضوعي مناقض للمقومات الاساسية للمجتمع كما نص عليها الدستور وخاصة المقومات ذات الاتجاه الاشتراكي الديموقراطي التي نص عليها في الفصل الثاني من الباب الاول ، وبالتالي التغيير الفعلي لنظام الدولة الاشتراكي والديموقراطي الذي نصت عليه المادة الاولى من الدستور . ويتم كل ذلك بصبر واناة وذكاء ايضا منذ عام ١٩٧٤ ، تحت غطاء كثيف ومدروس من النشرات والبيانات والكتابات والمناقشات الدعائية . وتستعمل في تثبيته في الازهان كل اللوان التأويل والمغالطة الفكرية . فيتحول تحالف قوى الشعب العاملة الذي هو ذاته التعبير الشرعي عن الوحدة الوطنية الى وحدة وطنية تضم مع قوى الشعب العاملة اعداءها بحجة ان كلنا مصريون وابناء اسرة واحدة مع ان الانتماء الى اسرة واحدة لا يحول دون اختلاف افرادها والصراع فيما بينهم . وهل كان ثمة من هو اكثر عداء للنبي (صلعم) من عمه ابو لهب . وهل باع يوسف الا اخوته . وتوافي ذكرى استشهاد الحسين رضي الله عنه . ونحن نكتب هذه السطور فنتذكر الصراع حتى الموت الذي قام بين ابناء العمومة من الاسرة القرشية الكبيرة . الخلط بين العلاقات الاسرية والعلاقات السياسية واضح . . وتتخلص الاشتراكية التي هي نظام توظيف الموارد المادية والبشرية المتاحة طبقا لخطة اقتصادية شاملة من اجل اشباع الحاجات المادية والثقافية والروحية للشعب ، الى مجرد مظلة تأمينات وتعليم بالجان ، في حين ان تلك التأمينات والخدمات لا يكاد يخلو عنها مجتمع اشتراكي او رأسمالي او حتى قبلي . ويتحول القطاع العام الذي هو ملكية الشعب و « قائد » النشاط الاقتصادي في كل المجالات الى مجرد قطاع اقتصادي تملكه الدولة ، ثم يطلق من التبعية التوجيهية للدولة (الغاء المؤسسات) ثم يترك لبواجه مصيره في سوق

المنافسة مع القطاع الخاص الذي اطلق له العنان ليسيطر على اقتصاد مصر . هذا في حين ان كل الدول الرأسمالية تملك قطاعا اقتصاديا تضارب به في السوق ولا يقال له قطاعا عاما لانه لا يلعب الدور المنوط به في الاقتصاد الاشتراكي وهو - كما قلنا من قبل وكما قال الدستور - قيادة التقدم في جميع المجالات وتحمل المسؤولية الرئيسية في تنفيذ خطة التنمية (المادة ٣٠ من الدستور) ويتحول التخطيط الاشتراكي الذي هو الحصانة الوحيدة ضد فوضى الاقتصاد الرأسمالي وضد المضاربة على احتياجات الشعب والتهريب الى انفلاق لا بد من ان ينسف . و « الاصل هو حرية الاستثمار . . وكل شرط قيد . وكل قيد انفلاق » . ولو أخذناها عكسيا لكان الانفتاح هو الغاء كل قيد بالغاء كل شرط لحرية الاستثمار . ثم يقال ان الاعتراض على هذا هو « شعيرات اشتراكية معوقة » . ويذهب الامر الى حد استغلال متاعب الشعب واستثمارها لصالح هذا الاتجاه . نبذلا من الاعتراف بأن ازمة الخدمات في العاصمة (المواصلات والمجاري والتليفونات والمساكن) ، مردها الهجرة المكثفة من الريف نتيجة الجوع هناك وتزاحمها على خدمات حال العدوان الامريكى الصهيوني منذ عام ١٩٦٧ دون وجود فائض اقتصادي - بعد احتياجات القوات المسلحة والضروريات - لعمل التجديدات اللازمة ، يسند الى التحول الاشتراكي ما فعله الاعداء . . . ويستغل جوع الشعب ويستثمر بوعود وعودا غير قابلة للتحقيق بأن الاتجاه الجديد سيشبع جوعه ويحل مشكلاته ويحقق له الرخاء ، والدولة ذاتها تعرف معرفة اليقين ان وعودها لن تتحقق (اطلق المجلس القومي للانتاج في توصياته التي نشرت هذا الشهر - ديسمبر ١٩٧٦ - محذيرا قويا من مخاطر افلات النشاط الاقتصادي من حدود التخطيط الموجه وقيادة القطاع العام) . . . الى آخره .

وكان كل هذا ، وما يزال ، يستهدف تحضير الشعب نفسيا وذهنيا لقبول « النظام الواقعي الجديد » بدون ان يشعر بصدمة الانقلاب . وتولى فلاسفة وكتاب الليبرالية الذين عادوا من خارج الارض المصرية أو ظهروا من تحتها ، بساندهم فلاسفة وكتاب كل عهد وكل نظام ، بشن حملة شعواء لتشكيك الشعب في مكتسباته الاشتراكية والديموقراطية التي تحققت له في المرحلة السابقة ولم تترك شيئا أو احد لم تشوّهه وتلطيح سيرته . ولم يكونوا في ذلك محققين ولا عادلين وما كانت غايتهم التحقيق أو العدل . وما كانوا - ايضا - حاقدين فان المسألة الكبرى كثيرا من النزوات العاطفية . انما كانوا ينشرون في جو مصر سحابة من الضباب المجوف الرنان ليغطوا حركة انقلابية تفر من الواقع المصري اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا ، خطوة خطوة . وحين كانوا يطلقون كلماتهم المتدفقة اثمادة بسيادة القانون ، وبدولة المؤسسات ،

وبحرية المواطنين ، ويشغلون شعب مصر بمقارنات بيزنطية بين ما كان وما يكون ، كان شعب مصر جماعة من المتفرخين لدراسة التاريخ ، لم يحاولوا أن يقرأوا دستور سيادة القانون ودولة المؤسسات وحرية المواطنين الذي بين ايديهم ليتبينوا ان هذا الدستور ينتهك خفية وتهدر احكامه عمليا . وان الذين ينتهكونه ويهدرون احكامه يمتنعون عمدا عن انشاء المؤسسة الدستورية المنوط بها حماية الدستور (المحكمة الدستورية العليا) . . وكل ذلك لان فلاسفة ومفكري الليبرالية كانوا يعلمون ان انقلابا ضد الاشتراكية والديموقراطية الشرعية يحدث في الواقع العملي خطوة خطوة ، وان دورهم هو التغطية على هذا الانقلاب ، وقد انتباه الشعب الى تضايا جانبية او فرعية او تاريخية حتى لا يشعر بصدمة الانقلاب . .

وحيث يتم الانقلاب واتميا لابد من ان تعاد صياغة الشرعية ليصبح واقعا شرعيا . هكذا يحصل في كل الدنيا . لابد بعد الانقلاب من تغيير الدستور او بعض مواده واصدار التشريعات اللازمة لاضفاء الشرعية الملزمة على ما وقع فعلا . ولكن الانقلاب الذي يحدث في مصر منذ عام ١٩٧٤ يتم خطوة خطوة ، اذن — بحكم اسلوبه — لابد ان تضى على الشرعية خطوة خطوة ايضا ، اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ليتيح الفرصة امام العرب بالذات ، فلم يعجبهم فدفعوا الامور — فعليا — الى ان تجاوزت حدود ذلك القانون فاصدروا القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ، وفي تنفيذه تجاوزوه تهيدا للغة لان « الاصل هو حرية الاستثمار . وكل شرط قيد . وكل قيد انغلاق » . وكان الامر . اوضح في مجال النشاط السياسي . اصدر رئيس الجمهورية ورقة تطوير للاتحاد الاشتراكي فلم يطوروه ، وخلقوا قضية الرأي والرأي الاخر . فجاء اقتراح المنابر فحولوها الى تنظيمات ، فصافت لجنة العمل السياسي التنظيمات ، فحولوها الى احزاب (بدا تأسيس حزب مصر العربي الاشتراكي العام منذ مرحلة المنابر) . فاعلن رئيس الجمهورية تحويل التنظيمات الى احزاب في حدود (الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحتمية التحول الاشتراكي) مع بقاء الاتحاد الاشتراكي . فبدأوا استقلالهم على الاتحاد الاشتراكي ويتجهون الى تشكيل جبهة . . وهي الواقع البديل عن تحالف قوى الشعب العاملة ، فيطالبون الان بتغيير هذه المادة من الدستور واطلاق حرية الاحزاب .

ولقد أصبح الانقلاب الان محسوسا لانه قد ارتطم اخيرا «بالدستور» ويحاول رئيس الجمهورية الابقاء على الدستور ، ويقول ان المادة الخامسة منه تسمح بتعدد الاحزاب ويحاول ان يجعل الاحزاب محدودة العدد ومقيدة ولو اسميا بالتزام الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحتمية الحل

الاشتراكي . . والابقاء على الاتحاد الاشتراكي ولو ادارة اسمية تملك الصحف . وقبل ان يتم اي شيء يندفع ابطال الانقلاب فيحلون وحدات الاتحاد الاشتراكي العربي في احدى المحافظات . . وعلى الشرعية ان « تصرف » بعد ذلك . . وهكذا .

ان هذا التتالي المطرد ، بايقاع تتزايد سرعته ، بين خلق واقع فعلي ثم تغطيته بقانون او قرار (يمكن ملاحظته بوضوح حين توضع كل القرارات والقوانين والبيانات التي صدرت منذ مطلع ١٩٧٤ سلسلة حسب تواريخها ومقارنتها بتسلسل الاحداث) . هو الذي يكشف لنا ان هناك انقلابا فعليا يحدث خطوة خطوة في المقومات الاساسية للمجتمع المصري في مواجهة الشرعية الدستورية وانه ما يزال مستمرا . وقد كسب الانقلاب اغلب جولاته على المستوى الفعلي وكسب اغلب جولاته على المستوى التشريعي ويحاول الان ان ينهي معركته الشرعية بكسبها على المستوى الدستوري . من هم قواه . بالصفة ، هم الليبراليون والرأسماليون وحلفاؤهم من البيروقراطيين . اما من هم وضد من فالامر كله غامض . كل ما نستطيع ان نرقبه هو ان ثمة قوة تتولسى قيادته وانجاز التغيير الفعلي وثمة قوة تضفي عليه التبرير الفكري او التشريعي بعد ان يقع فعلا . هذا — عندنا لا شك فيه . انها التي لا نستطيع ان نجزم به هو ما اذا كانت تلك ادوارا موزعة بين قوى متفكة في الاتجاه فيما يعرفه علم السياسة بانقلاب القصر *Coup de Palais* ويعنون به ان يتم الانقلاب بواسطة السلطة ذاتها ، ام انها قوة متصارعة في صمت رهيب في قلب الدولة . في بعض الحالات يبدو ان كل شيء يسير بدون اعتراض او مقاومة . ولكننا في بعض الحالات نكاد نسمع صرير الانياب الحادة وصوت تحطيم العظام . على أي حال فان الصراع لا بد منه ولو في مرحلة قادمة حين يصل الانقلاب الى الذروة . ذلك لان السمة الاساسية للانقلاب انه ليبرالي رأسمالي . وبصرف النظر عن أية نوايا معلنة او خفية لا يمكن ان تقبل الليبرالية الرأسمالية ان تكون للسلطة التنفيذية كل ما لها الان من سلطات في الدستور ولا بعضها ان رئيس الجمهورية بدون سلطات ، وحكومة تخدم اذا طاب منها ولكن لا تتدخل ، هو نموذج الحكم الليبرالي الذي تسعى اليه الرأسمالية في كل مكان ولا ترضى الا به . وغدا او بعد غد حين تنتصر الرأسمالية المصرية نهائيا ، ستطالب — باسم الشعب — الذي تستعمله وتستغله دائما — ان يتخلى رئيس الجمهورية ، لهم وليس للشعب ، عن كانه سلطانه . ما الذي سيحدث حينئذ . الله اعلم . ان الاسلوب الصامت الصبور الحاسم ايضا الذي واجه به الرئيس السادات محاولة مماثلة في النصف الاول من عام ١٩٧١ ، ترشح مصر لاحداث كبيرة وخطيرة ، خاصة ان الرئيس انور السادات ، بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة قد ناط بها مهمة « حماية

الشرعية الدستورية « بالاضافة الى انها - بأمر الدستور - مكلفة
« بحماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية » (مادة ١٨٠) . وتحول
القضية المعلقة وامن الدولة دون الايضاح والاعلان .. وبذلك يبقى
الموقف غامضا .

قد تكون كل هذه الاستنتاجات خاطئة او مصيبة ، ولكن الذي لا
يمكن ان ينسب اليه الخطأ - في رأينا - هو ان قضية
الاهزاب التي يتناولها بعض الناس ببساطة الفرحين بلعبة
جديدة او فرجة المفتدين لشيء يهمهم الحصول عليه ، اكثر خطورة
بمراحل مما يتصورون انها ليست الا جملة في صفحة كتاب مليء بالصفحات
والسطور ، موضوعه مصر المستقبل وليس مصر الحاضرة وعلى ضوء
« كل » ما في الكتاب يجب أن تفهم بعض كلماته ..

ثامنا

لا ... لا حزاب

أية أحزاب .٠٤

لقد عبرنا عن رأينا في الاتجاه الذي بدأ - فعليا - عام ١٩٧٤ وقلنا انه انقلاب . ولكن هذا وصف له من حيث الشرعية . عنيانا به انه ضد الدستور . دستور ١٩٧١ . هذا الوصف لا يعني وحده انه اتجاه ديموقراطي او انه اتجاه ضد الديمقراطية . انما تتبين صفته هذه بقياسه على اتجاه الدستور ذاته . وهو قياس نسبي بمعنى اننا لا نفرض ان دستور ١٩٧١ هو منتهى التطور الديموقراطي ولكنه . كما نراه بيقين ، اكثر ديموقراطية بما لا يقاس من اي دستور ليبرالي . ولقد اوضحنا من قبل ان الاتجاه الذي يجري تحت انوفنا اتجاه ليبرالي راسالي . وهو ما يعني - في رأينا - انه اتجاه مضاد للديموقراطية . ديموقراطية الشعب ، اقلية الشعب ، ومن العمال والفلاحين وصغار الموظفين الامناء وصغار التجار واصحاب الورش والحرفيين وكل الكادحين وابنائهم . وهو اتجاه غير ديموقراطي لانه يسلبهم الان ، ويسلبهم المزيد غدا ، ذلك المقدر الذي تحقق لهم من الديمقراطية الاجتماعية حتى لو كان قليلا .

اذن ،

فالقضية المطروحة الان على الشعب ، ليست قضية احزاب او لا احزاب كما يصوغها الليبراليون . ولكنها قضية : أية أحزاب .٠٤ . ان كانت الاحزاب التي يراد لها ان تقوم هي الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فهي خطوة تقدمية وسيكون لنا رأي في صيغتها فيما بعد . اما اذا كانت الاحزاب هي الاحزاب الليبرالية والرأسمالية والرجعية بأي معنى . ولكن اي اشتراكي ديموقراطي لا يمكن ان يقع تحت تأثير «السحر الميتافيزيقي» لكلمة الاحزاب . فكلما لاحت له او لوح له بها اجذب اليها كالمناخوذ دون ان يدري - في بعض الاوقات - انه يفادر مواعده . . .

لقد قيل ان تلك الاحزاب التي ستضفي الشرعية على وجودها الفعلي مونة اساسا من اعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، فقد نشأت تنظيمات في اطاره ، وهي تتطور الى احزاب بمساعدته ونحت رقابته . فقد اشترطت لجنة مستقبل العمل السياسي فعلا ان تكون التنظيمات من بين اعضائها ، وتم تكوينها على هذا الاساس ، واختير « مقرر » التنظيمات من بين اعضاء اللجنة المركزية . وهكذا يمكن ان يقال : انها صيغة جديدة ، حزبية ، لذات تسوى الشعب العاملة او ممثلها الذين كانت تتكون منهم اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، وبالتالي فانها احزاب « اشتراكية » . نحن نقول . لا . ان « الانحادات الاشتراكيات العربيات » ارقام ٣ (القائم) و ٢ و ١ لم يكن اي منها تنظيم

تحالف قوى الشعب العامل ، بل كان التنظيم الذي اقامته البيروقراطية المتحالفة مع الرأسمالية لتنضم اليه قوى الشعب العاملة تحت قيادتها لتتحكم فيها (الان نعرف لماذا تحدثنا عنها من قبل تفصيلا) وبالتالي لم تكن المنابر ، او التنظيمات ، ولن تكون حركة تحويلها الى احزاب الا تغييرا في اشكال ممارسة البيروقراطية والرأسمالية لقيادتها السياسية او كما قال الدكتور يوسف ادريس في ندوة تليفزيونية في مواجهة مثلي التنظيمات — انكم جميعا تنتمون الى طبقة واحدة . ونضيف ان هذه التنظيمات او الاحزاب تنتمي جميعها الى ما يسمى « جملة » الرأسمالية الوطنية ، فهي في الاساس لا ديموقراطية من حيث هي في الاساس رأسمالية . هذا بدون اي اعتداد بملواقف الفردية ، وبدون اعتداد « بالذاتية » الاشتراكية التي يعول عليها كثيرا تنظيم « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » . نعني انه قد يكون في بعض الاحزاب او التنظيمات اشتراكيون وديموقراطيون ، وقد يكون لدى « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » من الثقة بقيادته او امراده او بتوقعاته ما يبرر قول السيد خالد محي الدين في ندوة تليفزيونية : نحن نؤمن بان المستقبل لنا ، ولكن ليسمع لنا كل هؤلاء بأن نقول انكم في المرحلة الحاضرة واقفون في مواقع غير ديموقراطية داخل اتجاه عام غير ديموقراطي . اما المستقبل فيعلمه الله ويصنعه البشر الذين لا يشدون انفسهم الى مواقع لا تتفق مع منطلقاتهم ، ويتجهون اتجاهات لا تؤدي الى غاياتهم .

وقبل ان التنظيمات الثلاثة ، التي مستحول الى احزاب ثلاثة ، ملتزمة جميعا بالنشاط في اطار من ثلاثة حدود « الوحدة الوطنية . السلام الاجتماعي ، حتمية الحل الاشتراكي » . وبالتالي فانها جميعا احزاب او تنظيمات اشتراكية ديموقراطية . ونحن نقول لا . ان هذه الكلمات العناوين قاصرة ومجرد طرحها يرشحها لان يقال : لا . اولاً ، لان الوحدة الوطنية لا يمكن ان تكون وحدة ديموقراطية الا اذا كانت قواها مقصورة على القوى الشعبية التي لها مصلحة في الاشتراكية والديموقراطية . اما اعداء الاشتراكية فهم اعداء الديموقراطية فهم اعداء الشعب . والا ، فخذ من تقوم الوحدة الوطنية في الداخل نعني ما هو مضمون الوحدة الوطنية في الداخل . . . هل هو مجرد الانتباء معا الى دولة مصر ؟ نحن جميعا في وحدة وطنية — اذن — بحكم وحدة الجنسية . لابد للوحدة الوطنية من هدف مشترك بين قواها تؤجل من اجله خلافتها وصراعاتها . فان كانت الوحدة الوطنية مطلوبة كحد للنشاط السياسي من اجل التحرر الوطني فانها — اذن — صيغة يكاد يستوى المساس بها مع الخيانة الوطنية . والمساس بها يكون اما بنقضها او بدفع بعض اطرافها الى الانقراض . على الجميع اذن — جميع الاطراف — ان يلتزموا بالوحدة الوطنية . من اجل هذا لا تكتفي « الكلمات

— العنوان « ، بل لابد من أن تكمل فتكون « الوحدة الوطنية من أجل التحرر غير المشروط من الاحتلال الاسرائيلي للارض العربية وللنضال ضد الصهيونية وضد كل من يساعدها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية» .

اما عن السلام الاجتماعي لمشعب مصر — المرهق — في أشد الحاجة اليه بشرط أن يكون السلام الاجتماعي من خلال « تزويد الفروق بين الطبقات » . وليس فرصة لتلجأ طوائف الشعب المحروقة الى السلام بينما يلتهم الرأسماليون ثرواتها .. اما حتمية الحل الاشتراكي فهو نبوءة تاريخية صادقة ، ولكن قضايا الشعب لا تقام على اساس النبوءات ، وماذا يعني الشعب اذا أعلنت كل الاحزاب انه في وقت ما من التاريخ المستقبل سيكون الحل الاشتراكي محتوما . ماذا يعني الشعب الان من ذلك اللقاء العجيب بين الذين يريدون الرأسمالية ابتداء من هذه المرحلة والى الابد وبين الذين يريدون الرأسمالية في هذه المرحلة لانها « المرحلة التاريخية التي تقوم فيها البورجوازية الوطنية بتجاوز مهمتها الديمقراطية وترسي لها قاعدتها المادية » . . . لتتلوها مرحلة الاشتراكية فهم « لا يريدون الاشتراكية الان ولا في المستقبل المنظور » . ماذا يهم الشعب اذا سلم مصيره الى الرأسمالية . من هذا المستقبل غير المنظور . . . ان مصر لا تبدأ من عصر الاقطاع لتليه المرحلة الرأسمالية ، وحتى لو كانت تبدأ من اقتصاد شبه اقطاعي شبه رأسمالي كذلك بدأت ثورة لينين عام ١٩١٧ التي علمت من يقول ما يقول ، ولم يقل احد على العالم الثالث المتخلف ، في هذا العصر ، عصر الامبريالية ان التنمية الرأسمالية ممكنة وانسه ما يزال « للبورجوازية الوطنية » دور تقدمي تاريخي كذلك الذي قاله ماركس وما يزال « يزن » برؤوس البعض . مصر ١٩٦١ ، قد بدأت مرحلة التحول الاشتراكي . وقوانين يوليو ١٩٦١ ليست اقل اشتراكية في صيغتها الانتقالية من « النظام الاقتصادي الجديد » الذي اخذت به الثورة الاشتراكية عام ١٩٢٤ . ولم يقل احد حينئذ اننا « لانريد اشتراكية الان ولا في المستقبل المنظور » . . الفرق لعرفه تماما . التحول هناك كان تحت قيادة حزب اشتراكي وهنا — يقولون — انه لم يكن تحت قيادة الاشتراكيين . . . اذن فلينشأ الحزب الاشتراكي لاكمال مرحلة التحول . . . وليس العكس . اي ليس الحل التقدمي قبول التوقف أو الردة من أجل الوصول الى حزب اشتراكي . . . انها « فهلوة » تستهين استهانة قاتلة بذكاء ومقدرة الرأسمالية المعاصرة التي أصبحت تتفنن ، اكثر من أية قوة اخرى ، فن « التكتيك » . . . اذن فصيغة الحسل الاشتراكي الذي يمكن أن يكون مقبولا لتلتزم به الاحزاب لا يكون اقل من « مزيد من التحول الاشتراكي عن طريق التخطيط الشامل ومزيد من دعم القطاع العام وتأكيد سيطرته على القطاع الخاص » . . بهذا وحده — وهو الحد الأدنى — يمكن أن يتردد الرأسماليون والليبراليون قبل أن

يرفعوا شعارات الاشتراكية .

ولكن ...

إذا كانت الوحدة الوطنية منصوصا عليها في الدستور ومصونة بحمايته (المواد ٣ و ٦٠ و ٧٣ و ٧٤) وكان السلام الاجتماعي منصوصا عليه ومصونا بحمايته (المواد ١ و ٥ و ٧ و ٤٠ وما بعدها) وكانت قواعد التحول الاشتراكي منصوصا عليها في الدستور ومصونة بحمايته (المواد ١ و ٢٣ وما بعدها) فما الحاجة الى ان تستبدل بنصوص دستورية محكمة الصياغة شعارات عامة . ثم ما معنى ان يقال بعد ذلك ان « الاحزاب » مقرر بتلك الشعارات فهي اشتراكية ؟ ان هذا قد يوحي بان ليس في الدستور ما يلزم حدود المنظمات السياسية ، ايا كان اسمها ، حدود الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والتحول الاشتراكي .

وهو غير صحيح . . . او قد يؤدي - في مرحلة مقبلة - الى الاستغناء بها عن نصوص الدستور . نغني ربع تلك الحدود من الدستور لتبقى « تمهيدات » تعلنها الاحزاب ولا يعرف احد من الذي يضمن تنفيذها . . ثم ان حديثنا يتردد علنا عن قانون يصدر بتنظيم الاحزاب يبيح قيامها بشروط جديتها . وشروط جديتها تلك هي ان يكون لكل حزب عدد معين من اعضاء مجلس الشعب ، او نسبة معينة من اصوات الناخبين والمقصود - طبعا - عدد اعضاء مجلس الشعب الحالي ونسبة من اصوات الناخبين في الانتخابات الاخيرة . (صحف يوم اول يناير ١٩٧٧) . وهكذا .

بعد ان تقدمت التنظيمات الى الانتخابات بصفتها تابعة للاتحاد الاشتراكي (رقم ٣) اذ هي اقسام لجنته المركزية ذاتها ، تحت قيادات مقرررة من مقرررين مختارين لها ، ووقف الناخبون منها موقفهم الذي اسفر عن زيادة نسبة المنتميين عن الاقتراع عن الثلثين ، وزيادة عدد المرشحين المستقلين عن التنظيمات ، عن مرشحي التنظيمات مجتمعين ، وزيادة عدد المستقلين الناجحين عن اضعاف عدد نواب تنظيم اليمين وتنظيم اليسار . . وبعد ان ضمنت الحكومة اغلبية فعلية ساحقة في مجلس الشعب الت اليها في ظروف لم تكن قضية الاحزاب فيها مطروحة اصلا . . يقال ان قانونا سيمدر بشروط يحول الواقع الى احزاب . . ثم يحول دون ان تنشأ احزاب ليس لها نصيب في ذلك الواقع . . وتوضع العربة امام الحصان كما يقولون ، مبدلا من ان تنشأ الاحزاب لتكون ادوات جماهيرية سياسية من غايتها الحصول على اصوات الناخبين وان يكون لها ممثلون في مجلس الشعب ، يقال لها . . لا بد لك - قبل ان توجدي وحتى توجدي - ان تحصلي على اصوات الناخبين ومقاعد مجلس الشعب ؟ اليس هذا عجيبا . . ؟ اليس معناه تجسيد الموقف على ما حدث فعلا وقتل ابواب المستقبل على الذين لم يكونوا من اعضاء

اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧١ . . . اليس معناه،
أن هناك من يغير الواقع فعليا على ما يريد ثم يغطيه بتشريعات مفصلة
على « قده » ؟ . . .

تاسعا

ما العمل ؟

الحل الديمقراطي :

٧٨ — لا نعني بالحل الديمقراطي الحل الذي يقيم في مصر نظاما ديمقراطيا . النظام الديمقراطي الكامل ما يزال غاية نسعى اليها اذ قبل ان يكتمل النظام الاشتراكي لن يكتمل البناء الديمقراطي . وفي النظام الاشتراكي وحده ، حيث يتحرر الشعب تحررا كاملا من القهر الاقتصادي والجهل يمكن ان يملك المقدرة الكاملة على نفاذ ارادته . وقد يقولون اين هي تلك التجربة ؟ . نقول بحسم لم توجد بعد ، انما هناك شعوبا كثيرة تتجه اليها بقوة هي تلك الشعوب التي تخطت عقبتها الاولى وحررت الشعب من القهر الاقتصادي وسخرت التنمية الاقتصادية للتنمية الثقافية والصحية . ونرجو الا يفالطنا احد فيحتج علينا ببعض التجارب الماركسية . لسنا ماركسيين وعلى الذين لا يعرفون هذا ان يراجعوا ما كتبنا ونشرنا على مدى عشرين سنة . ونعرف عن الماركسيين انهم يطورون افكارهم لتواكب خبرتهم وانه منذ عام ١٩٦٣ يرفع الاتحاد السوفييتي شعار « ديمقراطية كل الشعب » بدلا من « ديكتاتورية البروليتاريا » ، ونعرف ان الماركسيين في غرب اوروسيا ، حيث اتاحت للعمال هناك امكانيات اقتصادية تحول دون خضوعهم للقهر الاقتصادي وبيع حرياتهم قبلت الاحزاب الماركسية دخول المباراة الديمقراطية . وكل هذه ، وغيرها ، تجارب لا تلزمننا بشيء ولنسا ان نستفيد منها او لا نستفيد ، والعبرة الاولى والاخيرة بظروفنا واحتياجات شعبنا الذي لا نكن ولاء لاحد غيره . . . وشعبنا قد بدأ تطوره الديمقراطي حين بدأ تطوره الاشتراكي عام ١٩٦١ . لم يكن النظام حينئذ ديمقراطيا لانه لم يكن حينئذ اشتراكيا . وعبد الناصر الذي ربط الديمقراطية بالاشتراكية قال اننا في مرحلة التحول الى الديمقراطية حين قال اننا في مرحلة التحول الى الاشتراكية (خطابه يوم ١٦ مايو ١٩٦٥) . .

وبالتالي ليس النظام القائم ديمقراطيا لانه ليس اشتراكيا . وليس النظام الديمقراطي قابلا للقيام الان لان النظام الاشتراكي ليس قابلا للقيام . انما هي خطوات ديمقراطية يجب ويمكن ان تتحقق تواكبها خطوات اشتراكية يجب ويمكن ان تتحقق . هذا هو قماري ما يمكن ان يلهم — علميا — من تعبير الديمقراطية : الحفاظ على الاتجاه الديمقراطي والتقدم عليه بخطوات ثابتة . . . ويوم ان يتحرر الشعب لن يكون في حاجة الى من يكتب له او يصدر له الاوامر او ينشئ له الاحزاب . . سيفرض ارادته ويختار ما يريد لنفسه .

ولكن الاتجاه الفعلي الان غير ديموقراطي فما الحل ؟ . .
نهم تعقيدات المشكلة اولا . بالاضافة الى التركة التاريخية
لمشكلة الديمقراطية اضيف في المرحلة الحاضرة عنصر جديد هو تغيير
الاتجاه الديموقراطي الاشتراكي الذي كان ما يزال قائما حتى عام ١٩٧٣
ونشأ اتحاد فعلي مضاد للديموقراطية الاشتراكية . . تصبح المسألة
الان هي اولويات المشاكل واولويات حلولها . بمعنى انه بدون انكار
لتراكمات المشكلة الديمقراطية في مصر ، وضرورة حلها ، فمئذ قانون
الاتفاق الجنائي عام ١٩١٠ حتى قانون ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ، لا بد من أن
نختار الجانب الملح من المشكلة وبتصدي لعله . والجانب الملح هو ذلك
الجانب الذي تتوقف عليه الحلول الديمقراطية لباقي جوانب مشكلتها .
فما هو الجانب الملح الذي لا بد أن يحل أولا ؟ . .
بدون تردد نقول انه التغيير الذي حصل في الاتجاه العام من اتجاه
ديموقراطي اشتراكي الى اتجاه لاديموقراطي لاشتراكي . فهل هذا
ممكسن ؟ . .

الدفاع عن الشرعية :

٨٩ - نعم ممكن وواجب . ذلك لان هذا الاتجاه يحمل في ذاته
امكانيات ايقافه ثم الغائه لتستأنف مصر اتجاهها الديموقراطي الاشتراكي .
ثم ، لتحل مشكلات ذلك الاتجاه ايضا على ضوء خبرتها بسلبيات المرحلة
السابقة . هاتان خطوتان متتابعتان أو متحاصرتان تجاهل احدهما لن
يؤدي الى الديمقراطية . قبول الاجاه الجديد ، ومجاراته ، سيجرد
اية تفصيلات داخله من اي مضمون ديموقراطي . حرية الكلام ، حرية
الصحافة ، حرية الانتخاب ، حرية الاحزاب الليبرالية . . كل هذا
داخل اتجاه ليبرالي رأسمالي ، لن يكون الا في خدمة الاهداف النهائية
لهذا الاتجاه غير الديموقراطي ، ولن يسمح الليبراليون الرأسماليون
بحرمة تغيير نظامهم . . والعودة الى الاتجاه الديموقراطي الاشتراكي
مع الإبقاء على سيطرة البيروقراطية والرأسماليين أو حرمان الشعب ،
اغلبية الشعب ، من حرية الكلام وحرية الصحافة وحرية الانتخاب وحرية
الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، سيقتي المشكلة معلقة كما كانت
عام ١٩٧١ اي بدون تقدم .

هذه هي المعادلة المطروحة الان للحل .

وفي هذا نجتهد فنقول . .

قلنا ان الاتجاه « العملي » الجديد يحمل في ذاته امكانيات ابقائه ثم الغائه ذلك لانه اتجاه « غير مشروع » . انه مناقض جبهة ونفصيلا لاحكام الدستور . قلنا ذلك من قبل ونقوله الان ونتحدى به لاننا نعرف من الدستور ومن القانون ما يسمح لنا بهذا التحدي . ومع ذلك نعتز طبقا لخبرتنا القانونية والقضائية ، ان الحكم في شأن القانون ليس لنا وليس لاي فرد او جهة مهما اجتهدت ومهما كانت واثقة من صحة ارائها . الحكم في النهاية لتلك السلطة الدستورية التي ناط بها الدستور مهمتها السامية : القضاء . لابد ان من الاحتكام الى القضاء في شأن كل القوانين والقرارات والتي صدرت في ظل دستور ١٩٧١ منذ اول يناير ١٩٧٤ — على الاقل — لمعرفة مدى اتفاتها مع احكام الدستور . اننا ندرك تماما ان ما نقوله عن اهدار احكام الدستور والانقلاب عليه « فعليا » كلام خطير ويجب الا يلقي بدون استشعار للمسؤولية . ولكن ندرك ايضا ان تجاهل التناقض الذي اشرنا اليه من قبل بين احكام الدستور وبين تلك القوانين التي بدأت تصدر منذ ١٩٧٤ موقف مجرد من المسؤولية . لهذا يجب ان تطرح المسألة على المؤسسة الدستورية المختصة بالفصل فيها ليطمئن الشعب وكل الاطراف المعنية الى ان الامور تجري في مصر في اطار الشرعية الدستورية . وحين يفصل القضاء ، سيكون على الجميع ان يخضعوا لحكمه . . ونحن — طبعا — اولهم ، لان احكام القضاء — كما تعلمنا — هي عنوان الحقيقة . لماذا ان لا نذهب الى انقضاء نهتمكم اليه ؟ . .

لان المحكمة الدستورية العليا غير موجودة بالرغم من ان الدستور قد قرر انشاءها في المواد ١٧٤ وما بعدها . الموجود ، وما تسميه الصحف محكمة دستورية عليا ، هو المحكمة العليا التي لا نظير في دستورية القوانين الا « تبعا » لقضية مطروحة على القضاء اي حين يكون احدي المصالح الخاصة محل نزاع . اما المحكمة الدستورية العليا التي قرر الدستور انشاءها فهي « هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية مقرها مدينة القاهرة » (المادة ١٧٤) . « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتتولى تفسير النصوص التشريعية » (المادة ١٧٥) واعضاؤها غير قابلين للعزل وتتولى هي مسألة اعضائها (المادة ١٧٧) . وهذه هي المؤسسة الدستورية التي يجب على كل الاطراف ان يحكموا اليها . ولا يحتاج الامر في المحكمة الدستورية العليا الى ان تكون ثمة قضية مطروحة على القضاء لاثارة مسألة ما اذا كان القانون دستوريا ام غير دستوري . يستطيع اي مواطن ان يلجا اليها مباشرة طالبا الحكم بعدم

دستورية أي قانون أو قرار يرى مخالفته للدستور ، وهي التي تفصل .
ويستطيع أي مواطن أن يطلب إليها تفسير أحد القوانين إذا اختلف مع
السلطة في تفسير احكامه وهي التي تفصل . ويصبح حكمها ملزماً لكافة
السلطات الدستورية بما فيها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس
الشعب . الى اخره . . . والمواطنين طبعاً . . . ولو كان ثمة محكمة
دستورية عليا لوفرنا على أنفسنا عناء ما نكتب الان ، ولاهتكنا إليها
ورضينا بحكمها .

اذن ، اولا وقبل كل شيء لابد ان تنشأ المحكمة الدستورية العليا ،
وفورا ، لتستقر الامور على الوجه الذي يتفق مع الدستور . ومن ناحيتنا
لا نشك لحظة واحدة في أن المحكمة الدستورية العليا — حين تنشأ
ويحتكم إليها — ستحكم بأن كل التشريعات والقرارات التي صدرت
لخدمة « سياسة الانفتاح » او بمناسبة باطلة وكل ما ترتب عليها لاية
جهة او فرد من امتيازات وما حصل عليه من اموال وما اقامه من
مؤسسات مالية او تجارية او عقارية باطل ويجب ان تعود الحالة الى
ما كانت عليه قبل اصدارها . هذا لا نشك فيه لحظة واحدة ومع ذلك
فاننا سنقبل الحكم الذي يصدر بشأنه من المحكمة الدستورية العليا . . .
ولاننا لا نشك فيه ، نعتقد أن ذلك هو السبيل المشروع المتاح
والممكن لايقاف الاتجاه غير الديمقراطي وهو الذي يستجيب لدواعي
« الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وهتية الحل الاشتراكي » حتى
بمعانيها العامة . ويتضح من هذا اننا نعتقد ان مصير الديمقراطية
في مصر هو الان في يد مجلس الشعب الحالي . نحن لا نجهل طبيعة القوة
السيطرة على هذا المجلس « ومع ذلك فاننا لا ننتهم احدا في نواياه او
وطنيته . ان كل الذين يختارون النظم الاقتصادية او الاجتماعية او
السياسية لا يختارونها لانفسهم ولكن للشعب الغائب . وهذا ينطبق
ايضا على ما نقول ونكتب . اننا نتحدث عن الشعب الغائب عنا ونختار
له ولا نختار لانفسنا وبالتالي فليس ثمة ما يبرر اتهام النوايا لنقل انهم
يريدون لشعب مصر الخير الذي نريده له ، وان المسألة كلها اختلاف في
نهم وتقدير ماهية الخير الذي يحتاج اليه شعب مصر . ولكن حسن
النية المفترض يقتضي ان يتأكد بمواقف تثبته . والموقف الاول الذي يثبت
حسن النية هو الاحتياط دون احتمال الخطأ . وهذا يعني — بالنسبة الى
مجلس الشعب — ان يختبر دستورية ما صدر من قوانين وقرارات ،
منذ ١٩٧٤ خاصة وهي تمس ، او نقول انها تمس ، المقومات الأساسية
للمجتمع في مصر كما رسمها الدستور . وذلك قبل — نقول قبل —
الاستمرار في الاتجاه الذي حددته تلك القوانين والقرارات . انه لن
يخسر شيئا . ان ثبت أن تلك القوانين والقرارات دستورية فهو بكل
بناء الاتجاه الجديد — اذا اراد — على اساس دستورية . وان ثبت انها

غير دستورية فانه يوتر على نفسه وعلى مصر الوقت والجهد والاموال التي تضيع في بناء غير دستوري . ذلك لان ما بينى على غير اساس من الدستور والشرعية . . سينهار وينهدم . ذلك لان المادة ٣ من الدستور تقول « السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمسارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور » . ذلك لان رئيس الجمهورية قد اقسام اليمين على احترام الدستور (المادة ٧٩) ذلك لا لان كل عضو من اعضاء مجلس الشعب قد اقسام اليمين على احترام الدستور (المادة ٩٠ . . ذلك لان رئيس مجلس الوزراء وكل وزير قد اقسام اليمين على احترام الدستور (المادة ١٤٠) للدستور — اذن — حراس كثيرون . . .

اذن ، استمبالا للحق الدستوري المقرر للمواطنين في المادة ٦٣ التي تتيح لكل فرد حق مخاطبة السلطات كتابة وبتوقيعه . هانحن « نلتمس » من كل السلطات ان توقف اصدار اية قوانين او قرارات تتصل بمشكلة الديمقراطية الى ان تصدر قانون بانشاء محكمة دستورية عليا تطرح عليها القوانين والقرارات التي تدخل في نطاق « سياسة الانفتاح » ، واية قوانين او قرارات اخرى ، للتأكد من مدى مطابقتها للدستور .

ونحن مطمئنون تماما للنتيجة . . .

تحالف قوى الشعب العاملة :

٩. — اذا الفى الاتجاه غير الديمقراطي الذي تحدثنا عنه طويلا ، وعاد الامر الى الشرعية الدستورية ، يبقى السؤال : هل نبقي على الاتحاد الاشتراكي العربي او ننشئ الاحزاب . . من نحن الذين نسال ونجيب . . ولماذا لا يكف بعض الناس عن لعبة الوصاية على الشعب ؟ لماذا لا نجرب . مرة واحدة — ان نترك للشعب ، اغلبية الشعب ، فرصة ان يقرر شيئا لنفسه ؟ . . لماذا لا نتركه يتكلم بدلا من ان نتكلم بالنيابة عنه ؟ . . لماذا يحسب كثير من الناس انهم « ادرى » من الشعب بما يريد ؟ . . ولماذا تضيق الاقلية التي تدعي الديمقراطية بما يريد الشعب ؟ . .

جربوا مرة واحدة . . .

ان حل مشكلة التنظيمات الجماهيرية في مصر جاهز بين ايدي

وتحت نظر الذين لا يشغلهم تأمل ذواتهم والاعجاب بها عن الاتجاه الى الشعب ودستوره . تقول المادة الاولى من الدستور « جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديموقراطي واشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » . وتقول المادة الثانية : « السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة وبحيها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور » . وتقول المادة الخامسة : « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل تنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديموقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية وهو اداة هذا التحالف في تعميق قيم الديموقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودمع هذا العمل الوطني الى اهدافه المرسومة . ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تبائر تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسؤوليات العمل الوطني . وبين النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وضماتات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديموقراطي ، على أن يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات نسبة خمسين نسي المائة على الاقل » ...

ليس ثمة شيء « افسح » من هذه النصوص .
الدولة ، دولة مصر ، هي دولة تحالف قوى الشعب العاملة .
التحالف من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية .
هذا التحالف هو الذي يقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون اداة في تحقيق غايته . فايته تاكيد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة .
وهذا هو الحل ، ترفع نهائيا يد الدولة بكل اجهزتها ومؤسساتها عن تحالف قوى الشعب العاملة . وتعتقد قوى الشعب العاملة مؤتمرا تمثل فيه كل قوة منها بمن يختارهم طبقا لنسبة تمثيلية واحدة . هذا المؤتمر « التأسيسي » يقيم تنظيمه « الاتحاد الاشتراكي العربي » ويضع قانونه الاساسي ويختار ديموقراطيا مستوياته وقياداته . يلتزم الاتحاد الاشتراكي العربي بصفته تنظيم التحالف بموضوع التحالف الذي هو ذات المبادئ الواردة في الدستور . فاذا رأى المؤتمر التأسيسي أن يفض التحالف ليلينفض . اذا رأى أن يكون تحالفا بين احزاب تمثل تلك القوى ليلينفض . ولنترك الشعب — مرة واحدة — يختار لنفسه ما يريد . . ولنجرب — مرة واحدة — الصيغة الديموقراطية لتحالف قوى الشعب العاملة بدون تدخل أو سيطرة من الدولة . ولنكن المحكمة الدستورية العليا هي الحكم بين السلطات بما فيها سلطة الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيم

تحالف قوى الشعب العاملة .. ولتستقر مصر بدون مزيد من التجارب،
في كنف « الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحمية الحل الاشتراكي »
... ولكن في حراسة تحالف قوى الشعب العاملة ...

عاشرا

ما تبقى من جبل الثلج

بيسان :

٩١ - التصور الذي صحب هذا الحديث منذ بدايته حتى نهايته ، وهذه هي نهايته ، انه حصر رؤية المشكلة الديمقراطية في الاطار الشرعي حتى كاد يكون دراسة في الدساتير . ولا نعتقد عن هذا ، فغاية الديمقراطية ان تكون حياة مشروعة ، وغاية اية أفكار او نظريات ان تكون قوانين وتشريعات . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فان الشرعية الدستورية القائمة شرعية ديموقراطية فهي تقدم لكل الديموقراطيين الاشتراكيين اقوى اسلحة النضال : سيادة القانون . ومن ناحية ثالثة ان الممارسة الطويلة المستمرة للحياة القانونية قد صاغت - فيما يبدو - اسلوب تفكيرنا فلم نعد قادرين على التفكير في شيء او ممارسته خارج نطاقه المشروع .

التصور الثاني هو ان حديثنا دار بعيدا عن قضايا يمثل مادة « الصخب » الديموقراطي . لم نتحدث عن ملكية الصحافة وحريتها ولم نتحدث عن حرية الاجتماعات ولم نذكر شيئا عن الحبس المطلق وعلاقته بالاعتقال ولم نقل كلمة واحدة عن حق الاضراب . بالمناسبة يزعم بعض الناس ويرددون ، بدون ان يرد احد عليهم ، ان ليس في الدول الاشتراكية قوانين تبيح الاضراب او تنظيمه - فللعلم - لجرد العلم - نقول ان المادة ٢٨ من الدستور الصيني تنص على ان « للمواطنين حريات الكلام والمراسلة والنشر والاجتماع والتنظيم والمسيرة والتظاهر والاحزاب » . . ولم تضاف قيودا . لم نقل مثلا « في حدود القانون » او « طبقا للقانون » . . لا . كل هذا مباح هناك بدون قيد ولا قيد القانون . ونستمر . مرجع هذا التصور الى اننا كنا نريد ان نرد مشكلة الديمقراطية الى اصولها العامة حتى لا نتوه في الفرعيات . كل الحريات التي نسمح عنها مقرررة في كل الدساتير حتى حرية تكوين الاحزاب . ففيما عدا الاتحاد السوفييتي واليابان هناك تعدد حزبي في كل البلاد الاشتراكية . في بلغاريا (دستور ١٩٤٧) وفي رومانيا (دستور ١٩٤٨) وفي بولندة (دستور ١٩٤٨) وفي تشيكوسلوفاكيا (دستور ١٩٤٨) وفي يوغوسلافيا (١٩٤٦) . وهي هناك جبهة ولكن بقيادة الحزب الشيوعي . وقد اوضحنا في دراسة نشرت اخيرا (النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية) كيف ان الميثاق اراد ان يقيم تحالفا شعبيا من القوى ذات المصلحة في الاشتراكية مع تجنب ان تكون او ان تؤدي الى قيادة طبقة يقودها حزب شيوعي . نريد ان نقول ان العبرة بالمؤسسات

الجمهورية او حتى الدستورية ليست باشكالها ولكن بالغاية النهائية التي نخدمها ، ولهذا ركزنا الحديث على الغاية التي يشير اليها الاتجاه في كل مرحلة من المراحل التي تحدثنا عنها .

القصور الاكبر :

٩٢ - ولكن القصور الاكبر الذي نعترف به هو اننا لم نفص الى ما نحت الامواج لنكتشف باقى جبل الثلج الذي لا يطفو الا بعضه . لم نتحدث عن البعد الخارجى للديموقراطية . عن علاقة الديموقراطية الاشتراكية بالاستقلال الوطنى والنضال من اجل التحرر . عن علاقة الليبرالية والراسمالية بالقوى المعتدية التي تحتل الارض العربية . عن علاقة الاتجاهات الداخلية التي تتلاطم في مجتمعنا بالنيارات الخارجية التي تحيط بنا . . كل هذا لم نتحدث عنه ، مع انه قد يكون الاصل في كل حديث . واحد غيرنا نقل عن توماس ميرفى رئيس جنرال موتورز ورئيس الجانب الامريكى في اللجنة المصرية الامريكية المشتركة . . . لبحث فرص التعاون بين مصر وامريكا ، انه قال : « اى مشروع استثمارى لابد وان يتوفر له مناخ سياسى مناسب حيث ان الحروب والمشاكل تتعارض مع فكرة زيادة الاستثمار » (الدكتور فؤاد مرسى - المرجع السابق - المقدمة) ولقد كنا نشرنا من قبل راننا في علاقة الراسمالية بقضية التحرر في دراستين اولهما بعنوان « راسماليون واطنيون وراسمالية خائنة » والثانية بعنوان « جبهة القطاع العام » . . وقد نعود الى الحديث مرة اخرى فنموض هذا القصور . . .

اما الان ، فيمكننا ما قلنا ، واذا كان لابد من كلمة اخيرة فلنقل اذن :
ليحفظ الله مصر وشعبها من كل سوء . . . ولا حول ولا قوة الا بالله . . .

القاهرة في ٢ يناير ١٩٧٧

دكتور عصمت سيف الدولة

جمال عبد الناصر

من الديمقراطية الليبرالية
الى الديمقراطية الاشتراكية
(دراسة في اقواله)

مقدمة :

١ - في يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ قدم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية « ميثاق » العمل الوطني . قدمه بقوله : « الميثاق عبارة عن مبادئ عامة واطار للعمل او للخطة . نتج عن ايه . . . نتج عن تجربة وممارسة لمدة عشر سنوات . . . العشر سنوات التي فاتت كانت فترة تجربة ، فترة تجربة ، فترة ممارسة . . . كانت فترة مشينا فيها بالتجربة والخطأ » . ولم تكن تلك هي المناسبة الوحيدة التي ذكر فيها الرئيس الراحل انتقاد الثورة حين قامت عام ١٩٥٢ نظرية وانتهاجها التجريبية والخطأ اسلوبا للممارسة . تجرب فنخطيء فتصحح . وقد اسند الرئيس جمال عبد الناصر تلك الظاهرة ، اعني الاسلوب التجريبي ، الى اسبابها التاريخية وظروف قيام ثورة ١٩٥٢ ذاتها . قال : ناس كثير بيتقولوا ما عندناش نظرية . بدنا والله نقول لنا نظرية . بين النظرية اللي احنا ماشيين عليها . . . يقول اشتراكية ديموقراطية تعاونية . ايه هي النظرية ؟ ايه هي حدود النظرية . انا باسأل ، ايه هي اهداف النظرية . . . انا باقول اني ماكنش مطلوب مني ابدأ في يوم ٢٣ يوليو اني اطلع يوم ٢٣ يوليو معايا كتاب مطبوع واقول ان هذا الكتاب هو النظرية . مستحيل . لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ماكناش عملنا ٢٣ يوليو لان ماكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض » (٢٥ نوفمبر ١٩٦١) . وهكذا ، مع الاعتراف بغيبة النظرية ، طرح الرئيس جمال عبد الناصر المشكلة الفكرية طرحا يتضمن الاشارة الى سباق بين الفكر الذي لا بد له من ان يستنفد كل الوقت اللازم والكافي لنضجه وبلورته ، وهو وقت قد يستغرق حياة جيل او اجيال ، وبين موقف مصر المتردي بسرعة متزايدة ، قبل ١٩٥٢ مما كان يستوجب الانقاذ بالمكن بدون انتظار لما يجب ان يكون . وكان الممكن هو ما عرف باسم المبادئ الستة للثورة ومن بينها اقامة ديموقراطية سليمة . قال جمال عبد الناصر يوم ٧ ابريل ١٩٦٣ : « بالنسبة لنا . . . تجربتنا قابلتنا اسئلة كثيرة بهذا الشكل . وكان لا بد ان نوضحها . في اول يوم لم يكن عندنا منهج . . . لم يكن عندنا نظرية ولم يكن عندنا منظمة شعبية ولكن كان عندنا المبادئ الستة » . ومع ذلك فان الرئيس جمال عبد الناصر حين قال ما قال ، في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ، كانت قد انقضت على قيام الثورة تسع سنوات تقريبا ، وبالتالي فان الاسباب التاريخية التي اسند اليها غيبة النظرية كانت قد استنفدت حجبتها في التدليل ، وابتقت وراءها سؤالا يمكن ان يقول : لماذا لم تستكمل الثورة تكوينها

الفكري بعد ان قامت ونجحت وخلال تسع سنوات منذ قيامها ونجاحها .
ولقد رد قائد الثورة على هذا السؤال في ذات الخطاب الذي القاه يوم
٢٥ نوفمبر ١٩٦١ . قال : « ما نقدرش نقول ان احنا عملنا نظريية .
ويا جمال عبد الناصر اعمل لنا نظرية . انتم اللي عليكم تعملوا النظرية .
المثقفين هم اللي عليهم يعملوا نظرية . يوم ما لاتي فيه كتاب طالع عن
الاقتصاد بتاعنا والتجربة بتاعتنا وايه اللي يجب ان يحصل فيها باشعر
ان هذا الكتاب هو جزء كبير من النظرية » .

على هذا الوجه حدد الرئيس الراحل مسئولية البناء النظري للثورة
واسلوب هذا البناء . فمسئوليته تقع على عاتق المثقفين . والواقع ان
هذا بديهي . ففي مصر ولهي غير مصر لا يمتلك المقدرة اللازمة للبناء
الفكري الا المثقفون . بل انهم يتميزون بصفتهم هذه تميزا لمقدرتهم تلك .
غير انه ينبغي الانتباه هنا الى ما يعنيه جمال عبد الناصر بالمثقفين . في
الحوار الذي دار يوم ٩ ابريل ١٩٦٢ في الاجتماع الخامس لمباحثات
الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية اقترح احد اعضاء الوفد
السوري التفرقة بين المثقفين الثوريين والمثقفين غير الثوريين . فردد
الرئيس جمال عبد الناصر تلك التفرقة وقال : « فيه فرق بين المثقفين
والمثقفين . يعني ممكن واحد متعلم يبقى بورجوازي .. ده ما اقدرش
اقول عليه انه مثقف .. انا باقول عليه انه متعلم واستاذ كبير في اي
فرع من فروع العلم .. يمكن .. لكن المفروض بالمثقف انه مثقف اجتماعيا
... زي ما بتقول مثقف اجتماعيا . لكن اذا اطلقنا تعبير المثقفين على
كل المتعلمين يبقى تعبيرنا بالنسبة لهذه العملية غلط .. لاننا حنيجي في
المتعلمين حنلاتهم طبقات .. فيه طبقة بورجوازية .. فاما بتيجي بتقول
المثقفين البورجوازيين .. انت قصدك تقول المتعلمين البورجوازيين لان
المتعلم البورجوازي مش حيبقى مثقف اجتماعيا ابدا .. يعني يمكن واحد
استاذ كبير وكتور كبير وعنده شهادة كبيرة لكن في نفس الوقت
راسمالي .. ده باقول عليه بورجوازي على طول وادخله ضمن
البورجوازيين » . اذن ، فالمثقف كما يعنيه عبد الناصر هو المثقف اجتماعيا
غير « الراسمالي » اساسا ، وبذلك ربط عبد الناصر بين الثقافة
والاشتراكية . فلا يعتبر عنده مثقفا الا التقدميون . ولكن لا يشترط في
المثقف ، بالضرورة ، ان يكون ثوريا اذ الثورة مقدره على الثورة قد
يفتقدها بعض المثقفين . قال في خلال الحوار ذاته : « هو في الحقيقة
الثوريين هم الطليعة هنا ... الثوريين ... الثوريين هنا الطليعة ...
العمال الثوريين هم الطليعة ... والفلاحين الثوريين هم الطليعة ...
والطليعة واجبها ان تقود الكل . والمثقفين الثوريين هم الطليعة ... لكن
ضمن تحالف قوى الشعب العاملة » . خلاصة هذا ان عبد الناصر
كان يرى ان عبء البناء النظري للثورة يقع على عاتق المثقفين الاشتراكيين .

اما عن اسلوب البناء النظري فهو دراسة وتاصيل وتطوير «التجربة بتاعتنا» ولو من خلال الدراسات المتخصصة المقصورة كل منها على احد المجالات او بعضها . وهو يقول في الميثاق ان « الثورة العربية وهي تواجه هذا العالم لابد لها ان تواجهه بفكر جديد لا تحبس نفسها في نظريات مغلقة يقيد بها طاقته وان كان في نفس الوقت لا ينمزل عن التجارب الغنية التي حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها » . ويقول : « ان التسليم بوجود توائين طبيعية للعمل الاجتماعي ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية . ان الحلول الحقيقية لمشاكل اي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعوب غيره . . . ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدما تخطئة جميع النظريات السابقة عليها او تقطع برفض الحلول التي توصل اليها غيرها فان ذلك تعصب لا تقدر ان تتحمل تبعاته ، خصوصا وان ارادة التفسير الاجتماعي في بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة اشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكري . لكنها في حاجة الى ان تهضم كل زاد تحصل عليه وان تمزجه بالعمارات الناتجة من خلاياها » . وهو صريح في ان البناء الفكري للثورة لا يكون بالانكفاء على « التجربة بتاعتنا » والرفض المتعصب للتراث الفكري العالمي ، ولا يكون باستمارة اسس فكرية غريبة عن تجربتنا لنسند اليها تلك التجربة ، ولكن باستيعاب التراث الفكري العالمي والتجربة الخاصة مقدمة لابداع فكري يكون خلاصة تعاملهما الجدلي .

كان جمال عبد الناصر ، اذن، مثقفا ينتهج التجربة والخطأ اسلوبا . لم يكن مثقفا يملك كل الوقت اللازم للاجتهاد الفكري المجرد ويملك — بشكل خاص — ان يحجب افكاره او يراجمها او يغيرها قبل ان يطرحها على الناس ، ذلك لانه كان قائد ثورة مهمة الاولى ان يغير ويطور وينفذ ويصحح في الواقع الاجتماعي ما يحمله من افكار . من هنا تكون دراسة عبد الناصر المفكر شيئا اكثر لزوما وفائدة وصعوبة من دراسة اي مفكر اخر لم يتحمل بنفسه عبء وضع افكاره موضع التنفيذ . وتكون دراسة عبد الناصر الثائر شيئا اكثر لزوما وفائدة وصعوبة من دراسة اي ثائر كان قصارى دوره ان يغير ويطور وينفذ نظرية التزم بها من قبل . ففي حياة عبد الناصر امتزج النمو الفكري بالتقدم العملي . اعطى التجربة افكاره واسترد من التجربة افكارا اكثر نموا لمعاد واعطاهم للتجربة واسترد منها . . . وهكذا في عملية نمو فكري ثوري خصيبة ما تزال في حاجة الى دراسات علمية مطولة . وفيما يلي نحاول محاولة اولية في تتبع مفهوم الديمقراطية لديه منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٦٢ لنعرف — بقدر ما تتسع له هذه الدراسة المختصرة — نموه وتطوره من خلال التجربة .

على اننا قبل ان نبدأ ينبغي ان نؤكد ما اكده عبد الناصر نفسه في لقائه مع وفود المعلمين بالقاهرة يوم ٢٦ يونيو ١٩٥٦ . قال : « ولكني اقول لكم اذا اخطات في المستقبل لئلا يكون هذا الخطا عن يقين وتاكيد من ان العمل في مصلحة مصر وفي مصلحة ابناء مصر » . نؤكد هذا لان الخطا في التجربة ، نتيجة لتصور في المنهج والنظرية مرجعه الى اسباب تاريخية ، لا يمكن ان ينال على أي وجه من ان جمال عبد الناصر قد عاش ومات ابنا بارا بمصر ومخلصا اخلاصا مطلقا لشعبه وامته . ويكفيه نبلا انه لم يدع في اي وقت انه يملك اكثر مما يملك فعلا وهو كثير وانه لم يخطيء قط الا واعترف بالخطا وبادر الى تصحيحه . فلقد كان — عليه رحمة الله — اكثر الناس صدقا مع نفسه وهي قمة الفضائل في الحاكمين .

مرحلة الليبرالية

٢ — قال عبد الناصر يوم ٢٢ فبراير ١٩٥٣ يصف مرحلة ما قبل الثورة : « كان الظلم الاجتماعي يتجسم في كابوس الاقطاع البغيض . لقد ورثنا طبقة من الحكام والاشراف تزعموا عن الشعب وراحوا يستمتعون بنفوذهم واموالهم . وانقسمت البلاد الى فئتين كل منهما تكره الاخرى ، وهم من طينة واحدة ، معسكر العبيد وطائفة الاسياد » . وقال يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ : « لقد حكمتم زهاء ربع قرن في ظل دستور يضارع ارقى الدساتير وهي برلمانات متعددة جاءت وليدة انتخابات متتالية . حكمتم باسم الديمقراطية ولكنكم باسم الديمقراطية المزيفة لم تنالوا حقوقكم ولم تنالوا استقلالكم . ولم تضعوا يوما واحدا بالحرية والكرامة التي لم يكملها الدستور في عهدهم الا لهم من دون الشعب . فخرتم كل شيء وكسبوا كل شيء حتى ثرتم على هذه الاوضاع فحطمتوها فمن منا يمكن ان يقبل ان تسلم الثورة امر الشعب باسم الديمقراطية الزائفة باسم الدستور الخلاب وباسم البرلمان المزيف الى تلك الفئة من المخادعين ؟ هؤلاء الذين عاشوا لتحقيق شهواتهم ومطامعهم من دماء هذا الشعب جيلا بعد جيل هؤلاء القوم الذين ثرتم من اجل تصرفاتهم ومظالمهم واستغلالهم » .

على هذا الوجه كان جمال عبد الناصر يرى ، حين قامت الثورة ، ان مشكلة الديمقراطية في مصر تنحصر في ان ليبيا من المصريين قد زيلوا الحياة الديمقراطية بالرغم من ان الدستور (دستور ١٩٢٣)

كان يضرع ارقى الدساتير وان الحياة البرلمانية والانتخابات المتتالية كان من الممكن ان تتيح للشعب حياة ديموقراطية سليمة لولا اولئك المفسدين . ولهذا فهو مع ذات النظام الديموقراطي الذي كان قائما من قبل بعد تطهيرها ممن افسدوه . قال يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ في ذكرى الشهداء : « واني لا اود ان اغادر هذا المكان قبل ان اقول لكم ان حركة الجيش ما قامت الا لتحرير الوطن واعادة الحياة الدستورية السليمة للبلاد » . وفي اجتماع حاشد في ميدان التحرير يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ اكد بقوة ان الهدف الاول للثورة هو الديموقراطية وان اسلوب تحقيقها هي ان يحرر الناس انفسهم من الخوف . قال : « واني اعلنها صريحة ان هذه الثورة كان هدفها الاول هو الديموقراطية لاننا نؤمن بارادة الشعب وقوته . ولكن لن تكون للشعب قوة ولن تكون له ارادة الا اذا احس بالديموقراطية . اننا ايها المواطنين لم نفكر لحظة واحدة في الديكتاتورية لاننا لم نؤمن بها ابدا فهي تسلب الشعب قوته وارادته ولن نتمكن من ان نفعل شيئا الا بقوة الشعب وارادته . هذا ايها المواطنين هو هدف الثورة الاول فانها ثورة ديموقراطية تعمل لكم ومن اجلكم ليشرح كل انسان انه مصري وانه مصر كلها . . اننا ما قمنا بهذه الثورة التي تدعو الى الحرية لنتحكم فيكم او نستبد بكم . ولكننا لا نريد الديموقراطية الزائفة . نريد ديموقراطية تعمل لكم ومن اجلكم ، ليشرح كل انسان انه مصري ومتساو والفرص متساوية امامه في هذا الوطن . ولذلك فاني اقول لكم ان واجبكم اكبر مما تتصورون ، فانتم يا ابناء مصر — وليس مجلس الثورة — انتم الذين سترسون الطريق الذي سنسير فيه ، ويقرر مصير الوطن اجيالا طويلة ولذلك فاني اوجه حديثي الى كل فرد واقول له انت مسئول عن مصير وطنك وبلادك . ولن نتواكل ولن نسمع وعودا كاذبة كما كنا نفعل في الماضي فطالما وعدنا وغرر بنا فاذا اردنا ان نبني وطنا توبا عزيزا ونحقق الحرية التي نؤمن بها جميعا فيجب ان نتبصر ونعرف طريقنا فالماضي يختلط بالحاضر والحاضر يرسم الطريق للمستقبل . يجب ان نتحرر من الخوف . . يجب ان نتحرر من الفزع . . يجب ان يحرر كل منا نفسه وان نتخلص من السياسة التي رسمت في الماضي فقد كانوا يخلقون من كل مواطن طاغية .

٣ — غير ان هذا لا يعني ان قائد الثورة لم يكن يعرف اين موطن الفساد والافساد . كلا . فان الثورة كانت قد حددت في اهدافها الستة هدفين . اولهما : القضاء على الاقطاع وثانيهما : القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم . الهدف الاول كان يعني تحرير الفلاحين من التبعية للملاك ، والهدف الثاني كان يعني ان يكون الحكم في خدمة الشعب وليس تحت سيطرة رأس المال . وكلاهما هدف ديموقراطي يواجه واقعا اجتماعيا اقتصاديا سياسيا كان سائدا في مصر قبل ١٩٥٢ .

— كان الهدف الاول ، الاكثر وضوحا ، هو تحرير الفلاحين .
ومن اجله صدر قانون الاصلاح الزراعي يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أي بعد
شهر ونصف فقط من قيام الثورة . ولقد تضمن تحديد الملكية بمائتي فدان
لكل فرد . ولم يكن ذلك ذا اثر ديموقراطي كبير في مصر حيث الرقعة
الزراعية ضيقة وحيث الطلب على الانتفاع بالارض كثيف ، وبالتالي
كانت السيطرة على الفلاحين مكفولة واقميا حتى لمن يملك خمسين
فدانا . الجانب الديموقراطي في الاصلاح الزراعي هو ما انصب على
ملاقة المستأجرين بالملك عامة سواء كانوا اقطاعيين او غير اقطاعيين .
فقد حددت الثورة القيمة الاجارية ومنعت طرد الفلاحين ، ومدت
عقود الاجار ، واشترطت ان تكون بالكتابة وانشأت الجمعيات التعاونية
الزراعية لتؤدي الى الفلاحين الخدمات الزراعية التي كانوا يتكفلون في
الحصول عليها على الملاك وحدت من نظام الزراعة وبذلك اخرجت
الانتفاع بالارض من نطاق المضاربة على احتياجات الفلاحين ووفرت لهم
تفرا كبيرا من التحرر في مواجهة الملاك ايا كانت حدود ملكياتهم . ولم
يركز عبد الناصر قط على المبرر الاقتصادي للاصلاح الزراعي ولكن
بسرره دائما تيريرا تحرريا ديموقراطيا ، وهو ما يعنى ان الاصلاح
الزراعي كان مرتبطا في ذهنه بفهمه للديموقراطية .

قال يوم ١٣ ابريل ١٩٥٤ : « ماذا يعنون بالحرية التي ينشدونها
والبرلمان الذي يريدونه ؟ انهم يعنون بذلك الاستغلال في ابعاد حدوده ،
والاحتشاء في الاستثمار من اجل مصالحهم في القرى وفي الاراضي
الزراعية وفي البنوك وفي كل شيء برغم ان الفلاحين يمثلون الاغلبية
المعظمى اذ يبلغ عددهم ١٨ مليون نسمة يعيشون وقد حرموهم الشعور
بالحرية والعزة والحرية الاجتماعية ولقمة العيش . . حرموهم وحرموا
اخوانهم في الريف ومن بدرت منه باخرة الدفاع عن حق مشروع كان
له اجراء خاص فماذا كان يحدث لهم ايها الاخوان وماذا كانوا يفوتون
على ايدي سادة مصر المنحطين في العهود الغابرة ؟ . . انا امرت جيدا
وانتم تعرفون كذلك ان اصحاب الاقطاع الذين يتحكمون فيكم كانوا
يخرجون الرجل من الارض بمائلته واولاده شريدا لا يجد لقمة العيش
هل هذه هي الحرية التي ينادون بها ؟ لقد قامت الثورة لتحرير الشعب
من الاستعباد والاحتكار وقد حققنا الحرية للمواطنين جميعا » .

وقال يوم ١٥ ابريل ١٩٥٤ : « وانتم ادري الناس بالاقطاع وكيف
كان يؤثر في الحياة السياسية . ان طلبنا الرئيسي لم يكن اقتصادا
وانما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد وانتم كرجال اتبحت لكم
الفرصة لكي تأخذوا حظكم من العلم ولكن هناك ١٨ مليونسا لم ينالوا
هذا الحظ ويجب ان ننظر الى اولئك الذين لم تتع لهم الفرصة لتأخذ
بيدهم . لا بد ان ننظر لبلدنا كمجموعة واحدة ولن يتحقق ذلك الا اذا

ارتفعنا بأهل الوطن جميعا وهذا الطريق هو الذي يحقق لنا حياة سعيدة كريمة خصوصا ان امكانيات البلد محدودة . نلن نصل الى القوة والمظمة الا اذا عمل الجميع وشعروا بالحرية والمساواة » .

وقال يوم ١٩ ابريل ١٩٥٤ ضمن خطبة التمث في وفود الفلاحين : « الحقيقة يا اخواني اننا اذا تكلمنا عن تحديد الملكية واذا تكلمنا عن اصلاح الزراعي واذا تكلمنا عن توزيع الارض وعن تمليك الارض ، اذا تكلمنا عن هذا كله فيجب ان نلهم ما هو المعنى الاساسي لهذه التمليك وما مفزاه . . ان اهم شيء في تحديد الملكية ، هذا التحديد الذي خلصنا من الاقطاع الذي استمر سنين طويلة ، انه يعبر عن معنيين اساسيين : الاول هو الحرية السياسية والثاني هو التخلص من الاستبداد السياسي . فقد كانت الارض التي يملكها الاقطاعي والتي يعمل فيها الفلاح هي العامل الاول الذي كان يستغل دائما في التوجيه السياسي ، العامل الذي كان يستغل دائما في التحكم في مصير الفلاح وفي مورد رزقه ولا يترك له فرصة للتخلص من الاتجاه السياسي الذي كان يدعمه اليه صاحب الاقطاع وكانت النتيجة هي تحكم الاقطاع في الحكم وفي سياسة الدولة ولذلك استمر اصحاب الاقطاع طوال السنين الماضية يتحكمون في مصيرنا » .

وقال يوم ٢ مايو ١٩٥٤ في قرية بلتاج بمناسبة حفل توزيع الاراضي المستردة على الفلاحين : « فلما قامت الثورة وجدت ان الفلاح السذي يعتبر الدعامة الاولى في هذا البلد يجب ان يتحرر وانه لن ينال هذه الحرية بالكلام وحده ولكن ينالها بالعمل ولهذا بدانا تحديد الملكية الزراعية لنحرر الفلاح من الاستعباد ونحرره من الاستغلال فان الهدف الاول لهذه الثورة كان مركزا في كلمة واحدة هي : الحرية » .

وقال في حفل توزيع الاراضي المستردة على الفلاحين في نجع حمادى يوم ٣ يوليو ١٩٥٥ : « ولكن تحرير الارض يحرر الفرد من كل انواع السذ والاستعباد والاقطاع لكن كيف يتحرر هذا الفلاح السذي يعمل عند الاقطاعي ويشعر انه تحت رحمته يستطيع ان يخرج متي شاء هو واولاده ومعنى هذا انه لن يطمئن على حريته ولن تتحقق حرية الفلاح اذا كان مهددا في رزقه وفي حياته واذا كانت الحرية كلاما وخداعا فلننا لا نوافق على الخداع لاننا نؤمن ان حرية الوطن لا يمكن ان تتم اذا لم يتحرر الفرد وكيف يتحرر الوطن والغالبية العظمى لم تتحرر » .

هذه نماذج مما قال معبرا عن معنى واحد هو ان الحرية والديموقراطية لا يمكن ان تتحققا بالنسبة الى الفلاحين الا بعد تحريرهم من سيطرة الاقطاعيين والملاك . هذا المعنى الذي يربط بين الواقع الاقتصادي والاجتماعي وبين الحرية والديموقراطية كان يتضمن - كما لا شك نلاحظ - بذور المفهوم الاشتراكي للديموقراطية التي ستنبث ثم تنمو ثم تثمر الميثاق بعد عشر سنوات من تلك الرؤية الجنينية .

كما ينبغي ان نلاحظ ايضا اثر النشأة الريفية في فكر عبد الناصر . فلا شك انه بحكم انتمائه الاسري الى قرية من القرى مصر (بنى مر) كان يحتزن تجارب عينية مريرة لمعاناة الفلاحين . ولعل هذا ان ينطبق على اغلب اعضاء مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٢ . لهذا كانت الرؤية بالنسبة لعلاقة الحرية والديموقراطية بالوضع الاقتصادي للفلاحين اكثر وضوحا عندهم منها بالنسبة لعلاقات العمل في المؤسسات التجارية والصناعية والمالية .

سيطرة راس المال

٥ - نعتقد انه مما يؤيد ما قلناه عن وضوح الرؤية بالنسبة لعلاقة الحرية والديموقراطية بالوضع الاقتصادي للفلاحين ان الثورة لم تقدم للعمال في المجالات الأخرى - في الفترة التي نتحدث عنها - مكاسب مساوية او حتى مقاربة لما كسبه الفلاحون . فمن كل التشريعات التي صدرت ابتداء من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩ لا نجد الا مبادرة مبكرة (١٩٥٣) صدر بها قانون يمنع الفصل التعسفي وقرارا يمنع توقيع جزائين عن المخالفة الواحدة ، وقانون انشاء سجل للعاملين وتنظيم طريقة تشغيلهم . ثم اضافة حدثت بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي اباح لنقابات العمال ان تكون اتحادا عاما بعد ان كانت مجزأة الى اتحادات نقابية متنوعة ومنفصلة . وحتى قانون منع الفصل التعسفي لم يكن - في حقيقته - يمنع الفصل بقدر ما كان يعطي العامل المفصول الحق في الالتجاء الى القضاء المستعجل ليحصل على راتبه لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر الى ان يقضى في استحقاقه او عدم استحقاقه لتعويض .

وقد كانت تلك المكتسبات المتواضعة كافية لانقاع العمال ، في ازمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة ، بالوقوف مع الثورة . ولقد كانت ازمة مارس في حقيقتها صراعا في القمة وفي الشارع بين الذين يريدون للثورة ان تستمر وبين الذين يريدون العودة الى ما قبل ١٩٥٢ وتسليم الحكم للمدنيين وعلى رأسهم حزب الوفد . هذا من حيث القوى . اما من حيث المضمون فقد كان الصراع قائما بين المفهوم الليبرالي للديموقراطية (عدم تدخل الدولة) وبين مفهوم ليبرالي ايضا ولكنه يحمل في طياته رؤية اجتماعية تقدمية لم تكتمل بعد فهو حريص على بقاء الثورة وتدخلها الايجابي في الحركة الاجتماعية . . وكانت تلك

الرؤية الاجتماعية التقدمية غير المكتملة هي التي اقنعت العمال برفض الحرية الليبرالية والهناف بسقوطها في مواجهة الذين كانوا يرفعون الويتها . وبعد عشر سنوات تقريبا سيمود جمال عبد الناصر الى ازمة مارس ١٩٥٤ فيصف حقيقة الصراع فيقول في ٧ ابريل ١٩٦٣ : « في مصر احنا اجتزننا عقبات كثيرة قوي وتابلنا مراحل ارادت الرجعية فيها ان تستولي على السلطة وكانت اقرب ما يكون ان تستولي على السلطة سنة ١٩٥٤ » .

التوجه الى الشعب

٦ - انتهت فترة الصراع الاولى مع الراسباليين واحزابهم الليبرالية الى اكتشاف ان مشكلة الديمقراطية ليست مشكلة اشخاص فاسدين بل مشكلة نظام . ولما لم يكن المفهوم الجديد للديموقراطية حاضرا او ناضجا ليقوم عليه نظام جديد فقد الغت الثورة النظام القديم (الدستور والاحزاب والبرلمان) واخذت السلطة كلها في يدها واعطت نفسها مهلة اسمتها فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١٦ يناير ١٩٥٣ بعد ان قررت تشكيل لجنة لوضع دستور دائم يطبق في نهاية الانتقال . ويقول جمال عبد الناصر في اسباب هذا الموقف يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٥ : « قلنا لوم ان الحرية هي حرية الفلاح . . الفلاح في مزرعته والعامل في مصنعه والموظف في عمله والتاجر في متجره ان الحرية هي حرية الفرد ولن تكون هناك حرية فردية . . واذا استطعنا ان نحقق الحرية الفردية بالقضاء على الاقطاع والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم والقضاء على الفساد والقضاء على الاستعباد والقضاء على الاستبداد اذ ذلك يا اخواني نستطيع ان نقول ان في مصر حرية حقيقية . . . لا حرية محتكرة لفئة قليلة من الناس نخدعنا بها وتضللنا بها لتتحكم فينا وتستغلنا وتستبد بنا . قلنا لهم هذا منذ اول يوم من ايام الثورة وقلنا لهم : اذا اردتم فعلا ان تحققوا الحرية التي طالما طالبتكم بها وناديتكم بها لهذا الشعب . هذا الشعب الطيب الذي خدعتموه تحت اسم الحرية . . فلتوافقوا ولتعلنوا معنا القضاء على الاقطاع ولتعلنوا تحديد الملكية » .

وقال يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ متحدنا عن نفس الفترة وما تلاها : « اعطيتكم امثلة في اول الثورة وكيف حاولنا احضار الاقطاعيين لنتفاهم

معهم على القضاء على الاتطاع ولم يكن وبعد تحديد الملكية ادخلناهم في الاتحاد القومي انا اعرف اناسا كانوا من اشد الناس تحمسا وايمانا في المظهر . ولم اكن استطيع ان اعرف ان هذا نفاق و غير نفاق - وبعد ذلك في سنة ١٩٥٤ انزلوا اليفط ورتعوا اليفط وعلقوا اليفط ونزلوا اليفط ورتعوا الصور وانزلوا الصور هذا الكلام نعرفه جميعا ونعرف لماذا حصل نفاق طبعا . من يستطيع معرفة السريرة ؟؟ لكن اقدر اهتم بالادلة .

٧ - ولا شك في ان جمع السلطات التشريعية والتنفيذية في يد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء كان ديكتاتورية ساحقة ضد الاقطاعيين والرأسماليين والليبراليين الذين سدت في وجوههم بحسم فرسة العودة الى الحكم والسيطرة . اما بالنسبة الى الشعب الذي لم يضر شيئا كان له من قبل فقد كان الموقف يمثل املا غامضا في نوايا الثورة وموقفها منه . ولكن الثورة ، وقائدها ، لم تلبث ان اتجهت بقوة نحو الشعب تنسج معه خيوط اتصاله مباشرة . وكان اسلوبها في ذلك هو انشاء « هيئة التحرير » . وقد عرف جمال عبد الناصر « هيئة التحرير » بقوله : « ان هيئة التحرير ليست حزبا سياسيا يجر المغانم على الاعضاء او يستهدف شهوة الحكم والسلطان وانما هي اداة لتنظيم قوى الشعب واعادة بناء مجتمعه على اسس جديدة وصالحة . اساسها الفرد ، فنحن نؤمن بأن اي نهضة لا يمكن ان تقوم الا اذا آمن الفرد ببلده وقدرته وان اعادة بناء الوطن لن تتم الا اذا قام كل فرد بواجبه ، فلن نستطيع وحدنا ان نقيم هذا البناء ، وان الفساد الذي عم جميع مرافق البلاد طوال عشرات السنين ليحتم علينا ان نعمل كل في اتجاهه من اجل ازالته والقضاء عليه واعلموا ان الطريق طويل وشاق فعلينا ان نتذرع بالصبر فالارادة التي لا تعرف اليأس لا يقف امامها عائق وسنصل باذن الله وسننتصر » (٩ ابريل ١٩٥٣) .

ولقد حمل جمال عبد الناصر العبء الاكبر في الجانب الفكري لهيئة التحرير . وكان عام ١٩٥٣ بالنسبة اليه طوفا متصلا بين المدن والقرى والكتفور على طول ارض مصر وعرضها ومن جماع مئات الخطب التي القاها في كل مكان تقريبا نستطيع ان نستخلص مدلوله للديموقراطية في تلك المرحلة من خلال تحديده لوظيفة هيئة التحرير ودورها :

قال في منيا القمح يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٥٣ : « اننا نهتم دائما بالحرية ونهتف بالحرية وليست العزة كلاما او هتافا وليست الحرية اوهاما ينادي بها بلا وعي . ولكن الحرية هي التحرر من العبودية ومن الخوف ومن الفزع ، افرادا وجماعات . لقد عشنا سنين طويلة تحدثنا فيها طويلا عن الحرية ولم نحقق منها شيئا . فقد كانت الحرية وعودا وكلاما وصياحا اما اليوم فاذا قلنا الحرية فنحن نؤمن حرية القلوب وحرية

النفوس وحرية العقول وهي كلها تتلخص في التحرر من الخوف الا من الله الذي خلق العالمين » .

وقال في المؤتمر الوطني بجامعة القاهرة يوم ٣ ديسمبر ١٩٥٣ :
« ان العامل الاول للحرية هو التجرد النام من روح الاستعباد وروح الخوف والفرع ويجب ان يكون الحكم والشعب قوتين متعادلتين فاذا لم يكن الشعب قويا فان الحكم لا يكون عادلا ولكي يكون الشعب قويا يجب ان يكره الاستبداد وينفر من الاستعباد ، ولا يعرف للخوف والفرع معنى » .

وقال في فرع هيئة التحرير بالوايلي يوم ٧ ديسمبر ١٩٥٣ : « اننا الان نلقي جميع الازار على الحكام السابقين وحدهم واريد ان اقول ان اي حاكم اذا ترك وحده لن يستطيع ان يتغلب على نزعات نفسه والنفس امارة بالسوء ولهذا يجب ان يكون الشعب متيقظا متسلحا بالمعرفة ولكننا نعرف اننا نحكم حكما ديوقراطيا له برلمان وكان له دستور ووثيقة تقول : الامة مصدر السلطات ، وهذه الامة كانت ضحية السلطات اننا نريد اليوم لهذه الامة ان تكون مصدر السلطات وهذا لن يتأتى الا بالمعرفة والتيقظ ومعرفة كل فرد حقوقه وواجباته » .

وقال في حفل كلية اركان الحرب يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ : « ان العزة والكرامة كانتا دائما جزءا من الشعب واننا اذ نقول ان هذه الثورة اقامت العزة واقامت الكرامة فانما نعني ان هذه الثورة ثبتت العزة والكرامة وجعلتهما حقيقة واقعة لان هذا الشعب كافع طويلا من اجل عزته ومن اجل كرامته واستشود منه من استشهد وشرد منه من شرد من اجل هذه الكرامة التي كنا نراها دائما في الصدور وكنا نراها دائما في النفوس التي كانت تتمثل دائما تمثيلا خفيا او ظاهرا في كل فرد من ابناء هذا الوطن » .

٨ - من كل ما سبق ، وامثاله كثيرة ، يتضح بجلاء ان الديموقراطية كانت ، في مفهوم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في تلك المرحلة ، مقدرة ذاتية قابلة للاكتساب بالوعي ومغالبة النفس حتى تتحرر من الخوف والفرع . وان الجماهير لا تنقصها الا التعمية والتوعية والثقة بالنفس ، بعد ان قضى على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، حتى تسترد عافيتها الديموقراطية وتفرض ارادتها . وانها الى حد كبير كانت مسئولة عن الاستبداد بها وهي - حينئذ - مسئولة عن ان تأخذ بيدها زمام امرها فلا تسمح بالاستبداد من جديد . وان وظيفة هيئة التحرير كانت - على وجه التحديد - تنظيم الشعب وتعبئته وحشده وتوعيته ودفنه بعيدا عن السلبية والركود السابق وتحريضه على ان يحرر نفسه من الخوف والفرع . وبالرغم من ان تلك كانت خطوة تقدمية على طريق الديموقراطية في شعب كان - فعلا - قد لاذ بالسلبية وخرج من نطاق الاهتمام بالمسائل العامة . الا انه لا يمكن

تجاهل الرؤية المثالية لمشكلة الديمقراطية التي كانت تواكب ، وتتطلب في كثير من الاوقات ، على الرؤية الاجتماعية ، كإثر من اثار المفهوم الليبرالي العام للديمقراطية في تلك المرحلة .

٩ - آية هذا ، كما نعتقد ، انه ما ان انتهت فترة الانتقال في ١٦ يناير ١٩٥٦ حتى اصدر جمال عبد الناصر دستور ١١٥٦ . . وفي ذلك الدستور اجتمع المفهوم الليبرالي للديمقراطية مع اتجاه شعبي واضح . ولقد قلنا من قبل ان الثورة كانت قد اصدرت يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ قرارا بتشكيل لجنة توضع مشروع دستور ليطبق بعد فترة الانتقال . ولقد وضعت اللجنة فعلا وقدمته الى مجلس الوزراء في ١٧ يناير ١٩٥٥ ولكن الرئيس جمال عبد الناصر لم يقبله لأنه « نيابي اكثر مما يجب والنظام النيابي البحت يقتصر دور الشعب على مهمة انتخاب نوابه في فترات معينة من الزمن دون ان يفسح مجالاً ليمارس الشعب بعض سلطاته بنفسه اثناء هذه الفترات » . فجاء دستور ١٩٥٦ متضمنا اولا تحويل هيئة الناخبين الى منظمة شعبية دائمة الانعقاد ولها حق الترشيح لمجلس الامة اسمها « الاتحاد القومي » وجعل للشعب حق انتخاب رئيس الجمهورية وادخل الاستفتاء الشعبي على المسائل الهامة في اسلوب الحكم . غير ان الاتجاه الشعبي الاكثر بروزا كان في قانون الانتخاب فقد حرره من كل قيد تقريبا ، خفض سن الناخب الى ١٨ سنة واعطى النساء حق الانتخاب ، والعسكريين أيضا ، وجعله اجباريا ، وبالتالي تضاعف عدد المصيرين الذين لهم حق ممارسة الحريات السياسية . وفيما عدا ذلك بقي دستور ١٩٥٦ ليبراليا برلمانيا في اساسه .

١٠ - اهم من هذا دلالة على سيادة المفهوم الليبرالي للديمقراطية ان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عبر - في تلك المرحلة - وفي عديد من خطبه عما يمكن ان يلهم منه ان مشكلة الديمقراطية قد حلت - تقريبا - بما صدر من تشريعات وباصدار دستور ١٩٥٦ . . .

قال في الاحتفال باعلان الدستور يوم ١٦ يناير ١٩٥٦ : « استطعنا يا اخواني في خلال هذه السنوات الثلاث ان نقضي على الاحتكار وان نقضي على سيطرة رأس المال على الحكم وان نقيم حكما نظيفا ينبثق من ضمير هذا الشعب وينبثق من نفسية هذا الشعب وينبثق من امل هذا الشعب . . كالحنا وعملنا من اجل اقامة هذه الحياة الديمقراطية فقابلتنا صعاب كبرى قابلتنا مشاكل عظمى فجابهاها . جابهاها بقوة وجابهاها بعزم لانا كنا نؤمن بحقنا في الحياة وكنا نؤمن بحقنا في الحرية وكنا نستلهم من الماضي عظة وعبرة وقلنا لن ننخدع ابدا ولن نثق ولن ننخدع ابدا بالوثائق والمهود ، لن ننخدع بهذا كله كما اتخذنا في الماضي . . واستطعنا في هذه السنين الثلاث ان نهدم كل اثار الرجعية

تقريباً وان نهدم كل اثار الاستغلال تقريباً وان نهدم كل اثار الاستبداد . . .
كانت فترة السنين الثلاث الماضية فترة هدم وفترة تصفية للرجعية
والاستعمار ولاعوان الاستعمار ولكننا اليوم نعلن ان هذا الدستور هو
بداية الكفاح من اجل العمل والبناء . . ان الدستور لم يكن هدفاً ولكن
الدستور يرسم الطريق الى غرضنا الاكبر . ان الدستور هو تعبئة
كاملة لابناء هذا الشعب . ان الدستور الذي نعلنه اليوم ليس وثيقة
تكتب ولا وثيقة للخداع ولا وثيقة للتضليل لاننا نعلنه نحن الشعب . . .
لا يعلنه فرد من الافراد ولا سلطان ولا صاحب سلطة ان الدستور الذي
نعلنه اليوم يبين خطة الكفاح لا نهاية الكفاح . . ان الدستور الذي
نعلنه اليوم يبين وسيلة الكفاح ويرسم وسيلة الكفاح . . ايها المواطنين:
ان الثورة الحقيقية تبدأ اليوم ثورة من اجل العمل . ثورة من اجل البناء
ثورة يمارسها الشعب . ثورة يحرسها الشعب . تهريبونها انتم
جميعاً ويحرسها اولادكم من بعدكم ويحرسها احفادكم . ان الدستور
الذي نعلنه اليوم يجمع الوطن جميعاً ، كلنا سنكون مجلس الثورة الاكبر
. . . كلنا سنكون مجلس الثورة الاعلى ، كل هذا الشعب ، كل ابناء
هذا الشعب ، سيكونون مجلس الثورة . »

وقال مخاطباً وفود الفلاحين يوم ١٧ يناير ١٩٥٦ : « لقد زالت
دولة الاقطاع وقامت دولة الاحرار وانتهت دولة الاسياد والعبيد وقامت
دولة المساواة كلنا في هذه الارض احرار نشعر بالفرص المتساوية
المتكافئة كلنا نشعر بالتضامن الاجتماعي والنكاتف ، كلنا ننظر الى
المستقبل بايمان من اجل ابنائنا واخواننا حتى يتمكنوا من ان يحصلوا
على ما لم يحصل عليه الاء والاجداد . عليكم بالعمل فبالعمل وحده
نستطيع ان نحقق العزة والكرامة والحرية . . كل منا سيبهض بعمله
وكل فلاح سيعمل في حقله لزيادة الانتاج هذا هو عملكم . وهذا هو
واجبكم حتى تحفظوا حقكم في الحرية والحياء والله يوفتكم والسلام
عليكم ورحمة الله . »

وقال في المؤتمر الاول للغرف التجارية يوم ٣٠ يناير ١٩٥٦ : « لقد
عملت الثورة على تحرير الاقتصاد من سيطرة رأس المال على الحكم
وانتم جميعاً كنتم تشعرون بهدى سيطرة رأس المال على الحكم فقد كان
الحكم احتكاراً لطبقة من الناس وهذه الطبقة كانت تعمل على الا تكون
هناك عدالة واليوم وقد اعلنت الثورة انها قضت على الاقطاع وعلى
سيطرة رأس المال على الحكم فانها تعني بذلك ان تؤمن الشعب
بجميع طبقاته لتؤمنكم انتم لانكم انتم التجار اول من نادى بضرورة
التخلص من الاحتكار . واذا قالت الثورة انها تعني التخلص من سيطرة
رأس المال فانها تعني ان الحكومة لن تكون لفئة من الفئات ولن تكون
للحكومة مطلقاً تحت سيطرة رأس مال كبير او صغير لانها لو خضعت
لذلك لن تكون هناك عدالة . »

١١ - والاية الثانية على سيادة المفهوم الليبرالي للديموقراطية في تلك المرحلة ان المعنى المتكرر في خطب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر هو التسوية الحيادية بين المواطنين . وهو مفهوم ليبرالي . ذلك لان المضمون الجوهرى لليبرالية هو التجريد وانكار الواقع الاجتماعى . الشعب في الليبرالية هو مجموعة مواطنين . وكل واحد من الشعب مواطن مثله مثل اى واحد غيره . وهو ما يعنى ان كل افراد الشعب سواء . ولما كان الواقع ان الناس في اى مجتمع يختلف بعضهم عن بعض طبقا لظروف كل واحد منهم وحصته من عائد وطنه فان مدنة المواطن لا تكون لها دلالة الا وحدة الانتماء الى الوطن . ثم - فيما عدا ذلك - يختلف الناس اختلافا كبيرا . منهم الحاكمون والحكومون ، الانكباء والاغبياء ، الاصحاء والمرضى . الى اخره . ويتدرجون فيما بين تلك الحدود فلا يكاد يوجد مواطن ائببه بمواطن . وتصبح مشكلة اى حكم وطنى غير ليبرالى هي كيفية ازالة الفوارق بين البشر او تخفيضها على قدر ما تطبق موارد الوطن الواحد ، ويكون الهياك موقفا ليبراليا فاشلا . نعمى حياك الدولة وهياك القوى ايضا .

ولقد كان الاتجاه العام لخطب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في تلك المرحلة ليبراليا . كما لو كان قد كفى الشعب استبعاد الاقطاعيين وسيطرة الراسماليين واصدر لهم دستوراً ثم نظر اليهم نظرة واحدة تدعوهم الى الوحدة والمحبة والتعاون في سبيل الوطن . قال يوم ٧ ديسمبر ١٩٥٣ : « نحن لا نؤمن بالديكتاتورية ونعترف جيدا انها اذا عاشت سنة او سنتين فلن تستمر ، سياتى اليوم الذى يظهر فيه فسادها وينكشف امرها وتكون الديكتاتورية وبالا على الوطن وعلى المواطنين . يجب ان يعرف كل مواطن ان عليه واجبا وانه ككرد من ابناء هذه الامة يهدف الى تحقيق الحرية وللحرية حدود ، وانها تنتهى حيث تبدأ حرية الاخرين - ان الحرية شيء والفوضى شيء اخر ، .

وقال مخاطبا عمال القاهرة وضواحيها يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ : « ان هناك فرقا كبيرا بين الفوضى والحرية وان حرية صاحب العمل تبدأ عندما تنتهى حرية العامل وحرية العامل تبدأ عندما تنتهى حرية صاحب العمل . ان هذه الحكومة كانت اول حكومة تسمى العامل في حدود رعاية حق العمل ورسالتها التوفيق بين العامل وصاحب العمل فمن اشترط من الفريقين فقد هدم بناء التضامن الذى يقوم عليه مجد مصر » .

وقال يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ : « اننا لا نود ان نقدم مطالب طائفة على اخرى ولا ان نرفع طائفة على مستوى الطوائف الاخرى وذلك حتى لا يرتفع مستواها الاجتماعى على حساب طوائف اخرى ، واننا نود ان نقوم بحل المشكلة العامة لا المشاكل الخاصة فهناك عمال متعطلون

يريدون العمل ونحن بدورنا نعمل على ايجاد عمل لهم ونعمل على حماية العامل من اصحاب العمل ونحمي اصحاب العمل فنكون حكما بين العامل وصاحب العمل » .

وقال في شبرا الخيمة يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٥٣ : « واني اؤكد لكم انه لا يوجد شخص الان يستطيع ان يستغل الحكم في سبيل مصلحته الخاصة نحن الان نعمل في سبيل صاحب العمل في سبيل العامل لان مصالحهما مشتركة . يا اخواني : اننا نتجه الى المحافظة على مصلحة العامل ، وعلى مصلحة صاحب العمل الى بناء عهد جديد من الصناعة وهذا العهد هو الذي سيبكنا من ايجاد عمل للعمال المتعطلين » .

وقال مخاطبا منظمات الشباب يوم ٢ يناير ١٩٥٤ : « ان الرسالة التي ادموكم اليها هي التعاون في الخير وليكن كل منكم عطوفا على الاخرين فنكون كتلة واحدة متحابية متآخية فلا تجاهروا بالمعدوان ولا تكونوا معتدين واذا خرج واحد من الصف فاصحوه واثيروه الى رشده فلا نكون كما كانت الحال في الماضي شيما واحزابا كونوا على الدوام رسلا للوحدة والمحبة والتعاون فحافظ على قوة الوطن المعنوية والمادية » .

وقال في وفود عمال المحلة مساء يوم ٣ ابريل ١٩٥٤ : « انتم اليوم مسئولون عن هذا التطور فيجب ان تحافظوا على وحدة ابنائه من اجل وطنكم وعائلاتكم وان تتعاونوا مع جميع طبقات الامة تعاوننا وثيقا حتى تؤدي الثورة رسالتها كاملة واوصيكم ان تعتمسوا بالصبر . كما احذركم من شائعات المضللين الذين يندسون بينكم بالوعود الخلابية والكلام الزائف . ولست بحاجة الى ان اقول ان بلادنا تجتاز الان اولى مراحلها نحو التصنيع ولهذا يلزم ان تحافظوا على الثقة التي يجب ان تقوهر بين العمال واصحاب العمل ونحن الان في دور بناء لنهضتنا وسنصل بلا شك الى الاستقرار الصناعي قريبا جدا » .

وقال مخاطبا ممثلي المحافظات في قاعة مجلس النواب يوم ٢٢ اكتوبر ١٩٥٤ : « يا اخواني . يجب ان يشعر كل فرد بان عزة المواطن الاخر تمثل في عزته وبن كرامته جزء من كرامة اخيه . لان كرامتكم جزء من كرامتي وعزتكم جزء من عزتي وبهذا يا اخواني اذا دانعتم عن عزة الاخرين وكرامتهم وحريتهم فاننا تدافعون عن عزتكم وكرامتكم » .

وقال مخاطبا ولمود الوجه البحري والقتال يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٥٤ : « ان مصر التي تطهرت اليوم من الاستعباد والاستغلال لتهيب بكم ان تناصروها . ان مصر تريد منكم ان تنكروا نواتكم من اجلها ومن اجل ابنائكم واحفادكم لتعملوا على المحافظة على ما وهبنا الله من عزة وكرامة وبهذا نستطيع ان نسير في الطريق الذي نهدف اليه طريق العزة والحرية والاستقلال ولنعمل على المحافظة على ذلك وتحقيق هذه الاهداف فمصر تنتظر منكم عملا دائما واتحادا وتألفا متناسين الخلافات والاحقاد سائرين في طريق تحقيق الهدف الاعظم وهو بناء مصر بناء شامخا

عزيزا وايجاد عدالة اجتماعية صحيحة والسلام عليكم ورحمة الله .

وتكرر هذا المعنى في خطبه في جامعة الاسكندرية يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤ ، وفي مؤتمر العمال بميدان الجمهورية يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٤ وفي افتتاح اول وحدة مجمعة في برنشت يوم ١٣ يوليو ١٩٥٥ وفي القاهرة يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٥ . ثم انه تحدث في المؤتمر التعاوني الثاني يوم اول يونيو ١٩٥٦ عن « الاتحاد القومي » فقال : « قلنا نعمل اتحادا قوميا وهذا الاتحاد القومي عبارة عن جبهة وطنية تجمع ابناء هذا الشعب ما عدا الرجعيين وما عدا الانتهازيين وما عدا اعوان الاستعمار لان الرجعيين واعوان الاستعمار والانتهازيين هم الذين تحكوا علينا وسلمنا لهم واعطيناهم الفرصة ليمارسوا حريتهم في الماضي فخانوا هذه الامانة التي حملها لهم هذا الشعب واليوم عندما نقول هناك اتحاد قومي لا نستطيع اعطاء الفرصة للرجعية او الانتهازية ولا لاعوان الاستعمار ابدا الفرصة ستكون للشعب الاغلبية العظمى من هذا الشعب للناس الذين هرموا من حريتهم ايام كانت هناك برلمانات زائفة كنا كلنا نشكو منها ونعرف انها لا تحقق رغباتنا ولا تعمل لصالحنا ولكنها تعمل لمصلحة فئة قليلة من المستغلين او من الاقطاعيين او من الحاكمين الذين يريدون حكما وشهوة وسلطانا . هذا الكلام كان في الماضي واليوم في هذه المرحلة الجديدة فلن تكون هناك حرية سياسية للانتهازيين او الرجعيين او اعوان الاستعمار اذن الاتحاد القومي يشمل جميع ابناء هذه الامة . . هذا هو الاتحاد القومي كما اتصوره كيف سيكون هذا الاتحاد القومي ؟ انه سيستغرق وقتا طويلا ولا اقدر ابدا يوم الاستفتاء على الدستور يوم ٢٣ يونيو ان اقول : ان هذا هو الاتحاد القومي . هذا الاتحاد القومي الذي يعبر عن هذه الاهداف يجب ان تمثل فيه جميع العناصر الخيرة في هذا الوطن جميع العناصر العاملة وجميع العناصر البناءة في هذا الوطن ، الاتحاد القومي لم يتكون حتى الان ولن يعلن تكوينه يوم ٢٣ يونيو او ٢٥ يونيو بالكامل . لان هذا الشعب يجب ان يأخذ الفرصة ليعمل ونتيجة عمله هي السبب الوحيد الذي يدخله الاتحاد القومي . كيف تدخله كعضو عامل له واجب عملي في الاتحاد القومي — اننا حتى الان نعتبر ان الامة كلها تمثل الاتحاد القومي » .

ويكرر هذا المعنى في خطابه في الاحتفال بالجلاء يوم ١٩ يونيو ١٩٥٦ ويربط بين الاتحاد القومي والديموقراطية السليمة ، احد الاهداف الستة للثورة ، فيقول : « وكان الهدف السادس من اهداف الثورة هو اقامة حياة ديموقراطية سليمة ولم نقل حياة ديموقراطية محسب . فقد كنا نعيش جميعا تحت اسم الديموقراطية وتحت اسم البرلمان والبرلمانية ولكننا لم نكن نتمتع من الديموقراطية الا باسمها ولكن معناها واصولها وجذورها كانت متقدمة كما لا نحس بها ولا ننشعر بها وكنا نشعر ان هذه الديموقراطية ليست لنا ولكنها كانت علينا من اجل فئة من الناس .

فقدت الديمقراطية معناها وروحها واسبابها . وتحست اسم الديمقراطية تحكم فينا الرجعيون والمستفلون والانتهازيون تحكمت مئات قليلة كانت تتاجر بالديموقراطية وكان الشعب ينظر ويكتشف ويعرف ويعلم . ونحن كشعب قاسينا طويلا ، نستطيع ان نعرف الخديعة والخداع والتضليل . تحت اسم الديمقراطية يا اخواني قاسينا كثيرا ، وكانت الديمقراطية كفاحا من اجل الحكم وكفاحا من اجل السيطرة والاستغلال والثراء والسلطة والسلطان . ولهذا حينما كتبنا هذه المبادئ قبل الثورة كنا نمبر عن احساس هذا الشعب وعن امال هذا الشعب . كتبنا الهدف السادس من اهداف الثورة وهو اقامة حياة ديموقراطية سليمة نقتلئ بها ماتات . لا نكتفي منها بالبرلمانية ولا بالاسم ولكن بحياة ديموقراطية من اجل ابناء هذا الشعب جميعا . من اجل الاغلبية العظمى من هذا الشعب ، لا من اجل الاقلية ولا من اجل المستغلين والمستغلين . كانت هذه هي اهدافنا وكانت هذه هي اهداف الشعب .

في هذه النصوص نرى ان عبد الناصر يعود الى الحديث عن الرجعيين والانتهازيين واعوان الاستعمار ومنعهم من الدخول في الاتحاد القومي وهو ما قد يوحي بان المفهوم الاجتماعي للديموقراطية قد بدأ يتصاعد على حساب المفهوم الليبرالي . وهو غير صحيح . فالواقع ان اولئك الذين كان جمال عبد الناصر يعنيههم كانوا معروفين ومحددين سلفا وهم الذين ناهضوا الثورة في مطلعها . الدليل على هذا ان عضوية الاتحاد القومي ابيحت لكل من له حق الانتخاب والممارسة السياسية بدون تفرقة . اي انه بعد استبعاد الذين ناهضوا الثورة والاتطاعيين — بقيت نظرة عبد الناصر الى الباقين نظرة حيادية لكلهم عنده « الامة » . وفي ١٤ يناير ١٩٥٨ يعود الى الاتجاه العام فيقول في بني سويف بعد ان كان قد نشأ الاتحاد القومي في ١٤ نوفمبر ١٩٥٧ : « هذا هو الاتحاد القومي .. اتحاد يجمع بين ابناء الوطن العربي الواحد .. لا انحراف الى اليمين ولا انحراف الى اليسار لا تفرقة لا تنابذ وانما جمع كلمة من اجل رفعة هذا البلد ، جمع الكلمة من اجل رفع راية القومية العربية التي قامت طويلا .. استطعنا بالاتحاد ان ننصر وسنستطيع ايضا بالاتحاد ان نحقق الامل الكبار وان ننصر ايضا بعون الله » .

ويقول في الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٩ : « وفي نفس الوقت اعلنا اننا جميعا امة واحدة لا حزبية ولا بغضاء ولا فرقة ولا احقاد .. قلنا اننا نكون اتحاد قومي يجمع بين ابناء هذه الجمهورية العربية المتحدة نبني تحت راية هذا الاتحاد وطننا ونبني تحت راية هذا الاتحاد عزتنا ونبني تحت راية هذا الاتحاد مجدنا ونقيم تحت راية هذا الاتحاد المجتمع الذي نتمناه والمجتمع الذي نعمل من اجله المجتمع الاشتراكي

الديموقراطي التعاوني » .

وقد وصل حد هذه الرؤية المرحلية لمفهوم الديموقراطية عند جمال عبد الناصر انه في حديث له مع الصحفي الهندي كرانجيا يوم ١٠ مارس ١٩٥٧ مبر عن احتمال قيام اهزاب بعد مرحلة الجبهة التي يمثلها الاتحاد القومي . قال : « انني اريد قبل كل شيء ان اوفر للشعب وخاصة الفلاح والعامل حرية اجتماعية واقتصادية لان الديموقراطية السياسية دون هذه الاحتياجات الجوهرية لن تؤدي الا الى التضليل وقد اعد دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ ووافق الشعب عليه في استفتاء عام في يونيو الماضي وهذا الدستور قائم على اساس جبهة متحدة تمثل الوحدة الوطنية التي كانت ضرورية لسلامة الثورة وكنا نستعد لانتخاب البرلمان في نوفمبر الماضي فاجلت أزمة القناة والحرب خططنا وسينفذ الدستور وينتخب البرلمان حينما تعود الاوضاع الطبيعية . . واستطرد الرئيس فأعرب عن ثقته أن الزعماء الوطنيين المخلصين سينتخبون وأن البرلمان ستقوم فيه تكتلات ومجموعات وربما تكون فيه معارضة في المدى الطبيعي للاحداث كما تبرز بعد ذلك طبعا قوى سياسية جديدة ومن المحتمل ان تكون هناك اهزاب » .

التفنية الرأسمالية

١٢ — نحن نعرف أن الديموقراطية الليبرالية ليست الا الوجه الثاني للعملة التي تحمل على وجهها الاول النظام الرأسمالي . القانون الاساسي في كل منهما واحد وهو المنافسة الحرة . وهما لا ينفصلان . بحيث تقوم الليبرالية سياسيا تقوم الرأسمالية اقتصاديا والعكس بالعكس . ولما كان المفهوم الليبرالي للديموقراطية عند عبد الناصر يختلط — منذ البداية — بمفاهيم شعبية واجتماعية بحيث ان غلبة المفهوم الليبرالي للديموقراطية قد لا تكون حاسمة او محسومة خاصة في الخطب التي كان يرتجلها عادة نعتقد أن الاقتراب من مفهومه للديموقراطية عن طريق مفهومه للنظام الاقتصادي — في تلك المرحلة — قد يكون أكثر وثوقا . وبساعدنا على هذا الاقتراب أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان مدركا ادراكا عميقا اهمية مشكلة التخلف الاقتصادي في مصر ومهما اهتماما بالغا ، فكرا وممارسة ، بحلها . وهذا واضح تماما من النص السابق الذي نشره الصحفي كرانجيا والذي يقول فيه الرئيس :

« انني أريد قبل كل شيء ان اوفر للشعب وخاصة الفلاح والعمال حرية اجتماعية واقتصادية » . . وقوله يوم اول اغسطس ١٩٥٣ : « لقد بدأنا بالقضاء على الاتطاع حتى نضمن للفلاحين حقوقهم ونحن نسعى لزيادة الانتاج حتى يستطيع ابنائنا في المستقبل ان يعيشوا حياة اسعد من التي عشناها » . وقوله يوم ٢٨ مارس ١٩٥٥ : « ولما كانت الديمقراطية تقضي بان الدولة مسؤولة عن الوطن والمجموع بدأتنا في دراسة المشكلة وقابلنا في سبيل ذلك مشاكل منها مشكلة التخطيط وكيفية التخطيط لبعثنا ووجدنا ان هذه العملية تستغرق وقتا طويلا جدا وانتهينا من اعداد مشروع السنوات الخمس الاولى ومستبدأ السنوات الخمس الثانية فوجدنا ان هذا التوجيه يحتاج الى دراسة واهتمامات بدأتنا بتسيية الانتاج القومي وبدأنا في المشروعات التي قيل انها غير مجدية ومستحيلة وبدأ مجلس الانتاج في توفير النقد الاجنبي والدخل القومي يصل الى ٧٠٠ مليون جنيه ٧٠٠ نستورد بها بحوالي ٤٠٠ مليون جنيه من الخارج » . وقوله يوم ٤ اغسطس ١٩٥٦ : « والوطن لازم نبنيه على التعاون وعلى المحبة بين الذين وجدوا الفرصة والذين لم يجدوا الفرصة كل واحد وجد الفرصة يشعر ان عليه مسؤولية تجاه هؤلاء الذين لم يجدوا الفرصة ليصلوا الى ما وصلنا اليه . . نطور مجتمعنا ونعيش في مجتمع سعيد فعلا لان المجتمع لا يمكن ان يكون سعيدا اذا كانت اقلية تشعر بالسعادة واغلبته تشعر بحب الحياة وصعوبة الحياة » .

١٣ — بدأ اذن انتباه جمال عبد الناصر الى ضرورة التسيية الاقتصادية منذ بداية الثورة . ولكنه حين اختار اسلوب التنمية اختار الاسلوب الرأسمالي . وبدأت منذ ٢٠ يوليو ١٩٥٢ حتى ٢٠ يوليو ١٩٦١ سلسلة متتابعة من التشريعات بالقرارات كانت كلها تستهدف منح تسهيلات وتشجيعات ودعم مالي وقانوني للرأسمالية الاجنبية والمصرية بقصد جذبها الى الوفاء بتطلبات التنمية الاقتصادية . ليس اقل تلك التشريعات القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذي منح رؤوس الاموال الاجنبية تسهيلات كبيرة ، ولا القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات والذي صدر خصيصا لتشجيع رؤوس الاموال المصرية ، بالإضافة الى الدعم المالي الذي كانت تقدمه الثورة للرأسماليين في صورة ضمان مؤسساتها فيما تعقد من قروض . وفي عام ١٩٥٦ على اثر العدوان الثلاثي ، قررت الثورة تمصير المؤسسات الاجنبية للدول المحتدية ثم البلجيك والاورستراليين واليونانيين وبذلك حررت الرأسمال المصري من السيطرة او المنافسة الاجنبية وعولت عليه كثيرا في شأن التنمية بل ان الرئيس جمال عبد الناصر تولى الدفاع عن دور الرأسمالية في التنمية في خطب علنية عام ١٩٥٧ . ففي خطبة مطولة القيت في الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٧ . قال : « ومعركة الانتخابات ظهرت لها بعض الاتجاهات

كلنا لابد ان نعرف ما هي الاتجاهات وما هي مصلحتها ، ظهر اتجاه يميني يشكك في عملية التمسير وكان يقول اننا نحن المصريين لن نستطيع ان نقوم باقتصادنا بانفسنا ولا نقدر ابدا ان نمضي في طريقنا الا معتمدين على الاجانب واثبتت الايام ان هذا الاتجاه خاطيء لاننا كمصريين عندنا القدرة ان نعمل اي شيء استطعنا ان ندير قناة السويس ونسير فيها الملاحه وكانوا يقولون انه لا يمكن للمصريين ان يديروا قناة السويس . واستطعنا ان ندير الاقتصاد والبنوك والشركات المحصرة ولكن الفرق بين اليوم وبين ما مضى ان الاوامر في الماضي كانت تأتي من الخارج واليوم نسير مع الثورة واهداف مصر لمصلحتك ومصلحة اخيك ، لمصلحة هذا الشعب كمجموعة طبعا الذين كانوا ينادون بهذه الاتجاهات اليمينية لعلهم كانوا يدافعون عن مصالحهم الشخصية لانهم كانوا يستفيدون دائما من هذه المؤسسات . كانت هذه المؤسسات تعطيمهم مكانات لاجل ان تكسب تاييدهم . وظهرت في اثناء المعركة اتجاهات يسارية ظهرت اتجاهات من اجل تحديد الملكية وتحديد الارض مرة ثانية ومن اجل الاستيلاء على رأس المال الوطني وبعض الصناعات المصرية وأنا غير موافق على هذه الاتجاهات لاننا كثورة اجتماعية وكثورة سياسية لابد ان تكون ملكية الشعب كله متناسقة . اليوم حددنا الملكية بـ ٢٠٠ فدان تظهر اتجاهات لتحديد الملكية بـ ١٤٠ فدانا بدلا من ان ننادي بهذه الاتجاهات فنادي بزيادة الارض المزروعة اننا في تحديد الملكية كنا نقضي على الاقطاع وكان هدفنا من القضاء على الاقطاع تحرير الفرد وكان هدفنا من تحرير الفرد حياة ديموقراطية ، الفرد يشعر ان عيشته سليمة ويشعر بانه مطمئن على مستقبله واعتقد ان هذه الانتخابات اثبتت لكم ان كل فرد كان مطمئنا على مستقبله كل واحد دخل واعطى صوته بحرية وطبق الورقة ووضعها في الصندوق بحرص ولم يهدده احد في حريته ولا في رزقه . اثبتت هذه الانتخابات ان الشعب يستطيع ان ينتخب من يريد بدون النظر الى الفوارق وبدون النظر الى الطبقات . « طبعا رأس المال الوطني اردنا ان نحافظ عليه لانه خاص بي وبك وبكل واحد عنده قرش في هذا البلد . هدفنا هو تنمية رأس المال الوطني ، ولكنا نتبع سياسة رأس المال الموجه ، رأس المال كما قال الدستور يستخدم في خدمة الشعب ولا يستخدم في اغراض تضر بمصالح الشعب ولكن الاتجاهات لا تتماشى مع اهدافنا وقد قلنا دائما اننا نهدف الى اقامة مجتمع تعاوني تتعاون فيه جميع الطبقات كل طبقة تعمل على ان ترفع مستواها وتعمل على ان تكون لها حقوقها وفي نفس الوقت تقوم بواجباتها . هذه الثورة لن تقضي على الانتهازية الا اذا قام فيها مجتمع تعاوني يتعاون فيه العامل مع صاحب العمل ويتعاون الفلاح في ارضه مع اخيه تقوم جمعيات تعاونية للفلاحين من اجل ان يتقنوا ان يقوموا

بعملهم ، كل واحد يبحث عن مصلحة نفسه وفي نفس الوقت يبحث عن مصلحة أخيه هذا هو السبيل ايها الاخوة وهو الهدف ، حياة ديموقراطية سليمة وهو الهدف السادس من اهداف الثورة .

« وهذا هو السبب الذي من اجله اقمنا الاتحاد القومي وقتلنا ان المواطنين جميعا يكونون الاتحاد القومي من اجل بناء هذا الوطن اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا لقد مرت بنا خمس سنين الى الان ونحن نحتاج الى تدعيم لنقضي على الانتهازية وننتهي الى اقامة الحياة الديموقراطية السليمة . . »

وفي ختام ذلك العام القى في المؤتمر التعاوني المنعقد في جامعة القاهرة يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٧ خطبا قال فيه : « يتضح من هذا كله اننا كدولة نهدف الى القضاء على الاستغلال والقضاء على الفردية والانتهازية ولكننا نسمى لاقامة رأسمالية الدولة ، الدولة تشترك مع الشعب ونعتبر ان لها الولاية وهذه الولاية تضمها موضع حماية مصالح صغار الراسماليين وصغار المدخرين مع الراسماليين الاخرين . ولا نترك صغار المدخرين حتى يتموا في ايدي المستغلين وحتسى يستغلوا او يستخدموا لتحقيق مصالح خاصة لقلّة معينة او لفئة من الناس . . لكن في نفس الوقت نحن لا نريد ان تكون رأسمالية الدولة بل نعتبر ان رأس المال الوطني ضرورة لازمة في هذا الوقت من اجل تطور الاقتصاد القومي ولكننا يجب ان نلاحظ دائما ان رأس المال هذا لا يتحكم في الحكم ولا يسيطر على الحكم من اجل استغلال الاغلبية العظمى لهذا الشعب » .

وفي نفس الخطاب عقد مقارنة مثيرة بين موقفه من الاقطاع وموقفه من الرأسمالية ولخص - تقريبا - رؤيته لعلاقة كل منهما بالديموقراطية . قال : « وكيف نطبق ؟ . طبقناه في القضاء على الاقطاع . . لقد بدأنا اصلاح الزراعي للقضاء على الاقطاع وكان هدفنا ايضا اقامة مجتمع ديموقراطي اشتراكي تعاوني ولم يكن هدفنا ابدا ان نقضي على الملكية . الدستور يقول ان الملكية الخاصة مصونة ولكن كان هدفنا ان نحول اجراء الارض الى ملك : الناس الذين اشتغلوا في هذه الارض مدة طويلة وابطأهم واجدادهم اشتغلوا فيها كذلك كنا نهدف الى تحويل هؤلاء الاجراء الى ملك وبهذا نستطيع ان نقيم عدالة اجتماعية ونقرب الفوارق بين الطبقات . . هذه كانت طريقتنا في معالجة الاقطاع . . لم تكن نهدف الى تحويل ملك الارض الى اجراء ولكننا كنا نهدف الى تحويل الاجراء الى ملك . . وبهذا يكون هناك مجتمع اشتراكي ديموقراطي تعاوني . . ولما تدخلت الدولة في الصناعة لم تكن ابدا ترى ان تكون الراسمالي الوحيد . . . كما قلت لكم . . اننا نعتبر ان الرأسمالية الوطنية ضرورة لازمة لتقويم اقتصادنا وللتنمية وللوصول الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي . ولكن الدولة كانت تدخل لانها تعتبر ان لها الولاية وانها مسؤولة عن حماية

الغالبية العظمى من أبناء الشعب ضد استغلال عدد معين وضد الاستغلال الاقتصادي الذي كان مسيطرًا علينا قبل ذلك وضد الاستغلال الصناعي الاجتماعي الذي كان مسيطرًا علينا في الماضي . تدخلت الدولة في الصناعة لا لتكون هي الرأسمالي الوحيد ولكن لتقضي على الاستغلال ولتعطى الفرصة لكل مواطن مدخر ليشارك في الصناعة وهو مطمئن الى ان امواله هذه في ايد امينة والى انه لن يكون هناك استغلال اقتصادي باية طريقة من الطرق وباية وسيلة من الوسائل وكان الغرض هو عدم تمكين راس المال لان يسيطر على الحكم مرة اخرى ويفسده كما سيطر عليه وفسده في الماضي . « هل الهدف هو القضاء على الشخصية الفردية ؟ عندما نقول اننا نريد ان نقضي على الفردية الانتهازية شيء وعندما نقول اننا نريد ان نقضي على الفردية شيء اخر . لم نقل اننا نريد القضاء على الفردية انما نؤمن بالفرد وبحرية الفرد وشخصية الفرد وحقه في العمل وحقه في الحركة ما دام هذا يتماشى مع الدستور ومع مصالح الشعب ولكن لا نؤمن ابدا بالفردية الانتهازية او الفردية المستغلة والنظام الاشتراكي الديموقراطي التعاوني يعمل على الحد من الفردية الانتهازية وتشجيع الفردية الوطنية التي تتعاون من اجل خير الشعب ومن اجل مصلحة المجتمع » .

١٤ - ان استعمال الرئيس عبد الناصر لتعبير الفرد والفردية وحق الفرد في العمل وحقه في الحركة مؤشر لا يخطيء على المفهوم الليبرالي للتنمية الاقتصادية . وبالتالي يكمل هذا المؤشر دلالة ما اوردناه من قبل كمؤشرات على المفهوم الليبرالي للديموقراطية . وفيما بعد سيهاجم الرئيس عبد الناصر نفسه هذه المفاهيم حين يكشف الخطأ الكامن فيها . يهاجمه بأسلوب يدخل في نطاق « النقد الذاتي » كما سنرى .

التكويه

١٥ - قلنا من قبل ان جمال عبد الناصر كان يعطي التجربة افكاره ثم يستردها اكثر نماء ونضجا ليعيد ردها الى ساحة التجربة . وقد كان من الممكن ان نتوقع مصادمة مرحلة تنمية رأسمالية في مصر توضع فيها افكاره السابقة موضع التنفيذ . ولكن الواقع ان تلك التجربة لم تتم لان الرأسمالية المصرية التي كانت تشغل موقعا ايجابيا في فكر عبد الناصر خذلته ووقفت موقفا سلبيا من التجربة ، اي حالت حتى دون تنفيذ فكر

قائد المرحلة . ولكن هذا النكوص كان أخصب تجارب عبد الناصر وأكثرها تطورا لانكاره . ومع أن النكوص كان في المجال الاقتصادي فان جمال عبد الناصر لم يلبث ان أدرك الموقف على ابعاده جيبا وخاصة ابعاده السياسية . فلم يتخذ موقفا أكثر تقدما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فقط بل أعاد النظر في موقفه الفكري من الديمقراطية مبدأ ونظما . وبينما كان الرأسماليون ينكصون على أعتابهم تركين الاقتصاد الوطني عاجزا عن التقدم ويحتمون في الوقت ذاته بالاتحاد القومي ، واجههم عبد الناصر في الساحتين الاقتصادية والسياسية وكانت تلك هي أول قطيعة بينه وبين الليبرالية سياسة واقتصادا .

خلاصة قصة النكوص كما يرويها الدكتور اسماعيل صبري عبد الله في كتابه « كتابات سياسية » انه : « منذ ١٩٥٥ بدأت الدولة في انشاء اجهزة التخطيط وبالذات « لجنة التخطيط القومي » . ثم تلا ذلك انشاء منصب وزير دولة للتخطيط . واخذت هذه الاجهزة في اجراء الابحاث والدراسات والاعداد للتخطيط الشامل وفي سنة ١٩٥٩ بدأ انه من الضروري ومن الممكن البدء فيه . وفي اغسطس ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ كمرحلة اولى في خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومي عن طريق تنمية مناسبة في جميع القطاعات مع عناية خاصة للتصنيع .

« ولكن ما كادت الخطة الخمسية الاولى تأخذ طريقها الى التنفيذ حتى اتضحت بعض الامور الهامة التي استخلصت منها القيادة الثورية انه لا يمكن تحقيق اهداف التنمية بدون تغيير عميق في الهيكل الاقتصادي المصري وفي العلاقات الاجتماعية السائدة فيه . فقد المسحت الخطة الخمسية الاولى في الاصل مكانا رهيبا للقطاع الخاص وعولت عليه في تنفيذ جزء هام من مشروعاتها مبقية للقطاع العام عبء المشروعات الضخمة قليلة الربح المياثر (السد العالي) ، استصلاح الاراضي ، التمديدات والبترول .. الخ) والحجم الذي يمكنه من أن يلعب دوره في توجيه اقتصاد قومي مبادئه القطاع الخاص . ولكن الرأسمالية الكبيرة اجمت عن تنفيذ ما ورد بالخطة واخذت منها موقفا سلبيا وعملت على حجب مواردها الضخمة في تمويل التنمية بل انه يمكن ان نقول ان موقف الرأسمالية الكبيرة من التنمية قد زاد سوءا عما قبل . فاجراءات التمصر ونمو القطاع العام حملت اجزاء منها على اهمال التجديدات العادية ناهيك عن التوسع وتمويل المشروعات الجديدة » (صفحة ٢٢٧) .

ونلاحظ في هذا النص ان مكان القيادة في الخطة الخمسية الاولى كان محجوزا للقطاع الخاص وليس للقطاع العام ، وهو ما يتسق مع ما اوردناه من قبل في بيان الرؤية الرأسمالية للتنمية الاقتصادية التي كتبت

تسود فكر عبد الناصر الى ذلك الحين . وفي ذلك يقول عبد الناصر يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٩ : « طبعا في هذا ارى ان رأس المال الخاص اعطي له الحرية ورأس المال العام الذي هو قطاع الدولة يدخل لموازنة رأس المال الخاص ولنعمه من السيطرة على الحكم في نفس الوقت ، الدولة لها ولاية ومسؤولة انا احمي الصناعة ومنع استيراد المصنوعات الخارجية اذن لازم احمي المستهلك واعرض واوجد ربحا لصاحب رأس المال ثم احدد ربح التاجر الذي يوزع وبهذا الدولة يدخل فيها اساهم فيها بالعمل في هذا الموضوع وفي الخطة الجاية الدولة داخلة في مشروعات الانتاج ومشروعات التنمية بحوالي ٧٠٪ واكثر من ٧٠٪ من الاموال اللازمة للاستثمار ستكون قطاعا عاما وهذا طبعا موضوع ليس بالسهل لان الناس عندما يشتغلون في القطاع العام يشتغلون في شركات الحكومة نريد رقابة لازم تحدث انحرافات واحد طلع ووجد امامه الفرصة عايز طبعا يعمل له قرش. بسرعة او يحقق لنفسه دخلا كبيرا او يرفع ماهيته طبعا لا يمكن ان نتغلب على هذه النوازع البشرية ولكن السبيل الوحيد هو الرقابة بالنسبة للصناعة وبالنسبة للتجارة » .

ويقول في المحلة الكبرى يوم ٨ اغسطس ١٩٥٩ : « هذا هو السبيل لتحقيق الاشتراكية الديمقراطية التعاونية في الصناعة بمشاركة الحكومة ورس المال الخاص سويا او كل على حدة لوضع الخطة الصناعية موضع التنفيذ ، البدء بالصناعات الثقيلة والعمل على التوسع في الصناعات الخفيفة وفي نفس الوقت البدء في الصناعة في جميع فروع الصناعة المختلفة وبهذا نكون فعلا حققنا ما نتمناه ونكون قد عملنا على القضاء على الاحتكار وعلى سيطرة رأس المال على الحكم » .

فلما تحقق عبد الناصر من نكوص الراسماليين عن واجبهم الوطني كما كان يتصوره بدأ يواجه الموقف جزئيا فاصدر في عام ١٩٦٠ قرارا بتأميم بنكي مصر والاهلي وفي يوليو ١٩٦١ بدأت سلسلة قواعد النحول الاشتراكي ولكن التجربة كانت ذات تاثر اكثر عمقا في تفكيره . . قال في خطابه الموجه الى الشعب يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ : « لقد قضيت الايام الاخيرة كلها افكر وكنت بمشاعري مع شعبنا العظيم في كل مكان في القرى وفي المصانع في الجامعات وفي المعامل في المواقع الامامية في خط النار المواجه للعدو مع جنودنا وفي البيوت الصغيرة المضيئة بالامل في مستقبل افضل ، كنت مع هؤلاء جميعا مع الفلاحين والعمال والمثقفين والضباط والجنود احاول ان اتحمس مشاعرهم وان اتفاعل بفكري مع فكرهم . كانت اصابعي على نبض هذه الامة صانعة الحضارة صانعة التاريخ صانعة المستقبل . وكانت اذناي على دقات قلبها الذي نبض دائما بالحق والخير والسلام . كنت اريد ان يكون اختياري صدى لاختيارها وكنت اريد ان يكون موقفى تعبيرا عن ضميرها واقول لكم الان — ايها

المواطنون لقد اخترت باسم الله ، باسم الامة ، باسم اهلها ، باسم مثلها الاعلى باسم كل المعاني التي حاربتها باسم هذا كله كان قرارى وكان اختياري : أن طريق الثورة هو طريقنا . ان الاندفاع بكل طاقة الى العمل الثوري هو المفتاح الوحيد لكل مطالب نضالها الشعبي وهو الوفاء الامين بكل احتياجات جماهيرنا المؤمنة المصبمة على الحرية بكل صورها الاجتماعية والسياسية » .

وكانت تلك الخطبة مقدمة لاصدار الميثاق الذي بلور فيه افكاره عن الديمقراطية الاشتراكية على ان كثيرا من احكام الميثاق كان قد تنفذ في الواقع الاقتصادي منذ يوليو ١٩٦١ .

النقد والتقد الذاتي :

١٦ — بدأ عبد الناصر نقد التجربة والافكار التي مهدت لها منذ ٢٢ يوليو ١٩٥٩ ، اي في ذات التاريخ الذي كانت الخطة الخمسية الاولى جاهزة فيه للتنفيذ ونكصت فيه الراسمالية عن القيام بدورها . وامتد نقده للتجربة على جميع ابعادها كما قلنا ، مكررا وممارسة اقتصادا وسياسة . ويفصح ذلك النقد عن التطور الذي انتقل بعبد الناصر من مرحلة الديمقراطية الليبرالية الى الديمقراطية الاشتراكية . وفيما يلي نورد نماذج من خطبه ، ياسهب لابد منه ، لان تلك كانت فترة التحول العظيم في حياة القائد وحياة الشعب معا .

قال في الاحتفال بالميد السابع للثورة يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٩ : « كلنا نعرف وكلنا قاسينا من هذا وسيقابلنا كذلك في الاتحاد القومي انتهازية ولكن علينا وعليكم انتم الواجب ان تطهروا الاتحاد القومي من الانتهازيين وواجب الرقابة . . الاتحاد القومي في معناه وفي انتخاباته كان عبارة عن تمثيل لهذا الشعب . الاتحاد القومي في نتيجته كان عبارة عن تمثيل للشعب فيه المثقفون وفيه العمال وفيه الفلاحون وفيه الموظفون وفيه الذين في المعاشات وفيه كل حاجة ييمثلنا كلنا . . وكما قلت ان الاتحاد القومي هذا هو عبارة عن الوسيلة التي بواسطتها نريد ان يحقق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني والذي بواسطتها نقدر ان نحقق اهدافنا في اقامة هذا المجتمع وسنستطيع ان نحقق تطورنا بدون حرب اهلية وبدون مذابح ولا نصبح حرب طبقات او حقد طبقات بالمحبة او بالاخوة الى اخر هذا الكلام » .

وقال في خطابه الى عمال المصانع في بور سعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٠ : « ليس الغرض ان احنا نكون في الاتحاد القومي ، ان احنا نتمين في مجالس الدانقات او نتمين في المنصب اللاني . دا دليل على ان فيه ناس لا زالت رواسب الماضي متعلقة بيهم . في الاتحاد القومي او في الحكومة او في كل منصب من المناصب العامة ، كل واحد فينا بيادي دوره في الخدمة العامة من اجل بناء مجتمع تفرغ عليه الرفاهية والشخص اللي يؤمن بأن عليه دور يؤديه . . بيقدر ياديه في اي مكان وفي اي منصب . . اما الشخص اللي بيعتقد انه ليست هناك وسيلة او ليس هذا الا سبيل ، بحيث انه يتنطط من حته لحتة يبقى بي فكر في نفسه وبي نسي ان هو عضو في المجتمع وعليه ان يعمل من اجل رعاية هذا المجتمع . . وده امل الشعب طبعا في الاتحاد القومي وامل الشعب في الحكم المحلي لان الشعب اللي انتخب الاتحاد القومي والتي ايد فكرة الحكم المحلي والتي ايد الاتحاد القومي وعمل على تدعيمه واقامته يؤيده لاسباب انه بيعتبر ان اماله ستحقق عن هذا الطريق » .

وقال في ٢١ فبراير ١٩٦١ : « قلنا سنضعف الدخل القومي في عشر سنوات . قلنا سنقيم مصانع وسنصلح الارض سوف نخلق لكل واحد عملا شريفا ونخلق لكل واحد فرصة بحيث انه يزيد دخله . ولكن هل أرضى هذا طبقة المستغلين وطبقة الانتهازيين . هل يرضى ان البلاد دي تكون لكل ابنائها وكل واحد فيها ياخذ الفرصة وكل واحد فيها يجد العمل الشريف وكل واحد فيها يكون سيد نفسه طبعا لا ترضى طبقة المستغلين الا ان تستغل ولا ترضى طبقة الانتهازيين الا ان تجد الفرصة لتنتهزها لمصلحتها » .

وقال في الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٦١ : « قلنا نقضي على الاقطاع ، هل قضينا على الاقطاع ؟ الاسرة التي بقي لها ٢٠٠ فدان و ٥٠ لكل ولد من اولادهم كتلوا هذه الارض وانا اعرف مناطق فيها ٣٠٠٠ فدان ملكية لعيلة واحدة ولا زالوا يعتبرون انفسهم اسباد البلاد كما كانوا قبل الثورة ولا زالوا ينظرون الى الفلاحين كمبيد . هل نقبل هذا في عهد الثورة ؟ . هل تبقى هناك ثورة وهذا الكلام مستمر ؟ لتكون هناك ثورة تسير في الطريق السياسي وتسير في الطريق الاجتماعي لتحقق لهذا البلد كل ما تصبو اليه من امل لنقف ونقول الثورة انتهت وخلصت ونحن سرنا في الناهية السياسية مقط اما الثورة الاجتماعية لا . يقولون لنا ان هذا يؤثر على كفاية الانتاج وكفاية التنمية — واركوا ما مات كما هو — لا يمكن كيف تكون هناك عدالة ؟ . كيف تكون هناك مساواة ؟ . كيف تكون هناك حرية ؟ هل الحرية ممكنة او مستطاعة اذا كانت الاموال في يد ٥٪ من الناس والباقي محرومين ؟ هل يمكن ان تكون هناك مساواة او تكون هناك عدالة او تكون هناك ديموقراطية اذا كان هناك ٩٥٪ من

الشعب يشتغلون عند ٥٪ من الشعب ؟ طبعاً لا يمكن أبداً .
وقال في خطابه الى الشعب يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ : « لقد وقعنا ضحية وهم خطير قادتنا اليه ثقة متزايدة بالنفس وبالغير . لقد كنا دائماً نرفض المصالحة مع الاستعمار ولكننا وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعية لقد تصورنا انه مهما كان من خلاف بيننا وبين العناصر الرجعية فانهم ابناؤنا نفس الوطن وشركاء نفس المصير ولكن التجربة اثبتت لنا خطأ ما كنا نتوهمه اثبتت التجربة ان الرجعية وهي من ركائز الاستعمار لا تتورع عن الارتكاز عليه بدورها لتسلب التضال الشعبي ترائه الاجتماعي . اثبتت التجربة ان الرجعية على استعداد للتخالف مع الاستعمار ذاته لتستعيد مراكزها الممتازة التي تتمكن بها من مباشرة استغلالها حتى ولو ادى ذلك الى ان تمكن له من التحكم في مقدرات الشعوب التي تنتمي اليها . ولقد غير الاستعمار طريقة تسلله الى ارضنا في حين اننا لم نغير طريقة مواجهتنا له . وكنا وما نزال نقاوم احلافه العسكرية وقواعده بينما كان هو يتوارى وراء الرجعية وفي قصورها العالية المشيدة من استغلال الجماهير » .

وقال في نفس الخطاب : « ويتصل بهذا الوهم وهو تصور امكان المصالحة مع الرجعية على أسس وطنية ذلك اننا في الوقت الذي اعلنا فيه ايماننا بإمكانية ازالة التناقضات الطبقيّة سلمياً داخل اطار من الوحدة الوطنية كانت الرجعية تمشي في طريق آخر معاكس ، لم تكن القوى الرجعية بمثل طيبة الجماهير وسماحتها ونبيلها ولقد راينا في سوريا كيف تكتلت الرأسمالية والاقطاع والانتهازية مع الاستعمار للقضاء على مكاسب الجماهير ولضرب الثورة الاشتراكية ولاسرداد جميع امتيازاتها ولو بالقوة المسلحة ولو ببارقة الدماء » .

وقال في نفس الخطاب : « لقد وقعنا في خطأ كبير لا يقل اثراً عن الوهم الخطير الذي نسينا انفسنا فيه هذا الخطأ هو عدم كفاية التنظيم الشعبي . في هذا الوقت كله لم تشعر الرجعية بذرة من العرفان تجاه هذه الحرية التي تركت لها من غير استحقاق وانما العكس كان موقفها فلقد استعملت هذه الحرية لتضرب الشعب ولتخرب ولتدمر ولتقلب على اهدافه وخططه واحلامه وتشعل فيها النار جميعاً لا تهتم ولا تبالي . . وكان خطونا اننا نتحنا لها الطريق الى الاتحاد القومي تمكنت من شل ماعلياته الثورية وحولته الى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية » .

وقال يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ : « واضح كل الوضوح ان الرجعية اقلبت نفسها والرجعية مشيت في الاتحاد القومي وبعدين مابقيناش نقول ده رجعي . كنا بنقول والله راجل طيب ومائسي . العملية مش فلان رجل طيب لان هو في العملية دي بيستغل مثلاً عشرة الاف جنيه ويعمل

غدا ويوم الجمعة يعمل فول ثابت وشوية عيش بخمسة جنيه ويلبس الناس وكل الناس قولوا ان فلان الفلاني ده راجل طيب . يعني العملية هي استغلال وتغطية للاستغلال . او يدبج دبيحة كل شهر او شهرين ويجيب الناس اللي هو واخذ فلوسهم وواخذ عرق جبينهم ويوكلهم اكلة ويتولوا الله الراجل ده طيب دبح لنا دبيحة العملية مش عملية سنة ولا عملية صدقة باي حال من الاحوال العملية عملية حقوق وعملية واجبات . والله بكل اسف احنا برضه فكرنا في هذه الطريقة وانضحك علينا تمام زي ما انضحك على الفلاحين اللي بيدبحوا لهم الدبايح كل جمعة ويبغدوهم او بيعشوهم وقتلنا والله فلان ده راجل طيب وفلان ده راجل نيه شيء لله . »

ثم قال عن السنين القليلة التي سبقت : « بعد سنة ١٩٥٧ رجع الرجعيون ببط اشتراكيتهم وعملا هم اصلهم بيكسبوا من زيادة الانتاج واحد رجعي او رأسمالي مستغل او اصلا اقطاعي نلاقه عامل جوابات ومطلق ببط في الاشتراكية وكلام .. ليه ؟ طالما الاشتراكية ببط بس هم مبسوطين طالما الاشتراكية شعارات بس هم زعلانين ليه ؟ ده هم عايزين كده .. مستعدين يحطوا شعراء في الاشتراكية اد اللي بنقولها عشرين مرة بس ما نحطش الاشتراكية موضع التنفيذ وما نطبقهاش . »
« في سنة ١٩٦٠ انا كنت اشعر ان احنا يمكن الدفع الثوري غير قائم الثورة بدات تتعثر الرأسمالية المستغلة بدات تنفذ وبدات تنهرب وتنسل الى الصف . والامثلة كانت امامي واضحة وكانت امامي باينة كل الخطر في ايه ؟ في الرأسمالية المستغلة والرجعية توشك ان تجند الوطنية او تلم الثورة لحسابها الخاص . » « في سنة ٦٠ انا كنت تملي اتكلم واتقول سيطرة رأس المال على الحكم سنة ١٩٦٠ انا ابتدأت اشعر بالخوف او الخطر من سيطرة رأس المال على الحكم زي ما قلت لكم مش معنى سيطرة رأس المال على الحكم اني اجيب اللي بيبقوا الرأسماليين والمليونيرات ويكونوا وزارة باي حال من الاحوال . لا . ولكن دول كانوا زمان بيروحوا للوزراء ومعروف انهم بتعمل وزارة ده من شركة فلان وده من شركة علان ابتداوا دلوقتي ينفذوا الى كبار الموظفين . اللي حصلت مثلا في مديرية التحرير دي تبين فعلا ان فيه خطورة من سيطرة رأس المال على الحكم . لانه كان اللي في الوزارة اصله استاذ او استاذ مساعد في الجامعة وجه وتولى مسؤولية بهذا الشكل ثم بعد هذا قبل انه ياخذ رشوة وهو بعد ما بقى وكيل وزارة يبقى الواحد ساعات بيحس بالخوف والخوف على مصيرنا وناس مشيوا بهذا الشكل ويبقى ده من سيطرة رأس المال على الحكم لان رد انتاج مصانعنا والحصول على انتاج مصانع خارجية رغم اننا في حاجة الى كل ملين من العملة الصعبة ده ايضا بيمثل ان هناك خطر كبير لان رأس المال يريد ان يسيطر

على الحكم وينفذ مش قادر يسيطر من فوق اهو ببيجي يسيطر من اي حلقة من الحلقات بيجدها ضعيفة » .

واخيرا قال في نفس الخطاب : « حاولنا نحل بالوسائل السلمية حاولنا نحل في اطار من الوحدة الوطنية ولكن النية كانت من طرف واحد . لان هناك خلافات اساسية وخلافات جذرية ولقينا الرجعية اما بتستكين بتستكين حتى تجد الفرصة وتستكين لغاية الوقت المناسب وبتتزلف وتتملق علشان تحمي فلوسها وبتحمي نفسها ولكن بتستكين للوقت المناسب . ولكن هل نجح الكلام اللي قلناه هل نجح اللي قلناه ان احنا عايزين نحل المتناقضات في داخل اطار من الوحدة الوطنية بالطرق السلمية . لان ما نجحش . من جانبنا تبين طيبة الشعب وتبين عمق هذا بنقول عايزين نعمل محاولة جديدة تبين طيبة الشعب وتبين عمق هذا الشعب الاميل في الحضارة . ولكن لا يمكن ان يتم عمل النية على اتامه من جانب واحد ، اما الجانب الاخر فهو ينتهز او ينتظر الفرص المناسبة » .

وفي يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ يعيد تأكيد نقده للتجربة ويشير الى « نسبية » الازمات الاقتصادية وبالتالي يعبر عن نقلة فكرية جديدة بالتسجيل من التجريد الى الواقعية الاشتراكية فيقول : « وقد رأينا في الاتحاد القومي انه حدث خطأ في التنظيم خطأ تنظيمي وانا قلت هذا الكلام في اول يوم . الخطأ التنظيمي . ان الرجعية والرجعية كلمة نسبية استطاعت ان تتسلل وتبقى لها القيادة في كثير من منظمات الاتحاد القومي . قلنا اننا نريد ان نعطي الفرصة لكل الشعب حتى ينظم نفسه في اطار من الوحدة الوطنية ويحل مناقضاته بالطرق السلمية رحبوا جدا واستطاعوا طبعا لانهم اقوياء ولهم نفوذ استطاعوا ان يصلوا ويتولوا قيادات الاتحاد القومي . اريد ان اقول لكم انه بعد تحديد الملكية بمائة فدان . انا كنت بالامس اطلع على اسماء العائلات وما يملكون من ارض العائلات التي عندها مائة فدان . توجد عائلة بها ٣٢ شخصا كل واحد يملك مائة فدان وهذا يعني ان الاتباع موجود طبعا في القرية وهناك عائلات بها ١٥ و ١٨ فردا يملك كل منهم مائة فدان . لا نظن اننا قضينا على الاتباع بتحديد الملكية بمائة فدان » .

ثم نقد نفسه نقدا ذاتيا شجاعا في ٢ يوليو ١٩٦٢ حين قال : « ان الفكر الثوري في تلك الفترة وهو يتطلع الى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفي مواجهة الظروف المحيطة به وقع في الخطأ حين توهم ان الطبقة الحاكمة التي كان لا بد ان تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن لها ان تقبل الوحدة الوطنية على قوى الشعب صاحبة المصلحة في الثورة . ولقد كان من اثر ذلك ان محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم ما حدث في داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية بالطبيعة والقوى المضادة للثورة بالطبيعة

وما اسبابها بالشلال واتعمدها عن الحركة بل وكاد ان ينحرف بها فسي
بعضر الاحيان عن الاتجاه الثوري الاصيل .

الديموقراطية الاشتراكية

١٧ - لا نحتاج الفقرات السابقة الى تعليق فليها نجد عبد الناصر
في مرحلة تطور فكري عميق وشامل . ومن خلال حرارة التجربة التي
خاضها نجد قيمه الثورية تتألق الى حد مواجهة نفسه . ولا شك في ان
عبد الناصر ١٩٦١ كان ، وسيبقى في التاريخ اكثر من عبد الناصر ١٩٥٢ .
ذلك لان عبد الناصر في السلطة وفي وقت كانت زعامته قد قاربت ان تكون
اسطورة ، وكانت قيادته لمائة مليون عربي واقعا لا يستطيع احد ان
يهازي فيه ، وكان قد قضى منذ عام ١٩٥٢ سنوات مجهدة لم تخل سنة
فيها من صراع وتخللتها حرب ١٩٥٦ وهزيمتها العسكرية .. هذا
بالاضافة الى معارضة عبد الناصر في ذلك الوقت كانت مثل السباحة
صعودا في مساقط الشلالات .. كل تلك العوامل « الموضوعية » كانت
كهيبة بان تجنب عبد الناصر مخاطر ثورة جديدة ضد نظامه وضد امكاره،
وتجنح به الى الراحة او الياس . وهنا تجلت عناصر « الثورية » في
جمال عبد الناصر باوضح ما يكون فواجه في عام ١٩٦١ ذات ثورة ١٩٥٢
وقادها مرة اخرى بصلاية نادرة نحو درجة أعلى من مراتب الثورات .
وقد كان عبد الناصر مدركا تماما عتب الثورة الجديدة . ولعل النص
الذي اوردناه من قبل عن تأملاته قبل ثورة ١٩٦١ يكشف عن مصدر
الثورية التي كان يتمتع بها عبد الناصر . انه الشعب . اعني الولاة
المطلق للشعب والارتباط بالشعب وهذه . « لقد قضيت الايام الاخيرة
كلها امكر في شعبنا العظيم في كل مكان في القرى وفي المصانع وسمى
الجامعات وفي العامل وفي المواتع الامامية من خط النار المواجه للعدو
ومع جنودنا وفي البيوت الصغيرة المضيئة بالامل في مستقبل افضل » .
هكذا قال في ١٦ اكتوبر ١٩٦١ ولم يكن في حاجة الى ان يقول هذا لولا
انه كان صادقا فيما يقول . والواقع ان تاريخ عبد الناصر كله يفصح عن
فهمه لموقعه . فلم يكن يعتبر نفسه حاكما للثورة بل ثائرا في الحكم .
ولم يتردد ابدا في ان يختار الثورة في كل وقت شعر فيه بان الحكم
يكاد يطفى عليها .

على اي حال فان عبد الناصر كان يدرك ايضا ان الانتقال من المفهوم

الليبرالي للديموقراطية الى المفهوم الاشتراكي ليس نموا فكريا كبيرا بل هو تطور اسفر عن تغير نوعي في مفهومه للديموقراطية ، وهو يعبر عن هذا المعنى تعبيرا صريحا في حوار دار يوم ٧ ابريل ١٩٦٣ خلال مباحثات الوحدة الثلاثية مع العراق وسورية . قال : « لو كنت سألنا هذا يوم ٢٢ يوليو ما هي الديموقراطية وما هي الحرية كنا اجبنك على هذا السؤال بس اجابنا النهاردة تختلف كلية عن اجابنا يوم ٢٣ يوليو . . . وحصل خلاف بيننا بعد ٢٢ يوليو على التفسير وصحنا على التفسير اللي موجود في المبادئ الستة وكان العمل هو اطلاق الحرية البورجوازية قررنا اقامة الانتخابات في فبراير هذا في ٢٣ يوليو . . . وبعدين وجدنا لما جينا نبحت الاصلاح الزراعي اننا حانسلم البرلمان للاقطاعيين اللي هما رافضين الاصلاح الزراعي لانهم هم اللي حياينجحوا في البرلمان فغيرنا المفهوم واعلنا فترة انتقالية لمدة ٣ سنوات وعملنا دستور ١٩٥٦ فكان يوم ٢٢ يوليو لنا مفهوم . . . النهاردة لنا مفهوم يختلف كلية عن مفهومنا يوم ٢٣ يوليو ٥٢ ولكن هذا التغير كان نتيجة التطبيق والممارسة » .

١٨ - وكما اننا لسنا في حاجة الى تطبيق لبيان كيف انتقل عبد الناصر من المفهوم الليبرالي الى المفهوم الاشتراكي للديموقراطية ، فاننا لسنا في حاجة في بيان المفهوم الاشتراكي للديموقراطية كما تبناه عبد الناصر الى فقرات من خطبه . ذلك لانه قد تولى صياغته في الميثاق الذي صدر كوثيقة في ٢٠ يونيو ١٩٦٢ وان كان عبد الناصر قد وضع بعض احكامه موضع التنفيذ منذ صيف ١٩٦١ فنحن ننقله - مجعما - من الميثاق ذاته .

اولا - ديموقراطية اشتراكية :

« ان الديموقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين انهما جناها الحرية الحقيقية وبدونها او بدون اي منهما لا تستقيم الحرية ان تحلق الى افاق الغد المرتقب » . « انه لا معنى للديموقراطية السياسية او للحرية في صورتها السياسية من غير الديموقراطية الاقتصادية او الحرية في صورتها الاجتماعية » . « ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش . ان حرية التصويت من غير لقمة العيش وضامتا

فقدت كل قيمة واصبحت خديعة مضللة للشعب » ، « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية وان المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة : ان يتحرر الانسان من الاستغلال في جميع صورته ، ان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثورة الوطنية . ان يتخلص من كل قلق يهدد أمن المستقبل في حياته . بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حرية السياسية ويقدر ان يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضي حكمها » .

ثانياً - تحالف قوى الشعب :

- (١) « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديمقراطية حتى بمعناها الجرمي هي سلطة الشعب ، سلطة مجموع الشعب وسيادته . والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله وانكاره وانما ينبغي ان يكون حله سلمياً في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تنويب الفروقات بين الطبقات » .
- (٢) « ان الرجعية تتصامم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ولهذا فان سلبية الصراع الطبقي لا يمكن ان تتحقق الا بتجريد الرجعية - اولا وقبل كل شيء - من جميع اسلحتها » .
- « ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب ان يسقط » .
- (٣) « لا بد ان ينفصح المجال بعمد ذلك ديوقراطيا للتعاامل الديمقراطية بين قوى الشعب العاملة وهي : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية . ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هي البديل الشرعي لتحالف الاقطاع ورأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السلمية محل الديمقراطية الرجعية » . « ان استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق امام ديوقراطية جميع قوى الشعب الوطنية » .

ثالثا - تنظيم التحالف :

« ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والداعية لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة » . « ان التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد ان تتمثل - بحق وبعدل - القوى المكونة للاغلبية وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما انها بالطبيعة الوعاء الذي يخزن طاقات ثورية دائمة وعميقة بعمل معاناتها للحرمان . وكل ذلك - فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للاغلبية - ضمان اكيد لقوى الدفع الثوري ، نابعة من مصادرها الطبيعية الاصلية . ومن هنا فان الدستور الجديد يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع المستويات بما فيها المجالس النيابية باعتبارهم اغلبية الشعب كما انها الاغلبية التي طال حرمانها من صنع مستقبلها وتوجيهه » .

رابعا - قيادة التحالف :

- (١) « ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويطور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » .
- (٢) « ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الردف لحسب . وانما هي تأكيد للديموقراطية على اعلى المستويات » .

خامسا - الديمقراطية الشعبية :

« ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار فوق اجهزة الدولة التنفيذية ، لذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب . . كذلك فان الحكم يجب ان ينقل باستمرار وبالحداح سلطة الدولة تدريجيا الى ايدي السلطات الشعبية » .

خلاصة وتعليق :

١٩ - خلاصة النظرية الديمقراطية التي جاءت في الميثاق هي ان الديمقراطية السليمة تتكون من عنصرين : تحرر وممارسة . وان غايتها ان تنقل سلطة الدولة الى السلطة الشعبية . اما عن التحرر فهو لا يتحقق الا بتحرير الفرد من القهر الاقتصادي والقهر وهذا يعنى ان الاشتراكية عنصر اساسي واولى لامكان قيام ديموقراطية سليمة . او - كما قال عبد الناصر - « هناك اتصال عضوي بين الاشتراكية والديموقراطية حتى ليصدق القول بان الاشتراكية هي ديموقراطية الاقتصاد كما ان الديمقراطية هي اشتراكية السياسة » .

اما عن الممارسة فيجب اولا عزل او استبعاد اعداء التحرر (الاشتراكية) اعداء الشعب . ويبقى « الحرية كل الحرية للشعب » . ولكن الشعب مكون من قوى اجتماعية لها مصلحة مشتركة في الاشتراكية ولكنها تختلف فيما عدا ذلك مصلحة ومقدرة وتصل فيما بينهما مسروق اجتماعية وثقافية . هؤلاء جميعا يجب ان يمارسوا حرياتهم في نطاق موقظهم الموحد من عدوهم المشترك ، اي ان يقيموا فيما بينهم حلما او جبهة . اما الفروق بينهم فانها لا بد ان تفوق سلميا اي بدون صراع عدائي بين تلك القوى . غير انه نتيجة ظروف تاريخية طال فيها استغلال العمال والفلاحين وتعبيرا عن ظروف واقعية انهم يمثلون اغلبية الشعب ، فلا بد من ضمان ٥٠٪ على الاقل من مقاعد المنظمات المنتخبة للعمال والفلاحين . يستوى ان يكونوا عمالا او فلاحين فان المقصود هو تعويض تخلفهم التاريخي واخراجهم من سلبيتهم الموروثة . ولكن لما كان كل تحالف لا بد

له من قيادة ، وكانت الديمقراطية لا تسمح بسيطرة « طبقة » ، فلا بد من أن يقود التحالف حزب يتكون من العناصر القيادية بصرف النظر عن انتمائها الى أي من القوى المتحالفة .

لقد أوردنا هذا التلخيص في فقرتين لنفرق بين مضمونيهما وذلك لانهما لا يستويان حجبة والزاما . الفقرة الاولى تضمنت المبدأ الديمقراطي الملزم دائما وهو الا ديموقراطية بدون اشتراكية في مصر وفي كل المجتمعات النامية في هذا العصر ، اذ تكون الاشتراكية هي المبدأ الاقتصادي السليم للتنمية وحل مشكلة الفقر بالنسبة لاغلبية الشعب . اما الفقرة الثانية فقد تضمنت اسلوب الممارسة الذي رأى الميثاق انه مناسب للواقع المصري حين اصداره . فالعزل والاستبعاد اسلوب لمواجهة اعداء الثورة الاشتراكية . فهو يقوم على ان ثمة قوى قائمة مناهضة للنظام الاشتراكي . وهو يتسع او يضيق تبعا لنمو او انكماش تلك القوى . وفي عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ لم تقابل اجراءات التصول الاشتراكي بمقاومة ظاهرة جديده ناكنتى الميثاق بتجريد الرجعية من اسلحتها عن طريق « القانون » (تحديد الملكية - الحراسة - العزل . .) وهذا ليس مبدءا ديموقراطيا ، ذلك لانه يفترض ابتداء ان الاشتراكيين في السلطة حيث يستطيعون تجريد الرجعية من اسلحتها بالوسائل التشريعية ، ولا يكون الاشتراكيون في السلطة دائما . كما انه يفترض ان الرجعية لن تقاوم فيكتفى بتجريدها من اسلحتها . ولكن الرجعية قد تقاوم وبضراوة خاصة اذا امتلكت اكثر الاسلحة مقدره على العنف : السلطة . اي ان اسلوب التعامل مع الرجعية يتوقف في النهاية على موقف الرجعية ذاتها ونوع الاسلحة التي تستعملها . وهذا ليس موقفا مبدئيا . ثم ناتى لفكرة التحالف ، وهي - ايضا - ليست مبدءا ديموقراطيا ، ولكنها اسلوب ديموقراطي تواجه به قوى مختلفة أصلا عدوا مشتركا في معركة مشتركة فتؤجل صراعاتها ، الى ان تنتصر . فهي - دائما - مؤقتة ومرحلية الى ان تنتصر في معركتها المشتركة . وهي دائما - متوقفة - على الالتزام المتبادل بين اطرافها بالتحالف الى حين النصر . فاذا انتهت معركتها عادت الى مواقفها المختلفة ، او تحالفت مرة اخرى على هدف مشترك جديد . وان انفض احد اطراف الحلف وحاول ان « يبلع » او يصفى او يسير على حلفائه من خلال الجبهة لا بد ان تنفض الجبهة او الحلف . وكل هذه بدهيات يعرفها علم السياسة ويعرف انها تكتيكية او استراتيجية - تبعا لموضوع التحالف - ولكنها ليست مبدئية ، بمعنى ان التحالف ليس مقصودا بذاته بل هو مقصود لتحقيق الغاية التي نسم التحالف من اجل تحقيقها . عنصر الغاية هذا يجعل الموقف من التحالف مختلفا تبعا للموقف من غايته . فالرجعية قد تتحالف كما يتحالف التقدميون ، كما تتحالف الدول على الدفاع

او العدوان . ولما كانت الغاية مجرد نوايا معلنة ، والنوايا لا يعتد بها كثيرا في السياسة ، فان الضمان الحقيقي هو ان قيادة التحالف . في معارك التحرر الوطني مثلا ، قد يضم التحالف جماعات ومجموعات واحزابا وقوى مختلفة ، وقد يقبل المتطوعون حتى بدون سؤال عن بواعثهم ويكفي ان تكون القيادة - قيادة التحالف - وطنية تحريرية . كذلك الامر اذا كان التحالف على غاية الاشتراكية ففي مرحلة معينة قد يضم التحالف قوى كثيرة وقد يكون من بينها سفار الراسماليين او حتى متوسطوهم اذا كانت المرحلة مرحلة تنمية بالدرجة الاولى ، ويبقى الضمان الحقيقي لاستمرار التحالف ونجاحه في ان تكون قيادته للاشتراكيين . ثم ناتي الى « تذيب الفروق بين الطبقات سلميا » . وهو ايضا ليس مبدأ ديموقراطيا بل هو أسلوب ديموقراطي مناسب لظروف خاصة تتحقق فيها كل شروطه . واول شروطه ان تكون سلطة الدولة في يد الاشتراكيين لانهم وحدهم الذين يستهدفون « تذيب الفروق بين الطبقات » . وهي حينئذ تتم سلميا حتى بدون نص ، اولا ، لانه لا توجد دولة في العالم ايا كان نظامها تقبل تذيب الفروق بين الطبقات بالعنف ، ثانيا ، لان الوسيلة السلمية لتذيب الفروق بين الطبقات « سلميا » هو التشريع وهو ما يعني ان الاشتراكيين في السلطة يستعلمون الدولة في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث يؤدي ذلك الى تذيب الفروق بين الطبقات . هذا الشرط لا يتحقق دائما فالراسماليون مثلا « يؤمنون » بان الفروق بين الطبقات امر طبيعي ومليد ولا يجوز التدخل لاذابتها او ازلتها . وبالتالي حين يستولي الراسماليون على الحكم في اية دولة لا يكون ثمة مجال لتذيب الفروق بين الطبقات سلميا . ولقد اعترف صاحب الميثاق بهذا قبل ان يصدر الميثاق بحامين . قال جمال عبد الناصر في ٩ يوليو ١٩٦٠ : « في محاولة القلة التي لا تملك الاحتفاظ بما تملكه ومحاولة الكثرة التي لا تملك الفرصة المتكافئة لكي تستعيد حقوقها يصبح الصراع الدموي امرا محتما باعتباره الطريق الوحيد الى التغيير » . . . ولعل هذا يفسر اختياره الاشتراكية طريقا والتحالف وسيلة ائى ليجنب مصر الصراع الدموي المحتوم . . . واخيرا فان ضمان ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين ليس مبدأ ديموقراطيا ولكنه أسلوب ديموقراطي لمعالجة مشكلة التخلف التاريخي الذي اصاب العمال والفلاحين نتيجة لظروف سابقة حملهم على العزلة والانعزال واخافهم من خوض المعارك السياسية والانتخابية التي لا يتقنون فنونها ولا يطبقون تكتلتها . . . وهو ظرف طارئ لا يقيد العمال والفلاحين فيما لو اختاروا لانفسهم ساحة المعارك السياسية ليحصلوا بانفسهم على ما يستحقون .

هذا رأينا لعله ان ينفع الذين في حاجة اليه .

١٢ يناير ١٩٧٧

فهرس

ص

٩

أولاً: الأحزاب والدستور

- البيان القرار
- القوة الملزمة للقرار
- مخاطر عدم الدستورية
- نظام الدولة
- الخروج من المأزق
- تعديل الدستور

٢٧ _____ ثانياً: تاريخ مشكلة الديمقراطية

- أزمة الديمقراطية قبل ١٩٥٢
- ديكتاتورية الرأسمالية
- نهضت مصر
- الاحتفالات الثورية
- التجمهر
- التظاهر
- المطبوعات
- الحكم العسكري

٥١ _____ ثالثاً: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

- البحث عن الطريق

٦٣ _____ رابعاً: مرحلة التجارب ١٩٥٢-١٩٦١

- محاولة التحرير
- الإصلاح الزراعي
- سيطرة الرأسمالية على الحكم
- الاتجاه إلى الشعب
- هيئة التحرير
- الإتحاد القومي
- خلاصة التجربة
- الفشل في التجربة
- الفشل الأساسي
- رأسمالية الدولة
- تجاهل العمال
- الطبقة الجديدة
- جبروت الليبرالية

١٠١ _____ خامساً: مرحلة التصحيح ١٩٦١-١٩٧١

- ثورة التصحيح
- الميثاق
- خلاصة وتعليق
- التطبيق

- النجاح والاختراق
- السباق الى النفاق
- السلطة التنفيذية
- معاوية الهيرة
- التوقف
- لم يفتقر الطرق

سادساً: التقدم الى الخلف ابتداء من ١٩٧١ ————— ١٣٥

- عود على بدء
- أولا / عودة الرأسمالية
- الانفتاح
- باختصار
- المعركة العارية
- ثانيا / الحاكم الحكيم
- ثالثا / الاتحاد « الثالث »

سابعاً: مشكلة الديمقراطية في المرحلة الحاضرة ————— ١٦٣

- الاتجاه العام
- التركيبة
- مناقشات المرحلة

ثامناً: لا... للأحزاب ————— ١٧٣

- اية احزاب ؟

تاسعاً: ما العمل ؟ ————— ١٨١

- الحل الديمقراطي
- الدفاع عن الشرعية
- تحالف قوى الشعب العاطة

عاشراً: ما تبقى من جيل الثلج ————— ١٩١

- بيان
- القصور الاكبر

جمال عبد الناصر
من الديمقراطية الليبرالية إلى الديمقراطية الاشتراكية
(دراسة في اقواله)

ص ١٩٧

- مقدمة
- تحرير الفلاحين
- سيطرة رأس المال
- التوجه إلى الشعب
- التنمية الرأسالية
- النكوص
- النقد والنقد الذاتي
- الديمقراطية الاشتراكية

- ولا : ديموقراطية اشتراكية
- ثانيا : تحالف قوى الشعب
- ثالثا : تنظيم التحالف
- رابعا : قيادة التحالف
- خامسا : الديمقراطية الشعبية
- خلاصة وتعليق

منتدی سور الأزبکیه

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>